صوت الشعب

يومية سياسية تصدر عن دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع

١٠٠ فلس — صفحة ٢٠

الاثنين الخامس من جمادى الثانية ١٤١٠هـ الموافق ١ كانون ثاني ١٩٩٠م العدد ٢٤٥٧ عمان المملكة الاردنية الهاشمية

SAWT AL-SHAAB NEWSPAPER, MONDAY 1 JANUARY 1990, NO: 2457 AMMAN H.K. OF JORDAN

تهاني للحسين بالعام الجديد من صدام ومبارك وعلي صالح

عمان - بترا - تلقى جلالة الملك الحسين مساء امس اتصالات هاتفية من سيادة الرئيس صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية وسيادة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية وسيادة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية.

وقد عبر الزعماء الثلاثة خلال اتصالاتهم عن تمنياتهم الطيبة لجلالة الحسين بحلول العام الجديد وتمنوا لجلالته الصحة والعافية وللشعب الاردني مزيدا من التقدم والازدهار داعين الله ان يجعل العام الجديد عام خير وبركة على الامة العربية.

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الاستاذ رئيس تحرير جريدة الشعب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

ارجو نشر الكلمة التالية في جريدتكم الغراء.

تنويه

طالعنا في الصحف المحلية صباح امس كما سمعنا في الاذاعة كلمة النائب يعقوب قرش وانني باسمي واسم الجماعات الاسلامية في دار القرآن الكريم نعلن عدم موافقتنا على ما جاء في هذه الكلمة سواء ما تعلق منها بشخص دولة رئيس الوزراء او السادة الوزراء لعدم موافقتها للحقيقة ولخروجها عن التقاليد الاسلامية المرعية

والله من وراء القصد

رئيس جمعية دار القرآن الكريم
الشيخ حازم ابو غزاله

لليوم الثالث وفي الساعات الاخيرة لمعركة الثقة بين البرلمان والحكومة

حكومة بدران في انتظار الثقة وسط معارضة قوية

مناقشات ساخنة.. ومواجهات حادة.. والمعارضة تتصلب

النواب يسحبون الغطاء عن المواقف والممارسات المتعلقة بالفساد والمحسوبية

رئيس المجلس يقر شطب كلمة ابو زنط

عمان - الشعب - يحسم اليوم نواب الامة ترقب المواطنين الذي طال ونتيجة المناقشات الساخنة والحادة والموضوعية والجريئة التي سادت جلسات مجلس النواب التي تتواصل على مدى ثلاثة ايام متتالية لموقفهم من الحكومة بحجب الثقة او منحها عندما يصوتوا على الثقة بعد ان يرد السيد مضر بدران رئيس الوزراء على تساؤلات واستفسارات النواب والمواضيع التي اثاروها في معرض كلماتهم ومناقشاتهم المستفيضة للبيان الوزاري.

وقد توالت الاصوات المعارضة بشدة لحكومة السيد مضر بدران لليوم الثاني على التوالي الامر الذي يضفي صلابة على المعارضة البرلمانية في حال نيل الحكومة للثقة.

ويستانف مجلس النواب جلسته صباح اليوم لليوم الثالث على التوالي للاستماع الى ما تبقى من كلمات السادة النواب ومناقشاتهم والتي ستستمر بالتاكيد طيلة الجلسة الصباحية فيما يتوقع ان يرد السيد مضر بدران رئيس الوزراء على كلماتهم واستفساراتهم في جلسة مسائية تخصص لهذه الغاية ويصوت بعد ذلك النواب على الثقة بالحكومة علنا وبالمناداة بالاسم.

وتسجل الديمقراطية في الاردن وعلى مدى ثلاثة ايام متتالية انتصارها وارتقاء في مستوى ممارستها في قبة البرلمان بشكل حضاري وبحوار موضوعي وبناء وساخن وبمستوى رفيع يماثل ارقى مستويات الممارسات والتقاليد والاعراف البرلمانية في العالم.

وتعتبر جلسات مناقشة الثقة التي تواصلت على مدى ثلاثة ايام جلسات تاريخية بمضمونها وتوجهها وتميزها بالشمولية والحدة والمصداقية والصراحة والمكاشفة وتعتبر كذلك اطول جلسة من جلسات الثقة لمجلس النواب الاردني على مدى مراحل السلطة التشريعية.

وتميزت جلسات الامس بالسخونة والحدة والمواجهة الجريئة بل ان بعضها اتخذ شكل المرافعة والمحاكمة كما تبدى ذلك بوضوح في كلمات النواب السادة طاهر المصري وعيسى مدانات ومحمد فارس الطراونة وليث الشبيلات وبسام حدادين وذيب مرجي وفخري قعوار.

وتصدى السادة النواب الذين تحدثوا في جلستي الامس الصباحية والمسائية لمناقشة العديد من القضايا الساخنة وخاصة ما يتعلق منها بالمديونية والفساد والتسيب المالي والاداري والغاء قانون الدفاع والاحكام العرفية واطلاق سراح المسجونين السياسيين والميثاق الوطني والحريات العامة والاحزاب السياسية وحرية العمل النقابي والمهني واعادة المفصولين واخراج

البقية ص ٢٠

نصوص كلمات النواب..

في الصفحات ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢

اوساط اسرائيلية تشجب استخدام العنف ضد تظاهرة القدس السلمية

العدو يغلق ١٢ منطقة في الضفة

مواجهات في ١٩ مدينة وقرية عشية ذكرى الثورة الفلسطينية

وكالات: اندلع جدل حاد في الاوساط الاسرائيلية بعيد انقضاض شرطة العدو الاسرائيلي على التظاهرة السلمية العملاقة التي انتهت امس الاول بصدامات دامية مع قوات الاحتلال واسفرت عن اصابة ما لا يقل عن ٦٠ شخصا.

ونقلت فرانس برس عن منظمي التظاهرة ان حوالي ٣٠ الفا من دعاة السلام الاسرائيليين والفلسطينيين والاوروبيين اشتركوا في التظاهرة شكلوا سلسلة بشرية هائلة امتدت على طول اسوار مدينة القدس القديمة.

وقالت وبعد ان بدأت هذه التظاهرة الحدث التي لم يسبق لها مثيل في جو يسوده الهدوء تحت شمس ساطعة على اناشيد دعاة السلام واطلاق بالونات من كل الالوان تعكرت عندما بدأت الشرطة بضرب مجموعات الناشطين الذين كانوا يهتفون شعارات فلسطينية قومية.

وفي هذا الصدد صرح المتحدث باسم الشرطة الاسرائيلية ان قوى الامن استخدمت القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي والهراوات لتفريق المتظاهرين الذين رفعوا الاعلام الفلسطينية لكن هذه الرواية لم يستطع تاكيدها اي مراسل صحافي ويبقى اعتراف الشرطة نفسها ان حوالي ستين شخصا جرحوا بينهم سائحة ايطالية فقدت احدى عينيها.

وقال تزاهي ريشيف وهو احد مسؤولي حركة السلام الان الاسرائيلية ان الشرطة لجات الى العنف من دون ان يكون هناك من موجب وذلك في معرض رده على سؤال وجهته اليه الاذاعة نفسها.

وقال دالاي تسوكر نائب حركة راتس ان الشرطة استخدمت القوة عبثا فضلا عن ذلك ادان حاييم وردن وهو من المابام / معارضة يسارية / العنف الذي استخدمته الشرطة بدون مبرر.

على صعيد المواجهات في الضفة الغربية وقطاع غزة ذكر التقرير اليومي الفلسطيني عن فعاليات الانتفاضة ان مواجهات اندلعت في ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية ويوم فتح الذي يصادف اليوم.

وشملت الخليل وحلحول وبيت امر ونابلس وبيت ايبا وروجيب ومخيم بلاطه ومخيم الفارعة وجماعين وعصيره الشمالية وبيت فوريك وسبسطيه وبزاريا وسالم وطولكرم ومخيم نور شمس وجنين ومخيمها وقباطية.

وجرت مسيرات جماهيرة في الجلنية وقطنة وعبوين واقتحمت قوات العدو الولجه وارطاس والشيوخ ودورا ودير ابو ضعيف وكفر دان.

واعلن العدو الاسرائيلي مدينة بيت ساحور ظهر امس منطقة عسكرية مغلقة وكذلك وسط رام الله ومخيمات الامعري والجلزون وقلنديا وقريتي زعتره والعبيبية وما زال مخيم عايده يخضع للاغلاق العسكري منذ ايام وكذلك قلقيلية وطولكرم وفرعون اعلنها العدو منطقة عسكرية لليوم الثاني على التوالي كما منعت قوات الاحتلال الصحفيين من الدخول الى مدينة نابلس لليوم الرابع على التوالي بحجة انها منطقة عسكرية مغلقة.

وفرض منع التجول صباح امس على قرية السواحرة اثر احراق جرار زراعي تابع للعدو كما فرضت منع التجول على وسط رام الله ومخيم قدوره فيما ابقى العدو على منع التجول في مخيم طولكرم لليوم الثاني على التوالي.

البقية ص ٢٠

قيادة الانتفاضة تعلن رأس السنة ليلة سلام

تونس - بترا - وجهت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الفلسطينية نداء الى جماهير الاراضي المحتلة لاعلان الليلة ليلة سلام تضاء فيها المشاعل على اسطح المنازل وتقام الصلوات وتطلق الدعوات من المساجد والكنائس والبيوت من اجل السلام.

وقالت القيادة في ندائها الذي بثته امس وكالة الانباء الفلسطينية في تونس ان هذا النشاط يعتبر رسالة شكر وتقدير الى جميع المؤيدين لحقوق الشعب الفلسطيني

صوت الشعب

جلسة الثقة بين حرارة النقاش وموضوعية النقد..

استمع شعبنا الاردني، الى تفاصيل كلمات السادة النواب، خلال يومين متواليين، وشعر بان الامانة موضوعة في الايدي الامينة، وان ممثليه. لن يتركوا المياه بعد اليوم، تجري في غير الاتجاه الذي يخدم الشعب ومصالحه، ويخدم الوطن ومنعته وعزته...

وكلمات السادة النواب، كشفت الكثير من الامور التي لم تكن خافية كثيرا، على المواطنين، ولكنها وضعت السلطة التنفيذية امام امتحان قدرتها على ترجمة البيان الوزاري، بشكل يخدم الغرض العام، ويساعد بالتالي، الى تمكن الاردن من تجاوز الضائقة الاقتصادية القائمة.

حوار، يحسدنا عليه الكثيرون. حوار ديموقراطي افتقدناه عقودا طويلة، ونحمد الله، على هذه الفرصة التي اتاحتها لنا قيادتنا الهاشمية، لنثبت فيما اذا كنا جديرين بمثل هذه الحياة المفتوحة الكريمة، ام اننا سنرتد، الى عهود فقدان الحريات واستشراء الفوضى والفساد...

لقد اختار الشعب، الطريق الذي اختاره له، الملك الحسين، طريق الحرية والديموقراطية. وعلى كل مواطن ان يدرك، بان مثل هذا الطريق يتطلب كلفة كبيرة، ويحمل المواطن مسؤوليات جسيمة، عليه ان يكون في مستواهما، في البذل والتضحية والعطاء، ونكران الذات..

الكلام الذي قيل، والذي سيقال في مجلس النواب، اثناء مناقشة بيان الحكومة الوزاري، سيكون ممتعا وغنيا ومفيدا لكل فرد من ابناء هذا الوطن وبالتالي يثبت بان اختيار المواطنين لهذه الحفنة من رجالات هذا الحمى العربي، لم يكن عبثا، لان البوادر تشير، الى امكانية

البقية ص ٢٠

الحسين يهنىء الرئيس السوداني بعيد استقلال بلاده

عمان - بترا - بعث جلالة الملك الحسين ببرقية امس الى سيادة الفريق عمر حسن احمد البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني رئيس الوزراء ووزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة السودانية هناه فيها باسمه وباسم شعب وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية بمناسبة ذكرى عيد الاستقلال للسودان الشقيق.

وتمنى لسيادته موفور الصحة والسعادة وللشعب السوداني الشقيق الرفعة والمجد والازدهار.

ويهنىء الرئيس الكوبي بالعيد الوطني لبلاده

عمان - بترا - بعث جلالة الملك الحسين ببرقية الى فخامة الدكتور فيدل كاسترو رئيس جمهورية كوبا هناه فيها باسمه وباسم شعب وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية باليوم الوطني لبلاده وتمنى لفخامته موفور الصحة والسعادة وللشعب الكوبي التقدم والازدهار.

الامير محمد يعزي آل مطاوع وآل ابو غزاله

عمان - بترا - انتدب سمو الامير محمد الممثل الشخصي لجلالة الملك مدير مكتبه السيد تركي الخريشا لنقل تعازي سموه الى آل مطاوع وآل ابو غزاله بوفاة فقيدتهم المرحومة فاطمة ابو غزاله والدة الدكتور سمير مطاوع.

عرار في تصريح خاص لـ «الشعب»:

الحكومة قادرة على تنفيذ البيان الوزاري وبرنامجها يمثل جزءا كبيرا من الطموحات

عمان - من سعد السيلاوي - ذكر السيد سليمان عرار رئيس مجلس النواب انه متفائل في مسيرة العمل الديمقراطي واكد ان هذه الخطوة الجريئة المتمثلة ببدء الحياة الديمقراطية سيحالفها النجاح مشيرا الى حرص جميع فئات الشعب على انجاح هذه التجربة.

وقال السيد عرار في تصريح خاص «للشعب» ان هنالك خروجا وبعض الاطالة في المناقشات وبعض المخالفات باعتبارنا حديثي عهد بالديمقراطية لكن هذه الامور من طبيعة الديمقراطية فالخلاف في وجهات النظر والتعددية هما من اسس الديمقراطية.

وردا على سؤال «للشعب» حول اذا ما كان برنامج الحكومة يستحق نيل الثقة قال السيد رئيس مجلس النواب انه وفي رأيي الشخصي اعتقد انه يمثل جزءا كبيرا من الطموحات واعتقد ان بيان الحكومة يشكل خطوة واسعة جدا على طريق الديمقراطية واعتقد ان الحكومة قادرة على تنفيذ البيان واذا لم يكن السيد مضر بدران بالذات قادرا على تنفيذ البرنامج فاعتقد ان قليلين هم القادرون على تنفيذه.

شامير يطرد فايتسمان من الحكومة

القرار يهدد الائتلاف بين العمل والليكود

تل ابيب - وكالات - عزل اسحق شامير رئيس وزراء العدو الاسرائيلي وزير العلوم الاسرائيلي عيزر فايتسمان من منصبه امس لاجتماعه مع اعضاء مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وقال راديو العدو الاسرائيلي ان شامير اتخذ هذه الخطوة خلال الاجتماع الاسبوعي لمجلس وزراء العدو الذي عقد في مكتبه عما يهدد بنشوب ازمة حكومية في اسرائيل.

وخرج فايتسمان عضو حزب العمل من اجتماع مجلس الوزراء امس مسرعا دون ان يتحدث الى الصحفيين.

وقال شمعون بيريز نائب رئيس الوزراء وزعيم حزب العمل الاسرائيلي بعد اجتماع لوزراء الحزب في مكتب رئيس الوزراء / انها حقا ازمة/

وانتقد بيريز شامير قائلا ان اتفاق تشكيل حكومة الوحدة الوطنية يمنع رئيس الوزراء وزعيم حزب ليكود من عزل وزراء من حزب العمل.

وامتنع الوزراء عن الافصاح عن اسماء المسؤولين الفلسطينيين الذين يزعم ان فايتسمان قابلهم او متى حدث ذلك.

ويحظر القانون الاسرائيلي على الاسرائيليين اجراء اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وقال خبراء قانونيون ان قرار اعفاء فايتسمان يسري من الناحية القانونية بعد ٤٨ ساعة من ارسال خطاب عزل اليه.

وقال روني ميلو وزير البيئة وعضو حزب ليكود ان شامير ابلغ بيريز بخطته الاسبوع الماضي حتى يمكن حث وايزمان على الاستقالة تجنبا لحدوث ازمة.

لكن بيريز قال انه احتفظ بالنبا لنفسه وقال لشامير ان ابلاغ وايزمان من واجبات رئيس الوزراء وانتقد شامير لاتخاذه القرار قبل ان يتحدث الى وايزمان بشكل غير رسمي.

وقال بيريز لقد اقترحت ان يستدعي رئيس الوزراء فايتسمان ليحدث اليه ... فعندما يكون لدى رئيس الوزراء حقا مزاعم ضد وزير فان عليه ان يستدعيه ويسمع حججه ويحصل منه على رد وبعد ذلك فقط يصل الى استنتاجات.

لكن ميلو قال مدافعا عن شامير نحن نفضل حكومة دون حزب العمل دون منظمة التحرير الفلسطينية.

ويرى المراقبون انه اذا ما اراد حزب العمل دعم فايتسمان وترك الحكومة فان ذلك سيعني انهم يعتبرون اللقاءات مع منظمة التحرير شرعية

ولكن حزب العمل الذي يعاني من تراجع شعبيته وفق الاستطلاعات لا يستطيع اتخاذ مثل هذا القرار الخطير بسهولة دون ان يفقد تاييد جانب مهم من الرأي العام الاسرائيلي كما ان اللجنة المركزية لحزب العمل وحدها هي التي يمكن لها اتخاذ قرار كهذا يرتبط به مصير حزب العمل في الحكومة.

ويرى المراقبون انه من غير المستبعد ان يكتفي حزب العمل في النهاية بقبول شرعية القرار الذي اتخذه شامير ضد فايتسمان

عرفات: الاحداث في اوروبا الشرقية لها تأثير ايجابي على الفلسطينيين

بغداد - رويتر - قال الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات امس الاحد ان الثورات الشعبية التي تشهدها اوروبا الشرقية الان سيكون لها اثر ايجابي على كفاح الشعب الفلسطيني.

وشبه عرفات المظاهرات المطالبة بالديمقراطية في اوروبا الشرقية بالانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

وقال عرفات للصحفيين ان هنالك انتفاضة في الدول الاشتراكية مثل الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي العربية المحتلة

وقال انه من غير المنطقي ان تؤيد واشنطن اعمال اسرائيل في الاراضي المحتلة في وقت تفتح فيه الابواب امام الشعوب في اوروبا الشرقية كي تتمتع بحقها في تقرير المصير

واضاف قوله ان الاحداث الاخيرة في اوروبا الشرقية ستخدم على المدى الطويل مصالح الشعوب وتطلعاتها الى الديمقراطية والحرية.

وقال عرفات [illegible]

البقية ص ٢٠

السماح بقيام الاحزاب في رومانيا

بوخارست - وكالات - فتح القادة الرومانيون الجدد رسميا امس الطريق امام التعددية الحزبية في رومانيا.

وقد اصدروا مرسوما يسمح لكل مواطن روماني بحرية تشكيل حزب او تنظيم سياسي.

الى ذلك اوضح التلفزيون الروماني انه بامكان مجلس جبهة الانقاذ الوطني ان يلغي قرارات الحكومة اذا راى انها غير متوافقة مع قوانين ومصالح البلاد.

واضاف ان الحكومة مسؤولة امام مجلس جبهة الانقاذ وهي تتبنى قراراتها بالغالبية المطلقة وملزمة بتنفيذ برنامج المجلس.

واشار بيان اذيع امس الى ان الجنرال جوليان فلاد قائد جهاز الشرطة السرية /سيكوريتات/ اعتقل وشطب اسمه من كوادر الجيش.

كذلك تم اعتقال ثلاثة مسؤولين اخرين في الشرطة السرية هم جوليان بوكوريسكو واريستوتيل ستاماتويي وفاسيل جورجي.

دعت مجموعة من منظري الحزب الشيوعي الروماني الى حل الحزب وتسليم جميع ممتلكاته الى الشعب.

وقالت المجموعة في بيان اذاعه التلفزيون والراديو الرومانيان ووكالة انباء اجربرس الرسمية ان النظام الشيوعي في عهد الزعيم المخلوع نيكولاي تشاوتشيسكو اخضع جميع انشطة الحزب لطموحات السيد تشاوتشيسكو وشوه قيمه واساء الى مفهوم الاشتراكية.

وقال البيان «نناشد جميع الاعضاء الموافقة على عقد مؤتمر طارىء للحزب في اقرب وقت ممكن ليقرر حل الحزب وتسليم جميع ممتلكاته للشعب».

واضاف قوله ان عملية التسليم يجب ان تتم من خلال جبهة الانقاذ الوطني التي تولت مقاليد الامور في البلاد بعد الاطاحة بالسيد تشاوتشيسكو واعدامه.

وقد قال الحزب الشيوعي الروماني قبل الاطاحة بالسيد تشاوتشيسكو ان عدد اعضائه يبلغ ٣٫٨ مليون شخص بين سكان البلاد البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة مما يجعله اقوى حزب في الكتلة الشرقية من حيث نسبة اعضائه الى مجموع الشعب.

وقال احد اعضاء مجموعة المنظرين التي تدعو الى حل الحزب «الشيوعية وصلت الى نهاية يرثى لها في رومانيا».

وقال الاعلان وهو اول بيان علني يخرج من صفوف الحزب منذ الاطاحة بالسيد تشاوتشيسكو في ٢٢ كانون الاول الحالي ان حكومة الدكتاتور المخلوع كانت «نظاما مستبدا» قمع الشعب الروماني قرابة ربع قرن وسبب الاما لعشرات الالوف من الناس بينهم شيوعيون.

وعلم من مصدر طبي في بوخارست ان نيكو تشاوتشيسكو نجل الديكتاتور الراحل اصيب بجروح خطيرة بعد ان عرض امام مشاهدي التلفزيون يوم الجمعة الماضي في ٢٢ كانون الاول الجاري.

واوضح المصدر نفسه ان مجهولا اوقف في ما بعد طعنه بالسكين في بطنه.

واجريت عملية جراحية ناجحة لنيكو تشاوتشيسكو الذي كان نقل الى المستشفى العسكري في بوخارست. ويبدو ان حياته ليست في خطر.

على صعيد اخر قال مسؤول يوغسلافي ان اعضاء بالشرطة السرية التي كانت تحمي الدكتاتور الروماني المخلوع نيكولاي تشاوتشيسكو فروا الى يوغسلافيا بعد بدء الثورة في رومانيا منذ اسبوعين.

واضاف السيد يوفو فوكوفيتش نائب وزير داخلية جمهورية الصرب التي تقع على الحدود مع رومانيا قوله مساء يوم السبت على شاشات تلفزيون بلجراد ان ٦٩ رومانيا هربوا عبر الحدود الى يوغسلافيا.

ومضى السيد فوكوفيتش يقول ان بين الهاربين عشرة من اعضاء الشرطة الرومانية السرية التي يخوض رجالها «قتالا» منذ الاطاحة بالسيد تشاوتشيسكو في ٢٢ كانون الاول الحالي.

وقد اعدم الجيش الروماني السيد تشاوتشيسكو وزوجه ايلينا يوم الاثنين الماضي.

وقال السيد فوكوفيتش «الاجهزة المختصة تتحقق من هوية اللاجئين بالتعاون مع السلطات الرومانية».

واضاف قوله ان ٦٠٠ شخص فروا من رومانيا خلال السنوات القليلة الماضية.

في اليوم الثاني لمناقشة البيان الوزاري لحكومة بدران:

سجل الوقائع: فيصل الشبول، محمد الملكاوي، سعد السيلاوي

واصل مجلس النواب مناقشته للبيان الوزاري لحكومة السيد مضر بدران لليوم الثاني على التوالي في الجلسة المنعقدة منذ صباح امس الاول برئاسة السيد سليمان عرار رئيس المجلس وحضور السيد مضر بدران رئيس الوزراء والسادة الوزراء.

رئيس المجلس

وقبل ان يواصل المجلس استماعه للسادة النواب الراغبين في مناقشة البيان الوزاري نبه السيد سليمان عرار رئيس المجلس المواطنين الحاضرين والجالسين في الشرفات الى الالتزام بالهدوء وعدم التصفيق او اظهار علامات الاستحسان او الاستهجان عملا بأحكام الانظمة الداخلية للمجلس التي تمنع اي ضوضاء.

وقال ان جلسة الامس تحولت الى مهرجان وسأرفع الجلسة اذا ما تكرر الامر اليوم ولن تعقد الا بعد خروج كافة الجالسين في الشرفات.

انتقاد شديد للتلفزيون

ثم رفع عدد من السادة النواب ايديهم معلنين عن رغبتهم في الحديث عن معالجة وسائل الاعلام وخاصة التلفزيون للجزء الاول من جلسة المجلس يوم امس الاول.

فؤاد الخلفات

ودعا السيد فؤاد الخلفات الصحافة واجهزة الاعلام ان تكون دقيقة وامينة في نقل احداث الجلسة وان نعلم ان كانت هناك معايير معينة حتى

تاتي التغطية مبتورة وذلك مرفوض واسلوب محمد امين مدير التلفزيون معروف نرجو ان ترتاح البلاد منه.

جمال الصرايرة

وطالب السيد جمال الصرايرة ان تخلى كاميرات التلفزيون من القاعة نظرا لاساءته للمجلس الليلة قبل الماضية.

عرار (مقاطعا)

وقاطع رئيس المجلس المتحدثين دون ان يعطي الدور لمزيد منهم قائلا ان هذا اجراء اداري لا يجب ان يبحث الآن.



البطـــوش

اول المتحدثين كان السيد عاطف البطوش الذي القى كلمة قال فيها:

يسعدني في مستهل كلمتي هذه ان اتقدم الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المفدى بوافر الشكر وعظيم التقدير على ما تفضل به جلالته باخراج هذه التجربة الديموقراطية الى حيز الوجود. وكما اتقدم بالشكر الى سيادة الشريف زيد بن شاكر وحكومته الرشيدة التي ساهمت مشكورة على انجاحها بجو من النزاهة والحياد. هذه التجربة التي اعترف بها العدو قبل الصديق والتي اسأل الله ان يحفظها ويرعاها وان يديم عطاءها وان يجعل مقدمها طالع خير وبركة على بلدنا العزيز، وان تكون اشراقة فجر جديد للحريات الهادفة المسؤولة وادبار عهد الظلام والقمع والتعسف الذي عانى شعبنا من ويلاته الكثير.

فيما يتعلق بالاحكام العرفية فقد اعلنت الحكومة عن توفر الارادة السياسية لديها لالغاء الاحكام العرفية وتصفية الاثار الناجمة عن ذلك والتي لا تزال قائمة الى اليوم.. ولا ادري هل تعني الحكومة بهذه الاثار اعادة المفصولين الذين فصلوا بسببها بغير وجه حق الى عملهم مع تسوية كافة حقوقهم وملاحقة اولئك الذين كانوا وراء فصلهم قضائيا والذين لا يقلون خطورة عن اولئك الذين سرقوا اقوات الشعب بل انهم يزيدون عليهم خطورة لانهم قتلوا روح الانتماء والولاء في نفوس المواطنين الابرياء واحلوا محلها روح السخط والغضب.

كما واشكر الحكومة على الاجراءات الفورية التي اتخذتها من اعادة جوازات السفر المحجوزة الى اصحابها مع اعطائهم الحرية في العمل والتنقل كما ونشكر لها الافراج عن المعتقلين السياسيين واعادة مجالس الادارة المنتخبة للصحف الاردنية الثلاث.

كما وابدت الحكومة في بيانها حرصها على احترام الدستور والالتزام بتطبيقه نصا وروحا والذي اود السؤال عنه كيف وصلنا الى ذلك الوضع غير الدستوري وكيف نضمن عدم العودة اليه بنصوص صريحة وواضحة تضمن عدم اصدار اية تعليمات او قرارات تعطل اي حكم من احكام الدستور ايا كان مصدرها. كما واطالب في هذا المقام الاسراع في انشاء المحكمة الدستورية التي تنظر في دستورية القوانين والقرارات والتعليمات وتبطل ما تطاول منها على نصوص الدستور وان يسبق هذه المحكمة فصلا كاملا بين السلطات بحيث نضمن استقلال قضائنا واسباب نزاهته.

كما وابدت الحكومة عزمها على اطلاق الحريات العامة من مساواة امام القانون والقضاء وفي تولي الوظائف العامة وتكافؤ فرص العمل وحق المواطن في حرية المعتقد.. الى اخر الفقرة.

والذي اتمناه. (ان تُخرج الحكومة ذلك الى حيز التطبيق العملي) وان تقوم باستصدار القوانين التي تضمن تطبيق ذلك وان تلغي كل قانون قائم حاليا يتعارض مع هذا التوجه.

واما فيما يتعلق بالميثاق الوطني فانني اطالب الحكومة بتحديد المركز

ضـرورة تحديـد المركـز القانـــــوني للميثاق

القانوني لهذا الميثاق هل هو مساوي للدستور ام انه قانون؟ ام انه مرحلة بين الدستور والقانون، لان الدستور لم يتطرق الى اي شيء من ذلك وكيف يمكن التوفيق اذا تعارضت نصوصه مع الدستور وكيف يمكن ان يصار الى تعديله وكيف نجمع بين تطبيقه وتطبيق الدستور وانني ارى قبل الاسراع في اخراجه ان يتحقق من دستوريته ودستورية اقراره.

اما فيما يتعلق بالقوات المسلحة فاننا نؤيد دعمها بكل ما هي جديرة به لتكون الدرع الحصين الذي يحمي امتنا ويدافع عن حقوقها فاننا نطالب الحكومة بتفعيل دور القوات المسلحة واستغلال قطاعاتها في الانتاج الزراعي والصناعي بكافة اشكاله لاننا اصبحنا في وضع يحتم علينا استغلال كل ذرة جهد في مجالات الانتاج لننهض ببلدنا الى اعلى درجات الاستقرار. كما ونطالب الحكومة بالاحتفاظ بخبرات هذا القطاع وتجنب حالات الاحالة على التقاعد المبكر وان تكون لهذه الاحالات اسس عادلة يعلمها الجميع لا ان تبقى على وضعها الحالي يحكمها المزاج.

اما فيما يتعلق بالامن فانني مع دعم هذا القطاع ولكنني اطالب الحكومة بالغاء وظائف الادعاء العام لدى افراد الامن والمخابرات وغيرها من الاجهزة الامنية التي لاتلتزم باية اصول للمحاكمات مما حدى بها الى اهدار كرامة المواطنين والتدخل في خصوصياتهم ومراقبة رسائلهم وهواتفهم وتفتيش بيوتهم باسم المصلحة العامة وكل ذلك مصادرة لحرياتهم وحقوقهم التي كفلها الدستور وان يكتفي بالادعاء العام لدى المحاكم النظامية التي هي من الكفاءة بمكان يؤهلها من القيام بهذا الواجب ضمن اصول حددها القانون

اما القضاء فقد جاء في بيان الحكومة حرصها على استقلال القضاء وحرمته واعلاء شأنه وتحسين عطائه بشكل يكفل تعزيز حق المواطن في العيش باطمئنان في ظل سيادة القانون. واثني على هذا التوجه وابارك خطوة الحكومة الى الغاء الاحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية واطالب الحكومة باصدار تعليمات تخول كل شخص يتظلم من هذه القرارات اللجوء الى المحاكم النظامية لرد اعتباره. مع اصدار قانون يبطل جميع القرارات التي صدرت من تلك المحاكم والغاء اثار تلك الاحكام كما واطالب الحكومة التدخل السريع لانقاذ قضائنا الشرعي الذي لم يعد للاستقلال فيه مكان وكما ونطالب تفعيل دور مجلس القضاء الشرعي وتحديد صلاحيات قاضي القضاة بحيث تضمن عدم تدخله في اعمال القضاة تلك التدخلات التي عرقلت سير القضاء وعلى حساب قضايا العباد وحقوقهم. وربط صلاحيات تعيين القضاة وترقياتهم واحالاتهم على التقاعد وتمديد الخدمة لهم بمجلس القضاء الشرعي لنضمن لهم الاستقلالية. لنصل الى قضاء نزيه كما نريد.

اما فيما يتعلق بالثقافة فانني اطالب الحكومة ممثلة بوزارة الثقافة التوقف عن احياء المهرجانات كأمثال مهرجان جرش الذي يكلف الدولة الكثير من العملات الصعبة وعلى حساب مدخرات مواطننا في الاردن

وكذلك التوقف عن دعوة الفنانين والفنانات الذين يمكننا الاستغناء عن خدماتهم وفنونهم حتى نتخلص من مديونيتنا. وان يصار الى الحجر على كل من ينادي بتلك الافكار بعد الان.

اما ما يتعلق بالاعلام باشكاله المختلفة فانني ارى ضرورة مراجعة سياسة هذه الاجهزة التي لم نلمس انها بالمستوى الذي يتعايش مع واقع بلدنا وقضاياه المصيرية. بل ان دور هذه الاجهزة لم يزد على التسلية التى لا تصلح لبلد له قضية ويمر بظروف عصيبة، ونحتاج الى تكريس كل هذه الاجهزة لخدمة قضايا هذا البلد توجيها واعيا وهادفا مستلهمين من عقيدتنا السمحة كل ما يرسخ انتماءنا لديننا وخدمة لهذا البلد. وهذا يقتضي التغير الجذري في كوادر هذه الاجهزة وخطط عملها لانني ارى ان هذه الكوادر قدمت كل ما عندها وما عندها لا يصلح للمرحلة التي مررنا ونمر بها وكما يقال القصر في الخصائص الفطرية شيء يعز على العلاج.

اما ما يتعلق بالادارة الحكومية: فانني اطالب الحكومة بالاضافة الى ما تفضلت به في بيانها بملاحقة كل مسؤول اداري جزائيا وماليا، عن كل خسائر الحقها بخزينة الدولة او بالاشخاص نتيجة ارتجاله او اهماله او سوء تخطيطه او نتيجة قراراته الخاطئة لنضمن عدم الارتجال الذي بدد مصالح الدولة وكان من اسباب الازمة التي نمر بها.

اما فيما يتعلق بالامن الاجتماعي: فانني اطالب الحكومة بالاضافة الى ما تفضلت به ان تقوم بحصر البطالة المقنعة في اجهزة الدولة والوقوف على المبالغ التي تصرف عليها من رواتب ومنشآت واثاث واليات.. ثم يصار الى تسخير هذه المبالغ في مشاريع انتاجية لامتصاص البطالة المقنعة وتحويلها الى قطاعات انتاج.

اما في مجال الزراعة: فانني اطالب تفعيل دور وزارة الزراعة لتقوم بدراسات علمية لمعرفة افضل الزراعات التي تتناسب مع طبيعة ارضنا ومناخ بلادنا وتدر دخلا افضل من الزراعة التقليدية الموجودة حاليا.

اما في مجال التموين: فاننا نطالب الحكومة بتوفير كافة المواد الاساسية التي يحتاجها المواطن وباسعار تتناسب ودخلهم وان نضمن حسن توزيعها. واطالب ان تضاعف عقوبة الذين يتلاعبون بقوت العباد سواء اخفاء السلع او في رفع اسعارها.

اما في مجال السياسة المالية: فانني اطالب الحكومة بالتوقف عن فرض اية ضرائب على المواطنين من ذوي الدخل المحدود لان دخل المواطن لم يعد يتحمل اية ضرائب جديدة ازاء هبوط الدينار وارتفاع الاسعار، وان اية ضرائب جديدة ستؤدي الى القضاء على الاف الاسر التي لا تجد ما تنفقه على نفسها طعاما وعلاجا الى غير ذلك من ضروريات

الحياة. مع ملاحقة كل الذين كانوا وراء هذه الازمة منذ بدايتها مع ايقاع اشد العقوبة بهم.

كما واطالب الحكومة بتقديم المشاريع الانتاجية على مشاريع الخدمات حتى نضمن لبلدنا موارد دخل ثابتة بدلا من ان تضيع رؤوس الاموال على مشاريع الخدمات.

اما ما يتعلق بالقضية الفلسطينية: فاننا مع كل خطوة تدعم صمود اخواننا في ارض فلسطين وان قضية فلسطين قضية اسلامية وهي ليست خاصة بالفلسطينيين وحدهم.

وبهذه المناسبة ونحن نمر في هذا البلد بهذا الظرف الاقتصادي الصعب اتوجه الى الحكومة الفلسطينية والتي بلغني ان لديها مئات المليارات من الدولارات والتي تستثمر في بنوك واسواق الشرق والغرب واوروبا بحثا عن الربح. وانني اقول لهم من هذا المكان ان حرصكم على هذا الشعب ومغالاتكم به اجدى وانفع لكم من الارباح التي اشك انكم تجنونها مع انكم تبنون بها اقتصادا قويا لاعدائنا وتهدمون اقتصاد شعب تقاسم معكم الحلو والمر منذ القدم الى يومنا هذا. هذا الشعب الذي ما فتيء يقتطع اللقمة عن افواه ابنائه ليضعها في افواه اخوانه على تراب فلسطين. يا حكومة فلسطين ان واجبنا تجاهكم كبير كما وان حقنا عليكم كبير جدا.

واختصارا للوقت ولغايات الثقة وبالاضافة الى ما تقدم فانني اطالب الحكومة بما يلي:

١- التوجه الى تطبيق الشريعة الاسلامية في كل من الاقتصاد والتربية والتعليم وكافة الامور الاجتماعية والثقافة والاعلام.

٢- ان يصار الى اصدار تشريع للوزراء وكافة الاعمال القيادية ان لا يتولاها اي شخص ظنين بولاء او نسب الى اية دولة اجنبية.

وان لا يلي هذه الوظائف اي متهم في خلقه وامانته او شارب خمر لان الامور القيادية تحتاج الى رجال عظيمي الارادة والهمة.

٣- منح المعلمين الحق في تشكيل نقابة لهم.

٤- منع تقديم الخمور في جميع السفارات الاردنية والملكية الاردنية والحفلات الرسمية.

٥- الغاء قانون الدفاع وما يتعلق به من انظمة.

٦- كما وارجو من دولة الرئيس تبريرا مقنعا لكل اتهام وجه له ولافراد حكومته.

والله اسأل ان يلهمنا جميعا مراشد امورنا وان يعيذنا من شرور انفسنا وسيئات اعمالنا وان يلهمنا ومليكنا المفدى سبل الرشاد والسداد.

«اللهم اجعل هذا البلد امنا مطمئنا وارزق اهله من الثمرات لعلهم يشكرون انك نعم المولى ونعم النصير».

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نحن الاردنيين والفلسطينيين في خندق واحد

طاهر المصري

تواكب مسيرة التحول الديموقراطي في بلدنا العزيز الاردن حقبة التحولات الرئيسية في العالم والتي تتميز بالتأكيد على احترام الانسان المواطن واعطائه حق السيطرة على مقداراته.

ان عوامل التغيير التي تجتاح هذا العالم تضع مسؤوليات اضافية على مجلسكم الموقر وعلى الحكومات الاردنية للارتقاء بهذه المسيرة الديموقراطية الى مستوى توقعات شعبنا الكريم. ان مثل هذا التوجه يجب ان لا يستند الى فراغ او يطمح الى خيال، بل يجب ان يستند على واقع هذا البلد وان يطمح الى ما هو ضمن امكاناتها. ولكن يبقى الاساس في كل ذلك احترام المواطن وحقوقه الدستورية.

نحن نعلم جميعا بان الحكومات لا تصنع التغيير، بل تفتح الباب امام التغيير. والتغيير يكون دائما من الشعب ومن مجلسكم الموقر كممثل دستوري لارادة الشعب.

من هذا المنظار لا اقيم البيان الوزاري لحكومة السيد مضر بدران فحسب، ولكن ايضا مدى امكانية وجدية هذه الحكومة لتنفيذ البيان الوزاري، الذي يجب ان اعترف مسبقا بانه يلبي الكثير من المطالب التي يؤمن ويطالب بها الشعب الاردني بكافة فئاته، وهو بيان ايجابي ويضع في العديد من بنوده افكارا وسياسات وخططا طالما دعى الشعب الى تبنيها وتنفيذها. كما انني يجب ان اعترف بان الحكومة قد قامت خلال الاسابيع القليلة الماضية باجراءات ملموسة لتخفيف العديد من القيود المفروضة على المواطنين.

ومع ذلك فانني اقول بان الاستناد الى الواقع وتبني برنامج عملي وصريح وممكن مع الابتعاد عن المصطلحات الكبيرة الخالية من المضمون والوعود الضبابية هو المطلوب من حكومة السيد مضر بدران. فتبني بعض المطالب الشعبية باسلوب صريح وواضح لا يعفي الحكومة من مسؤوليتها تجاه العمل على تلبية كافة المطالب الشعبية وعدم الاكتفاء ببعض الوعود المطاطة والجمل العريضة.

وعلى هذا الاساس، فانني اود ان الفت نظر الحكومة الكريمة الى ما يلي:

اولا: ان وقف العمل بالاحكام العرفية والغاء بعض القرارات الصادرة عنه لا يشكل بديلا عن الغاء الاحكام العرفية بالكامل، ان الاكتفاء بوقف العمل بالاحكام العرفية يعني بقاء السيف مسلطا على الدستور وعلى الحقوق التي يكفلها الدستور للمواطن. ان بيان وزارة السيد مضر بدران لم يضع مهلة زمنية لالغاء تلك الاحكام، ولم يوضح الالية التي سوف تتبع لدراسة الاثار القانونية المترتبة تمهيدا لالغاء تلك الاحكام.

ثانيا: ان الاشارة المشروطة في بيان حكومة السيد مضر بدران على توجه الحكومة لاحترام الحقوق الدستورية للمواطن الاردني لا يرقى الى طموحات الشعب. فالشعب هو صاحب المصلحة الاولى في دعم الاستقرار والوحدة الوطنية، ونحن نتوقع من حكومة السيد مضر بدران اتخاذ الاجراءات العملية والصريحة الفورية لتعزيز الحقوق الدستورية للمواطن والتأكيد الصريح على ان تعدي اي جهاز او مسؤول في الدولة على الحقوق الدستورية للمواطن سوف يجعله عرضة للعقاب وللملاحقة القضائية.

ثالثا: في ظل وجود الدستور الاردني وهو دستور متكامل ودقيق وعصري في معناه ومحتواه، فاننا لسنا بحاجة في الوقت الحاضر الى وضع اي صيغ اخرى توازي الدستور او تظله ولا ارى ربط اطلاق حرية التنظيم السياسي في الاردن الى ما بعد انجاز الميثاق المقترح، بل ارى ان يتم اطلاق حرية التنظيمات السياسية والشعبية اولا، وهي تقوم بحوار وطني شامل يمكن ان ينبثق عنه ميثاق للعمل الوطني يقوم هذا المجلس بمناقشته واقراره.

رابعا: اما في مجال التربية والتعليم والتعليم العالي، فان مستوى التعليم، والمناهج المقررة هي دون التحديات المعاصرة. فالمطلوب هو وضع سياسة تربوية جديدة تساعد الاجيال الجديدة من هذا الشعب الطموح على مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي المتسارع في هذا العالم، واعادة النظر في كيفية الانفاق الحكومي على جامعاتنا بحيث يتم الحد من الانفاق المظهري السخي على المباني، وتحويل معظم الاموال لدعم مستوى التعليم ورفع مستوى الهيئة التدريسية وتحسين ادائها.

خامسا: ان الشعب الاردني هو شعب شاب، فالقطاع الشبابي يشكل اكثر من نصف المجتمع، وبالتالي فان وزارة الشباب هي وزارة المستقبل كما هي ايضا وزارة الحاضر. ومن المؤسف ان نرى ان اهتمام الدولة بالقطاع الشبابي هو في الواقع اهتمام ثانوي، ويعكس ذلك ضعف الميزانية المخصصة لهذه الوزارة وافتقارها لكفاءات والاجهزة المتخصصة والمشاريع المتكاملة للشباب. ان الاهتمام بهذه الوزارة يعكس اهتمام الحكومة الاردنية بالمستقبل، وان نواب الامة لا يرضون الا بالافضل والاحسن لمستقبل هذه الامة. وللاسف فان البيان الوزاري لحكومة السيد مضر بدران لا يعكس الاهتمام الكافي بهذه الوزارة وضرورة تحويلها من مقعد اضافي في مجلس الوزراء الى وزارة فعالة تفوق نشاطاتها حدود المدينة الرياضية ومعسكرات الشباب، وعلى هذا الاساس فانه لمن الطبيعي ان تكون وزارة الشباب محورا للتنسيق بين وزارات متعددة في الحكومة مثل وزارة التربية والتعليم، والتعليم العالي، والثقافة، والاعلام، والتخطيط والمالية والاوقاف والزراعة. وبدلا من ان يكون هم الشباب الاردني البحث عن دور له في المجتمع، فان المجتمع يجب ان يلهث وراء الشباب كونهم مستقبل هذه الامة وعمادها وقاعدة تطورها.

سادسا: ان الاعلام الاردني في المرحلة السابقة قد توقف وتجمد عند حدود المفاهيم الامنية للقائمين عليه. ان سيطرة الذهنية الامنية بصورة مختلفة على الاعلام الاردني هو مفهوم قديم قد عفا عليه الزمن. فالامن لم يعد مرتبطا بالاعلام. ان المواطن في ايامنا هذه هو انسان ذكي ومتعلم، وعصرنا هذا هو عصر المعلوماتية العالمية التي لا حدود لها ولا امكانية لوضع القيود عليها. وعلى هذا الاساس فان الاعلام الاردني يجب ان يصبح واجهة للمرحلة الجديدة. ان الحريات التي ضمنها الدستور للمواطن سوف تبقى ناقصة ومبتورة طالما بقي في الاعلام الاردني غرف سوداء تحرم ما حلله العقل وتحلل ما حرمه العقل. ان الغاء الرقابة على الفكر المطبوع والمرئي والمقروء لا تكتمل الا اذا كانت قنوات الاتصال مفتوحة. ان فلسفة الاعلام يجب ان تبتعد عن اسلوب التلقين وتتجه نحو اسلوب مخاطبة العقل المفتوح والمتنور. ان الشك في قدرات المواطن الاردني على تمييز الغث من السمين كان وراء فلسفة قمع الديموقراطية في الفترة السابقة، وعلى هذا الاساس فاننا نتوقع نقلة نوعية في مفهوم الاعلام الاردني يكون اساسها حرية المواطن في انتقاء المعلومات وليس حرية الدولة في اسماع المواطن ما تريد فقط.

سابعا: اما بالنسبة لما ورد في برنامج السيد مضر بدران عن نية الحكومة في التركيز على برنامج متكامل للتطوير الاداري، فان ذلك يدخل تحت بند الشعارات الكبيرة القديمة والخالية من المضمون. ان تطوير كفاءة وفعالية الجهاز الاداري هي الضمانة الاساسية لنجاح خطط الحكومة نحو رفع كفاءة اجهزة الدولة والحد من الهدر والتسيب. لقد شاهدنا في الماضي محاولات متعددة تمت تحت نفس الشعار المطروح، ومنها اللجنة الملكية للتطوير الاداري والتي كانت نتائج اعمالها مثل الجمل الذي تمخض فولد فأرا. ان ما ورد في بيان الحكومة عن التطوير الاداري هو دون واقع الترهل في الجهاز الاداري ودون مستوى التطلعات. ان تحديث الجهاز الاداري يجب ان يكون هما رئيسيا للحكومة حتى يتمكن الاردن من دخول القرن الحادي والعشرين بقدرات تمكنه من الصمود والتنافس. اننا نتوقع من حكومة السيد مضر بدران ان تتقدم بخطة واضحة ومتكاملة وقابلة للتنفيذ لبرنامج التطوير الاداري.

ثامنا: لقد اشار بيان الحكومة الى النية لوضع سياسة شاملة لمعالجة ظاهرة البطالة وجيوب الفقر. ان البطالة والفقر المرافق لها لم تعد ظاهرة بل اصبحت مشكلة ملحة ومرضا خطيرا يفتك بنسيج المجتمع الاردني مما يوجب القيام بدراسة جدية لاسباب البطالة وتقاعس الحكومات المتعاقبة عن وضع الحلول الجذرية لها منذ البداية منعا لتفاقمها وتحويلها من ظاهرة بسيطة الى مشكلة وطنية. ان نجاح التجربة الديموقراطية وهذا المجلس وبالتأكيد حكومة السيد مضر بدران سوف تقاس بمدى نجاح محاربة البطالة وجيوب الفقر. ولدى قناعة بان البيان الوزاري لم يعكس فعلا تفهم الحكومة والاجهزة الرسمية لمدى خطورة هذه الظاهرة.

ان حل مشكلة البطالة لا يتم الا ضمن استراتيجية متكاملة على المدى القصير وعلى المدى الطويل.

اما على المدى القصير، فالحل يكمن في خلق فرص عمل جديدة مما يستدعي مزيدا من الاستثمارات الحقيقية والتي تتطلب من الحكومة ان تفسح المجال امام القطاع الخاص ليلعب دوره الطبيعي الخلاق في مجال الاستثمار الصناعي والتكنولوجي والسياحي.

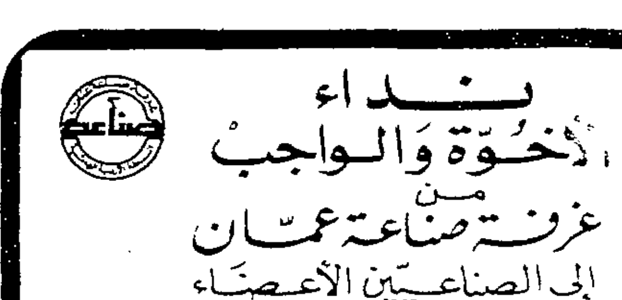
اما على المدى البعيد، فان اعادة النظر في البرنامج التربوي، وربط الخطة التعليمية بمتطلبات التنمية، ورفع المستوى الاجتماعي لبعض التخصصات المهنية المطلوبة والعمل على مساعدة الاسرة الاردنية في تخطيط شؤونها، وفتح اسواق جديدة للعمالة الاردنية في الخارج واعتبار الزراعة احد اهم طرق مكافحة البطالة في المستقبل، كل هذه قضايا يجب ان تحظى باهتمام الحكومة عند وضع استراتيجية متكاملة طويلة المدى لمكافحة البطالة.

تاسعا: ان النظر الى الوضع الحالي في الاردن وتصنيفه على اساس ازمة مالية ونقدية فقط يجانب الحقائق العلمية. فالازمة الحالية هي ايضا ازمة اقتصادية في اصولها وفي نتائجها وعلى هذا الاساس، فان المطلوب من الحكومة ان تنظر الى هذا الموضوع بالشمولية التي يستحقها.

ان الموارد الذاتية للاردن لن تكفي للقيام بعبء تسديد المديونية الخارجية ودفع عجلة النمو الاقتصادي في نفس الوقت. ومن هنا تأتي ضرورة وضع فلسفة واضحة لتنشيط القطاع الخاص وتعديل القوانين بشكل يفسح المجال امام جذب الاستثمارات الخارجية والخاصة لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي بشكل يسمح للاردن القيام بالاعباء الداخلية والخارجية الملقاة عليه.

ومن الاهمية بمكان ان تدرس الحكومة بجدية فائقة تطوير الصناعات والخدمات ذات الصفة التصديرية وتوسيع قاعدة قطاع الخدمات

يتبع ←



يواصل مناقشته لبيان حكومة بدران

تابع

وتطويره خاصة في المجالات البنكية والتسويقية والاستثمارية والتعليمية والمناطق الحرة وتجارة الترانزيت. بالاضافة الى ما ورد اعلاه، فان الحكومة مطالبة باتخاذ القرارات المالية والاقتصادية والتي من شأنها تصحيح مسار بعض الدوائر الرسمية والشركات العامة وتمنع من تحميل المواطن اعباء مالية قد تكون فوق طاقته وقد تعكس سلبيا على هدف دفع عجلة النمو الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، فان الحكومة مطالبة بربط قانون الضريبة سنويا مع قانون الموازنة بحيث يتم معالجة النسب الضريبية سنويا على ضوء الوضع الاقتصادي في البلد. ففي حالات الركود الاقتصادي يتم عادة تخفيض الضريبة، اذ لا يعقل ان يتم وضع قانون للضريبة يعمل لسنوات دون تمييز بين حالات الركود الاقتصادي، او حالات الانتعاش الاقتصادي او حالات التضخم الخ. وبنفس المستوى، فان الحكومة مطالبة بوقف استغلال بعض الشركات العامة للمواطن الاردني. وأعطي مثلا على ذلك بنك الاسكان الذي كان يتمتع باعفاءات كبيرة جدا من الدولة لغايات تسهيل الاقتراض الاسكاني للمواطن العادي وبشروط سهلة جدا، وفي المقابل تمتع البنك المذكور بتلك الاعفاءات وقام بتحميل المواطن الاردني العادي اعباء مالية مبالغا فيها جدا من خلال النسب الحقيقية النهائية لمعدل الفوائد التراكمية التي كان على المواطن دفعها. ان الحكومة مطالبة . جراء مراجعة حول كيفية السماح للبنك المذكور بالتمتع بتلك الاعفاءات دون ان يقوم البنك بتجيير المنافع المترتبة على ذلك للمواطن الاردني. انني اعطي بنك الاسكان كمثل على اية مؤسسات اخرى مثيلة تتمتع باعفاءات او تسهيلات حكومية.

عاشرا: لقد اصبح من المناسب ان تعيد الحكومة النظر في مدة خدمة العلم، وانني اعتقد ان تخفيض المدة من سنتين الى سنة واحدة هو اقتراح مناسب. كما اطلب من الحكومة ان تعمل على اعطاء دور مؤثر فعال لدائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة لتقوم بالفعل بالمراقبة الحقيقية والمهنية.

كذلك اطالبها باعادة النظر في رواتب الموظفين الذين تأثرت دخولهم ومستوى معيشتهم بشكل كبير واساسي نتيجة الانخفاض الكبير الذي وقع على القيمة الشرائية للدينار وادى بالتالي الى ارتفاع اسعار كافة الحاجيات بشكل جنوني.

حادي عشر: ان تعزيز الوحدة الوطنية والتاكيد على التلاحم الاردني - الفلسطيني هو احدى الثوابت التي يتوجب الاشارة اليها باستمرار وعدم السماح بالتلاعب بها واخضاعها للمزاجات السياسية المتقلبة. ان الواقع الاردني الفلسطيني الجديد ممثلا بالقيادتين السياسيتين في الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية قد اصبح واقعا واحدا يشترك في الاهداف ويقاسي من نفس المخاطر. نحن. اردنيين وفلسطينيين في خندق واحد ندافع من جهة عن تحرير الارض المحتلة وانشاء الدولة العربية الفلسطينية وبنفس القوة ندافع من جهة اخرى عن عروبة الاردن واستقلاله امام مختلف المخاطر ومنها الوطن البديل ان الوحدة الشعبية الاردنية - الفلسطينية قائمة من فترات ستبقى نكبة عام ١٩٤٨ وستبقى قائمة بغض النظر عن اية قرارات سياسية كان الهدف منها خدمة عروبة الارض الفلسطينية وعروبة الارض الاردنية.

وبينما اؤكد على ضرورة تعزيز المكتسبات السياسية لقرار فك الارتباط السياسي، واتفق مع التوجه العام لحكومة السيد مضر بدران فيما يتعلق بالعلاقة الاردنية - الفلسطينية وتعزيز اواصر الوحدة الوطنية، وانوه باهمية سرعة انجاز اللجنة التي الفتها الحكومة مؤخرا لاعادة النظر في التعليمات السابقة الصادرة بعد قرار فك الارتباط وباهمية قيام هذه اللجنة باستشارة عناصر عديدة من خارج الجهاز الرسمي، الا انني في نفس الوقت اجدني مضطرا لان اطالب بتعزيز واقع الوحدة الشعبية من خلال اتخاذ الاجراءات التالية:

اولا: الغاء دائرة المتابعة والتفتيش التابعة لوزارة الداخلية، هذه الدائرة التي اصبحت رمزا لمعاناة المواطنين الفلسطينيين الذين يعبرون النهر اما لزيارة اهلهم او لحل مشاكل حياتية كثيرة نتجت عن فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية. ان المواطنين يتعرضون في دائرة المتابعة والتفتيش الى التأخير والاهانة والتعامل معهم بنفسية وروحية تتنافى وابسط قواعد المعاملة الانسانية فما بالك اذا كان مثل ذلك السلوك والمعاملة يتم مع مواطن او شقيق فلسطيني يعاني الامرين تحت الاحتلال والتنكيل الاسرائيلي. ان التصريحات الرسمية التي سمعناها مؤخرا عن انجازات هذه الدائرة لا تتناسب والواقع.

ثانيا: اعادة النظر في كافة التعليمات الصادرة بعد فك الارتباط، واجراء مراجعة شاملة حولها، على ان تشمل هذه المراجعة موضوع البطاقات الصفراء والخضراء ووضع الحلول اللازمة والفعالة للحالات الانسانية والحالات المعقدة. كما يجب التاكيد على ضرورة اعادة النظر في موضوع جواز السفر الممنوح لسكان الضفة الغربية لمدة سنتين وتبسيط الاجراءات المعقدة والطويلة المرافقة لعملية استصدار الجواز او تجديده، حيث تشمل تلك العملية مراجعة دائرة الجوازات العامة، والمخابرات العامة، ودائرة المتابعة والتفتيش ودائرة الاحصاءات العامة وربما دائرة الشؤون الفلسطينية ودائرة الاحوال المدنية... الخ وفوق كل ذلك يبقى جواز السفر في دائرة المخابرات العامة لعدة اسابيع لتدقيقه. وبالاضافة الى كل ذلك، فان نفس المواطن الفلسطيني يقابل بالمعاملة القاسية غير المبررة على يد موظفي جمارك الجسور.

وبالاضافة الى ما ورد اعلاه، يجب على الحكومة العمل على تسهيل ادخال وتسويق منتوجات الضفة الغربية وقطاع غزة، والتعامل مع هذا الموضوع بروح الاخوة ودعم النضال الفلسطيني وصموده، وكذلك عدم اعتبار طلاب الضفة الغربية الخاضعين لهجمة صهيونية شرسة على مؤسساتهم التعليمية الفلسطينية كجزء من طلاب الدول العربية بحصة اجمالية مقدارها ٥٪ من مقاعد الجامعات الاردنية. بل اعطائهم وضعا خاصا ومميزا في القبول بالجامعات الاردنية.

ان الاردن كان ويجب ان يبقى واحة الحرية لاخواننا واهلنا الصامدين تحت الاحتلال عند زيارتهم للاردن.

ثالثا: دائرة الشؤون الفلسطينية التابعة لوزارة الخارجية تتولى تسيير العديد من نواحي الحياة في كافة مخيمات وتجمعات اللاجئين والنازحين والذين يقرب عددهم من المليون انسان. ان هذه الدائرة لا تحظى من قبل الحكومة ووزير الخارجية بالحيز الذي يتناسب ومسؤولياتها، الامر الذي يسبب في الوقت الحاضر العديد من الاشكالات وربما التجاوزات داخل تلك المخيمات. وانني اطلب من الحكومة اجراء تقييم شامل لدور هذه الدائرة ورفع شأنها واعطاءها الاهتمام والكفاءات المناسبة.

معالي الرئيس.

الزملاء النواب.

في الختام اقول ان البيان الوزاري هو بيان جيد ولكن تركيبة الحكومة في غير مستواه وثقتنا مشروطة بالتصويب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحرير الصحافة من دائرة النفوذ الرسمي والاحتكار الشللي

سليم الزعبي

قال يقول الله تعالى "وجادلهم بالتي هي احسن"، "ان خير من استأجرت القوي الامين". ويقول سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام "اعظم الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر".

ويقول عمر رضي الله عنه "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا". وقال احد الفلاسفة "ان المواطن هو الشخص الذي يستطيع ان يكون حاكما كما يكون محكوما".

معالي الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين

نحن في هذا المقام امام حق دستوري لمجلس النواب قررته المادتان (٥٣ و ٥٤) من الدستور، حيث عالجتا طرح الثقة بالوزارة على مجلس النواب ليتخذ المجلس قرارا بحجب الثقة او منحها، وقبل ابداء الراي بالوزارة المشكلة وبيانها، فانني اود ان احدد مفهومي لهذه المرحلة ولحكومة هذه المرحلة.

هذه المرحلة التي يجب ان تسود فيها القيم والمفاهيم والمبادىء التالية:

١ - نزاهة الحكم، وهذا أمر يتعلق بالاشخاص والتشريعات السارية.

٢ - اطلاق الحريات العامة، والتسليم بكافة حقوق المواطنين والمساواة بينهم في الحقوق والواجبات.

٣ - الغاء كل اشكال ومظاهر الفساد والمحسوبية والفئوية والشللية، وما يستتبع ذلك من عدم تصدر اشخاص هذه المظاهر العمل العام في هذه المرحلة وفي اية مرحلة لاحقة.

٤ - التمسك بالوحدة الوطنية مفهوما وتطبيقا تحت شعار "شعب واحد في وطن واحد يشكل جزءا لا يتجزأ من الامة العربية".

٥ - مواجهة تحديات هذه المرحلة بوضع خطط اقتصادية قابلة للتطبيق، للخروج بالوطن والمواطنين من ويلات الازمة الاقتصادية التي طالت الاغلبية الساحقة من ابناء هذا الوطن الغالي.

٦ - مواجهة كافة الاخطار والمخططات السياسية والعسكرية الصهيونية والاميركية التي تهدد الوطن في وحدته وبقائه بالاعتماد على المواطن والثقة به باعتباره درع الوطن الاقوى الذي يحميه من كل خطر يتهدده.

والبحث يجري عن مدى ملاءمة الوزارة بتشكيلها الحالي لهذه المبادىء، ومدى ايمانها بها، وهل هذه الحكومة هي حكومة هذه المرحلة؟

انني وبصدق ومع الاحترام لاعضاء الوزارة كأشخاص عندما اتحدث عن القضايا العامة فلا اجد ان هذه الوزارة بتشكيلها القائم تعبر عن هذه المرحلة وعن متطلبات هذه المرحلة على النحو الذي اشرت اليه آنفا.

ان الحكومة في بيانها لم تحدد موقفها من عدة قضايا فالحكومة لم تحدد موقفها من قانون الدفاع وانظمته هذا القانون الذي وضع في زمن الانتداب البريطاني قبل اكثر من نصف قرن وهو مليء باحكام لا تصدق فيها اعتداء صارخ على كرامة الانسان وحريته وادميته.

كما ان الحكومة لم تحدد موقفها وخططها وتصوراتها لحل الازمة الاقتصادية فلم تضع تصورا متكاملا يحد من الفوضى الاقتصادية التي تسود الوطن ولم تفصح عن منهجها في المجال الاقتصادي لمعالجة الاوضاع الاقتصادية المتردية بحيث بات المواطن غير مطمئن على غده وعلى توفير لقمة عيشه فقد اصبح الغلاء وعدم السيطرة على الاسعار امرا يهدد حياة المواطنين وامنهم الاقتصادي والغذائي والاجتماعي.

وكنا جميعا نعتقد ونتوقع ان تتلازم وتتزامن العودة الى الحياة البرلمانية مع تحقيق حرية التنظيمات السياسية وفقا للدستور الامر الذي يعني اننا لا زلنا غير مدركين لابعاد هذه المرحلة ولطبيعة العصر التي تقضي بتعدد الاراء والمعتقدات في الوطن الواحد وحق كل فكر بأن يقيم تنظيمه الذي يعبر عن مبادئه ومعتقداته وطروحاته وبيان الوزارة لم يتطرق الى هذه القضية الهامة ولا ارى داعيا لاغفالها - على اهميتها - الا دواعي عدم الايمان بحرية التنظيمات السياسية.

وكنا نتوقع ايضا ان يفرج عن المحكومين سياسيا وان يصدر عفو عام يستفيد منه كافة الملاحقين بعد طول غياب في الخارج سياسيا وبخاصة اولئك الذين يتلهفون للعودة الى وطنهم.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء

البيان لم يتطرق الى طبيعة الصراع العربي الصهيوني، بل اننا نفهم من بيان الحكومة ان الصراع يقع ضمن التسويات السلمية على الحدود والاعتراف بالكيان الصهيوني.

ونحن نرى ان صراعنا مع الصهيونية صراع وجود وليس صراع حدود ونرفض الاعتراف بالكيان الصهيوني "اسرائيل" ممن جاء هذا الاعتراف وهذا تأكيد لنهجنا برفض كافة مشاريع التسوية المطروحة طالما وانها تؤدي بالنتيجة الى الاعتراف باسرائيل. ذلك انه لا سلم ولا عدل مع الاحتلال وان ما اخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة واننا لا نرى بديلا عن التحرير الشامل لكامل تراب فلسطين.

وصدق شاعرنا العربي العظيم اذ قال

وما نيل المطالب بالتمني ولكن تؤخذ الدنيا غلابا

اما ما اورده البيان من تجميد الاحكام العرفية فهذا اصطلاح لم يسبق للفكر القانوني ان عرف به كان الاجدر بالحكومة ان تلغي كافة الاحكام العرفية واثارها السلبية والامر لا يحتاج الى معجزة للوصول الى ذلك.

اما ما يتعلق بالميثاق فانني من الذين يرون - وهم كثر - اننا لسنا بحاجة الى هذا الميثاق ويكفينا الدستور الذي نرتضي بأحكامه.

اما حديث البيان عن توفير اسباب الامن والطمأنينة، فاننا نرى ان امن الوطن والمواطنين لن يكتملا ما لم يتحقق للوطن والمواطنين امنا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وهذا كله لن يتحقق بالصورة المطلوبة الا من خلال انتهاج سياسة وحدوية فهنالك تلازم بين الامن السياسي والاجتماعي والاقتصادي وامن الوطن وهذا امر لم يعالجه البيان.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء

لم تول الحكومة في بيانها القضاء الاهتمام الكافي وانني ارى ان هنالك اولوية لتطوير الجهاز القضائي وتدعيم استقلال القضاء وضماناته المادية والمعنوية باعتبار ان القضاء في النتيجة هو الحامي الامين للحريات العامة ولحقوق المواطنين والنصير الاول للمظلومين وباعتبار ان العدل هو اساس الملك.

وجاء حديث الحكومة عن التعليم عاما غير محدد فلم نر بين سطور البيان ما يحقق المساواة بين المحافظات في الكوادر والوسائل التعليمية كما ان الحكومة لم تتعرض للقبول الاستثنائي في الجامعات الذي اصبح ظاهرة شاذة مخالفة لروح العصر ويخل بقاعدة المساواة بين المواطنين بالحقوق والواجبات كما ان البيان خلا من التزام الحكومة بتخفيض الرسوم الجامعية التي تثقل كاهل غالبية ابناء هذا الوطن بأعباء مالية لا تحتمل كما ان الحكومة لم تول في بيانها مطلب تعريب التعليم الجامعي اية اهمية ولم تشر الى هذا المطلب القومي بأية اشارة فلا يعقل ان يبقى ابناؤنا يتلقون علومهم في جامعاتنا بغير لغتهم "لغة القرآن الكريم" هذه اللغة التي صنعت وحدة الفكر في امتنا.

اما عن الاعلام من اذاعة وتلفزيون فالحديث حوله كثير لكنني ارى ان لا يكون الاعلام اعلام الحكومة فقط، فليكن اعلاما للحكومة والمعارضة ولكافة قطاعات الرأي ويجب ان يركز على اشاعة ونشر قيم ومعتقدات امتنا وان يبتعد عن النفاق وتبرير المواقف الخاطئة وعن السياسات المغلوطة التي تؤثر على الرأي العام وتجرفه للخطأ.

اما بشأن الصحافة، فانني ارى ان يتم التأكيد الفعلي على مصداقية حريتها وجدية استقلالها من خلال تحريرها - اولا - من دائرة النفوذ الرسمي والهيمنة الحكومية وذلك عن طريق تحديث قوانين الصحافة والنشر وعصرنتها وصبغها بالصبغة الديمقراطية وتحريرها - ثانيا - من دائرة الاقطاع الصحفي والاحتكار الشللي. وذلك عن طريق فتح باب الاصدارات الصحفية الجديدة واتاحة الفرصة امام الراغبين بجدية في بناء مؤسسات اضافية في الميدان الصحفي.

وما دمنا بصدد اجراء مراجعة شاملة لمختلف نواحي حياتنا ونشاطاتنا السابقة فانني ارى ادراج المسألة الصحفية ضمن بنود المراجعة ليس من اجل المحاكمة النقدية للمسار الصحفي خلال العقدين الماضيين فحسب ولكن بغية الاستفادة من تجربة الماضي وتوظيفها بدقة في خدمة المستقبل الذي يكرس الصحافة كسلطة رابعة بالفعل وليس بمجرد القول.

لقد تعرضت الصحافة الاردنية خلال العشرين عاما الماضية الى سلسلة من المفارقات والتغيرات المتصلة بالحرية والملكية على السواء وبات من المطلوب استعراض هذه المتغيرات وتقييمها ومعرفة جوانب الخلل والصواب فيها خصوصا وقد واكب كل مرحلة من مراحل هذه المفارقات والمتغيرات ضجة بالغة العنف من الخلافات والاقاويل والشائعات التي بلغت حدود المهاترة والاتهام واستأثرت بمساحات واسعة من الرأي العام المحلي ومن صحافة العرب والعالم.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء

انني اسجل على الحكومة استجابتها لضغوط وطلبات صندوق النقد الدولي وذلك بتبنيها للسياسات والتشريعات التي زادت من اعباء المواطنين والحقت اشد الضرر بالفئات الصغيرة من شعبنا ولا يخفى عن الجميع انه حيث ما يفرض صندوق النقد الدولي شروطه على اية دولة فانه يعقب ذلك حتما ازمات داخلية طاحنة تهدد امن الوطن واستقلاله.

فالديون التي اثقل بها عبء الوطن لم تنفق في مجملها على المواطنين ولا زلنا لم نتلق جوابا، اين ذهبت قيمة هذه الديون - ولا من مجيب - ولا اعتقد اننا سنتلقى اجابات شافية من هذه الحكومة وانني ومن منطلق الايمان بهذا الوطن ووحدته والحفاظ عليه اطالب بعدم الاستجابة لشروط وضغوط صندوق النقد الدولي.

اما عن القضية الفلسطينية فقد تحدث البيان عنها وكأنها قضية شعب آخر غير شعبنا حيث ذكر البيان ما يلي: "فان الحكومة ملتزمة بالوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني" فهذا فهم خاطىء لحقيقة هذه القضية باعتبارها قضية عربية تخص كل العرب وليس شعب فلسطين فقط، كما ذهب الى ذلك البيان عندما اكتفى بالوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني فكيف يقف الى الى جانب نفسه.

لم تول الحكومة قضية الوحدة الاهمية الكافية بل انها استجابت لاعلان الانفصال الذي سمي - فك العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية - وهذا تكريس لفعل استعماري قديم جديد وثقته اتفاقية سايكس بيكو التي قطعت اوصال وطننا العربي الواحد.

ان عدم ايلاء قضية الوحدة الاهتمام الكافي يعني اننا لا نسير في سياق عصرنا عصر التجمعات الكبرى، عصر العمالقة، فالحديث عن كافة قضايا الحرية والتحرير والتقدم وتحقيق هذه المبادىء يغدو ناقصا اذا اغفلنا اننا جزء من وطن عربي كبير نسعى لوحدته وعزته وتقدمه بازالة التجزئة بالوحدة وازالة الديكتاتورية بالديمقراطية وازالة الاستغلال والاحتكار بالعدل الاجتماعي وازالة الاحتلال باسترداد اجزاء الوطن السليب. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تأمين صحي شامل لكافة المواطنين.

د. فوزي الطعيمة

والقى الدكتور فوزي شاكر الطعيمة الكلمة التالية:

يلتقي اليوم ممثلو الامة لمناقشة بيان الحكومة بعد مرحلة شهدت بها البلد عددا من الاحداث السياسية الهامة ابرزها حل مجلس النواب العاشر بعد قرار فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية وانتفاضة الشعب الاردني ضد الفساد والاستبداد وسقوط حكومة عبثت باقتصاد وطننا واصابت سياساتها معيشة وقوت كل مواطن في اسرتنا الاردنية الواحدة.

على ان انتفاضة شعبنا الاردني في نيسان من العام الحالي يجب ان تبقى نبراسا نراقب من خلاله ونضمن بان لا تتكرر العوامل التي ادت اليها في المستقبل خاصة واننا نعيش في مؤامرات دولية تستهدف تقويض الكيان الاردني بعد الانتخابات الديموقراطية النزيهة وما افرزته من ممثلين حقيقيين لفئات الشعب المختلفة.

واما ملاحظاتي على بيان الحكومة الذي نجتمع اليوم لمناقشته فأوجزها بما يلي: -

في مجال التربية والتعليم، نحن بحاجة لتحديد الهدف الذي نريده لاردننا وما يتطلب ذلك من اعداد الفرد للمساهمة بفاعلية في عمليات البناء. ويتطلب هذا منا وضع مناهج جديدة تفرز الروح الوطنية وروح الانتماء للوطن العربي الكبير وتكفل خدمة اهدافنا الوطنية. على ان تطوير الكتب المدرسية لمرحلة التعليم الاساسية ووضع مناهج جديدة للتعليم الثانوي كلا على حدة ودون تنسيق وربط بينهما يساعد على خلق ثغرات وفجوات عند الانتقال من مرحلة الى اخرى.

كما ان تحسن مستوى التعليم خاصة القطاع الحكومي هو هدف نبيل يجب ان نخطط لتحقيقه من خلال رفع سوية المدرسين العلمية والمادية حتى يستطيع المدرس ان يؤدي دوره باخلاص وتفان، كما ان تشكيل نقابة مهنية لهم ترعى حقوقهم لسوف تساهم في تحقيق هدفنا.

اما التعليم العالي فهو حق لكل فرد اردني اجتاز امتحان الثانوية العامة، كما ان من حق الدولة ان تربط التعليم الجامعي بحاجات المجتمع بعد دراسات حقيقية ومستفيضة للحاجات لعقود قادمة وليس لسنوات قليلة قادمة. وعليه فانني ارى ان على الحكومة ان تسعى لتأمين مقعد دراسي في الجامعات الاردنية لكل مواطن خاصة وان الدراسة الجامعية هي دراسة يدفع الطالب تكاليفها كما تدفع الاسرة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في نواح كثيرة.

كما ان هذا يوفر على خزينة الدولة ما يزيد على مئة مليون دينار سنويا تدفعها خزينتنا بالعملة الصعبة. وبهذا نكون قد وفرنا هذه المبالغ على ميزان مدفوعاتنا. كما انه لا يجوز ان نبرر عدم التوسع في استيعاب جامعاتنا الوطنية لطلبتنا بحجة المحافظة على مستوى التعليم فهنالك الوسائل العديدة التي تستطيع بواسطتها الموازنة بين الكمية والنوعية.

وفي هذا المجال لا بد من الاشارة الى اهمية الابحاث التطويرية الهادفة على مستوى المدرسين والطلبة وتشجيعها لما لهذه من الاثر الكبير على خططنا التنموية وعلى كفاءة خريجينا وتدعيم الروح العلمية والتفكير الموضوعي لديهم في معالجة مشكلات الحياة.

اما في مجالي الثقافة فلا بد من رسم استراتيجية ثقافية نابعة من تراثنا، تساهم بتنفيذها كافة المؤسسات التربوية والشبابية والاجتماعية والثقافية والرياضية، واتاحة الحرية امام هذه المؤسسات الثقافية والشبابية من التعبير عن نفسها بكل حرية وتقديم الدعم المادي والمعنوي اللازمين لها والسماح بفتح المزيد منها، كما يجب ربط سلوكيات الشباب بعملية التطوير التربوي والتاكيد على ترسيخ قيمنا وتقاليدنا الاصيلة المستوحاة من حضارتنا العريقة. فهذه المؤسسات التي هي مكملة للجهد التربوي لا بل اداة تعميقه وترسيخه، كانت ولا تزال تفتقر للاهتمام والدعم اللازمين لجعلها فاعلة في تنمية ابنائنا.

اما الاعلام: فله دور رئيس في بناء شخصية الفرد وبالتالي المجتمع باكمله. ولا يجوز لنا ان نستمر بالاستهانة بعقول المواطنين فنفرض البرامج الرخيصة التي تزرع في شخصيته التواكل والخمول الذهني والتمثل بانماط من الشخصية غريبة عنا في قيمها واساليب حياتها لا بل معادية لنا في اتجاهاتها وفكرها، اننا ندعو الحكومة لمراجعة نهجها الاعلامي، فتضع البرامج الهادفة التي تسهم في تكوين شخصية فرد قادر على التكيف لمتطلبات الحياة المعقدة ولعالم سريع التغير والتطور وتنمي لديه حب العطاء وتحصينه ضد النزعات الطائفية والاقليمية والعنصرية.

كما ان الاعلام بفروعه المرئية والمسموعة والمقروءة مدعو لفتح ابوابه امام مفكري هذا البلد ومثقفيه للحوار الحر لمعالجة قضاياه السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

والاردن لا يعيش بمعزل عن احداث العالم، لذا لا بد من ابراز احداث العالم بشكل عام واحداث امتنا العربية بشكل خاص. واخص بالذكر انتفاضة اهلنا في فلسطين وذلك بابراز اوجه نضالاته المختلفة ورفع معنوياته في نضاله ضد العدو الصهيوني المدعوم من الامبريالية العالمية.

كما انني اعتقد ان اصدار الصحف اليومية والاسبوعية والمجلات السياسية حق لكل مواطن او مجموعة مواطنين. فلا يجوز قسرها على عدد محدد من الصحف. واما ما يتعلق باعادة النظر بقانون المطبوعات والنشر، فانني لا ارى مبررا للقيام بدوره كمقص لكافة نشاطات كتابنا في الداخل وللكتب والمجلات المستوردة. كما انه من غير المعقول ان يسمع المواطن اخباره عن بلده من اذاعات اجنبية تكون في غالب الاحيان مشوهة، مما يقود الى اضعاف ثقة المواطن باجهزته الاعلامية.

وفي مجال الصحة، فالعلاج حق مقدس لكل مواطن تجسيدا لقول القائد «المواطن اغلى ما نملك»، ولا بد من الوصول الى تأمين صحي شامل يشارك به كافة المواطنين. والى ان يتحقق ذلك فانني ادعو الى ان تأخذ وزارة الصحة دورا رئيسا في استيراد وتسويق الادوية المحلية والاجنبية.

فبذلك نضمن التخفيف عن كاهل المواطن من سعر الدواء بنسبة لا تقل عن (٣٠٪) اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ارباح المستودعات الخاصة. كما انه مطلوب من مؤسسة الضمان الاجتماعي ان تضع البند الخاص بالتأمين الصحي للمشمولين بالضمان موضع التنفيذ الفوري خاصة وان امكانياتها اصبحت تسمح بذلك.

والحكومة مطالبة بان تتوخى العدالة في توزيع المستشفيات والمراكز العلاجية وتوفير مستلزمات العلاج خاصة في المناطق النائية وفي مناطق الاغوار. وعلى مستوى الوقاية، فعلى الحكومة الاسراع بسن القوانين اللازمة، الخاصة بالصحة العامة، من خلال المحافظة على نقاء البيئة، وتشديد الرقابة الصحية على المنتجات والمستوردات الغذائية وعليها ان لا تتهاون باي امر يمس صحة المواطن.

اما في مجال الزراعة، فالاردن بلد زراعي بالدرجة الاولى، والامن الغذائي لهذا البلد هو الخط الدفاعي الاول لمواجهة اية تحديات تستهدف امنه واستقلاله. فاذا ما استطعنا تحقيق ذلك نكون قد قطعنا الشوط الرئيسي في مسيرة بناء الاردن وتأمينه وتعزيز صموده وتقوية جبهته الداخلية. وهذا يتطلب منا العمل على حماية الاراضي الزراعية من الممارسات الخاطئة ممثلة بالزحف العشوائي للعمران على حساب الاراضي الزراعية، او الزحف الصحراوي - وانواع التدهور الاخرى والتي تفقدها انتاجيتها وصلاحيتها للزراعة.

فغياب التخطيط الزراعي السليم والمتكامل الذي يعتمد على استراتيجية بعيدة المدى ادى من بين ما ادى اليه الى تناقص في مساحات الاراضي الزراعية وابتعاد مواطننا عن القطاع الزراعي وهجرة للارض، وقد آن الاوان للبدء بالرجوع عن خطئنا في تقدير مواردنا وثرواتنا واولوياتنا الاقتصادية والذي ادى الى اننا صرفنا النظر عن هذا القطاع الحيوي والهام ولسنين طويلة. وللنهوض بهذا القطاع وتطويره ومن اجل حماية المزارع والمحافظة على مستقبله وتوفير دخل شريف يكون حافزا له ودافعا للتمسك بارضه، اقترح ما يلي: -

اولا: ممارسة الرقابة على التمويل في المجال الزراعي وضبط عملية منح القروض بحيث يتم التأكد من صدق نية استعمال هذه القروض والاشراف على صرفها.

ثانيا: الاعتناء بزراعة المحاصيل الحقلية والتي تمثل الغذاء الرئيسي للانسان والحيوان المنتج.

ثالثا: العمل على تكثيف عملية الارشاد الزراعي وتوعية المزارعين الى اهمية الارشاد العملي في هذا المجال.

رابعا: عدم استيراد المحاصيل الزراعية المتوفر مثيلها في السوق الاردني وذلك للحفاظ على اسعار المنتوجات المحلية ودعما للمزارع.

خامسا: تشجيع المزارعين للاعتناء بالثروة الحيوانية وذلك بتوفير الاصناف الجيدة والمحسنة من الاغنام والابقار ومنحهم القروض المناسبة لهذه الغاية وذلك لتوفير اللحوم الطازجة والحليب ومشتقاته وللاقلال من استيراد تلك المواد لدعم الدخل القومي.

سادسا: دعم مستلزمات الانتاج حيث يتكبد المزارع احيانا ما يزيد عن قيمة نتاج مزرعته مقابل احتياجاتها من بذور ومياه وعلاجات وايد عاملة.

سابعا: اقامة وتطوير الصناعات الغذائية للمساعدة في امتصاص فائض الانتاج الزراعي تنظيما لعملية الانتاج والمحافظة على اسعار السلع الزراعية.

ثامنا: العمل على تمليك بعض الوحدات الزراعية للمزارعين العاملين (النشطاء) الذين لا يملكون اراضي زراعية وذلك تشجيعا ودعما لهم. وسحب جزء من ممتلكات المالكين الذين لا يمارسون الزراعة بانفسهم نظرا لانهم ليسوا من ابناء المنطقة ولا من سكانها.

تاسعا: التدخل لتأجيل الديون المترتبة على المزارعين نظرا لسوء احوالهم الاقتصادية وجدولتها على مدى (١٠) او (١٥) سنة.

عاشرا: دراسة سياسات سلطة وادي الاردن وممارساتها في توزيع الوحدات الزراعية والخدمات التي تقدمها وتصويب مسيرتها بعد هذه التجربة الطويلة اذا لزم الامر.

حادي عشر: تشجيع العمل الزراعي عن طريق الحوافز واقامة نقابة للعمال الزراعيين.

وفي مجال التموين: فقد اثقل كاهل المواطن بارتفاع الاسعار سواء من قبل التجار او من قبل وزارة التموين. فالسكر والارز والطحين الذي لم يرفع سعره لا يشكل الا نسبة بسيطة من استهلاك الاسرة، بينما مست الاجراءات العديد من البضائع والاصناف التي لا تقل اهمية. والحكومة مطالبة بوقف ارتفاع الاسعار ودراسة الكلفة الحقيقية لانتاجها او استيرادها واضافة نسبة معقولة للتاجر وبذلك تكون قد حققت العدالة بين المستهلك والتاجر. كما انه لا بد من وضع سلم متحرك للرواتب والاجور، في ضوء تآكل الاجور بسبب من الغلاء وارتفاع الاسعار وهبوط العملة الوطنية. ولعل مراعاة تأمين حد ادنى من الدخل لمواطنينا وربطه بمستوى غلاء المعيشة بحيث نضمن له حياة كريمة لهو من الشروط الاساسية لامننا الاجتماعي.

اما على الصعيد الاقتصادي، فالبطالة اصبحت عدوا يهدد امن هذا البلد وتعمل على اضعافه من الداخل. والفرد امام العوز ودوام الحاجة الملحة ما يكفيه ويشبع اسرته قد يجد نفسه عرضة لاشكال من الانحراف وحالات الاضطراب الاجتماعي. وعليه فلا بد من العمل الجاد لمواجهة هذه الازمة وتأمين فرص العمل لكل مواطن داخل الوطن وخارجه على اساس التكافؤ والمساواة وارساء قواعد واسس موضوعية للتشغيل بعيدا عن المحسوبيات كاجراء امتحان عام للمتقدمين لملء شواغر الدولة، كما انه يجب وضع قانون ينظم استخدام العمالة الوافدة بالمشاركة الفعلية لاتحاد نقابات العمال، ووضع قانون عمل جديد عصري ومتطور.

وفي مجال الصناعة، فلا بد من رفع جودة صناعاتنا المحلية والتركيز على الصناعات المعتمدة على مواردنا الذاتية، كما يجب ايلاء الصناعات الانتاجية اولوية خاصة.

وعلى اية حال، فلا بد من ان تصل الحكومة الى قناعة بان توفير المعلومات الصحيحة لكافة القطاعات هي الطريق السليم والوحيدة لنجاح مشروعاتنا الاقتصادية والتنموية. وانني اعتبر ان المسؤول الذي يقدم على تنفيذ مشروع من المشاريع دون أن تتوفر لديه المعلومات الكافية والموثقة عن المعطيات المطلوبة لانجاح هذا المشروع والمعتمدة بالدرجة الاولى على البحث والتطوير العلمي، اعتبر انه يرتكب اخطاء فاحشة في حق هذا البلد فالامثلة على ذلك كثيرة فمشاريع مياه دير علا واسمنت الجنوب واسكان ابو نصير وغيرها من المشاريع التي قامت الخزينة بصرف مئات الملايين لانقاذها ما هي الا امثلة على مثل هذه الاخطاء.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

انني اثمن الخطوات التي بدأت الحكومة بتنفيذها من تجميد للاحكام العرفية وارجاع حقوق المواطن في حرية التنقل والعمل والسفر والافراج عن المعتقلين السياسيين، وانني اتطلع الى اليوم الذي تستكمل به الحكومة تنفيذ اجراءاتها باحترام وتطبيق الدستور الاردني الذي يكفل حرية المواطن بالتفكير والتعبير عن رأيه والتنظيم. كما انتظر اليوم الذي ارى به الانتخابات النيابية تجري على اساس القوائم الحزبية ويتم على هذا الاساس ايضا تشكيل الحكومات، وتختار المواقع القيادية بعيدا عن العلاقات الشخصية والمحسوبيات.

اما بالنسبة للميثاق الوطني، فانني ارى ان دستورنا هو ميثاقنا فلنحتكم اليه في جميع شؤوننا.

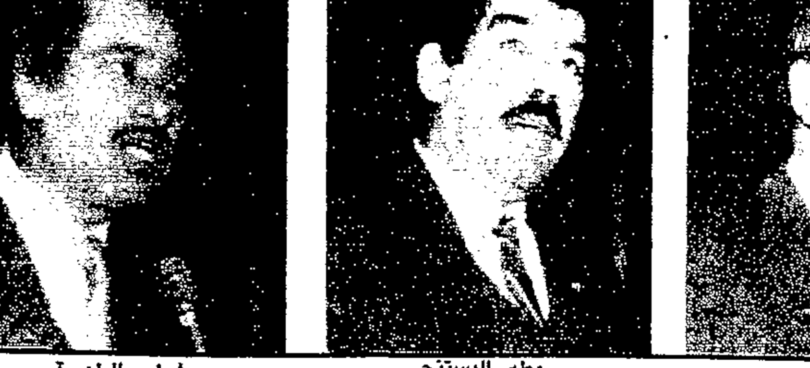
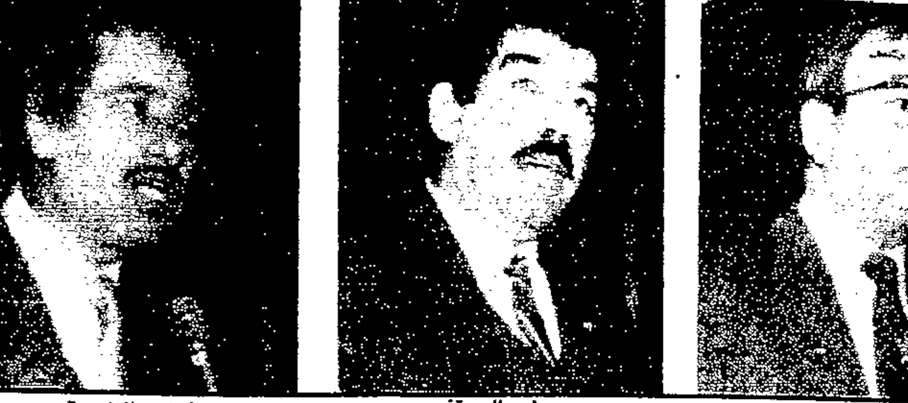
اما القضية الفلسطينية، فهي قضية مصيرية للشعب الاردني كما هي للشعب الفلسطيني. لذا لا بد من اعداد شعبنا اعدادا نفسيا وعسكريا وتعبئة قواه بما يكفل رد العدوان الصهيوني والقيام بدوره في تحرير قلب الوطن العربي - فلسطين - كما انه لا يجب ان يغيب عن اذهاننا ان الاردن مستهدف من قبل العدو الصهيوني، فمن باب الدفاع عن النفس يجب ان تبقى القضية الفلسطينية قضيتنا المركزية الاولى.

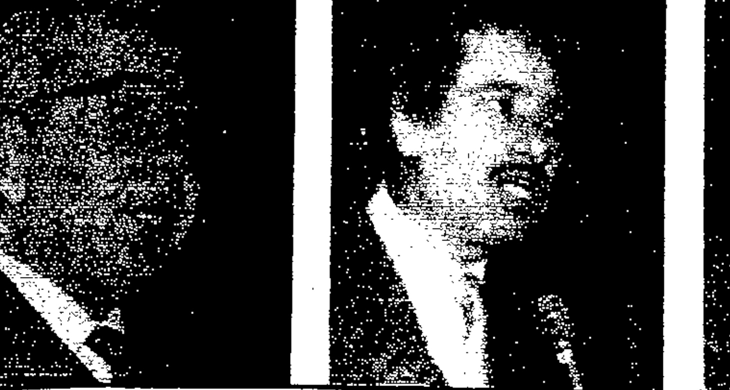
وبالختام، فان المجلس النيابي مسؤول امام الشعب في مراقبة سياسات الحكومة على كافة الاصعدة. وعليه لا بد للحكومة من ان تمارس آلية تنفيذ سياساتها مستندة الى استراتيجية ثابته والا بقيت توجهاتها العامة الواردة في البيان مجرد احلام وتطلعات. واذا ما توفرت لها الثقة، فلتطلع الحكومة خلال الاشهر القادمة المجلس الكريم على ما اعدته مؤسساتها من خطط وبرامج. وليخبرنا وزير الصناعة كيف ستقوم الحكومة بالعمل على زيادة الانتاج في ظل اسعار الصرف العالية وتراجع استيراد المواد الاولية ؟ وكيف سيقوم وزير الاقتصاد بزيادة التصدير، وليعلمنا وزير المياه كيف سنشرب المياه بعد عام ١٩٩٦، وليضعنا وزير المالية بالصورة الصحيحة حول كيفية تسديد المديونية وما هو مطلوب من هذا الشعب على مدى الخمس سنوات القادمة، ولتشرح لنا الحكومة اجراءاتها في منع التسيب في المال العام كالذي تضمنه تقرير ديوان المحاسبة.

كما لا بد من حسن انتقاء العناصر المخلصة ونظيفة اليد والسمعة والقادرة لشغل المواقع القيادية الادارية المختلفة وابعاد من تناله شكوك المواطن، فبحسبه الصادق والعفوي لا يظلم احدا. وانني اؤيد تقديم الاقرار الشامل لكل ما يملكه المسؤول من اموال منقولة وغير منقولة لمجلس النواب ليكون حلقة الوصل الصادقة والامينة بين المسؤول والمواطن. وانا اضيف: لماذا لا يحرم على كل من يتقاضى اجرا من الاموال العامة بان يكون له حساب في اي بنك خارج هذا البلد. كما ان محاسبة كل من ساهم بايصال وضعنا المالي والاقتصادي - افرادا ومؤسسات - بسوء نية او باهمال الى حالته المتردية هي مطلب شعبي لقطع دابر من تسول له نفسه العبث بمقدرات هذا الوطن.

النواب ينتقدون بشدة تغطية التلفزيون المبتورة لوقائع جلسة الامس





طاهر المصري — مطير البستنجي — فوزي الطعيمة — عيسى مدانات

الخريشا
الفساد والترهل والمحسوبية استشرت في مؤسسات الدولة

لقد استمعنا الى البيان الوزاري للحكومة والذي تفضل به دولة السيد مضر بدران وتدارسنا جميعا ما جاء فيه وفي اعتقادي فان البيان الوزاري هو جزء لا يتجزأ من خطاب العرش السامي ورد مجلس النواب عليه وكتاب التكليف السامي لهذه الحكومة.

ومن هنا فانني سأتناول مناقشة البيان الوزاري لهذه الجوانب مجتمعة والربط الوثيق بين الخطاب والرد والتكليف والبيان.

١ ـ لن اقف طويلا امام بيان الحكومة في السياسة العربية والاقليمية والدولية الا بالقول بأن هذه السياسة المتوازنة والمتزنة والتي قادها جلالة الملك الحسين المعظم بكل الحنكة والحكمة والدراية حتى غدا الاردن بعلاقاته العربية الاخوية وعلاقات الصداقة الدولية مثلا يحتذى ومفخرة يحق لنا ان نرفع راسنا بها عاليا.

٢ ـ وفي القضية الفلسطينية فلقد كنا وما زلنا المهاجرين والانصار اردنيون في الاردن وفلسطينيون لتحرير فلسطين وشهداء الاردن على ثرى فلسطين الطهور من ابناء هذا البلد ماثل للعيان وسنبقى مع اخوتنا حتى التحرير والنصر واقامة الدولة الفلسطينية على التراب الفلسطيني وعاصمتها قدسنا الشريف.

قام به الاردن قيادة وشعبا لفلسطيني ارجوا ان تقرأ التاريخ وتتذكر الماضي.

٣ ـ ان ما جاء في البيان الوزاري بمجمله في السياسة الداخلية من توجهات وسياسات وتصورات ليجعلنا نفخر جميعا بأن وصلنا في هذه المرحلة الى ما وصلنا اليه و اني لأحيي دولة الرئيس على بيان حكومته املا ان يطبق ما جاء فيه وان نعقد العزم جميعا لانجاز ذلك بكل الصدق والصراحة والامانة خدمة لوطننا العزيز ومواطننا الاردني الغالي.

٤ ـ ان عودة الديموقراطية واجراء الانتخابات النيابية بكل النزاهة والمسؤولية بعد غياب قسري عن ساحتنا الاردنية لشيء نفخر به ونعتز وعلينا واجب الشكر والتقدير لسيادة الشريف زيد بن شاكر وحكومته التي اشرفت على تلك الانتخابات وقادت عملية التغير وعودة الحياة البرلمانية بتوجيه من جلالة قائد البلاد الملك الحسين المعظم.

معالي الرئيس:
الاخوة والزملاء المحترمين:

يقتضي الواجب الوطني، وامانة المسؤولية، وحق المواطن علينا ان نصارحكم ونطالبكم ونتعاون معكم لما فيه خير المواطن وعزة الوطن وانطلاقا من ذلك اقول:

١ ـ ان ارتفاع الاسعار الجنوني لا يزال على حاله، بل ويزداد حدة يوما بعد يوم. ولا زال الجشع والطمع والاحتكار سمة واضحة هذه الايام ومع تقديرنا لدعم الحكومة لبعض السلع الاساسية من قوت شعبنا الا اننا نرى ان الاجراءات لا تزال غير كافية فيما يتعلق بهذا الموضوع الحيوي الهام.

٢ ـ ان الفساد والترهل والمحسوبية في الجهاز الاداري وفي مؤسسات الدولة لا تحتاج الى بيان و انني اثني على ما جاء في كلمات الزملاء حول هذا الموضوع. كما انني اثمن عاليا ما جاء في بيان الحكومة للتصدي لهذه الظواهر ومعالجتها في اسرع وقت ممكن.

٣ ـ ان المزاجية في سياسة الوزارات والمؤسسات الحكومية تتبع مزاج وراي الوزير من توجهات عامة، ونقل وترفيع وتوظيف ـ الى اخر القائمة. ويهمني ان اقول بأن السياسات المدروسة والثابتة للوزارات والمؤسسات والمبنية على قواعد واسس محددة مستندة الى انتمائنا القومي وشريعتنا السمحاء هي المعيار والاساس ويجب ان تكون كذلك.

٤ ـ وفي مجال الاعلام: فاني اتمنى ان يصبح اعلامنا اعلام دولة ووطن لا اعلام مناسبات واشخاص. وصحافتنا صحافة وطن ومواطن لا صحافة حكومة وشركات مساهمة، ولن ازيد في ذلك الا بان اتمنى لاعلامنا وصحافتنا ان تكون على مستوى المسؤولية والامل المعقود عليها.

٥ ـ وفي مجال الزراعة فالكل يعلم بأننا بلد زراعي في الاساس وكم من التوصيات والندوات والاقتراحات والدراسات التي وضعت ورفعت، ولكننا ما زلنا كما كنا ولا زالت مشاكل المزارع قائمة ومتفاقمة، ولا زالت الفئة الوسيطة هي المستفيدة، ولا زال المزارع المنتج والمواطن المستهلك هما الضحية لغياب قرارات يجب ان تتخذ وتوصيات كان يجب ان تنفذ.

وفي بيان الحكومة كما في بيانات سابقة حل لهذه المشكلات الواضحة والمحددة نطالب بالتنفيذ فقد ان الاوان لاتخاذ القرار.

معالي الرئيس:
ايها الاخوة النواب:

اني اقف اليوم معكم بعد ان شرفتني فئة طيبة من ابناء وطني ممثلا لبدو الوسط مع مجموعة من زملائي واخواني ممثلي بدو الشمال والجنوب والوسط فلهم منا الشكر والعرفان على ثقتهم بنا وعهد لهم علينا كما لابناء الوطن جميعا ان نرعى مصالحهم وندافع عن حقوقهم ونكافح في سبيلهم.

١ ـ فالبادية الاردنية ايها الاخوة النواب والزملاء الكرام تساوي ما يزيد على ٧٥٪ من مساحة المملكة الاردنية الهاشمية وفيها معظم ثروات المملكة من الغاز والبترول الذي نأمل ان نصل الى مرحلة انتاجه تجاريا والفوسفات والثروة الحيوانية والاماكن السياحية ومصادر المياه. ومع هذا فان سكان هذه المنطقة الشاسعة والمنتجة والمعطاءه والمنتمي ابناؤها دوما لتربة هذا الوطن الغالي هي اقل المناطق حظا في كل شيء.

فلا مشاريع حكومية ولا مشاريع اسكانية ولا مصانع ولا مشاريع للقطاع الخاص ولا كليات مجتمع، ناهيك عن ان الخدمات الاساسية لم تصل بعد الى بعض المناطق فيها.

وفوق ذلك فان دراسة وافية لاحتياجات وامكانيات هذه المناطق الشاسعة لم تظهر الى حيز الوجود بعد واذكر بأن هناك توجها لانشاء منطقة البادية التنموية وهنا اثمن واقدر اهتمام صاحب السمو الملكي الامير الحسن بن طلال بانشاء هذه المنطقة التنمويه حيث كانت تلك احدى توصيات لجان التنمية التي عقدت اجتماعاتها خلال عامي ٨٧ و٨٨.

اما في مجال التربية والتعليم فان البادية الوسطى على سبيل المثال والممتده ما بين وادي الموجب جنوبا وحتى سيل الزرقاء شمالا ومن سكة الحديد غربا وحتى حدود المملكة العربية السعودية شرقا تتبع لمديرية تربية الضواحي والتي بدورها تعالج مدنا وقرى كثيرة ممتدة.

وكذلك الاشغال العامة وعلى سبيل المثال فان قضاء الموقر والمتمثل برقعة زراعية واسعة ويشمل على اكثر من ٢٠ بلدة وقرية وتجمعا سكانيا لم يفتح فيه كم واحد كطريق زراعي ليس في السنوات الاخيرة فحسب وقد تستغربون بل منذ تأسيس المملكة الاردنية الهاشمية وحتى يومنا هذا علما بان مساحة هذا القضاء هو ٣٠٠ر٠٠٠ دونم زراعي ولا يزال مدير الاشغال في هذه المحافظة على رأس عمله منذ خمس سنوات.

وهناك امثلة كثيرة لا حصر لها ولهذا فانني واستنتاجا لما سبق اطلب.

١ ـ ترفيع قضائي الموقر والجيزة الى لوائين واتباع مديريات الخدمات اليهما ليتسنى للمسؤولين معالجة قضايا هذه المناطق المنسية وفي الموقع نفسه.

٢ ـ ايجاد مديرية ناحية في ام الرصاص كون المنطقة واسعة وبعيدة وبحاجة الى خدمات في حدها الادنى.

٣ ـ حل مشاكل الاراضي وخاصة تلك التي كانت تحت سيطرة القوات المسلحة كمناطق مناورات وهي اراضي لعشائر الخرشان والجبور وهناك قرارات فيها منذ عام ١٩٤٥ الا انها لا زالت دون حل حتى يومنا هذا وقد تخلت عنها القوات المسلحة في الوقت الحاضر لمرور الطريق الدولي منها ووجود محطة ارسال الاذاعة ووجود مطار الملكة علياء الدولي.

٤ ـ ايلاء موضوع الاعلاف كمية وتوزيعا واسعارا العناية اللازمة حيث لا زال اصحاب الاغنام يعانون كثيرا من هذا الموضوع بالاضافة الى اقامة السدود الصحراوية على مجاري الاودية لاغراض سقاية الاغنام في مواسم الصيف واصلاح الابار الارتوازية الموجودة حاليا.

٥ ـ السماح باستغلال الاراضي الزراعية وعلى اساس انشاء جمعيات تعاونية زراعية للحد من البطالة وخاصة لحملة الشهادات الزراعية ولزيادة الانتاج في هذا المجال.

٦ ـ لقد انشأت جمعية حماية الطبيعة محمية رعوية تقدر مساحتها باكثر من ٣٠٠ر٠٠٠ دونم وتمتد من قصر عمره وحتى الازرق ومنع من دخولها اصحاب الاغنام بل ان هؤلاء لم يتمكنوا من المرور من الشرق الى الغرب او الشمال والجنوب لوجود الاسلاك الشائكة علما بان هذه المنطقة هي منطقة رعي تقليدي لاصحاب المواشي اعتقد بان للمبررات لهذه المحمية غير منطقية ويجب اعادة النظر فيها وبالتشاور مع اهل المنطقة كونها منطقة رعوية وزراعية وواجهة عشائرية.

٧ ـ زيادة مقاعد البادية في كل دائرة لتصبح ٣ مقاعد بدلا من اثنين.

٨ ـ اعادة النظر في تقاعد العسكريين القدامى.

٩ ـ قطاع الشباب قطاع هام لم تتح له الفرص املا ان يجد العناية والاهتمام في مناطق البادية مع تقديري لهذا القطاع واهميته

١٠ ـ صندوق المعونة الوطنية: له جهود مشكورة ونرجو استمرار دعمه.

معالي الرئيس:
الاخوة النواب:

ان بيان الحكومة بيان جيد والحكومة في غير مستواه وثقتنا مشروطة بالتصويب.

١١ ـ انني احيي قواتنا المسلحة والجيش العربي جيش الثورة العربية الكبرى واطالب الحكومة بدعم القوات بكل ما تحتاج وبدون تحفظ وكذلك دعم الاجهزة الامنية.

١٢ ـ ان الاردن وعلى راسه القيادة الهاشمية عبر التاريخ بلد العطاء وبلد الشهادة وسوف يبقى وسوف تتهشم على قلعته كل الحسابات الخبيثة.

أبو عليم
الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بحاجة الى معالجة فورية

قال: لقد انعم الله علينا بثقة شعبنا وهي امانة امام الله والامة.

نحن المعبرون عن الامة وآماله وصوته القوي المدافع عن حقوقه، والعين الساهرة على مصالحه.

السيد الرئيس.

لقد سمعنا الكثير في هذا المجلس مما يفرح ويضير اما ما يفرح: اطلاق الحريات العامة وحرية الصحافة واطلاق سراح المعتقلين السياسيين واعادة جوازات السفر المحتجزة

ان هذه الحرية يجب أن يكون لها ضوابط بحيث تنطلق من انتمائها الى هذا الوطن.

لقد ضحى الاردن بالغالي والنفيس من اجل قضية فلسطين. واحتضن الاردنيون اخوانهم الفلسطينيين على ارضهم وعانوا من ذلك الكثير اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وحصلوا على مالم يحصلوا عليه في اي ارض عربية حصلوا على امتيازات الاخوة والاهل والمواطنة.

وهذه الايام نسمع العدو الاسرائيلي واعوانه في الداخل والخارج يزاودون على الاردن.

ان الجيش الاردني العربي الباسل هو درع الوطن وحامي الديار وقائده الاعلى الحسين الهاشمي هو رائد الديموقراطية ورائد الثورة العربية الكبرى.

سيدي الرئيس.

نحن مع هذا الجيش ومع القائد.

واستقلالية الجيش عن السياسة والساسة هي من صالح الديموقراطية والسياسيين.

نحن مع اجهزتنا الامنية للحفاظ على امن وسلام الوطن والمواطن من العابثين والمزاودين باسم الديموقراطية.

نحن مع ابطال الحجارة من اجل تحرير الارض والانسان.

نحن مع الاردن المستقل ضمن الوطن العربي الكبير والتعاون العربي والاسلامي والتعاون مع الدول الصديقة من الغرب والشرق.

لا حاجة للمزاودة على الاردن وفلسطين ما دام الشعب الفلسطيني اختار هويته وعلى ارضه وما دام الاردنيون لن يفرطوا بالاردن ارضا ونظاما مهما كلف الثمن.

ونحن مع اخواننا بالدم من اجل التحرير تحرير الاقصى الشريف وارض فلسطين العربية.

السيد الرئيس.

الشعب يتكلم عن ارتفاع الاسعار اضعافا مضاعفة ويتكلم عن الفقر والبطالة.

ابناء الاردن الاصيل يهجرون الوطن بحثا عن العيش.
الهجرة اليهودية الى فلسطين تزداد يوما بعد يوم.
الفلسطينيون يطلبون جوازات اردنية.

اخواني النواب.

ما هذا الذي يجري على ارض الاردن اين هي الحكومة القوية التي تضمد الجراح وتطعم الجياع وتوفر الامن والخبز للوطن والمواطن.

السيد الرئيس.

نحن في الاردن لنا سياسة واحدة الاردن مع كل واجب قومي من المحيط الى الخليج نحن قوميون نحن ووحدويون.

نحن مسلمون ونعبد الله وحده لا شريك له ومحمد رسول الله عليه الصلاة والسلام اتى مبشرا ونذيرا.

السيد الرئيس.

قبل ان اتكلم عن البيان الحكومي سوف اتكلم عن دولة الرئيس المعين.

ان قاعدتي الشعبية وكنت وكل المرشحين في المنطقة اثناء حملاتنا الانتخابية تواجه السؤال التالي.

اذا شكل السيد مضر بدران حكومة هل تعطيه الثقة؟ وكان جوابي دائما "متحفظا.

على ان الثقة تحكمها عدة عوامل والمصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.

وها انا وجها لوجه أمام السيد مضر بدران.

وانا ممثل الامة ولي قناعتي ورأيي المستقل فلننظر الى البيان الوزاري للحكومة؟

السيد الرئيس:

ان البيان الوزاري طرق كل باب بطريقة انشائية رائعة ووعود عظمى لكن عندما تحدث عن الدين العام بدأ الضعف عليه لان لغة الارقام هي ليست لغة الادب

لقد تكلم البيان عن الحصول على قروض وكيفية الحصول عليها وكيفية جدولتها.

تناسى البيان المديونية التي تقدر بالاف الملايين من الدولارات وهي سبب المأساة التي نعاني منها الان.

تناسى مديونية آلاف التجار والمواطنين والمؤسسات للبنوك التجارية التي ابتزت اموالهم وقت الرخاء واصبحت تمتص دماءهم وتستولي على املاكهم وما تبقى لهم من خبز في اصعب الظروف واحلكها.

واين ذهبت هذه الاموال الى بنوك الغرب حيث الربح الوفير ويموت في هذا الوطن من يموت ولا وطنية ولا انسانية ولا حكومة قوية تقف جانب المواطن المرهق. الاهم اننا اقتصاديون وسياسيون ناجحون.

زملائي النواب:

انني لست اقتصاديا ولكن بمفهومي العلمي المتواضع وضعت هذه المعادلة.

قروض جديدة وفوائد زائد مديونية عجيبة وفوائد زائد مؤسسات فاشلة زائد مواطن مرهق وفقير يساوي خرجت بنتيجة ان هذه المعادلة لا يحلها الا الله والصبر والصلاة وتكاتف الجهود والاخلاص والصمود وفاء لهذا الوطن.

فاذن هذه الحكومة لن تكون احسن حالا من بياني الانتخابي عندما ناقشت المشكلة الاقتصادية فلا الومهم لانها صعبة جدا لكنني احذر الحكومة والاخوة النواب من هذه المعادلة بالقول التالي (اذا جاعت البطون غابت الذهون).

السيد الرئيس:

ان الشعب ينادي الدينار اصبح نصف دينار وموجوداته وممتلكاته اصبحت نصف ما كانت عليه ولم يطرأ عليها اي زيادة.

ان محافظة المفرق: بحاجة الى الدعم الفوري حيث البطالة والفقر بدأت تدخل كل بيت وارتفاع الاسعار الباهظة لا يتناسب مع الدخل نهائيا، العناية الصحية في مستشفاها ومراكزها الصحية بحاجة الى الدعم الكثير من الطواقم المدربة والمختصة اداريا وعلميا والاجهزة الطبية الحديثة.

ان ابناء وبنات المفرق لا يجدون هذه الايام اجور المواصلات والسكن في اربد وعمان طالبين العلم عدا الاقساط الجامعية. فهم بحاجة الى كلية جامعية ودار معلمين ومعلمات مجانية.

وتفتقر الى المصانع التحويلية ومزارعها تفشل لعدم وجود الدعم المادي والتسويق العادل واغنامها تنفق لعدم وجود العلف والقروض الميسرة للحفاظ على هذه الثروة والابار الجوفية محظورة والاف الدونمات غير مستغلة وغير موزعة توزيعا عادلا. كل هذا بحاجة الى دراسة ودعم فوري.

السيد الرئيس:

نحن امام ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية بحاجة الى المعالجة الفورية وبحكمة.

التجربة الديموقراطية خطت خطواتها الاولى ويجب أن تستمر.

ونحن ابناء الاردن ـ باذن الله صامدون من اجل الاردن الواحد فالاردن هو كل ما نملك وقائد مسيرتنا الحسين الهاشمي هو ثقتنا ومصدر اعتزازنا له منا الوفاء والعهد.

زملائي النواب.

ان الأمل بالله كبير اننا معا سنحقق الكثير.

السيد الرئيس:

بيان لا بأس به ثقتنا مشروطة بالتصويب.

مطير البستنجي
حكومة انقاذ اقتصادي واداري

قال: لقد حرص البيان الوزاري على ان يستلهم من مطالب المواطنين وشعارات الزملاء النواب معظم بنوده، فجاء معززا لخطاب العرش السامي وواعدا بانجاز الكثير مما يراود ابناء هذا الوطن وبالذات في تعلقهم بالحرية والكرامة ورغبتهم في ان يساهموا في اعادة الفعالية لاقتصاد البلاد ولتجاوز هذه المرحلة من حياة الامة بكل ما فيها من صعوبات ومعاناة. وحتى لا نقف عند هذه الوعود نأمل ان يترجم هذا البيان الى مشاريع قوانين تضمن عدم الرجوع عن هذه القرارات مستقبلا. كاصدار تشريع يحرم مصادرة جوازات السفر والمنع من السفر والمساءلة المتعلقة بالرأي الاخر، الغاء صلاحيات المحاكم العرفية وامتناع المسؤولين عن اضافة اية اختصاصات لها كما يجب ان تتعهد الدولة بعدم اصدار قوانين مؤقته اثناء الدورات البرلمانية.

والعمل كذلك على ايجاد محاكم متخصصة وليس خاصة للقضايا ذات الطبيعة المتخصصة والهامة مثل انشاء غرف في المحاكم النظامية متخصصة للتموين وللجرائم الاقتصادية. كما آمل ان يشمل قرار الحكومة عدم الرجوع الى الجهات الامنية عند التعيين في جهات اخرى مثل البعثات ورخص المهن والوظائف في القطاع الخاص.

واضاف: ان الاردن باق، وان الشعب باق، وان الوحدة الوطنية باقية وتتجذر وتتفرع، وان الاختلاف في وجهات النظر يطور المفاهيم ويوظفها.

معالي الرئيس

باستعراض بيان الحكومة لي بعض الملاحظات

نحن مع الحكومة بفتح النوافذ للحرية ونحن معها نقبل التحدي للغد المأمول لابنائنا وشعبنا فنحن للاردن ومسيرته بأرواحنا نحن مع الحكومة بترسيخ قواعد الوحدة الوطنية على اسس علمية وعملية وبالمساواة في الوظائف وتكافؤ الفرص بحيث لا يضار شخص بمولد او عرق او فكر

نحن مع الحكومة بالاعتزاز بالقوات المسلحة ودورها وبتعزيزها بعناصر القوة والصمود لحماية مكتسبات الامة لتبقى طودا شامخا امام اعدائه. وركيزة اساسية للتحرير.

ان التركيز على صناعة الانسان من اولويات عمل الحكومات التي تطمح الى الديمومة والاستمرار والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والنفسي، وعليه فان اعطاء خطط التطوير التربوي الاولويات له ما يبرره ويدعمه (فالانسان اغلى ما نملك)

... تركيز على التنشئة الوطنية الصالحة المرتبطة بالحضارة والعقيدة امر اساسي على ان تتناسق قنوات التعلم المرئية، والمسموعة والمكتوبة مع المعلم والمدرسة والمنهاج حتى تضبط مدخلات التعليم ونستطيع بعدها الحصول على منجزات لتعليم انسان جيد بقيم جيدة وسلوكيات جيدة تخدم الاهداف العامة المتوخاة.

... انه لا بد من تفعيل قاعدة الانتماء للمعلم صانع ... معالجة الامور التالية:

ان صندوق اسكان المعلمين لا يلبي الحد الادنى لطموحاته وعليه يجب اعادة النظر في قنوات تمويله.

... نوادي المعلمين الى حيز التنفيذ بحيث يجد المعلم ساعة ... بصفاء.

ترجمة المكرمة الملكية بحيث يعطى ابناء العاملين في التربية وفي التعليم العالي بعثات دراسية لا مقاعد فقط في الجامعات وكليات المجتمع.

تحسين اوضاعهم المالية والاجتماعية.

السماح لهم بتكوين تنظيم يرعى مصالحهم.

وفي مجال التعليم العالي:

توسيع قاعدة القبول في الجامعات بما يحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والانسانية.

تخفيض رسوم الجامعات حيث كلفة التعليم عالية جدا لتتناسب وامكانيات المواطنين

العمل على تضييق الهوة بين العاملين في كليات المجتمع والجامعات حيث الفوارق واضحة بينة ومؤلمة بينهم وبين العاملين في التربية من حيث الترفيعات.

معالي الرئيس

ان هدف الحكومة في تبسيط الاجراءات وتطوير الادارة لدليل على قدرتها على استيعاب الواقع وحرصها على راحة المواطنين وحفاظها على الوقت. وان ايجاد جهاز للرقابة الادارية والمالية ليستحق منا التقدير فالامة الناجحة هي التي توظف التاريخ لصناعة الحاضر واستشراف المستقبل، بوعي، وعلم، ومعرفة، وعليه ارى اعطاء ديوان المحاسبة الاستقلال التام ومده بالكفاءات والمكافآت حتى يصبح قادرا على اكتشاف الاخطاء قبل وقوعها وايجاد الحلول لها ان وقعت.

وفي مجال الصحة

اناشد الحكومة ان تعتبر مسألة الدواء من اولويات عملها وان تعمل على السيطرة عليه فهو رديف رغيف الخبز فينظم ويوفر للجميع باسعار مقبولة ان لم يكن بلا ثمن.

وفي هذا المقام اطالب الحكومة بتفسير اسباب تعثر بناء مستشفى الكرك والذي طال وطال وطال انتظار مواطن الكرك ليراه حقيقة لا حلما وقد ارتفعت اعمدته وابيضت جدرانه وقد كثر حوله التسويف والمماطلة كما وامل بتوسيع قاعدة الضمان الاجتماعي والضمان الصحي ليشمل الجميع.

وفي مجال الزراعة

التركيز على انتاج السلع الاساسية والاعلاف ووضع الحوافز لذلك.

حفر الابار الارتوازية واقامة السدود على الاودية لتوظف في الزراعة والسياحة

توزيع الاراضي الزراعية على القادرين على زراعتها.

اعادة النظر في قوانين سلطة وادي الاردن وتصويبها واحقاقها.

اقامة صوامع للحبوب في الكرك كاداة محلية ووطنية.

مطاحن للحبوب في الكرك لتخفيض اكلاف النقل المنعكس

اعادة النظر في طريقة عمل مصنع رب البندورة في الاغوار الجنوبية

ان موضوع اعلاف المواشي والدواجن الشغل الشاغل للمربي فهي غير كافية وغير منظمة اطلاقا وتستنزف جهد المزارع

العمل على تخفيض الاسعار وضبط النزف فيها بما يحقق العيش الكريم

معالي الرئيس

وان انتفاضة الشعب الفلسطيني الباسلة منعطف تاريخي بين فواجب دعمها واضح في بيان الحكومة وتضعه في مقدمة واجباتها فلا عجب في ذلك فقضية فلسطين كانت وما تزال هاجس الاردن ملكا وشعبا وحكومة ومن هنا فلا بد من ملاحظة ما يلي للعمل على ايجاد الحلول.

ان المراجع لدائرة المتابعة والتفتيش في وزارة الداخلية لا يشعر بالارتياح ولا تراعى ظروفه النفسية والمالية.

ما يقوم به رجال الجمارك بخاصة على الجسور غير مريح ابدا ولا يليق باهل الانتفاضة.

ان جوازات السفر لحملة البطاقة الخضراء لا زالت تمر على دوائر المخابرات وتبقى لديهم اسابيع غير مراعين لظروف اصحابها المادية والنفسية وهم اهل الانتفاضة.

ان تباعد دوائر الجوازات والمتابعة والاحصاءات والمخابرات مكلف ومرهق لابناء الانتفاضة. لذا نأمل تبسيط هذه الاجراءات ووضعها بدائرة واحدة ما امكن.

اقتصار عمل دائرة الشؤون الفلسطينية بوزارة الخارجية على ادارة شؤون النازحين واللاجئين في الاردن افقدها وظيفتها حيث يجب ان تلعب دورا اساسيا في تسهيل وتقييم امور الناس وبحيث تكون صلة وصل بين اهل فلسطين والدوائر الاخرى.

دعم الانتفاضة عمليا من خلال تسويق منتوجاتهم الزراعية والصناعية والدوائية على اساس قومي لا على اساس حاجة الاردن فقط.

السماح بالاقامة داخل الاردن لغايات العلاج والزيارة مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر وخاصة لكبار السن.

تسهيل اجراءات دخول البلاد لحملة وثائق السفر الفلسطينية

زيادة المقاعد المخصصة في الجامعات لابناء فلسطين.

توجيه الاعلام لخدمة الانتفاضة بشكل اكبر.

معالي الرئيس

لقد غطى الزملاء كثيرا مما كنت اود التحدث فيه وقد اثرت الاكتفاء بما قالوا.

اني اويد ما جاء به الزملاء بخصوص المديونية والبطالة واسبابها ووسائل علاجها وما يتعلق بالميثاق الوطني واسلوب وضعه موضع التنفيذ كما اشاطرهم التساؤل حول امكانية ان تكون هذه الحكومة حكومة انقاذ اقتصادي واداري واني بانتظار اجابة الحكومة على تساؤلات الزملاء لتقرير ما بعدها.

معالي الرئيس : الزملاء

ويبقى في الختام تنفيذ ما جاء في البيان الوزاري الاساسي الذي يجعلنا نحكم على حرية ما جاء فيه من توجيهات تخدم الوطن والمواطن وانني أمل ان يترجم هذا البيان الى عمل دؤوب لتنفيذ ما جاء فيه فقد مللنا الكلام وتشوقنا الى العمل. كما أمل ان يوفقنا الله جميعا في خدمة الاردن الغالي وحمل مسؤوليات هذه المرحلة بشرف وامانة في ظل قائد المسيرة الحسين المفدى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقطات

● "صوت الشعب" كانت الصحيفة الوحيدة التي نشرت كلمات السادة النواب كاملة. عدد كبير من السادة النواب وجمهور الحاضرين اثنوا على موقف الصحيفة.

● قبيل استئناف الجلسة صباح امس صفق الجمهور لعدد من النواب عند دخولهم قاعة البرلمان.

● بعد طلب السيد سليمان عرار رئيس المجلس من الحضور التزام الهدوء توقف التصفيق والتعليق تحت طائلة مغادرة قبة البرلمان.

● مشاورات مكثفة قبيل استئناف الجلسة بين النواب لتحديد المواقف في الثقة.

● الصحافة استحوذت على اهتمام غالبية السادة النواب المتحدثين.

● شرفة السيدات غصت بهن وفي مقدمتهن السيدة ام عماد عقيلة رئيس الوزراء.

● حضور جماهيري كثيف لليوم الثاني على التوالي وبعضهم تابعوا الجلسة واقفين.

● رئيس مجلس الاعيان وعدد من اعضاء المجلس تابعوا الجلسة لليوم الثاني.

● هز رئيس الوزراء راسه عندما طلب منه النائب البطوش الرد على الاتهامات التي وجهها اليه بعض النواب.

● حضر النواب ليث شبيلات ويعقوب قرش والدكتور عبدالله النسور ومروان الحمود وبسام حدادين متأخرين عن موعد انعقاد الجلسة.

● وزراء الداخلية والاشغال العامة والاسكان والاعلام والمالية والثقافة تأخروا اكثر من ساعة على جلسة المجلس.

● انتهت امس المراسلات بين السيدين سليمان عرار رئيس المجلس والنائب ليث شبيلات والتي كنا قد اشرنا اليها امس فعندما وصل السيد شبيلات متأخرا الى قاعة المجلس سلمه مدير مكتب رئيس المجلس ورقة قرأها فراح في ضحكة طويلة وبادله السيد عرار الإبتسامة عن بعد ثم كتب السيد شبيلات كلمات على نفس الورقة واعادها لرئيس المجلس.

الدكتور نايف ابو تايه المساعد الايسر لرئيس المجلس قرأ الورقة قبل ان تستقر في جيب السيد سليمان عرار وضحك هو الاخر. ترى ما الشيء المضحك في الرسالة المتبادلة؟ لم يجب احد.

● ورقة اخرى من رئيس المجلس الى النائب فخري قعوار ما ان وصلته حتى انفجر ضاحكا. ضحكت معه السيدة ليلى شرف عضو مجلس الاعيان التي تابعت الجلسة.

يتبع

تابع

مجلس النواب يواصل مناقشته لبيان حكومة بدران

الريموني: البيان الوزاري خلا من معالجة المديونية بتفاصيل رقمية

النائب عيسى الريموني قال: لقد استبشرنا بالتحول الديموقراطي الجديد في الاردن، كنا نتوقع بيانا مفصلا بالوقائع والحقائق، وليس مجرد وعود، كما كان الحال في البيانات الوزارية للحكومات السابقة.

نحن بصراحة لا نريد وعودا وعهودا لتحقيق المستحيلات، ولا نريد الكلمات المنمقة ان تطغى على الحقائق، وادعو الله ان لا نكون من بين من بهرهم سبك البرامج والخطط البراقة وغفلوا عن الحقائق ان ما طرح في البيان الوزاري، هو مجموعة حلول وتوجهات وطموحات ووعود وبرامج عمومية صيغت باسلوب جميل ومؤثر والبيان عبارة عن ترسانة من الوعود والتمنيات والاحلام؟

وتساءل ما هي الضمانة حتى لا يتحول البيان الوزاري الجديد الى زيادة نزيف وتبديد للطاقات والحاق المزيد من الخسارة والالام؟ وعليه نقول لا لكل ما لا يحتوي على حقائق فاعله تحول الفكرة الى دائرة الفعل الواقعي، ونقول «نعم» لمطابقة الفكرة مع الممارسة والتنفيذ، والتزام الصدق المنبثق من الفهم الشامل لحقائق لا يكتمل معناه الا بوضوح الهدف والوسيلة.

ان المشاكل تبدأ عندما يخطىء احد الاطراف في تقييم ذاته وقدراته، ويستغفل الاخرين، وتبدأ عندما يتبدد السراب الخادع الذي يفصل بين الطموح والواقع. وحين تتضح صورة المشاكل الهائلة على شاشة الادراك لدى الحكومة تحت تأثير الغلو في امكانيات الذات، فان كافة الاجراءات الواهية المنوي اتخاذها سيسهم في زيادة حجم كرة الثلج، وتتحول الحلول الى مشكلات جديدة.

لقد فقد المواطن الثقة بالمسؤول بسبب التسويفات والتمنيات... فالبيان مخلوطة من بيانات المرشحين من الفه الى يائه.. فهو بيان لكل نائب فيه سطر او سطرين. ولقد آن الاوان ان تتعلم هذه الحكومة من سابقاتها ما يوفر عليها عناء الفشل. فقبل اظهار الصدق مع الناس يتوجب الصدق مع الذات اولا.

معالي الرئيس، حضرات النواب. ماذا نريد من الحكومة؟.. نريد ان تتصف بالصدق والموضوعية والواقعية، وترى الواقع كما نراه بدون تقزيم ولا تضخيم، وترى المستقبل من منظار هذا الواقع.. نريد منها التصدي للفساد الاداري والاجتماعي والاقتصادي ومن ثم التشديد في الرقابة على النشاطات المختلفة، لمنع اصحابها من مخالفة قواعد القانون والعبث باحكامه ونريد منها القدرة على العمل الجماعي.

لقد نقلت الحكومة الاعباء والمسؤليات من كتفها الى كتف الشعب.. فلا يهمنا هنا ان نبحر في اخطاء الماضي، بل ما يهمنا الان هو الصدق.. فكيف نسمي خطأ مسؤول ارتكبه في لحظة تقاعس انجاز لمسؤول آخر صحح الامر ووضع الامور في نصابها الصحيح؟ الى متى سيظل الشعب حاكورة تجارب ومختبر الام؟

ان خير الكلام ما قل ودل وخير الايمان ما صدقه العمل، وانه لا مكان لعبارة موافقون اللارادية بعد ان تفتحت عقول الناس، وزاد وعيهم وادراكهم. فالقدرة على قول الحق والاشارة اليه دليل ملموس على عمق الوعي الضروري لوقف مسلسل الاخطاء الذي ابتلينا به طوال السنوات الماضية.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء النواب..

ان النائب لن يكون بعد اليوم رجع صدى لما تقرره السلطة التنفيذية يوقع ويوافق دون ان يمحص القرارات والتشريعات، ولن يكون مجلس النواب مجلس غياب.. ان من يقول ان بناء الديموقراطية اكتمل يحمل ما لا يحتمل، فمتى وفرت الحكومة المصداقية في كل قراراتها ووعودها، فانه يحق لها ان تنادي المواطنين لينال كل واحد شرف الاسهام في المرحلة الحاضرة، فالذين يتصورون ان الديموقراطية ناطحة سحاب وينتظرون من الدولة ان تحملهم بطائرات هيلوكبتر ليناموا في الطابق العلوي للناطحة واهمون..

اعود الى البيان الوزاري واتساءل: هل الوعود التي ضمنها البيان ستتطابق على صعيد الواقع؟ وهل جاءت هذه الوعود من خلال معايشة فعلية لمشكلات الوطن، ام هل هي محاولة قفز حواجز على هموم الوطن ومشاكل الامة؟.. لعلي لا اتجاوز الحقيقة في شيء اذا قلت ان هناك فرقا بين اغداق الوعود وتنفيذها وخطورة الاوضاع التي نعيشها لا تقبل السكوت.

ان المرحلة الحالية التي يعيشها الاردن، هي مرحلة قلقة ومحيرة بالفعل.. مرحلة تختلط فيها عناصر القوة بعناصر الضعف، وتتشابك فيها الايجابيات بالسلبيات ويمتزج فيها التفاؤل بالتشاؤم.. مرحلة يكاد الشعب يشعر فيها بانه بدأ يتبين الخيط الابيض من الخيط الاسود.. ولكن شعبنا لا يعرف على وجه اليقين اهو فجر صادق ام كاذب. وما دمنا نتجاوز الواقع والحقيقة.. فالشعب يعيش فعلا حالة من الاكتئاب والشعور الغريب تجاه ما يجري.

غاية القول ان بيان الحكومة قد صيغ بشكل جيد، لكن العبرة ليست في روعة الفكرة، ولكن في امتلاكها للوسيلة المناسبة التي تبلغ بها الهدف بأقوم وارشد طريق. وبما ان الحكومة قد وعدت باعادة البناء بعد وقفة مع الماضي كان لزاما عليها ان تحدد في كافة الابواب المطروحة في بيانها ماهية الاجراءات التي يمكن ترجمتها على ارض الواقع، وليس تلك الاجراءات التي تنتهي عند حد الاعلان عنها ولا بد لهذه الاجراءات ان تترابط فيما بينها بنسق متكامل ينبع من فكر واضح بقواعد راسخة استراتيجية، وليس تكتيكات مرحلية.

لقد اخطأت الحكومة حين اكثرت من الوعود، وقد لا تجد في المستقبل متسعا من الوقت والامكانات لتنفيذ ما تعد به، وعندها نعود سيرتنا الاولى في البحث عن كبش الفداء.

لقد اعلنت الحكومة انها ستكون حريصة كل الحرص على احترام الدستور والالتزام بتطبيقه نصا وروحا، ونأمل ان يأخذ هذا الالتزام طريقه للتنفيذ، ذلك ان الابتعاد عن العمل بقواعد الدستور نصا ومضمونا هو سبب الخلل والانحراف وتردي الاوضاع عندنا.

ان اي اعتداء على حقوق المواطن او المساس بها، من شأنه ان يحد او ينتقص من ايمان المواطن بواجبه تجاه وطنه وشعبه، وبقدرته على الوفاء بمسؤولياته والتزاماته، كما يخل بمبدأ التوازن الدقيق بين السلطات الثلاث، ونأمل من الحكومة ان تراعي هذا التوازن، فلا تعيدنا الى سابق عهدنا من خلال الالتفاف حول مكتسبات الشعب الديموقراطية.

ان الواقع الحالي يحتاج الى نفر من النواب، عيونهم على الحق وقلوبهم على الحقيقة سلاحهم الوعي والمعرفة بدقائق الامور ثابتون على الحق لا يخافون في قوله لومة لائم. فهذا المجلس هو يد هذا الوطن التي تطال كل مسؤول يتهاون في اي امر، ولقد اصبحت الفردية او الشللية في اتخاذ القرارات غير مقبولة نظرا لخطورة النتائج المترتبة على ذلك. واي محاولة من اي جانب لوضع قيود سلطوية او القيام بعمليات النفاق سيؤدي الى فشل الممارسة الديموقراطية، واني احذر من محاولة الاحتواء والتطويق والتمرير من خلال اجراءات شبه دستورية اوشبه ديمقراطية. واية محاولة لتقنين الممارسة الديموقراطية بشكل غير ديموقراطي قد يجعل منها شعارا يفتقر الى المضمون او قد يؤدي الى استنكاف الشعب عن ممارسة دوره ضمن اطار الهيكلية الديموقراطية نتيجة احساسه بان تلك الهيكلية تم تفريغها من اي محتوى ومضمون.

معالي الرئيس، الاخوة النواب:

لقد وجدت في البيان الوزاري عدة ثغرات وملاحظات استميحكم العذر بسردها بشيء من الايجاز.

اولا: لقد رحب الشعب بقرار الحكومة الغاء ٥٠٪ من الاحكام العرفية، ونحن نأمل ان يتم البقية فورا.

ثانيا: لم يتطرق البيان الوزاري لقضية معالجة المديونية بتفاصيل دقيقة ورقمية ووفق خطط زمنية مستقبلية، وانما جاء على شكل عموميات لا تفي بالغرض. واذا اخذنا بعين الاعتبار ان هذه الظاهرة كانت وراء الضربة الاقتصادية التي حلت بنا اخيرا، فهمنا لماذا اصبح ضروريا مصارحة الشعب بالحقيقة. وبما المشكلة الاقتصادية هي قضية وطنية، فان على الحكومة ان تقدم الحقائق المجردة امام الشعب وان تعلن عن طبيعة الاجراءات المنوي اتخاذها لتصحيح المسار الاقتصادي بشكل مفصل وليس من خلال العموميات القابلة للتأويل والتبديل. ونحن لا نملك الا ان نشارك المتخوفين في ارائهم. لان المديونية الخارجية تتضمن في بعض جوانبها مخاطر جسيمة على اقتصاد البلاد وعلاقاتنا الخارجية.

ثالثا: لم يتعرض البيان الوزاري للحل الجذري لمشكلة البطالة عندنا، وقد مر عليها مرور الكرام، وكأن هذه الظاهرة لا تهدد امن الوطن، فنحن اليوم بعيدون كثيرا عن العهد الذي كانت شركاتنا فيه تتخاطف الموظفين والعاملين فيما بينها في سوق عمل يطفح بالوظائف ونعمة العمالة الكاملة وحسب التقديرات هناك حوالي ٦٥ الف عاطل عن العمل. وهذا يعني ان نسبة البطالة حاليا حوالي ١٠٪ وستصبح خلال عام ١٩٩٠ حوالي ١٨٪ وسيتصاعد الرقم خلال الخمس سنوات القادمة ليصل مجموع العاطلين عن العمل ربع مليون شخص، وهذا في حد ذاته وضع خطير للغاية يدعو الى الانزعاج الشديد، وعلى الحكومة ان تطرح برنامج مقنع حول كيفية التصدي لهذه الظاهرة.

رابعا: لم يشر البيان الوزاري الى مشكلة الغلاء المتصاعد في السلع وخاصة السلع التموينية وكيفية الرقابة عليها علما بان اسعار السلع تتصاعد بنسبة تزيد عن نسبة زيادة سعر الدولار الى سعر الدينار وبالتالي لم يتعرض البيان الى دور وزارة التموين ولم يذكر شيئا عن خطة محكمة ومفسرة لمكافحة الغلاء وضمان الحد المعقول للعيش، وخاصة للفقراء وذوي الدخل المحدود.

خامسا: لم يتطرق البيان الى قضية اصلاح قانون المطبوعات لازالة التناقض مع الدستور وتوسيع حرية الصحافة بحيث تكون الصحافة مستقلة عن السلطة التنفيذية ولا يحق للسلطة التنفيذية استخدام الاذاعة والتليفزيون للدعاية لها انما لنشر الحقائق فقط. كما يتطلب الامر انشاء مجلس اعلى للصحافة والاعلام توكل اليه مهمة النهوض بالصحافة مع التاكيد على حق منح امتيازات صحفية جديدة وكسر الاحتكار القائم في ظل توجه الدوله لقيام تعددية حزبية.

سادسا: يفتقر البيان الى برنامج اقتصادي واضح المعالم. وقد لفت انتباهي تضمن مقولات شديدة التركيز ومعقدة حول قضية الضرائب. مثال ذلك قول البيان انه سيتم التحكم بالاستهلاك عن طريق التدابير المالية والنقدية وليس عن طريق التدابير الادارية. اما كيف سيتم مثل هذا التحكم، وباية تدابير ووسائل؟ فذلك ما لم يفصح عنه البيان، ومثال آخر حول البيان ان الاعتماد سيزيد على الضرائب المباشرة كضريبة الدخل والضرائب غير المباشرة كضريبة الاستهلاك لمصلحة تقليل الرسوم الجمركية؟ فاذا كانت هناك رؤيا اقتصادية معينة وراء ذلك، فاننا نود ان نعرفها. من جهة اخرى فقد تحدثت الحكومة في بيانها عن قضية توزيع العبء الضريبي. وانا اذ ارحب بمثل هذه الخطوة القادمة، فاني افتقد في بيان الحكومة تصورات موضوعية حول مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي وهي ظاهرة متفشية داخل قطاع تجارة الجملة والمفرق. ولا انسى هنا ان امر على موضوع الصرافين فقد مضى على صدور قرار الحاكم العسكري العام لاغلاق مكاتب شركات الصرافة وتجميد حساباتها حوالي السنة. وبغض النظر عن سلامة او صحة او خطأ او خطيئة المبررات التي قدمت لهذا القرار، او ضرورة او عدم ضرورة مهنة الصرافة في الاقتصاد الراسمالي فانه من الضروري الان ان لا تترك الامور معلقة لفترة طويلة.

سابعا: بصدد الاصلاح الاداري، فان البيان الحكومي لا يتضمن اسسا صالحة لحل المشاكل المرتبطة بالبيرقراطية والتي ارهقت المواطن. وما دام هذا الجهاز مستثنى من حملة الاصلاحات، فان معركة التنمية الاردنية تقف امام امتحان صعب، حيث لا تحل مشكلة لاي مواطن الا بالواسطة او بكارت غوار - كما يقال - وعليه فاني اطالب بالقضاء التام على البيرقراطية في الجهاز الاداري المترهل. فهناك ٤٥ الف موظف.. في يوم الدوام يستهلكون ٩٠ الف ورقة و٩٠ الف قلم.

ثامنا: لم يتطرق البيان الى خطوات ديناميكية في اتجاه اعادة النظر في فلسفة التربية ومنهاجها بحيث لا يتم الاصلاح سطحيا بل من الجذور، علما ان تفعيل الدستور وتشكيل الاحزاب سيساعد في حل كثير من المشاكل ومنها مشكلة التربية.

تاسعا: اكدت الحكومة في بيانها على توحيد مصادر الاقراض الزراعي بما لا يشكل عبئا على المصدر الموحد للاقراض، ونحذر في سياق ذلك من وضع اية زيادة في الفوائد على المزارعين على اساس تغيير سعر صرف الدينار ونطالب بتدعيم القدرات المالية لمؤسسات الاقراض لتمكينها من التوسع في اقراض المزارعين لتمويل المشاريع الزراعية.

عاشرا: لم يتطرق البيان الى حل قضية المتقاعدين العسكريين والمدنيين حيث ان التقاعد في سن مبكرة وفي قمة العطاء يحمل الدولة اعباء مالية.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين.

تفصلنا عن دخول حقبة التسعينات ساعات قليلة، وهذه الحكومة التي ستستهل مشوار التسعينات... ولا يفوتنا بهذه المناسبه الا ان ندعو الله ان يحفظ الاردن قائدا ملهما نعتز بقيادته الرائدة ونظاما هاشميا نفاخر به الدنيا ونفديه بالنفس.. كا نحذر من حركات الالتفاف التي تجري غربي النهر لضرب الانتفاضة بانشاء تنظيمات هدفها ضرب وحدة الشعب الفلسطيني، ونطالب بزيادة التنسيق والتعاون والتفاهم مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لافشال كل المؤامرات وزيادة صلابة وتصعيد وسائل المقاومة في الارض المحتلة.. ونحيي العراق المنتصر المقتدر ونطالب ايران بتطبيق قرار مجلس الامن الدولي لاحلال السلام ونشيد بالانجازات العلمية واطلاق منظومة الصواريخ العراقية العملاقة ونعتبرها ذراعا عربية وقوة عربية تحمي ارض العرب.

ولا يفوتنا ان نؤكد على مسيرة مجلس التعاون العربي ونحذر من المحاولات الجارية لضربه.. كما نشيد بموقف المملكة العربية السعودية التي واصلت تقديم دعمها للاردن وكذلك سلطنة عُمان ودولة الامارات والكويت ودولة قطر ونهيب بكافة الدول العربية الثرية و الغنية ان توظف ارصدتها في الاردن لمساعدتها على اجتياز ازمته الاقتصادية لان اردن قوي يعني انتفاضة قوية... اردن قوي يعني امة عربية قوية.. اردن قوي يعني صخرة عربية قوية تتحطم فوقها كل المؤامرات الصهيونية والاستعمارية، فالاردن كان دوما بوابة فتح لاولى القبلتين وتحرير فلسطين.

معالي الرئيس، حضرات النواب.

اشكركم على حسن استماعكم واستميحكم العذر ان اطلت عليكم...

بالرغم من كل التحفظات التي ابديتها امام مجلسكم الموقر، فاني عدت الى القواعد الشعبية في لواء جرش لاستمزاج الاراء والمواقف. فوجدتها تؤيد منح الثقة لشخص الرئيس. وانسجاما مع هذا التوجه باعتباري ممثلا لهؤلاء الناس، فاني اتمسك شخصيا بتحفظاتي على البيان... وهو بيان جيد، لكن الحكومة في غير مستواه وثقتنا مشروطة بالتصويت.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

العدوان: البيان الوزاري برنامج متكامل للمرحلة القادمة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

انطلاقا من عظم الامانة التي حملنا اياها شعبنا الكريم ومن مبدأ فهمنا للمسؤولية الملقاة علينا ولنكون صورة صادقة تعبر تعبيرا امينا ومخلصا عن تطلعات المواطنين قمنا بدراسة البيان الوزاري للحكومة دراسة موضوعية يدفعنا الحرص الشديد على ضرورة التفاعل الايجابي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لما فيه خير شعبنا في الاردن العزيز متوخين الاخلاص في القول والعمل باذن الله.

انني اوافق الحكومة على اعتبار بيانها الوزاري برنامجا متكاملا لمرحلة قادمة وليس من نافلة القول ان اوضح ما هو معلوم للجميع من ان اي برنامج مهما كان موفقا في طرحه وشاملا لكل امال الشعب لابد له من قدرات تنفيذية واول هذه القدرات الانسان - الانسان الواعي المخلص الذي يعمل على ترجمة البيان لوقائع وحقائق ملموسة للشعب ولقد لاحظت ان البيان الوزاري لم يغفل امرا يطالب الشعب به الا وتطرق اليه ايجابيا بدءا من التوجه الديمقراطي لحركة المجتمع الاردني والحوار البناء والحس العميق بالمسؤولية مع اتخاذ خطوات تنفيذية تأكيدا منها على سياستها في الالتقاء مع ممثلي الامة لتطلعات ورغبات الشعب كاطلاق سراح الموقوفين سياسيا واعادة الجوازات المحجوزة والغاء وتجميد بعض الاحكام العرفية وغيرها من القرارات والوعد باحترام الدستور مع الالتزام بتطبيقه نصا وروحا وعليه فاننا نجد ان المؤشرات الاولية لعمل الحكومة تشعرنا بالارتياح راجيا من الله ان يتحول هذا الارتياح الى اطمئنان وثقة بقدرة الحكومة على تنفيذ ما جاء في بيانها الوزاري.

فنحن نعلم ان العمل المطلوب كبير جدا ويحتاج لجهود المخلصين جميعا دافعهم تقوى الله والنية الصادقة وتقدير الامانة.

وعليه ارجو ان يسمح لي الزملاء بالاشارة لبعض النقاط التي وردت في البيان الوزاري واني على ثقة من ان اخواني النواب المحترمين سيغطون ما اكون قد اغفلت عنه.

اولا: الازمة الاقتصادية تتولى الحكومة الحالية امانة ومسؤولية الحكم والبلاد تمر في ازمة اقتصادية حادة والكل يعلم خطورة الازمات الاقتصادية واثارها الضارة التي تمس مختلف طبقات المجتمع فالاقتصاد السليم هو مفتاح الامان والاستقرار والاطمئنان للشعب بمختلف فئاته.

وان الازمة الاقتصادية اذا لم تعالج بصورة جذرية فان اثارها الخطيرة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا غير خافية على احد وخصوصا اذا علمنا ان الاخطار محدقة بنا وان عدوا شرسا مغتصبا يتربص بنا ويهمه جدا انهيارنا اقتصاديا.

لقد تطرق بيان الحكومة للحلول التي ستلجأ اليها للحد من حدة الازمة الاقتصادية ومعالجتها جذريا، ولقد لاحظت انها ذكرت انه من جملة ما ستعمد اليه في مجال سياستها المالية العمل على توزيع العبء الضريبي على مختلف طبقات المجتمع واعادة النظر في هيكلة النظام الضريبي بزيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة وغير المباشرة واستيفاء الرسوم مقابل الخدمات، لقد ساهم الشعب بمعظم فئاته واخص طبقات الموظفين واصحاب الاجور والدخل المتدني بتحمل العبء الاكبر الناشيء عن الازمة الاقتصادية وخصوصا عند تعويم الدينار وارتفاع الاسعار بشكل كبير لا يتناسب مطلقا مع قيمة الدينار الحالية.

لذلك فان تحميل هذه الفئات اي عبء مالي جديد سخلق خللا كبيرا وخطيرا فالشعب الذي يعاني من ضيق الحال لايمكنه ان يتحمل هذه المديونية الكبيرة وحتى لو فرضنا ان الشعب سيتحمل مثل هذه المسؤولية فان ذلك لن يحل لنا ازمتنا المالية لذلك كان لابد للحكومة ان تبحث عن مصادر دخل اخرى من غير هذا الباب والسؤال الذي يطرح نفسه:

ماذا عن ثروات الاردن المعدنية وما مدى الجدية والاخلاص في التنقيب والبحث عن هذه الثروات؟

فمثلا ثروات البحر الميت ان العدو المغتصب يستغل خيرات الجزء المغتصب من البحر الميت ويقدر دخله منها بمئات الملايين من الدولارات فيما استغلالنا نحن ما زال ضئيلا ولا يمثل واردا جيدا.

كذلك نطالب الحكومة برسم سياسة بناءة وفاعلة وجادة بالبحث عن الثروات البترولية ونطالبها بالاستعانة بالخبرات العربية واخص الاشقاء العراقيين والذين لهم الخبرة والكفاءة التي تضاهي خبرات الدول المتقدمة وخصوصا اننا نسمع بالاحتمالات الكبيرة بوجود البترول لابد من تضافر كل الجهود لاعادة بناء بلدنا اقتصاديا والاستعانة باصحاب الاختصاص المشهود لهم بالامانة والصدق والاخلاص.

ويسعدني ان يرد في بيان الحكومة بانها جادة في محاربة الترف الاستهلاكي وانها ستبدأ بتطبيق ذلك على اجهزتها المختلفة فالترف يعتبر افة الافات يحطم الدول والشعوب ويكفينا التعامل كاننا دولة اقتصادية كبرى فمواردنا محدودة ولكن للاسف لا نتعامل على هذا الاساس.

لذلك فاننا نطالب الحكومة بسرعة تنفيذ ما ورد في بيانها بالحد من الاستهلاك الترفي ومحاربة اي مظهر من مظاهر البذخ كما نطالبها ان تولي مشكلة البطالة التي استشرت وبدأت تاخذ ابعادا خطيرة جل اهتمامها للا يؤثر تفاقمها على بنية المجتمع وقدرات افراده.

اوافق الحكومة على ما ورد في بيانها من ان قضية فلسطين هي القضية الاساسية المصيرية للاردن.

فشعبنا واحد وامتنا واحدة والخطر يهدد الجميع سواء فلسطين او الاردن او في اي جزء من عالمنا العربي والاسلامي لذلك كان علينا جميعا ان نكون بخندق واحد مع اخوتنا ونحن اذ نحيي الانتفاضة المباركة في عامها الثالث نجد ان الاخوة ينتظرون منا ومن عالمنا العربي والاسلامي النصرة الحقيقة ولا بد ان يشعروا بحقيقة ذلك فالاشادة ببطولاتهم والتغني بها لن يفيدهم شيئا.

ومن هذا المنطلق لابد ان تعتني اعتناء كبيرا بقواتنا المسلحة وتزويدها بكل وسائل القوة ولا يظن احد بانه بمنجاة من الخطر الصهيوني فالاعداد والقوة واجب لدرء الخطر والتحرير «واعدوا لهم مااستطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم».

كما اريد ان اركز على اننا نولي كل تقدير واحترام لجميع مؤسسات الدولة الامنية التي تعمل ساهرة على حماية امن المواطن والوطن وتقوم على توفير الاستقرار وتحقيق سيادة القانون والنظام دون الاخلال بالقواعد الدستورية والقوانين المرعية الكافلة لحرية المواطن وكرامته.

الزراعة: لقد تطرق البيان الوزاري لموضوع الزراعة في بلدنا العزيز مع الوعد بوضع الحلول المناسبة للمشكلات الزراعية وعليه فانني اريد أن ابين ما يلي:

اولا: اننا نؤمن بانه لا وطن بدون ارض ولا ارض بدون زراعة. وان المزارع الذي نطالبه بالالتصاق بارضه واخراج خيراتها لا يجد عون او دعم يساعده فالديون تتراكم عليه ويزيد في الالم ان انتاجه لا يغطي الكلفة حتى اصبح المزارع غير قادر على ان يزرع ارضه ان لم يهجرها نهائيا.

اما بما يتعلق بمديرية المتابعة والتفتيش والتي هي جزء من وزارة الداخلية انها تتعامل مع الاخوة من غرب النهر على تعليمات واضحة وصريحة تلبي المصلحة العامة للوطن ولفلسطين اولا جميع النواحي الانسانية لها اعتبارات في تلك التعليمات وبرأيي المتواضع ان جميع من في الضفة الغربية وغزة هم بحاجة للنواحي الانسانية ولكن هل نقتلع اهل الضفة وغزة للنواحي الانسانية او تقدم لهم الدعم الكافي للبقاء في ارضهم ان مخطط الصهيونية هو تفريغ اهل الضفة وغزة والتعليمات التي تطبقها مديرية المتابعة تمنع هذه السياسة وانني اتساءل احيانا لمصلحة من تفريغ الضفة وغزة من اهلها؟

واننا نلاحظ ان من اهم مشكلات القطاع الزراعي ما يلي:

١. التسويق الزراعي
٢. كلفة الانتاج ومدخلات الزراعة
٣. التمويل ومؤسسات الاقراض المختلفة.

اولا: يعتبر التسويق الزراعي في الاردن من اهم المشاكل الرئيسية واخطرها التي تواجه القطاع الزراعي في الاردن والذي يعتبر من العوامل المحددة لمستقبل الزراعة في البلد.

أ. يفتقر جهاز التسويق الزراعي في الاردن الى وجود شركات واجهزة تسويق تمتلك الخبرة الجيدة وتعمل على اسس علمية مدروسة ومنظمة ومرنة قادرة على استيعاب الانتاج الزراعي وتوجيهه الوجهة الصحيحة وكذلك قدرتها للمنافسة والمحافظة على اسواقها الرئيسية والعمل على ايجاد اسواق جديدة في الخارج.

ثانيا: كلفة الانتاج ومدخلاته:

ضرورة العمل على خفض كلفة الانتاج بصورة اساسية وذلك عن طريق:

١. مراقبة اسعار المواد الزراعية من بذور وعلاجات واسمدة والتاكد من نسبة ربح معتدلة لها بحيث تمنع الاستغلال للمزارع.
٢. خفض سعر العبوات الفارغة «بولسترين + كرتون» والتي تشكل ٢٠-٢٥٪ من مجمل المبيعات.
٣. تشجيع قيام مصانع عبوات فارغة وذلك لكسر احتكار الشركة الاردنية لتسويق العبوات الفارغة المؤلفة من ائتلاف اربعة مصانع بولسترين والتي تتحكم باسعار العبوات الفارغة وتستغل المزارع.
٤. خفض اسعار البلاستيك بصورةعامة.
٥. خفض قيمة مياه الري التي اصبحت عبئا ثقيلا على كاهل المزارع حيث قامت سلطة وادي الاردن مؤخرا على مضاعفة اسعار مياه الري.

كما ان من مشكلات الزراعة هو النمط الزراعي المتبع حاليا اذ انه كان احد الاسباب الرئيسية في تراجع القطاع الزراعي وذلك لعدم قيام هذا النمط على اسس علمية سليمة ومدروسة بصورة واوقية تراعي الملكيات الصغيرة وطبيعة المنطقة الموجودة بها وطبيعة التربة وملائمتها لاصناف الخضروات والظروف المناخية المناسبة لزراعتها بالاضافة الى افتقار هذا النمط الى تصور مدروس عن احتياجات السوق المحلي والخارجي في كل فترة من الفترات.

لذلك يتوجب على وزارة الزراعة والجامعة الاردنية بالنزول الى ارض الواقع وعمل الدراسات الميدانية العملية التي يتطلبها القطاع الزراعي كما اريد ان ابين بان الشركة الاردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية والتي تعمل براسمال قدره عشرة ملايين دينار والتي من اهم مهامها القيام بتصدير الخضار والفواكه لم تقم بتصدير اية كمية تذكر بالمقارنة مع اي مصدر صغير موجود في السوق علما بانها تملك جهاز فني واداري ضخم كما ان هذه الشركة منحت امتيازات بيع اصناف متعددة من الخضار والفواكه وباسعار جيدة ان لم تقل انها عالية جدا يتحملها المواطن ولا تعود باي نفع يذكر على المزارعين لذلك بان من الضروري ان يعاد النظر في هذه الشركة لتصبح شركة يساهم فيها جميع مزارعي المملكة.

التمويل للمزارعين تقوم المؤسسات التالية بالاضافة للقطاع الخاص بتقديم التمويل المالي للمزارعين وهذه المؤسسات هي:

١. مؤسسة الاقراض الزراعي
٢. المنظمة التعاونية
٣. اتحاد المزارعين

ونظرا لوجود اكثر من جهة مسؤولة وتقوم باقراض المزارعين فان هذا الامر يسبب ارباكا للمزارع عند محاولته سداد الديون المستحقة عليه لذلك نرى ان تكون هناك مؤسسة واحدة مسؤولة تقوم بتقديم المساعدات والقروض للمزارعين بحيث توحد ديون المزارعين امام هذه المؤسسة وهذا ما تطرق اليه بيان الحكومة المقدم للمجلس.

كما اننا في لقائنا مع اخواني المزارعين وجدنا ان الجميع يشكو من عدم تمكنه من سداد الديون والقروض التي تطالبه بها هذه المؤسسات نظرا لان اسعار ما ينتجه لايكاد يغطي كلفة الانتاج لذلك نتمنى على الحكومة

١. اما بشطب هذه الديون
٢. او الغاء الفوائد المترتبة عليها مع جدولة زمنية لهذه الديون لمدة عشرين عاما.

كما اننا نتمنى على الحكومة وحرصا على الثروة الحيوانية ان تقوم بتوفير الاعلاف بصورة دائمة ومستمرة وباسعار مخفضة يستطيع اصحاب المواشي دفعها.

كما نامل من الحكومة ان تقوم بتخفيض اسعار وحدات الاراضي السكنية في الاغوار والتي توزع على صغار المزارعين من قبل سلطة وادي الاردن.

الشباب والرياضة:

الكل يدرك ان الشباب هم امل الامة ومحط انظارها فبالشباب المخلص القوي تنهض الامم لذلك كان لابد من ان نعتني بابنائنا الشباب واني اثمن عاليا ما جاء في بيان الحكومة حول امور الشباب والرياضة.

هذا البيان الذي يستجيب لامور ملحة تحتاجها الرياضة بذات القدر الذي تحتاجها حركة الشباب في بلدنا حيث ان الشباب يشكلون نحو ٧٠٪ من السكان وهم بحاجة كبيرة لرعاية واعية مسؤولة حتى يكونوا حقا السند القوي للوطن.

ومن الملاحظ ان اندية الشباب والرياضة تسهم على قلة مواردها وشحها بتبني الشباب والاشراف عليهم رياضيا واجتماعيا وثقافيا دون ان يقدم لها اي دعم او مساعدة تذكر من اية جهة كانت، ولما كنا نعلم ان الرياضة هي مظهر من مظاهر رقي الامم وتقدمها فاننا لا نجد لانديتنا الرياضية تفهما حقيقيا بعظم عملها ونبل رسالتها واذا اردنا النجاح لهذه الاندية لتودي رسالتها فلا بد من تقديم المساعدة الكاملة لها.

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين:

وفي نهاية كلمتي لابد من كلمة صدق وحق تقال احيي فيها جلالة الملك حفظه الله الذي كان له الفضل الاول في تثبيت دعائم الديمقراطية الحقة في بلدنا العزيز والتي تمثلت بهذه الانتخابات الحرة والنزيهة راجيا من الله سبحانه وتعالى أن تكون هذه الديمقراطية مفتاح خير وبركة لاردننا الغالي وان نقدرها حق قدرها فنحافظ عليها لتحفظ بها الوطن

معلمون مرشحون في بعثات دراسية الى بولندا

عمان - الشعب - تطلب وزارة التربية والتعليم من المعلمين التالية اسماؤهم والمرشحين في بعثات دراسية الى بولندا مراجعة مركز اللغات الحديث في جبل اللويبدة خلف مديرية شرطة العاصمة الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق ١٩٩٠/١/١ لتقديم امتحان اللغة الانجليزية مصطحبين معهم هوية شخصية ودينارين رسوم الامتحان.

خالد الفياض، علي محمد علي، طه جرادات، جواد العرب، محمود طريف.

عصام الشطناوي، زياد الهور، علي الشبلي، تيسير الخلايلة، نبيلة الصوالحة، نبيل حموده خليل، خالد الزغول، ضرار شفيع كليد، عبدالله الخطيب، احمد الرقب، محمد صالح احمد ابراهيم ملاوي، محمود الخطيب، فايز حميدات، عبدالرحمن محمد حسين، وليد الجراح.

محمد، ديانا عكروش، عبدالمهدي قازان، احمد عياصرة، هشام داود عبدالكريم، حسن العوضي، عبدالرحمن الفقهاء،

التسعيرة الرسمية للخضار والفواكه

وزارة التموين

اسعار الخضار والفواكه للمستهلك ليوم الاثنين التاريخ ١٩٩٠/١/١م فلس/كلغم

تعتمد اسعار عمان للمحافظات التي لم يرد ذكرها في التسعيرة

الصنف	عمان والزرقاء اعلى	عمان والزرقاء ادنى	اربد اعلى	اربد ادنى	السلط اعلى	السلط ادنى	الكرك اعلى	الكرك ادنى
[illegible]	٣٠٠	٢٥٠	٣٥٠	٢٨٠	٣٣٠	٢٨٠	٣٦٠	٢٨٠
[illegible]	٩٠٠	٦٠٠	١١٠٠	٨٠٠	١٠٠٠	٧٠٠	١١٠٠	٨٠٠
[illegible]	١٦٠	١٢٠	١٦٠	١٢٠	١٦٠	١٢٠	١٦٠	١٢٠
[illegible]	٢٠٠	١٦٠	٢٥٠	٢٠٠	٢٢٠	١٧٠	٢٢٠	١٨٠
[illegible]	١٢٠	٨٠	١٢٠	٨٠	١٢٠	٨٠	١٢٠	٨٠
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]								
[illegible]								
[illegible]								
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	٨٥٠	٧٥٠	٨٥٠	٧٥٠	٨٥٠	٧٥٠	٩٠٠	٨٥٠
[illegible]								
[illegible]								
[illegible]								
[illegible]								
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

الصنف	عمان والزرقاء اعلى	عمان والزرقاء ادنى	اربد اعلى	اربد ادنى	السلط اعلى	السلط ادنى	الكرك اعلى	الكرك ادنى
موز من القشر	٤٠٠	٣٥٠	٤٠٠	٣٥٠	٤٠٠	٣٥٠	٤٠٠	٣٥٠
موز فستقية	٤٥٠	٤٠٠	٤٥٠	٤٠٠	٤٥٠	٤٠٠	٤٥٠	٤٠٠
تفاح [illegible]	٤٤٠	٣٨٠	٤٤٠	٣٨٠	٤٤٠	٣٨٠	٤٤٠	٣٨٠
تفاح								
تفاح								
ليمون	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
برتقال ابو صرة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
برتقال شموطي	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
برتقال بلدي	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
برتقال [illegible]			٢٤٠	٢٠٠				
كلمنتينا	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
مندلينا	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
جريب فروت	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
بوملي	٥٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٤٠٠
يوسف افندي	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
عنب اسود								
عنب حلواني وزيني								
دراق								
اجاص								
خوخ								
خوخ								
مشمش								
مشمش								
رمان								

الصنف	عمان والزرقاء اعلى	عمان والزرقاء ادنى	اربد اعلى	اربد ادنى	السلط اعلى	السلط ادنى	الكرك اعلى	الكرك ادنى
بطيخ								
جزر [illegible]	٢٠٠	١٥٠	٢٠٠	١٦٠	٢٠٠	١٥٠	٢٠٠	١٥٠
جزر [illegible] اوراق	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
جزر [illegible] اوراق	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
فجل	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
لفت	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
شمندر	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠
رطب	٥٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٤٠٠
[illegible]								
[illegible]								
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
نعنع بالضمه	٦٠	–	٦٠	–	٦٠	[illegible]	٧٠	–
بقدونس بالضمه	٦٠	–	٦٠	–	٦٠	[illegible]	٧٠	–
كزبره بالضمه	٦٠	–	٦٠	–	٦٠	[illegible]	٧٠	–
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
بصل ناشف محلي								
خس / للواحده			[illegible]	[illegible]				

مجلس النواب يواصل مناقشته لبيان حكومة بدران

مجلي: الاستفتاء الشعبي لا يتفق مع احكام الدستور

سعادة رئيس مجلس النواب المحترم
السادة رئيس واعضاء الحكومة المحترمين
السادة اعضاء مجلس النواب المحترمين

باسم الله وباسم الحق والعروبة، املين دوما ان نكون اوفياء لرسالة الحق والعروبة بالعمل على ان يسود على الارض العربية الحق والعروبة مؤمنين انه لن يسود على الارض العربية الحق والعروبة طالما تقوم عليها اسرائيل او صهيونية

الحرية والديمقراطية تحتلان المرتبة العليا في سلم حقوق الانسان وحقوق الانسان العربي على وجه الخصوص، لان الديمقراطية والعمل الديمقراطي مغيبان في الوطن العربي.

ومناقشتنا للبيان الوزاري تقع في نطاق ممارستنا للحرية والديمقراطية، ولذلك فان هذه المناقشة يجب ان تكون بمستوى المسؤولية التي تقتضيها ممارسة حق اساسي من حقوق الانسان، وبمستوى مناقشة بيان وزاري لحكومة تاتي في مطلع عقد جديد (هو عقد التسعينات) لكل ما يخبئه هذا العقد لنا ولامتنا من امال والام وتحديات.

نحن نعرف اننا ننتمي الى وطن له دستور يقول: «الامة مصدر السلطات ونحن نعرف اننا ننتمي الى امة عربية واحدة بامالها والامها تقول دساتير دولها ان الامة مصدر السلطات، وبنفس الوقت نعرف يقينا ان هذه الامة العربية ونحن جزء لا يتجزأ منها ضحية السلطات بدلا من ان تكون مصدرها، فقد انهالت السلطات التي يفترض ان تكون الامة مصدر وجودها على الامة العربية، فانهكتها واشبعتها قتلا، ونهبا، واستبدادا، وتمزيقا، واستغلالا، واحتلالا، حتى اصبحت هذه الامة العريقة جسما مقطعا منهكا وصارت ضحية السلطات، بدلا من ان تكون مصدر السلطات.

وباعتقادي ان هناك مبادىء وثوابتا ومنطلقات اساسية اساسية يجب ان تلتزم وتقوم على اساسها كل حكومة في الاردن وهذه المبادىء والثوابت والمنطلقات هي

المنطلق الاول:

العروبة والاسلام

نحن ننطلق من ان القومية ظاهرة اجتماعية، وهي اعلى مراتب اجتماعية، الانسان والوجود القومي، هو اعلى مراتب الوجود الاجتماعي الانساني، والامة اعلى مراتب الجماعات البشرية.

والوطن العربي ينتسب الى العروبة والاسلام، والاسلام والعروبة يقومان على الوحدة والتوحيد، وثوابت التاريخ العربي تقوم على الوحدة والتوحيد

ثوابت التاريخ تقول: «ان الوطن العربي وطن واحد مسلم» عروبته واسلامه تقررا قبل ما يزيد على اربعة عشر قرنا، وهما غير قابلين للاستفتاء عليهما، وغير قابلين لان يخضعا لما يسميه البعض زورا وبهتانا، حق تقرير المصير كغطاء للعدوان على الحق المقرر اصلا.

ثوابت التاريخ تقول " ان تجزئة الوطن العربي كانت فعلا استعماريا، فكيف يمكن ان يكون الاصرار على التجزئة وعلى المزيد منها فعلا وطنيا؟

ثوابت التاريخ تقول: " ان الكيان الصهيوني كان مولودا من مواليد التجزئة . فكيف يمكن ان يكون الاصرار على التجزئة والاصرار على المزيد من التجزئة فعلا وطنيا؟ وفعلا مقاوما لا سرائيل؟

ثوابت التاريخ تقول: "انه لا يجوز وضع الاسلام في مواجهة العروبة ولا العروبة في مواجهة الاسلام.

ان التجزئة والاقليمية مناقضتان لثوابت التاريخ في الوطن العربي، مناقضتان لاقدس واشرف ما في الوطن العربي، مناقضتان لعروبة واسلام الوطن العربي.

ان التجزئة والاقليمية هما الزبد في الوطن العربي، والعروبة والاسلام، والوحدة والتوحيد، هما ما ينفع الناس. "فاما الزبد فيذهب جفاء، واما ما ينفع الناس فيمكث في الارض" صدق الله العظيم.

وعندما دعت الثورة العربية الكبرى للاستقلال عن الاتراك، كانت تعني بالضرورة ان الاستقلال عن الاتراك يعني ويساوي الوحدة العربية، وادركت الثورة العربية، وادركت الامة العربية ان كون العرب امة واحدة يعني بالضرورة ان يكون للعرب دولة واحدة، وذلك لادراكهم ان الامر الوحيد الذي يحقق للعرب استقلالهم، هو الوحدة العربية.

ولقد ترسخ هذا المفهوم في عقول العرب ونفوسهم مع انطلاقة الثورة العربية الكبرى، وفي العقود اللاحقة عليها، وخاصة بعد قيام الكيان الصهيوني، حيث ادرك العرب انهم هزموا لانهم سبع دول عربية، ولذلك قال العرب جميعا في العام الذي اصطلح على تسميته بعام النكبة وهو عام ١٩٤٨ لقد هزمنا لاننا سبع دول عربية.

ولذلك كان الرد العربي على قيام "الكيان الصهيوني" يتمثل في رفع شعار ان الوحدة طريق التحرير، والوحدة تعني بالضرورة ازالة التجزئة، وتعني بالضرورة اقامة الدولة الواحدة للامة الواحدة، بحيث تتطابق الدولة مع حدود الامة.

وادرك العرب جميعا ان هذا هو الطريق الوحيد الذي يتحقق به امن الامة والوطن والمواطن سواء على ارضهم او في مواجهة عدوهم.

ولذلك فان العبرة التي تؤخذ من الثورة العربية الكبرى، هي اننا "امة واحدة" سلبها الاستعمار بقوة السلاح دولتها الواحدة، ومزقها بالاقليمية والطائفية الى دول مجزأة.

ولذلك ايضا فان نقطة البداية التي يجب ان ينطلق منها من يؤمن بالثورة العربية الكبرى، هي ان نكون قوميين وحدويين، وان نحقق الدولة الواحدة، للوطن الواحد،. بان نلغي الاقليمية من نفوسنا وعقولنا بثورة وعي تبدأ من العقول اولا، لان الثورة العربية الكبرى كانت ثورة وعي العرب على قوميتهم وعلى عروبتهم.

لقد ثار العرب على الاتراك طلبا للاستقلال الذي يساوي الوحدة العربية، واذ بالاستقلال الذي ندعيه يعني استقلال عمان عن دمشق مثلا، واكثر من استقلال عمان عن بريطانيا، ودمشق عن فرنسا.

اما آن لنا ان ندرك ان استقلال الامة العربية يساوي الوحدة العربية، ومدخلها الان التحام الاردن وسوريا والعراق بهدف دفع المخاطر لاجلب المغانم على الاقل، الامر الذي تفرضه حماية البقاء في مواجهة الفناء، وحماية حق الوجود في مواجهة الاندثار ونحن نقول اية حكومة في ضوء قدرتها على ان تقيم وتقود.

ـ المنطلق الثاني

دولة الديمقراطية وسيادة القانون

اذ ان هذا العصر، عصر الديمقراطية التي تشكل بر الامان للحاكمين والمحكومين ولعل من علامات تقدم المسيرة الديمقراطية في هذا الزمان، ان لا احد يستطيع ان يجهر انه ضد الديمقراطية، حتى اصبحنا نرى المستبدين انفسهم يحرصون اكثر من غيرهم على الزعم بانهم ديمقراطيون. ولكي نكون في نطاق عالمنا، وفي سياق عصرنا، عالم وعصر الديمقراطية، يجب ان نعيش في ظل الدولة الديمقراطية، والدولة الديمقراطية ليست دولة الاحكام العرفية، وقانون وانظمة الدفاع، والدولة الديمقراطية هي التي تقوم على اقرار حق الرقابة القضائية والشعبية على الحكم عن طريق ترسيخ استقلالية القضاء وتطوير عملية التشريع وتعدد الاحزاب، الضمان التي تعبر عن حق الانسان في التفكير والتعبير، وعن طريق انتخابات نيابية حرة وحياة نيابية حرة، وحق الاكثرية في ان تحكم وحق الاقلية بان تعارض. ولذلك ومن اجل بناء دولة ديمقراطية، فان ذلك يبدأ بالغاء قانون وانظمة الدفاع والاحكام العرفية وتعليمات الادارة العرفية، وتحقيق كل ضمانات حرية الانتخاب التي تبدأ باعادة النظر في قانون الانتخاب الحالي الذي لا يتحقق بوجوده. شرط الدولة الديمقراطية. ولذلك ولان كل نظام دستوري ديمقراطي نيابي ـ ليستحق هذا الوصف ـ لا بد ان يستند الى الاسس والمبادىء التالية:ـ

● اولا مبدأ "الشعب مصدر السلطات" وليس الانتخاب الذي تم الا وسيلة لتحقيق هذا المبدأ.

مبدأ "الفصل بين السلطات" ومقتضاه توزيع السلطة منعا للاستبداد بها، ومنعا لتركيزها في جهة واحدة والحيلولة دون سيطرة اية سلطة من السلطات الثلاث على الاخرى.

مبدأ "سيادة القانون" الذي يقتضي التزام الحكام والمحكومين على حد سواء بحكم القانون، ويحول دون الممارسة الكيدية للحكم.

● ثانيا ان جوهر الديمقراطية في الدولة المعاصرة، يقوم على ان الدولة هي دولة الشعب كله، والسؤال هنا كيف تكون الدولة دولة الشعب كله؟

من اجل تحقيق ذلك، اوجدت البشرية وسائل تحقيق الديمقراطية عن طريق تدوين الدساتير، واعطت الشعوب الدساتير صفة السمو والعلو لقداسة ما تحويه الدساتير من مبادىء ونصوص، وفرضت الشعوب مبدأ سيادة القانون، وبفصل بين السلطات والتمثيل النيابي، وحق الانتخاب السري والاقتراع العام وحق التفكير، والتعبير وحق الاجتماع، والنشر، وحق تكوين الجمعيات والاحزاب السياسية، كل ذلك لاسقاط الاستبداد ولاقامة الديمقراطية التي تقوم على قبول الناس بانظمة الحكم.

● ثالثا: ان من مقتضيات الديمقراطية في الدولة المعاصرة، ان تكون الدولة دولة الشعب كله، وهذا يفرض اقرار حق المعارضة، لان اقرار هذا الحق علاوة على انه من مقتضيات ان تكون الدولة دولة الشعب كله، الا ان الذي يفرضه ايضا قاعدة المساواة بين الناس، لان حكم المساواة بين الناس والحفاظ على وحدة المجتمع، التي تفرضها مصلحة الناس والمجتمع معا، يبرران ترجيح راي الاغلبية، الا ان اعمال مبدأ ان الدولة دولة الشعب كله، واعمال مبدأ المساواة بين البشر تبقى للاقلية حق المعارضة وحرية المعارضة والدعوة الى رأيها واقناع الناس به بوسائل الاقناع الديمقراطية السلمية المتعددة، وقد يكون من وسائل اقناع الناس برأي الاقلية كشف اثار ممارسة حكم الاغلبية الى ان تحصل الاقلية لرأيها على الاغلبية فيصبح الحكم لها بعد ان كان لغيرها.

ولذلك عندما تكون الدولة دولة الشعب كله بضمان حق الاغلبية في الحكم، وحق الاقلية في المعارضة. تكون الدولة دولة ديمقراطية، وعندما تكون الدولة دولة فرد او جماعة او طبقة او اقلية تكون دولة ديكتاتورية.

ومن اجل اقامة وترسيخ الدولة الديمقراطية، والدولة القانونية لا بد من تطوير عملية التشريع في الاردن التي تقوم على ادراك خطورة مؤسسة الدولة وخطورة وظائفها.

اذ ان الدولة اخطر مؤسسة في تاريخ الانسان واكثر المؤسسات في تاريخ الانسان اثرا على حياة الانسان وهذه المؤسسة الخطيرة في حياة الفرد والمجتمع معا ابرز اعمالها واعظم انتاجها القانون، ولان اصدار القانون وسن التشريع هو اعظم واخطر عمل تقوم به الدولة، فان اصدار التشريع يحظى في الدول المعاصرة والمتحضرة بعناية كبرى، بحيث تفرد له عادة اكبر المجهودات الفنية والعلمية التي يتطلبها اصدار التشريع او مراجعته او تصحيحه او تعديله او تقويمه او اصلاحه.

فالتشريع يمكن ان يكون وسيلة لتقنين الظلم والاستبداد كما ويمكن ان يكون وسيلة لحماية الحقوق والحريات، ومن هنا تكون اهمية وخطورة السلطة التشريعية وتكون اهمية وخطورة ومسؤولية الشعب في اختيار اعضاء السلطة التشريعية، ولان التشريع يهدف الى حماية حقوق الناس وحرياتهم، فان اصداره او تعديله لم يكن ولن يكن بالامر الهين، لما تركه اصدار التشريع او تعديله او اعادة النظر فيه يجب ان يحاط باقصى الضمانات، ليصدر التشريع باعلى قدر من النضوج والاتساق، ثم ليبقى في اطار المشروعية دائما. واذا كان تطوير التشريعات السارية المفعول في الاردن قد اضحى ضرورة ملحة، لتواكب ما لحق المجتمع من تطور، واذا كان بعض هذه التشريعات قد مضى على اصداره عدة عقود من الزمن، وان الموضوع الواحد اصبحت تنظمه عدة تشريعات، وان بعضها الاخر تشريعات مؤقتة، وان ظاهرة التعديل الجزئي وتعديل التعديل اصبحت سمة بارزة من سمات تشريعاتنا، فاننا ندعو الى تطوير عملية اصدار التشريعات وفقا للمنطلقات التالية:

١ ـ ان عملية تطوير التشريعات ذات وجهين لا يمكن فصل احدهما عن الاخر، الاول مراجعة واعادة نظر وتصويب بالتعديل او الغاء لكافة التشريعات النافذة، والثاني مراجعة ومراقبة التشريعات الجديدة قبل صدورها، وذلك كله في اطار خطة متكاملة لنهضة تشريعية ترسي فلسفتها ومبادؤها بموجب قانون يصدر لهذه الغاية.

٢ ـ ان عملية تطوير التشريعات يجب ان تهدف الى ان تكون كافة التشريعات سواء النافذة منها او التي ستصدر مستقبلا تشريعات دستورية، بمعنى ان تكون متفقة مع نصوص الدستور وغير مخالفة له، وذلك لن يتأتي الا بوجود رقيب على المشروعية، هو في معظم الدول الحديثة جهة قضاء مستقلة.

٣ ـ ان يعهد بمهمة تطوير التشريعات الى جهة مركزية دائمة مستقلة تابعة لمجلس النواب، تتمتع بالشخصية المعنوية، ويكون لها ميزانية مستقلة كافية للقيام بمهامها، وكادر خاص يشتمل على عناصر متفرغة ومتخصصة ومنتقاة من المحامين والقضاة المعروفين بكفاءتهم والاكاديميين من داخل الاردن ومن ممتهني اعداد التشريعات وشراحها من الدول العربية.

٤ ـ ان تنشأ هذه الجهة المركزية بقانون يتضمن ما سبق وينص على حق هذه الجهة بالاستعانة بلجان متخصصة في كل فرع من فروع القانون بحيث يكون اعضاء هذه اللجان متفرغين كليا او جزئيا، وان يكون لها حق الاستعانة باراء او جهود كافة المتخصصين في فروع المعرفة المختلفة، ولها ان تستطلع اراء من ترى ضرورة.

٥ ـ ان تكون هذه الجهة المركزية هي الجهة الوحيدة التي تتولى اعداد مشروعات القوانين في صيغتها النهائية كي تعرض على جهة اصدار التشريعات.

٦ ـ ان يكون اول مهمة من مهمام هذه الجهة المركزية عن طريق لجانها، اجراء مسح كامل وشامل لكافة التشريعات النافذة واجراء مسح كامل لكافة التشريعات النافذة، في الموضوع الواحد، وفهرستها وبيان مواطن القصور والتداخل والنقص في هذه التشريعات وتصنيفها ومراجعتها ومقارنتها بالتشريعات قيد الاصدار، وبيان مواطن القصور والضعف والنقص والتكرار والتداخل والانسجام بين التشريعات النافذة فيما بينها وبين التشريعات قيد الاصدار.

٧ ـ ان تكون اعادة النظر في قوانين النظام القضائي وتطويرها (سواء تلك التي تحكم تشكيل المحاكم او اصول التقاضي) من اولويات مهام هذه الجهة المركزية، لان لتطوير هذه القوانين اولوية على تطوير غيرها من القوانين لتعلقها بتحقيق العدالة والامل معقود على مجلس النواب هذا بان تلقى هذه الدعوة العناية منه لاقرارها من اجل سيادة القانون للجميع وعلى الجميع، ومن اجل اقامة الدولة الديمقراطية والدولة القانونية.

ومن اجل اقامة وترسيخ الدولة الديمقراطية والدولة القانونية لا بد من اقامة قضاء اداري كامل الولاية.

فقد اصبح اصطلاح الدولة القانونية معبرا عن مبدأ من المبادىء المسلم بها على المستويين الشعبي والرسمي، ويقوم اصطلاح الدولة القانونية على مفهوم مبدأ الشرعية القانونية الذي يعني بشكل مبسط ضرورة التزام وضرورة خضوع كل من الحاكمين والمحكومين لحكم القانون.

واذا كان الالتزام بمبدأ الشرعية يشكل الضمانة الاساسية التي تحمي الافراد من احتمال تعسف الادارة فيما تأتيه وتمارسه من اعمال، وما تتخذه من اجراءات وتصرفات وما تتمتع به من امتيازات، فان مبدأ الشرعية الذي تقوم عليه الدولة القانونية لا يمكن حمايته الا بوجود سلطة تحميه، والسلطة التي تحمي الالتزام بمبدأ الشرعية هي السلطة القضائية التي تشكل الرقيب على المشروعية في الدولة القانونية المعاصرة.

والسلطة القضائية القادرة على حماية المشروعية في الدولة المعاصرة والتي تحمي حق التقاضي كحق من حقوق الانسان المعاصر، هي السلطة القضائية التي تملك حق الرقابة القضائية الشاملة.

والاصل ان تكون جميع تصرفات الادارة العامة في الدولة القانونية خاضعة لرقابة القضاء، حماية لحق اساسي من حقوق الانسان وهو حق التقاضي، ومن هنا جاءت الدساتير لتكفل هذا الحق، ومن هذه الدساتير الدستور الاردني الذي كفل حق التقاضي بالمادة ١٠١/١ منه التي تنص على ان (المحاكم مفتوحة للجميع ومصونة من التدخل في شؤونها)

واذا كان حق التقاضي في الاردن هو حق دستوري مطلق للمواطنين يمارسونه تجاه بعضهم، فان حق مقاضاة المواطنين للادارة العامة قد قيده القانون، فالذي يطالع نصوص قانون دعاوى المحاكم رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٨ والنصوص المتعلقة باختصاص محكمة العدل العليا يجد ان القاعدة العامة التي جاء بها هاذان القانونان هي ان مقاضاة الادارة واردة على سبيل الحصر والاستثناء، الامر الذي لا ينسجم مع القاعدة الدستورية القائلة باطلاق حق التقاضي، كما أن وجود القوانين الاستثنائية وتضمين العديد من القوانين العادية نصوصا تحصن قرارات ادارية قد قلص الحالات المحدودة التي يمكن فيها للمواطنين من استعمال هذا الحق المقيد لمقاضاة الادارة العامة، وعندما صدر قانون محكمة العدل العليا رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ استنادا الى المادة ١٠٠ من الدستور، فقد كان مؤملا ان يكون هذا القانون منطلقا من القاعدة الدستورية التي تعتبر حق التقاضي حقا مطلقا لا قيد عليه، وان يفتح القانون باب مقاضاة الادارة العامة على مصراعيه للمواطنين لتختفي النصوص القانونية التي تقف حائلا بين المواطن وبين ممارسة حق مقاضاة الادارة العامة وبالاطلاع على قانون محكمة العدل العليا رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ نجد انه لم يزد على ان كرس الوضع القائم قبل صدوره وان كان قد جعل من محكمة العدل العليا محكمة منفصلة بكوادرها القضائية عن محكمة التمييز.

والذي نراه ان استحداث جهة قضائية تبسط رقابتها على تصرفات الادارة العامة المتمثلة في القرارات الادارية وتكون الموئل والمرجع للمواطنين في مقاضاة الادارة العامة في كافة نشاطاتها، وهو الذي تقتضيه العدالة ويستلزمه التمسك بمفهوم الدولة القانونية، وان استحداث محكمة عدل عليا، يستوجب اعادة النظر في قانون تشكيل المحاكم النظامية، وقانون دعاوى الحكومة، وكذلك القوانين الاستثنائية السارية المفعول، والعديد من النصوص الواردة في بعض القوانين العادية، والتي تحصن القرارات الادارية.

كما ان التجارب التي مرت بها بعض الدول العربية في شأن القضاء الاداري وما استقرت عليه هذه التجارب، جديران بان يكونا موضع دراسة وتمحيص واستئناس اذا كان هدفنا بناء صرح قضاء اداري متخصص كامل الولاية.

ان مناقشتنا للبيان الوزاري تقرر على ضوء المنظور المتقدم لدولة الديمقراطية وسيادة القانون، لتكون المناقشة على مستوى المسؤولية التي يقتضيها عقد التسعينات الذي نقف على عتبته.

نحن نعرف ان مشكلات الديمقراطية في الاردن تراكمت منذ سنوات طويلة، ولذلك فان هذه المشكلات لن تحل في فترة قصيرة وليس مطلوبا من احد ان يحلها في ايام قصار، ومن الظلم مطالبة اية حكومة ان تحلها في ايام او شهور معدودة، انما تقاس ديمقراطية اية حكومة بقدر الخطوات التي تحققها في اتجاه الديمقراطية.

الا اننا رغم وعينا لما تقدم وبالصدق والصراحة التي تقتضيها مناقشة البيان الوزاري والتي يجب ان تقوم فيما بين الحكومة والنواب وفي مطلع ممارسة الحياة الديمقراطية في الاردن.

فاننا نحسب على رئيس هذه الحكومة لغايات الثقة بهذه الحكومة انه كان من ابرز اسباب تراكم مشكلات الديمقراطية في الاردن لانه حكم هذا الوطن لسنوات طوال صادر خلالها الحريات المكفولة في الدستور وضرب عرض الحائط بالحقوق الانسانية الواردة فيه فسبب انهاكا له لا يمكن نسيانه.

لقد اصدر الاف القوانين والاوامر والاجراءات المقيدة والمصادرة للحريات، والتي كان من واجبه ان يتجنبها ولا يمارسها.

ونحن نحسب عليه قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ وكافة الانظمة الصادرة سندا اليه، هذا القانون الذي وضعه الانجليز والذي يهدر ادمية الانسان في هذا الوطن، وقد كان ولا يزال من العار ان يبقى مواطننا يحكم بقانون انجليزي ظالم من هذا القبيل، ونقول اننا دولة مستقلة.

يقول احد الفقهاء، واحسب ان قوله صحيح في كتاب له يسمى "الدولة والسلطة" (عندما يتصرف الحاكمون تصرفا يناقض غاية الدولة او يسيئون استعمال سلطاتهم الدستورية لا يكون من حقهم ان يظلوا حكاما ويتعين عزلهم من وظائفهم ولو بالقوة اذا لزم الامر).

اننا نحسب على رئيس الحكومة الاحكام العرفية وتعليمات الادارة العرفية التي لا تزال سارية المفعول، اذ اتيح لرئيس الحكومة سنوات طوال في الحكم كنا نجلد فيها بالاحكام العرفية، ولا يغير من مسؤولية الرئيس قوله في بيانه الوزاري (اعلن من تحت قبة مجلسكم الكريم هذا تجميد العمل بالاحكام العرفية الا ما تعلق منها بتصفية اثار تلك الاحكام والى حين الغائها بالشكل الدستوري في اقرب وقت).

هذه الفقرة من البيان الوزاري، تتضمن وحدها عدة مغالطات لا يمكن ان تنطلي على مجلس النواب الكريم هذا، والذي يجب ان يعتبرها تجاوزا على فهمه الدستوري للحقوق والواجبات. فرئيس الحكومة لا يملك اولا ان يقرر "تجميد" الاحكام العرفية لان الاحكام العرفية تعلن بموجب المادة ١٢٥ من الدستور بقرار من مجلس الوزراء وتلغى بقرار من نفس المجلس.

نحن نسجل على الرئيس انه لم يبين في بيانه الوزاري، ما اذا كان مجلس الوزراء قد اتخذ قرارا بالغاء الاحكام العرفية. ذلك انه لا يوجد في المادة ١٢٥ من الدستور ما يسمى «تجميد» الاحكام العرفية. والتجميد هو مصطلح جديد لم يعرفه دستورنا ولا نظامنا القانوني. ولا ندري من اين جيء بهذا التجميد والاحكام العرفية لا تجمد اصلا اذ تبقى سارية المفعول طالما لم يتم الغاؤها.

ان التجميد مخالف للدستور، لان هناك تعليمات صدرت بمقتضى الدستور ناشئة عن اعلان الاحكام العرفية، تقضي بتشكيل محاكم عرفية حددت صلاحياتها بهذه التعليمات، وهي لا تزال تنظر في القضايا المشمولة بالتعليمات حتى الان. والتجميد المشار اليه في البيان الوزاري لا يمكن ان يؤدي الى الغاء هذه المحاكم، ولا الى نقل صلاحياتها الى المحاكم النظامية، ولا تزال المحاكم العرفية مستمرة في ممارسة صلاحياتها حتى الان.

فالتجميد اذن ليس الا كلمة لا تحمل اي مدلول قانوني او دستوري لها. والبيان الوزاري لم يتحدث اطلاقا عن قانون الدفاع والانظمة الصادرة بمقتضاه والذي يهدر واياها ادمية الانسان في الاردن، خاصة وان هذا القانون قد شرع زمن الانتداب البريطاني وهو وفقا للمادة ١٢٤ من الدستور يشرع في الاحوال الطارئة والاحوال العارضة. فاي عاقل يقول ان فترة يزيد طولها على نصف قرن هي حالة عارضة او طارئة؟؟

ان تعبير التجميد للاحكام العرفية يثير في اذهاننا هواجس كثيرة ويذكرنا ان المرحوم توفيق ابو الهدى رئيس الوزراء الاسبق التزم عام ١٩٥١ امام مجلس النواب بالغاء قانون الدفاع ولم يلغ هذا القانون الى الان.

اننا نحسب على رئيس الحكومة، سيادة العقلية او الذهنية العرفية لدى الادارة العامة في تعاملها مع المواطن والذهنية العرفية تختلف عن الاحكام العرفية والقوانين العرفية والغاء الاحكام العرفية فاننا لا نلغي الذهنية العرفية، فكما انه بالغاء القوانين العشائرية او القوانين الاقليمية فاننا لا نلغي الذهنية العشائرية او الاقليمية وكذلك فاننا بالغاء الاحكام العرفية لا نلغي الذهنية العرفية الا باستبعاد الذهنية العرفية واصحابها.

وفي مجال الحريات العامة وممارسة الديمقراطية هناك موضوع مهم على درجة قصوى من الاهمية يقتضي وقفة متأنية عنده لعلاقته بالحريات العامة والديمقراطية، وهذا الموضوع هو اسلوب الاستفتاء الشعبي.

فقد تضمن البيان الوزاري سردا للحقوق والحريات التي ستسعى الحكومة الى ترسيخها والسير على هديها، وذلك من خلال ميثاق وطني ينبثق عن احكام الدستور والثوابت التي تقوم عليها المملكة الاردنية الهاشمية. ولقد ارتبطت فكرة الميثاق باسلوب لاقراره لم يذكره البيان الوزاري، وهو اسلوب الاستفتاء الشعبي، الذي سيخرج الميثاق من خلاله. وبمعزل عما يمكن ان يحتويه الميثاق من مضامين، فان اسلوب الاستفتاء الشعبي لا يتفق مع احكام الدستور القائم، وليس لهذا المجلس او لاية جهة في الدولة ان تتجاهل او تتجاوز او تخالف الدستور، هذا مع الاعتراف الكامل بحق مجلس الامة في تعديل الدستور بموافقة ثلثي اعضائه، ولكن ما دام الدستور قائما فلا يملك احد حق تجاهله او تجاوزه او مخالفته.

ايها الاخوة الزملاء،

ان الاستفتاء الشعبي يعني اخذ رأي الشعب مباشرة في قضية من القضايا او امر من الامور، والسؤال الذي لا بد من الاجابة عليه هو: هل يعرف دستورنا اسلوب الاستفتاء الشعبي ام لا؟ ان دستورنا الاردني لم يأخذ باسلوب الاستفتاء الشعبي ولم يجر اي استفتاء في ظله حتى الان. كما ان الدستور المصري لعام ١٩٢٣ وهو المصدر التاريخي لدستورنا، وكذلك الدستور البلجيكي وهو المصدر التاريخي للدستور المصري، لم يعرفا الاستفتاء ولم يجر في ظلهما اي استفتاء. وارجو ان اضيف هنا ان النظام النيابي الذي اخذ به دستورنا الاردني لا يعرف الاستفتاء كما لم تجر اية سوابق على الاخذ بالاستفتاء في ظل النظم الدستورية النيابية في العالم. والسبب ان هذه الدساتير تجعل ممثلي الشعب، الذين افرزتهم الانتخابات نوابا عن هذا الشعب بحيث ينعقد لهم وحدهم، ولاية ابداء الرأي في اي قضية او امر ينبغي معرفة رأي الشعب فيه. فالنواب مفوضون من الشعب تفويضا كاملا ويحلون مكان الشعب في تلك النظم [illegible].

على انه اذا كانت بعض النظم السياسية تأخذ بالاستفتاء الشعبي. وعلى نحو تستطيع معه السلطة التنفيذية ان تلجأ الى الشعب مباشرة لتستفتيه في بعض القضايا. فذلك لان دساتير هذه النظم تنص على اباحة الاستفتاء في مواضيع تحددها وترسم طريقة اجراء الاستفتاء في هذه المواضيع، ومثل هذه الدساتير لا تنتمي الى عائلة النظام النيابي الذي نأخذ به.

ولقد حسم الدستور الاردني هذا الامر بنصوص واضحة، عندما نظم السلطات ورسم كيفية ممارستها، فالفقرة الاولى من المادة ٢٤ من دستورنا تنص على ان "الامة مصدر السلطات" والفقرة الثانية تنص على ان "تمارس الامة سلطاتها على الوجه المبين في هذا الدستور".

ولقد وزع دستورنا سلطان الدولة جميعه على سلطات ثلاث: هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ولم يترك هذا الدستور للسلطة التنفيذية اي مجال او موضوع تلجأ فيه الى الشعب مباشرة لاخذ رايه فيه، اذ ان اي مجال او موضوع لا بد وان يدخل في اختصاص واحدة من السلطات الثلاث لتمارسه على النحو المبين في الدستور.

ومن ناحية اخرى، نلاحظ انه اذا كان مضمون الميثاق الذي سيجري عليه الاستفتاء يتعلق بالحريات العامة او الحريات السياسية، فان هذه الحريات جميعا قد ابيحت من حيث المبدأ ونظمت ممارستها من حيث المدى في الدستور نفسه، وعلى نحو لا يستطيع احد ان يشكك فيه وجودا او مدى. وبمعزل عن حق تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية، فان الدستور الاردني يقرر في الفصل الثاني ان كافة الحقوق والحريات تمارس وفقا للقانون، اي وفقا لتشريع يصدر عن السلطة التشريعية، اما حق تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية فقد جعلته المادة ٢/١٦ من الدستور الاردني حقا مطلقا يستمده الاردنيون من الدستور مباشرة، ما دامت غاية هذ الجمعيات والاحزاب مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف الدستور، اما دور القانون في هذا المجال فيقتصر وفقا للفقرة ٣ من المادة ١٦ على تنظيم طريقة تأليف الجمعيات والاحزاب ومراقبة مواردها وتشكيل المعيار المناسب لمدلول الغايات المشروعة والوسائل السلمية وذلك تحت رقابة السلطة القضائية.

ان هذا التنظيم للحقوق والحريات لا يترك من الناحية الدستورية اي مجال لاجراء الاستفتاء بشأنها، ولنا ان نتصور ايها الاخوة ان يجري استفتاء على ميثاق يبيح ثلاثة احزاب سياسية فقط، وتحت تأثير وسائل اعلام السلطة التنفيذية التي تسلط على الشعب عادة، ودون معرفة من الشعب للجانب الدستوري الذي قد يراه تجاوزه، وبموافقة اغلبية الشعب على الميثاق، اذا ما حدث هذا، فما هو مصير النص الدستوري الذي جاء مطلقا من قيد العدد للاحزاب؟ هل نعتبر نتيجة الاستفتاء تعديلا للدستور بارادة شعبية؟ اذا كان الجواب بالايجاب، فتلك مخالفة للدستور نفسه لان الدستور حدد الكيفية التي يعدل بها، عندما جعل لمجلسكم الكريم حق القبول والرفض لاي تعديل للدستور. ولا اظن هذا المجلس من المجالس التي تقبل بالمخالفات الدستورية او تسمح بها، حتى ولو كانت هذه المخالفات مغلفة بثوب شعبي، واذا كان الجواب هو عدم تأثير نتيجة الاستفتاء على الدستور، فلا تعود هناك اية فائدة من الاستفتاء. وما دام الامر لا يخرج عن الاحتمالين المشار اليهما في امر الاحزاب الذي عرضناه، فما هي جدوى الاستفتاء اذن، ولم تريد السلطة التنفيذية ان تدخل في صراع دستوري مع السلطة التشريعية وتخلق ازمة في الدولة هي في غنى عنها.

اما بالنسبة للحقوق والحريات التي يحيل الدستور على القانون تنظيمها او تحديد مداها، فهذه ينعقد الاختصاص بشأنها الى السلطة التشريعية، وبالتالي فانه لا يجوز ان يكون لاي استفتاء بالنسبة لها اي اثر على اختصاص السلطة التشريعية بالتوسيع او التضييق، لان الذي يحدد هذا الاختصاص ومداه ونوعه هو الدستور وليس الميثاق المستفتى عليه، ومرة اخرى، فما دام الامر كذلك، فما هي جدوى الاستفتاء، ولم تريد السلطة التنفيذية ان تستعين بالشعب للدخول على الاختصاصات التي يعقدها الدستور للسلطة التشريعية؟

وعلى هذا، فاذا كانت كامل الحقوق والحريات التي ينص عليها الدستور لا تصلح محلا للاستفتاء، وكانت اختصاصات السلطة القضائية تستعصي على الاستفتاء، فانه لا يبقى محلا للاستفتاء الا اختصاصات السلطة التنفيذية وحدها، لكن هذه الاختصاصات مستمدة من الدستور الذي لا يختص الشعب بالاستفتاء عليه ومن القوانين التي يدخل تشريعها في اختصاص السلطة التشريعية.

وفي ضوء ما سبق فانه يستحيل تصور اي موضوع يمكن ان يكون محلا لاستفتاء شعبي في ظل الدستور الاردني.

كان بودي ان يقوم المنظرون لفكرة الميثاق والاستفتاء، وهم بطبيعة الحال منظرون للدكتاتورية والديمقراطية حسب الطلب، كان بودي ان يقوم هؤلاء بتحضير درسهم جيدا، ليدركوا ان الدساتير التي تأخذ باسلوب الاستفتاء تختلف عن دستورنا وليدركوا ان الزمن الذي كانت فيه تنظيراتهم تمر دون سؤال او استجواب قد تغير، وارجو ان يكون مجلسكم الكريم امينا على عدم عودة هذا الزمان مرة اخرى. ويبدو ان هؤلاء المنظرين قد تأثروا بما يجري في بعض الدول، دون مراعاة لاختلاف النظم السياسية والدساتير التي تنظمها كما اسلفنا، وليرجع هؤلاء الى تلك النظم والدساتير ليروا كيف يعالج موضوع الاستفتاء بنصوص دستورية واضحة.

لقد دخل اسلوب الاستفتاء الشعبي في الوطن العربي لاول مرة عن طريق الدستور المصري لسنة ١٩٥٦ الذي جاء بعد دستور مصر لسنة ١٩٢٣ وهو المصدر التاريخي لدستورنا والذي لم يكن يعرف اسلوب الاستفتاء الشعبي. هذا الدستور اطاحت به ثورة ١٩٥٢ في مصر التي جاءت معادية للنظام النيابي نفسه ومعادية لدستور ١٩٢٣ فغيرت الدستور وغيرت النظام النيابي وادخلت اسلوب الاستفتاء الشعبي لاول مرة في دستور ١٩٥٦ عن طريق نص دستوري.

حسين مجلي

السباق الى النفاق

ومع ذلك لا زلنا نتذكر انه عندما قدم الرئيس عبدالناصر «الميثاق» انضمت الى المؤمنين به جمهرة المنافقين فاصبحوا جميعا «ميثاقيين» ونحن بحاجة للتذكير بهؤلاء الان وللتذكير بالسباق الى النفاق لنتذكر ان اولئك المنافقين كانوا اول من انقلب على عبدالناصر وميثاقه وكذلك يفعل الانتهازيون دائما.

والتاريخ المعاصر يحمل لنا امثلة سيئة السمعة عن اسلوب الاستفتاء الشعبي يكفي ان نذكر منها مثالين:

الاول عام ١٩٦٦:

عندما طرح فرانكو حاكم اسبانيا الراحل «قانون الوراثة من بعده» على الاستفتاء الشعبي فاسفر الاستفتاء عن ان عدد الذين قالوا «نعم» اكثر من عدد المسجلين في جداول الانتخابات.

الثاني: ان نتيجة الاستفتاء على ما سمي «معاهدة السلام المصريه/ الاسرائيلية» يوم عشرين نيسان ١٩٧٩ كانت ٩٩٫٩٠٪ ولنا ان نتساءل هل هذا معقول؟ وهل يعقل ان يتفق ٩٩٫٩٠٪ من الناس في اي مجتمع في اي زمان على اي شيء؟ ولنا ان نسأل ايضا الم تكن نتيجة الاستفتاء ٩٩٫٩٩٪ عندما جرى الاستفتاء على بيان ٣٠ مارس وكان موضوعه (لا صوت يعلو على صوت المعركة) وهو موضوع مناقض تماما لاستفتاء كانت نتيجته ٩٩٫٩٠٪ وموضوعه اتفاقية كامب ديفيد او ما سمي «معاهدة السلام المصرية/ الاسرائيلية».

بالاضافة لكل ما تقدم وبالاضافة لمخاطر عدم دستورية اسلوب الاستفتاء الشعبي فاني لا ارى موضوعا يمكن ان ينظمه الميثاق لم ينظمه الدستور ولكل ذلك فاني ارى اسلوب الاستفتاء الشعبي يشكل عدوانا على الدستور كما اني لا ارى مبررا للميثاق ذاته لان كل ما يمكن ان ينظمه الميثاق منظم في الدستور.

وفي النتيجة فانه بتكييف الطبيعة القانونية لاسلوب الاستفتاء الشعبي نجد ان هذا الاستفتاء يقع خارج [illegible] التمثيل النيابي [illegible] نظامنا الدستوري المصنف كنظام نيابي وبالتالي [illegible] الاستفتاء الشعبي مدخلا للاستبداد ونوعا من انواع [illegible] على الدستور والاعتداء على الدستور نوع من انواع [illegible]

يتبع

هكذا عند الأصل

مجلس النواب يواصل مناقشته لبيان حكومة بدران

تابع - مجلي

المنطلق الثالث
(الحقيقة القومية للصراع الصهيوني)

١. ان طبيعة التحدي والصراع الذي تواجهه الامة العربية ومدى الصراع والتحدي يمكن ايجاز معالمه بانه (تحد قومي شامل).

فهذا التحدي وهذا الصراع لا يقفان عند دولة عربية دون غيرها فمخطط العدو واحد يتبلور في خطة امريكية صهيونية تمتد على نطاق الوطن العربي وتستهدف الامة العربية وعلى امتداد الوطن العربي وكل فهم اقليمي لهذا التحدي او تصور اقليمي لمواجهته يشكل جهلا او تجاهلا لطبيعة الصراع وحدوده وتكون ضحيته الاردن والامة العربية مجتمعة.

ولذلك فان من الواجب بلورة برنامج سياسي وطني محدد ينطلق من تحديد نهائي لطبيعة المعركة التي يخوضها الاردن والامة العربية ولطبيعة الاعداء الذين نواجههم ولحقيقة اهدافهم ومخططاتهم.

وفي اطار ذلك لا يجوز ان يوضع الشعب في الاردن حينا امام اوهام زائفة وامال كاذبة باقتراب الحل وحينا اخر امام طريق مسدود وبأس غير مبرر من امكانية الوصول الى حل.

ففي مواجهة الخطة الصهيونية الواضحة التي تقوم على هدف السيطرة الكاملة على المنطقة يجب ان تقوم الخطة المبنية على الاستعداد اليومي والتعبئة الكاملة لكل الامكانات والالتحام الدائم مع شركاء المصير الواحد وهم ابناء الامة العربية مجتمعين ابتداء من التحام عرب المشرق وهذا يقتضي برنامجا يترجم بوضوح عروبة الاردن في صيغ محددة في مجالات الحياة الدفاعية والحياة السياسية والتربوية والاقتصادية وتنظيم اوضاع الوطن على قاعدة ان التحدي تحد قومي شامل واعتبار ذلك منطلقا استراتيجيا لا يجوز الارتباك فيه.

٢. ان طبيعة التحدي الصهيوني انه تحدي وجود لا تحدي حدود وانه تحدي مصير لا تحدي مسار وهذا التحدي لا يستهدف مجرد احتلال اسرائيل لما احتلته حتى الان بل انه يستهدف اكثر من ذلك بكثير.

وهذا يقتضي التصرف على اساس ان ما تبقى من الاردن بعد احتلال عام ١٩٦٧ يجب ان يعد كجبهة قتال وخط امامي للاردن وللامة العربية ويجب ان يعد المجتمع في الاردن كمجتمع حرب من مسؤوليته حماية ذاته وحماية امته ومن مسؤوليته استرداد ما احتل من اراضيه عام ١٩٦٧ ومن واجبه تنظيم الوضع الوطني العام على هذا الاساس لحشد كافة الطاقات والامكانات المحلية والقومية في معركة انقاذ الوطن من مؤامرات الاعداء التي تستهدف عروبة الوطن ووحدته وتطوره الديمقراطي، بحيث يواجه الكيان الصهيوني المتصلب بتصلب اكبر بدلا من التفريط فالتصلب الذي افرزه المجتمع الصهيوني بقيادة شامير وشارون وفئات التطرف الديني يجب ان يواجه بالتصلب في الحق العربي الذي يتمسك بالتحرير الشامل لكل ما احتل من الوطن حتى مياهه الاقليمية.

والرد ا لوطني يجب ان يكون ملتحما بنظرة قومية وبمشروع وحدوي يرد على ما يحاك للامة العربية وللوطن العربي باسره من مؤامرات التفتيت والتمزيق.

٣. انطلاقا مما تقدم لابد من التاكيد على ضرورة قومية المنهاج في التحليل والتخطيط والتنفيذ «والتقييم» التي تنبع من كون العرب امة واحدة ذات مصير واحد والتي تنبع من طبيعة التحدي الذي يستهدفنا على نطاق قومي شامل والذي ثبت بالبرهان العملي التاريخي ان كون المواطن العربي ينتمي لوطن واحد هو الوطن العربي وامة واحدة هي الامة العربية يعكس بالضرورة ان المواطن العربي متدخل بالضرورة في شؤون وطنه وامته وتدخله هذا تدخل في شأن داخلي لان الشؤون العربية في الوطن العربي الواحد والامة العربية الواحدة كلها شؤون داخلية تهم كل مواطن عربي.

المنطلق الرابع

ان المتتبع للاحداث والتحركات على الصعيدين العربي والدولي لايستطيع ان يتجاهل سياسة الوفاق الدولي واثارها على العرب وعلى الصراع العربي الاسرائيلي.

اننا في زمن الحرب الباردة وفي زمن الوفاق الدولي بقينا اقزاما في عصر العمالقة ولذلك فانه للتاثير في السياسة الدولية واستثمارها لابد ان يكون الوطن العربي عملاقا بين العمالقة والوطن العربي مؤهل لذلك ولن يتاتى له هذا الا باقامة الدولة الواحدة للامة الواحدة التي تتطابق فيها حدود الدولة مع حدود الامة كما سلف.

المنطلق الخامس

الاردن بحكم موقعه وواقعه له خصوصية جغرافية متميزة تجعله على تماس مباشر وساحة مواجهة مباشرة مع العدو الصهيوني وهذا يفرض عليه رؤية خاصة نابعة عن موقعه وواقعه تفترض الادراك العميق بانه ليتمكن من حماية نفسه وحماية امته فان التحام الاردن ارضا وشعبا والتحامه في مواجهة الاعداء لم يعد مجرد انعكاس لوحدة العقيدة واللغة والارض والتاريخ والامال وانما هو اختيار للحياة في مواجهة الموت واختيار بين ان نكون او لا نكون.

المنطلق السادس

ضمان المورد الوطني المستقل بتوسيع مصادر الدخل وحصر النفقات والتخلص من كل النفقات البيروقراطية والمظهرية وتحقيق نزاهة الحكم عن طريق وسائل موضوعية من مقتضاها قانون «من اين لك هذا» على كافة العاملين في الحقل العام لمعرفة مصادر ثرواتهم ودخولهم الحقيقية ووضع الترتيبات اللازمة لاقامة سلطة قضائية للتاكد من النزاهة في تطبيق قانون «من اين لك هذا؟».

المنطلق السابع

ضمان امن المواطن وكرامته وحريته الشخصية.

ان حساسية المواطن للمسائل المتعلقة بامنه وحريته الشخصية وحرمة منزله وكرامته لا حدود لها وان اي تعرض لاي مواطن في امنه وكرامته او حرمته الشخصية لا يترك اثاره على المواطن وحده فحسب وانما على عدد واسع من معارفه واهله وابناء حيه ومدينته ويولد في المجتمع بؤر سخط على السلطة ويشعر كل واحد من ابناء الوطن وكانه هو الذي اصيب بمصاب ابن وطنه.

المنطلق الثامن

ترسيخ شراكة المصير بين الاردن وسوريا والعراق المنفتح على الامة العربية وقواها ان العلاقات العضوية المصيرية بين الاردن وسوريا والعراق في كل المجالات وخاصة المجال الدفاعي يجب ان تبرز كخط استراتيجي ويجب ان تلتزم به البلدان الثلاثة ليكونوا فيما بينهم جبهة شرقية تدعمها الدول العربية مجتمعة.

ان الهدف الرئيسي والدائم لابناء الاردن بضفتيه يجب ان يكون بناء موقف وطني واحد يشمل كافة القوى الوطنية والقومية والاسلامية والتقدمية المعادية للمشروع الصهيوني ولذلك فان ابناء الاردن مدعوون الى متابعة حوارهم لانضاج الظروف للوحدة الوطنية تحت شعار شعب واحد في وطن واحد وان الوحدة هي الطريق الوحيد لانقاذ الامة والوطن والمواطن وان لا شرعية للانفصال.

ان عناصر ثلاثة يجب ان تتوافر لاي مجتمع ليكون دولة وهذه العناصر هي «١» شعب و«٢» ارض و«٣» سيادة تمارس على الشعب والارض والسيادة تعني سيادة كل الشعب على كل ارضه دون الشعوب الاخرى وسيادة كل الشعب على ارضه والمشاركة في كل ذرة من هذه الارض ولما كان الشعب مكونا من كتلة بشرية واسعة فانه يمارس من خلال سلطات تستمد وجودها من الشعب بحيث توزع السلطة المستمدة من الشعب على اجهزة متخصصة في التشريع او التنفيذ او القضاء ضمن تاكيد وتحديد ان الشعب مصدر السلطات ومن هنا حدد واكد الدستور الاردني ان الامة مصدر السلطات وان الامة تمارس سلطاتها على الوجه المبين في الدستور ومن الاوجه المبينة في صدر الدستور وفي المادة الاولى منه ان:

«المملكة الاردنية الهاشمية دولة مستقلة ذات سيادة»

ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه»

وفي اطار حماية سيادة هذا الشعب على ارضه توزع وظائف السلطة «التي مصدرها الشعب على اجهزة السلطة المختلفة وتصاغ القواعد القانونية الملزمة لكل فرد من الشعب ايا كان موقعه فيصبح المجتمع المنظم بالقواعد القانونية الملزمة مؤسسة منظمة تتحدد بها علاقة الناس بالارض وعلاقة الناس فيما بينهم وعلاقتهم بكافة السلطات ويخضع كافة الافراد وكافة السلطات في هذا المجتمع لقواعد النظام القانوني الملزم بحيث يصبح غير مشروع كل خروج على قواعد هذا النظام القانوني وهنا تلتقي السيادة بمبدأ الشرعية.

ان الشعب العربي الواحد الذي يعيش على ضفتي نهر الاردن المقدس لم يكن في يوم من الايام عبر تاريخه الموغل في القدم شعبين منفصلين وليس القرار الصادر عن مجلس الامة الممثل للضفتين في ٢٤ نيسان ١٩٥٠ الا تاكيدا لهذه الحقيقة التاريخية الثابتة.

واذا كان هذا القرار قد قرر ولم ينشيء مبدا الشرعية القومية والشعبية في جزء من الوطن العربي حين صدوره فان صدور الدستور الاردني عام ١٩٥٢ قد جاء مؤكدا للشرعية القومية والشعبية.

ان توجيه حركة تاريخ الامم للحفاظ على وجودها واوطانها يكون بالعمل على توحيد اجزاء اوطانها وليس بالعمل على مزيد من تجزئتها.

ولذلك فان الاردن العربي الديمقراطي يجب ان يقوم على:

١. عروبة الاردن:

الاردن بلد عربي وجزء لايتجزأ من الامة العربية الواحدة والوطن العربي الواحد والحدود الاقليمية الراهنة التي تفصل الاردن عن الجسم القومي رسمتها بريطانيا وفرنسا عا م ١٩١٦ بموجب معاهدة سايكس بيكو وقد تم ذلك تنفيذا للخطة الاستعمارية الرامية لتجزئة الامة العربية وتحويلها لكيانات ضعيفة عاجزة عن التصدي بمفردها لقضايا التحرر والتقدم ومقاومة التبعية.

ولذلك كان النضال الوحدوي لازالة التجزئة واثارها هو نضال قومي تقدمي تحرري بالضرورة وضرورة لصنع التقدم وتحقيق حقوق الانسان العربي وضرب الهدف الاستعماري واعادة الامة العربية الى وضعها الطبيعي فباستمرار التجزئة يبقى الاستعمار هو الاقوى ويبقى هو المسيطر على ثروات الامة العربية المادية والمالية والنقدية وبانهيار التجزئة والاقليمية تتحرر الثروات القومية ويتقلص نفوذ الاستعمار في العالم ويخطو خطوات سريعة نحو نهايته وبذلك فان الانتصار على التجزئة والاقليمية لا يخـــدم الامة العربية فحسب بل يخدم الانسانية جمعاء.

وبهذا يكون النضال الوحدوي نضالا قوميا وانسانيا في الوقت ذاته.

ان الدفاع عن عروبة الاردن ووحدته والنضال من اجل استرداد الارض المحتلة مسؤولية كل ابناء الاردن ومسؤولية عربية شاملة.

٢. وحدة الاردن وسيادته الوطنية:

ان التمسك بوحدة الاردن بضفتيه وسيادته الوطنية على كامل ترابه يشكل ردا على المؤامرة الاستعمارية الصهيونية الهادفة الى تفتيت المشرق العربي وبلقنة الوطن العربي.

ان القوة العربية الموحدة هي الضمانة الحقيقية لمجابهة القوى صاحبة المصلحة في تقسيم الاردن وتفتيت المنطقة باسرها.

ولذلك فان المطلوب صهر مختلف فئات الشعب في الاردن في معركة المجابهة مع العدو تحت شعار شعب واحد في وطن واحد.

ومن هنا فان وحدة الاردن بضفتيه ضرورة قومية وضرورة تحريرية لاننا بالوحدة اقوى للتحرير ووحدة الاردن بضفتيه تستدعي الغاء كافة مظاهر تقسيم الشعب الواحد والوطن الواحد هذا التقسيم الذي يعود بالضرورة الى ضرب الوحدة الوطنية.

الوحدة الوطنية ماهي؟

نحن جميعا نقول بالوحدة الوطنية دون ان نحدد ما هي الوحدة الوطنية؟

هل الوحدة الوطنية مجرد انتماء كافة المواطنين الى دولة الاردن؟ اذا كان الامر كذلك فاننا جميعا في وحدة وطنية بحكم الانتماء لوحدة الجنسية.

من مشاكلنا ايها الاخوة ومن اسباب ارتباكنا اننا نضع عناوين دون تحديد مضمون العناوين وبذلك تكون العناوين دون تحديد المضامين عناوين مضللة ومن هذه العناوين المضللة التي نلوكها دون تحديد مضمونها عنوان الوحدة الوطنية الذي اصبح مغالطة وتضليلا للذات وللغير، نقول بالوحدة الوطنية ونمارس تقسيم الوطن وتقسيم الشعب حتى اصبحنا في زمن اصبح فيه تقسيم الوطن وتقسيم الشعب عملا وطنيا بينما وحدة الوطن ووحدة الشعب من مسلمات العمل الوطني ومن مسلمات الوطنية في كل وطن من الاوطان بل ويشكل الخروج عليها خيانة وطنية.

الوحدة الوطنية لابد لها من هدف مشترك بين قواها نؤجل من اجله خلافاتها فان كانت الوحدة الوطنية مطلبا من اجل التحرير الوطني ومن اجل وحدة الوطن ووحدة الشعب ومن اجل التحرير غير المشروط من الاحتلال الاسرائيلي للارض العربية وللنضال معا ضد الصهيونية وحليفها الاستراتيجي الولايات المتحدة الامريكية فعلى الجميع ان يلتزموا بالوحدة الوطنية، انا ندعو للوحدة الوطنية تحت شعار شعب واحد بوطن واحد ونعي انه عند انقسام الشعب الواحد في الوطن الواحد فلن تقوم الوحدة الوطنية.

٣. في الديمقراطية والنظام السياسي:

الديمقراطية قيمة حضارية وانسانية بحد ذاتها وتمثل ارقى اشكال العلاقات السياسية بين المواطنين وهي افضل السبل لتحقيق كل تغيير او تطوير او اصلاح كما انها ضمانة الوحدة في وجه محاولات التفتيت وضمانة الفرد في وجه محاولات القهر والاستبداد.

ان التطور الديمقراطي في الاردن مهمة وطنية وقومية في ان واحد فهو ضمانة وحدة الاردن وعروبته وتقدمه الاجتماعي وهذا يستدعي العمل من اجل:

أ. ترسيخ النظام البرلماني الديمقراطي التمثيلي ومقاومة كافة اشكال التسلط واشكال التجزئة والانفصال المتسترة بالفيدرالية والكونفدرالية.

ب. الاحترام الكامل لحرية المنازل ولحقوق المواطن وحرياته في التفكير والتعبير والنشر والاجتماع والتنظيم والانتقال والسفر.

جـ. وضع قانون انتخاب عصري وديمقراطي يحل محل القانون الحالي ذلك بان قانون الانتخاب لمجلس النواب هو من اهم القوانين واشدها تاثيرا في الممارسة الديمقراطية فهو القانون الذي يرسم اجراءات اختيار من يمثلون الشعب.

د. ان البناء والتطوير الديمقراطي لايمكن ان يتم بمعزل عن وجود حياة سياسية عامة والحياة السياسية العامة تصبح جوفاء اذا لم تقم على قاعدة دعم العمل الحزبي والنقابي وتحرير المؤسسات السياسية من المعوقات التي تمنعها من اداء دورها الا ان المجتمع العربي الجائع الان للديمقراطية والمتخم بالتسلط والديكتاتورية لن يعطي الشرعية للديمقراطيين مهما بلغت مهارتهم السياسية ما لم تستطع الديمقراطية تحقيق الوحدة الوطنية والتنمية وحل المشكلة الاقتصادية ومعالجة قضايا العمل والبطالة والتعليم والاشباع الكافي لحقوق الانسان.

هـ. كما ان ايجاد قضاء نزيه مستقل عالي الكفاءة من جهة وترسيخ سيادة القانون الممثل لارادة الشعب من جهة اخرى مطلبان لايمكن التغاضي عنهما في اي مجتمع ينشد العدل والحرية والتقدم.

و. ان استحداث قضاء اداري متخصص واستحداث قضاء دستوري متخصص يعني الاول برقابة تصرفات السلطة التنفيذية ويعني الثاني برقابة دستورية القوانين والانظمة خطوة ضرورية لضمان امن الوطن والمواطن.

ز. ان جعل ملكية المؤسسات الصحفية في يد الشعب قد غدا مطلبا شعبيا ملحا كما وان رفع القيود عن الصحافة والمطبوعات يجعل من الصحافة المنتمية الى الشعب الرقيب على كل تجاوز سواء كان حكوميا او شعبيا.

حـ. وللوصول الى كافة الغايات والمطالب الوطنية ومن ثم القومية فانه لابد من اعادة النظر في منهج الحكم بحيث يصبح للحكم منهج جديد يقوم على الاسس التالية:

١. تحديد صلة الحكومة بالشعب بحيث تصبح الحكومة احد اذرع الشعب في تحقيق اهدافه وفي قيامه بالتزاماته واعبائه وبحيث تصبح الحكومة امتدادا للشعب بحيث تضمن ان لايقع التناقض بين الحكومة والشعب باي حال من الاحوال وهذا يقتضي وجود معيار يحكم العلاقة بين الحكومة والشعب ويقيننا ان المعيار الذي يحكم ويحدد صلة الحكومة بالشعب في كل وطن من الاوطان وخاصة عند من ينطلقون من اطار الشروعية وضرورة الحفاظ عليها هو الدستور وبهذا المجال لابد ان تقرر ان الدستور في بلدنا قد اصابته غيبوبة الّمت به منذ فترة طويلة بحيث أصبح الدستور بحاجة الى احياء وعلينا جميعا ان نعمل لان نعيد للدستور الحياة بحيث نخرجه من غيبته او غيبوبته التي الّمت به منذ مدة طويلة لنحتكم اليه وليكون هو المعيار الذي يحكم ويحدد صلة وعلاقة الحكومة بالشعب.

٢. ان نقطة البدء التي يجب ان نبدأ منها التفكير والتي نبدأ منها السير والتي نبدأ منها العلاج هي نقطة أرساء القيم والمبادىء والمؤسسات والحقوق والحريات الدستورية التي يتحقق بارسائها وضع منهج جديد للحكم يزيل جيوب عدم الثقة المتراكمة فيما بين الحكم والشعب بحيث يحل الصدق والصراحة فيما بين الحكم والشعب محل الشكوك وعدم الثقة القائمة بينهما.

٣. ان الصدق والصراحة من جانب الحكومة واجهزتها والصدق والصراحة من جانب الشعب ومؤسساته بحال توفرهما يقيمان الالتحام المتبادل فيما بين الحكومة والشعب وهذا لايمكن ان يقوم الا باتاحة الحرية الفردية والعامة التي لاتحجبها اساليب الترهيب ولا تقيدها الا قيود المبادىء والاسس الدستورية باعتبار ان المبادىء والاسس الدستورية هي التي تحدد ماهو في مصلحة الشعب وما هو في غير مصلحته.

٤. اذا كانت نقطة البدء التي بدانا منها وهي الدستور صحيحة وهي في يقيننا كذلك واذا كان المعيار الذي يحكم ويحدد صلة الحكومة بالشعب هو الدستور واذا كانت الحكومة يجب ان تكون امتدادا للشعب وذراعا من اذرعه فانها لتكون كذلك فان الشعب يصبح هو صاحب حق المجيء بالحكومة وصاحب الحق في تكوينها ومحاسبتها ولا شك ان الشكوك وعدم الثقة القائمة بين الشعب والحكومة سببه ان لا احد من الشعب يعرف ولا احد من الوزراء يعرف لماذا ذهبت تلك الحكومة ولماذا اتت غيرها دع عنك انه لا احد يعرف الاسس التي شكلت الوزارة سندا لها او الاسس التي جيء بالوزارة بموجبها لا احد يعرف البرنامج او المخطط الذي تلتزم به الحكومة قبل تكوينها وبعد تكوينها وتلزم امام الشعب بتنفيذه ولا شك انه كلما ذهبت وزارة وجاءت اخرى يطرح تساؤل من شعبنا عن الاسس التي شكلت الوزارة سندا لها فلا يجد شعبنا الجواب؟ حتى انه اصبح من المعروف لدى الكافة ان الوزير لا يعرف لماذا جاء ولماذا ذهب واصبح من المعروف ان الوزير لايشارك بالقرار السياسي باي حال من الاحوال بل انه اصبح من المعروف ضمنا وعلنا ان من يجيء وزيرا ليس شريكا في القرار السياسي.

٥. ان اعادة النظر في منهج الحكم تقتضي اتاحة الحريات الديمقراطية المنظمة بالدستور ولا شك ان ممارسة الحريات الديمقراطية المنظمة بالدستور والقانون خير حماية لسلامة وامن الوطن والنظام ولا شك ايضا انه اذا سدت امام المواطن القنوات الشرعية المحددة في الدستور فان المواطن سيعبر عن نفسه باسلوب غير شرعي.

وفي هذا المجال لابد من التاكيد على ان الذين يطالبون بفتح القنوات للحقوق والحريات المكرسة في الدستور هم حماة الدستور وحماة المشروعية والذين يصادرون هذه الحقوق والحريات هم الذين يعتدون على الدستور.

٦. ان اعادة النظر في المنهج الاقتصادي هي من اساسيات اعادة النظر في منهج الحكم:

أ. تؤكد الحكومات باستمرار على دور القطاع الخاص بهدف تقليص تدخل الدولة في حقل الاقتصاد والتموين ونرى ان هذا التوجه الخاطىء خطـر ويناقض التوجه العالمي الذي يقوم على تدخل الدولة حماية للفئات الفقيرة التي تشكل اكثرية الشعب.

ان اصحاب المصالح الاستغلالية هم الذين يروجون لمقولة ان مشروع تتولاه الحكومة هو مشروع فاشل لانهم بذلك يدافعون عن جشعهم واستغلالهم وفي هذا الاطار يجب اعادة النظر في موضوع دور القطاع الخاص الذي يعيش اصلا في بلدنا على حساب القطاع العام.

ب. ان مجتمعنا عاش في السنوات الاخيرة في جو من الفوضى الاستهلاكية فالاستهلاك الباذخ والانفاق الاستفزازي والمظهري الذي فرض ويبدد ثروة الوطن والمواطن هو الذي اتاح لشريحة ضيقة في مجتمعنا غالبا ما تكون شريحة المستغلين الذين فسدوا وافسدوا من اصحاب الثروات الطفيلية الطائلة وهذا يقتضي اتخاذ الاجراءات الاقتصادية اللازمة التي تلغي فرص الاستغلال والشراء غير المشروع لهذه الشريحة وبحيث تتحمل هذه الشريحة الاعباء اللازمة لاعادة التوازن الاقتصادي وبحيث لا تتحمل الطبقات الشعبية اعباء اضافية لانها لا تملك ما تعطيه.

وفي النتيجة يجب ان يتحمل المستفيدون من سنوات الطفرة كامل الاعباء المالية فلا الموظف ولا الجندي او الشرطي او الفلاح او العامل بصورة عامة إستفاد من سنوات الطفرة ودخله محدود نقدا وقيمة النقد تتدنى ولم تعد دخول هذه الفئات تقابل حاجاتها.

٧. ان اعادة النظر في منهج الحكم تجعل من الاردن نموذجا عصريا ويجعل الحكم مقنعا لابناء الاردن ويجعل من الحكم امتدادا للشعب والحكم المقنع لشعبه يحميه شعبه والحكم الذي لا يحميه شعبه لا تحميه قوة في الوجود.

٤. في العدالة والنظام الاقتصادي والاجتماعي

ان تعميق الروح الوطنية والقومية تقتضي ازالة ظروف الاستغلال والقهر الاقتصادي والاجتماعي والتفاوت والتمايز بين فئات الشعب المختلفة.

ان العدالة الاجتماعية بما توفره من تكافؤ للفرص بين المواطنين وازالة لاشكال الاستغلال والتفاوت الطبقي والاجتماعي وتوزيع عادل للدخل والثروة بين المواطنين وخدمات اجتماعية وصحية وتربوية وانسانية ترفع عن كاهل المواطنين اعباء المعيشة المتزايدة باستمرار هي ضمانة كبرى من ضمانات الاستقرار والامن والوحدة الحقيقية في البلاد.

اننا ندرك ان الوطن والمواطن بحاجة الى فك الارتباك الذي يسود الذهن العربي والذي ادى الى فك الارتباط في الوقت الذي نحتاج فيه الى مزيد من الارتباط والالتحام لان ارتباطنا والتحامنا ببعضنا وبامتنا اصبح قضية بقاء او فناء وقضية وجود او لا وجود ولذلك وعلى طريق فك الارتباك الذي يسود الذهن العربي اليوم لابد من اجمال اهم التحديات التي تواجهها الامة العربية بما يلي:

التحدي الاول: تحدي التجزئة والاقليمية:

فوطننا العربي وطن مهشم الى دويلات يصل عددها في الامم المتحدة الى اثنتين وعشرين لكنها في الواقع تربو على الخمسين لان بعضها يتضمن دويلات المشيخات ودويلات العشائر ودويلات الطوائف وطن واحد تسوده صراعات عشائرية واقليمية وطائفية ينتظر من الامم المتحدة ان توصي ومن مجلس الامن ان يقرر ومن امريكا عدوه الاول ان تبادر ومن اوروبا ان تتوسط ويبني الامل على حزب العمل وطن بهذا الانحدار هذا هو حاضره لكم عزاؤنا ان هذا الحاضر على مرارته وعلى سواده مجرد لحظات في مجرى تاريخنا العظيم فنحن جميعا اذا قسنا اعمارنا باعمار الملايين التي مضت واعمار الملايين القادمة لكانت اعمارنا مجرد لحظات في تاريخ شعبنا العظيم.

ان اعداءنا استوعبوا التلازم بين المد الصهيوني والمد الاقليمي والطائفي ونحن عجزنا حتى الان عن استيعاب ان المد الاقليمي والطائفي يشكل دعوة تاريخية لاسقاط الاقليمية ودعوة تاريخية لقيام الوحدة العربية نحن عجزنا عن استيعاب ان سيادة الاقليمية كذهنية وكمنهاج على حساب الذهنية القومية كمنطق ومنهاج وحركة يعني سيادة اسرائيل والصهيونية عجزنا عن استيعاب ان الارض المحتلة بالغزوة الصليبية بدا استردادها بالوحدة العربية وعن استيعاب ان الارض المحتلة بالغزوة الصهيونية الحديثة يبدا استردادها بالوحدة العربية وعجزنا عن استيعاب ان استرداد اي ارض عربية محتلة يبدا بالوحدة العربية.

ان اعداءنا استوعبوا ان امضي سلاحين تفتت بهما امتنا العربية هما سلاحا الاقليمية والطائفية وان لنا ان ندرك ان الاقليمية والطائفية تدمران امن الوطن والمواطن ولا تقيمان امننا على وطننا ولا في مواجهة اعدائنا.

التحدي الثاني:

كيفية الخروج بالوطن العربي والمواطن العربي من عصر الرعايا الى عصر المواطنين وعصر سيادة القانون الذي يكون القانون فيه ضمانا للحقوق والحريات لا وسيلة لتنظيم الظلم والاستبداد وذلك بالخروج من عصر التسلط على الشعب الى عصر كل السلطة للشعب او عصر الشعب مصدر السلطة لا ضحية السلطات.

التحدي الثالث:

كيفية الخروج بالوطن العربي والمواطن العربي من عصر الانانية والفردية الى عصر الجماعة وروح الفريق بدخول عصر الحياة السياسية بالتنظيمات السياسية.

التحدي الرابع: قضية فلسطين:

قضية فلسطين قضية عربية وليست فلسطينية لان الصهيونية بدات اغتصابها للارض العربية في فلسطين بقصد فصل المشرق العربي عن المغرب العربي وهي قضية عربية لان اسرائيل ارتكزت على احتلالها للارض العربية في فلسطين عند احتلالها للارض العربية في الجولان وفي جنوب لبنان وسيناء.

ومشكلة فلسطين مشكلة وقضية عربية وليست فلسطينية وذلك باتساع نطاق تحرك اسرائيل بضربها للمفاعل النووي في مشرق الوطن العربي في العراق وبقصفها لضواحي تونس في المغرب العربي وباطماعها الدائمة والمستمرة لاقامة دولتها الكبرى في البحر الابيض المتوسط حتى الخليج العربي.

وقضية فلسطين ليست فلسطينية من حيث استحالة استعمال السلاح النووي الاسرائيلي ضد عرب فلسطين بل ان هذا السلاح النووي معد لاستعماله ضد الامة العربية خارج الارض المحتلة.

وقضية فلسطين ليست فلسطينية لا بالمنشأ ولا بالحل فبالمنشأ لم يكن التامر الاستعماري الصهيوني المتحالف باستمرار يهدف الى ابتلاع او الاطاحة بكيان سياسي فلسطيني قائم على الارض العربية في فلسطين لان التاريخ العربي لايعرف كيانا سياسيا فلسطينيا قبل اتفاقية سايكس بيكو ولا حل لمشكلة فلسطين الا بتغيير شروط المواجهة مع الاحتلال باقامة الكيان العربي القادر على تحمل عبء التحرير.

وقضية فلسطين قضية عربية اسلامية من حيث احتلت اسرائيل اولى القبلتين وثالث الحرمين وارض الاسراء والمعراج واضرحة الاف الصحابة والانصار.

ان حقيقة التحدي الذي تواجهه قضية فلسطين هو اقلمة قضية فلسطين بفلسطنتها لتصفيتها.

ان تحدي التصفيات او ما يسمى التسويات التي يدعى لها في الوطن العربي فبالمنطق الحقوقي المجرد فان التسوية او المصالحة في اي تشبه تقوم اما بين الافراد على حقوق او بين الدول على حدود اما عندما يكون الصراع على الوجود فلا مصالحة ولا تسوية لان ما يمليه المنطق الحقوقي والمنطق الاخلاقي والمنطق القومي والمنطق الديني والمنطق الانساني ان لا سلم ولا عدل مع الاحتلال لان الاحتلال نقيض السلم ونقيض العدل لذلك ولان المصالحة والتسوية اي مصالحة واي تسوية ستكون انعكاسا لميزان القوى في المنطقة هذا الميزان الذي يميل الان بحدة لمصلحة اسرائيل وعليه فان اي تسوية او مصالحة ستكون لمصلحة اسرائيل وعلى ذلك فان اي مصالحة او تسوية لن تكون الا تسليما للاوطان واستسلاما للعدو.

وفي النتيجة فان الازمة التي عانى منها الاردن ولا يزال لم تكن ازمة حكومة وانما هي ازمة منهج في الحكم تتحمل مسؤوليته الحكومات المتعاقبة وتتمثل هذه الازمة في:

١. سيادة العقلية والذهنية العرفية لدى الادارة العامة في تعاملها مع المواطن.

٢. سوء الادارة العامة الاقتصادية سواء في مرحلة الحكومات التي واكبت مرحلة الوفرة الاقتصادية او في مرحلة الحكومات التي واكبت شح الموارد او قلة الموارد.

٣. غياب دولة المؤسسات وسيادة الشللية حتى انه اصبح لكل حكومة شلة تغيب مع رئيس الحكومة وتعود بعودته.

٤. ان اهداف الناس وطموحاتهم في جانب واهداف الحكومات وطموحاتها في جانب اخر مع انه يفترض في الشعب والحكومة ان يكون كيانهما واحدا له نفس الاهداف والطموحات واذا لم يتحقق ذلك ستبقى الحكومة في جانب والشعب في جانب اخر وستبقى الازمة مستمرة والسؤال الان كيف يكون الشعب والحكومة كيانا واحدا له نفس الاهداف والطموحات؟

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،



مسؤولية النهوض بالوطن هي مسؤولية كل ابنائه

معالي الرئيس
الاخوة والزملاء
السلام عليك ورحمة الله.

ان الشعوب الحية هي التي تنهض بعد المحن وتعيد صياغة مفردات حياتها لتتقدم بخطى ثابته نحو مستقبل اكثر اشراقا فمسؤولية النهوض بالوطن هي مسؤولية كل ابنائه مثلما ان مسؤولية محنة الوطن تشمل قطاعات واسعة في بلدنا وعلى راسهم قطاع اصحاب القرار ومن تسلموا مواقع المسؤولية على مدار عقدين من الزمن وظلت هذه الفئات تمارس النهب والسلب والتطاول على المال العام في ظل غياب المساءلة والمحاسبة والعقاب وفي غياب كامل للسلطة التشريعية. ان الحكومة بعد ان ادلت ببيانها الوزاري لا بد لها من السير قدما لبناء دولة المؤسسات من خلال اختيار افضل ابناء الوطن سمعة وسيرة وممارسة وهي لن تكون قادرة بمفردها على تحقيق ما وعدت به دون اعداد مواطن منتم غيور متفاعل ولن يتأتى كل هذا من مواطن محبط ضائع جائع تقتله عقد الطائفية والاقليمية والمحسوبية والواسطة. لكن ما يشحذ الهمم ويزيدنا ايمانا بالقدرة على تجاوز المحن ما انعم الله به علينا من قيادة واعية امينه ستخرج بنا كعادتها من مرارة التجربة وقساوة الامتحان الى شاطيء السلامة وبر الامان.

فجاء قرار جلالة القائد المفدى باجراء الانتخابات النيابية حكيما جريئا مع ما اعقبه من اجراءات اراحت الانفس وازاحت عن كاهلها الخوف والتحسب. واشاعت اجواء من الحرية المسؤولة وممارسة حقيقية لقيم الديمقراطية فلنكن مواطنين ومسؤولين جديرين بهذه النقلة الرائعة ولنعمل مخلصين لاعلاء صروح الديمقراطية لكل جراحاتنا وحتى يكون لهذه النقلة مضاها ومضمونها فلا بد من تنظيف كل جيوب الشر والبلاء التي ابتليت بها مسيرتنا على مدى رحلة الحياة فنحن نعاني من امراض خطيرة ومزمنة وان اللجوء الى مداواتها بالمسكنات سيزيد الحالة سوءا. فقبل ان نشيد البناء ونقيم المصانع وصروح العلم علينا ان نهتم ببناء الانسان الاردني وتوجيهه الوجهة السليمة ونعطيه الدور الذي يستحق في المساهمة الفاعلة لبناء الوطن الذي نريد.

انني واثق باننا في السلطتين التنفيذية والتشريعية عاقدون العزم على المضي قدما لبناء الاردن الخير والعدل والمساواة. فاذا كانت المحنة التي اصابتنا ولا زالت اثارها تصيبنا لم تؤثر بعد في اصحاب القرار حيث ما زلنـا نتعامل مع وضع الرجل المناسب بالمكان المناسب باللجوء الى المسايرة والمحاباة وتأثير العلاقات الشخصية رغم ان الوطن وابنائه قد دفعوا الثمن غاليا نتيجة لمثل هذه الممارسات.

يجب ان يعاد النظر بكل مفردات حياتنا قبل ان تكون صدمة السقوط القادمة قاصمة لا قدر الله، كيف نبني وطنا والمسؤول عندنا ما ان يصل الى موقع مسؤوليته وليس امامه من هم غير اقتناص فرصة الغدر بالوطن

يتبع

تابع كلمة الزريقات

وتجيير كل ما بين يديه لخدمة مصالحه ومصالح ازلامه فضاع الوطن او كاد يضيع وسط هذا الفهم القاتل.

معالي الرئيس

الاخوة الزملاء

ان هناك قضايا وطنية ملحة ذات مساس بحياة المواطن لا تحتمل التأجيل او مداولاتها بالتنظير على الحكومة ان تبدي قدرا كبيرا من المسؤولية الحازمة تجاهها فارتفاع اسعار الحاجيات الحياتية المتصاعد وغير المبرر ومعاناة المواطنين من كثرة الضرائب والرسوم خاصة اصحاب الدخل المحدود تنذر الجميع بالعمل الجاد للخروج من هذا المأزق فالرسوم الجامعية ورسوم المدارس الخاصة واثمان المياه والكهرباء والمحروقات ورسم اشتراك الهاتف السنوي والارتفاع المستمر في اثمان الاعلاف تطال بتأثيرها قطاعات واسعة من اصحاب الدخول المتدنية لا بد من اجراءات فورية للتخفيف على المواطنين من وطأتها. اما البطالة وهي من اخطر الافات الاجتماعية فلا بد من اعادة النظر بالتشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعي لضمان حياة كريمة لكل عاطل عن العمل.

كما ان على الحكومة ان تبدأ على الفور بخطوات عملية للخروج من مأزق الزراعة من خلال استغلال كل رقعة زراعية واقامة المشاريع الانتاجية والتعاونيات الزراعية ومشاريع تربية المواشي فالى متى تظل الدولة تستورد لنا خروف الدلع القادم من شتى بقاع الدنيا بالطائرة اليس بمقدورنا اذا ما عقدنا العزم ان نبدأ بثورة زراعية نستجمع لها كل طاقاتنا الوطنية غير المستغلة فالاردن بلد زراعي اولا واخيرا واذا ما قفز نحو التصنيع فلا يجوز ان يكون على حساب الزراعة، او ليس من العار علينا ان نستورد رغيف الخبز والارض بين ايدينا وتحت اقدامنا تستصرخ عزائم الاردنيين ان يعودوا لها بعد ان هجرها البعض واقاموا عليها ظل الكسل والتباهي وان اسهل قرار عند هذا الجيل هو بيعها والتخلي عنها.

معالي الرئيس.

الاخوة والزملاء،

ان ما يمر به الواطن من ضائقة اقتصادية وما يعانيه ابناء الوطن من صعوبة في تسيير امورهم الحياتية لامور بالغة الخطورة فتركها دون علاج جذري سيزيد الهوة اتساعا. ان ترك مقدرات الناس في ايد غير امينة هو البلاء بعينه وهو الوجع المزمن بعد ان ترك دون علاج على مدى عقدين من الزمن حيث كان الوطن في اغلب حالاته ليس باكثر من بقرة حلوب ان جف ضرعها تنكروا لخيرها فكانت محنة الوطن وهي النتيجة الحتمية لمثل هذه الممارسات المخجلة وحتى يخرج الوطن وابنائه من هذه المحنة السوداء على الحكومة ان تتقدم بخطى ثابته وجريئة للوقوف عند كل الاسباب والمسببات التي تركت بصماتها على واقعنا الاردني وادت الى ما ادت اليه من امور خطيرة نعيشها على المستوى الوطني.

فليس هناك متسع من الوقت للمداورة والمناورة فقضايا الوطن وقوت المواطن امور بالغة الخطورة.

معالي الرئيس،

الاخوة والزملاء،

اما عن المسيرات والتي بدات تأخذ طابعا استفزازيا فارجو من الدولة والاجهزة المعنية ان تراقب وبحذر شديد خاصة في مثل هذه المرحلة كل انتهازي او حاقد او عابث بامن الوطن نحن على استعداد ان نجوع لكننا لسنا على استعداد ابدا ان يفقد المواطن امنه ليس منا من يقف ضد حرية التعبير بل هي مطلب الجميع ونحرص اشد الحرص على تعميقها وترسيخها حتى نخدم من خلالها كل التوجيهات الصادقة لاعلاء صروح الديمقراطية كما نحارب من خلالها كل اشكال الفساد والتسيب اما حرية التدمير فالاجدر بنا جميعا ان نفوت الفرصة على ادواتها لانها هي الحربة التي ستستقر في خاصرة الديمقراطية لا قدر الله.

فليس فلسطينيا من يود او يفكر بهز هذه القلعة التي يتحصن خلفها اطفال الحجارة المناضلون الحقيقيون والجنود الاشاوس في زمن الخوف العربي، وليس من بطن اردنية كل من يحاول الاساءة لامن الاردن او للتخريب على توجهاته الديمقراطية. ...

اقترح بخصوص ضبط الانفاق على المستوى الوطني ما يلي:

١ ـ ضبط الانفاق الحكومي الى ادنى مستوياته وايقاف استيراد اثاث المكاتب الحكومية وعلى المستوى الوطني.

٢ ـ اعفاء كبار المسؤولين من الامتيازات مثل استعمال السيارات والهواتف الخاصة في منازلهم او استعمالهم لموظفي الخدمات في بيوتهم.

٣ ـ ايقاف لعبة التسابق على المياومات وسفر الوفود غير المبرر في دوائر الدولة والمؤسسات التابعةلها.

٤ ـ ايقاف التوسع في مشاريع البنية التحتية غير الضرورية واستغلال مثل هذه الموازنات ان وجدت لاقامة المشاريع الزراعية وخاصة زراعة الحبوب والاعلاف.

٥ ـ السيطرة من قبل الدولة على البناء العشوائي، الذي التهم الرقعة الزراعية وهناك عشرات الملايين من الدنانير تم انفاقها على بناء البيوت والفلل الخرساء وهناك عشرات الاف المنازل والشقق لم تجد من يسكن فيها كما ان هناك عشرات الالاف المخازن التي تم بناؤها غير مستغلة اي بمعنى ان ارقاما مالية كبيرة قد استنفذت دون تخطيط علمي مسبق او اشراف فعلي من قبل الاجهزة المعنية.

٦ ـ الحد من استخدام العمالة الوافدة وايقاف استقدام الخادمات الاجنبيات الا في الحالات الانسانية الضرورية.

٧ ـ اقامة المشاريع الزراعية الانتاجية والتوسع في تربية المواشي لمحاولة الاكتفاء ذاتيا وتوفير العملة الصعبة ودعم الدخل القومي من خلال توفير الحوافز للمزارعين ومربي الماشية.

اذا ما بقينا نعالجها بالتنظير ستكون النتائج المترتبة وخيمة وغير قابلة للتصديق، ان على الدولة ان تصدر التشريعات لاعادة الارصدة الاردنية المهربة حتى يشارك اصحابها في بناء الوطن واذا لم تتحرك الدماء الاردنية في الشرايين في مثل هذه اللحظات فمتى يسدد الابناء ما للوطن من دين في اعناقهم.

معالي الرئيس،

الاخوة والزملاء،

ان القوات المسلحة والاجهزة الامنية وهي درع الوطن ورمز منعته لاحق منا جميعا بالرعاية والمساندة وتوفير كل اسباب قوتها تسليحا وتدريبا واعدادا حتى تظل العين الساهرة لحماية حدود الوطن وامنه من العبث. انني اتابع بالم اسلوب الترميجات المتتابع وغير المبرر في صفوف ضباط قواتنا المسلحة حيث تتم احالتهم على التقاعد في سن مبكرة وهم لا يزالون في قمة عطائهم حيث ترمي بهم المؤسسة العسكرية الى احضان الصدفة خاصة.

اما عن قانون خدمة العلم فيجب اعادة النظر بمدة الخدمةلتكون عاما واحدا بدل العامين خاصة وان اكثر ابنائنا الذين تنطبق عليهم شروط خدمة العلم يلجأون للحصول على اسهل الوظائف طيلة مدة خدمتهم مما يسيء الى الفهم الراقي لما هو مطلوب من خدمة العلم مع الطلب بزيادة رواتبهم.

اما عن مطالب محافظة الكرك فقد سبقني بعض الزملاء على ذكر بعض منها فهي مطالب شبيهة على المستوى الوطني. لكنني اود الاشارة الى دور الروتين القاتل وعدم الجدية من قبل المسؤولين حتى في اهم احتياجات المواطنين فمستشفى الكرك الحكومي والذي تم بناءه عام ١٩٥٦ عندما كان عدد سكان مدينة الكرك اربعة الاف مواطن هو نفس المستشفى الذي يقدم الخدمة لحوالي اربعون الف مواطن علما بانه ومنذ عام ١٩٨٦ قد ت رصد المبالغ واستملكت قطعة ارض قريبة من جامعة مؤتة تم ايصال شبكات المياه والكهرباء لهاارجو الايعاز للبدء بتنفيذ هذا المشروع الذي طال انتظاره. اما عن اسس القبول في جامعة مؤته فارجو مراعاة زيادة عدد المقاعد المخصصة لابناء المحافظة في مختلف التخصصات للتخفيف على اسرهم من الالتزامات التي ترتبت على ارسال ابنائهم الى الجامعات الاردنية الاخرى. كما ان على رئاسة الجامعة تخصيص عدد من البعثات في الدراسات العليا لابناء المحافظة ليتمكنوا من المشاركة الفعلية في بناء الجيل الذي نريد. وختاما اتوجه باسمكم جميعا بالتحية الى اهلنا في ارض الصمود والتحدي الى اطفال الحجارة وهم يتحدون بصدورهم جبروت المحتل ويتسابقون على الموت كاشرف صور الحياة وارقاها. كما اتوجه بتحية الاكبار والاجلال للسواعد العراقية البطلة وهي تسجل لنا وللاجيال بدمائها اروع نصر يحققه صناديد العراق في تاريخ امتنا الحديث. حفظ الله لاردن وطنا وشعبا وقيادة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مجلس النواب يواصل مناقشته لبيان حكومة بدران

مدانات: وصفة النقد الدولي ليست الحل المناسب لمشكلاتنا الاقتصادية



معالي الرئيس...
الزملاء النواب...

يتعرض البيان الوزاري لعدد من القضايا الهامة، التي كانت ولا زالت موضع اهتمام كبير من جانب شعبنا. ولذا فان الحلول التي تطرح لتلك القضايا، ستترك آثارا ايجابية او سلبية على مجمل الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلادنا وفقا لنوع تلك الحلول من اجل ذلك اعتقد انه ينبغي تناول البيان الوزاري بروح عالية من المسؤولية والموضوعية، وبعيدا عن العقد والحساسيات الشخصية.

في اعتقادنا، ان الحلقة المركزية في مسلسل مهماتنا في الظرف الراهن تكمن في انهاء الاوضاع الشاذة التي سادت في البلاد طوال ثلث القرن الاخير، وتحديدا منذ ربيع عام ١٩٥٧... حيث جرى تعطيل مواد الدستور المتعلقة بحقوق الاردنيين الانسانية، وحرياتهم الديموقراطية، والاستعاضة عنها بالاحكام العرفية، والقوانين الاستثنائية، وقانون الدفاع، وتقليص دور القضاء النظامي المدني، وتوسيع دور القضاء الاستثنائي العسكري ومحكمة امن الدولة... الامر الذي ادى لتغوّل السلطة التنفيذية، والاخلال الواضح بمبدا الفصل بين السلطات الثلاث واطلاق ايدي السلطة التنفيذية في التصرف بشؤون الوطن والشعب المختلفة بلا حسيب او رقيب، وانتهاج سياسات لم تراع فيها الاولويات الوطنية، وامكانيات البلاد المادية، وقمعت حريات الشعب الديموقراطية، وحلت الاحزاب السياسية، وخنقت حرية الصحافة، وانتشرت في اجواء غياب الحريات الديموقراطية، والحياة النيابية، مظاهر الفساد والافساد، واغرقت البلاد بمديونية باهظة. فاقت اية مديونية لاي بلد في العالم بالقياس لعدد السكان، باستثناء اسرائيل، وجرى السطو على المال العام وحتى على احتياطي البنك المركزي من العملات الصعبة والذهب، وانهارت قيمة العملة المحلية، وتصاعدت الاسعار، وتفشت البطالة. وبرزت مشاكل اجتماعية معقدة. وهكذا جرت بلادنا الى وهدة ازمة شاملة، سياسية واقتصادية واجتماعية. ومثلما كان غياب الحريات الديموقراطية والحياة النيابية مدخلا لكل المشاكل المعقدة التي تترنح فيها بلادنا حاليا فان نشر الديموقراطية في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، وتفعيل الدستور، واعادة الحياة النيابية، والغاء الاحكام العرفية وقانون الدفاع والقوانين الاستثنائية وكافة القوانين المقيدة للحريات... هي المدخل الاساسي لحل كافة مشكلات الوطن والشعب.

انطلاقا من ذلك، فاننا نقيم ايجابيا ما ورد في البيان الوزاري من توفر الارادة السياسية لدى الحكومة لالغاء الاحكام العرفية، وتصفية الاثار الناجمة عن ذلك فباشرت الحكومة اجراءاتها باعادة الجوازات المحجوزة لاصحابها، والتزمت بضمان حرية العمل والسفر والتنقل للمواطنين جميعا، واعادت مجالس الادارة المنتخبة للصحف الاردنية، ووعدت بدراسة قضايا السجناء السياسيين تمهيدا لاصدار عفو عنهم والمطلوب ان تنتهي الحكومة سريعا من هذه الدراسة باطلاق سراح هؤلاء السجناء سريعا. واعلنت عن تجميد العمل بالاحكام العرفية، ثم قررت تعديل تعليماتها تمهيدا لالغائها.

والغت صلاحية المحاكم العرفية العسكرية في النظر لعدد من الجرائم وبينها مخالفة احكام قانون الدفاع، وقانون مقاومة الشيوعية، وقانون الانتساب لاحزاب سياسية غير مرخصة، وعدد آخر من الجرائم. ثم حددت فترة شهرين، كحد اقصى لالغاء الادارة العرفية الغاء كاملا. فهل هذه الاجراءات جميعا سيئة؟! طبعا لا... بل هي، على العكس اجراءات ايجابية وتستجيب لجانب، اكرر لجانب، من مطالب الشعب الملحة، من اجل ذلك شعر الناس بالارتياح... وان كان ما زال هذا الارتياح مشوبا بالحذر والشك... وذلك...

● اولا: ـ لان الغاء صلاحيات المحاكم العرفية للنظر فيما يسمى بقانون مكافحة الشيوعية وقانون الانتساب للاحزاب السياسية غير المرخصة، لا يشكل حلا لهذه المشكلة... فالحبس بموجب هذه القوانين ليس افضل من الحبس بموجب الاحكام العرفية. فلكي يكون الموقف منسجما ومنطقيا، فانه لا ينبغي ان يستمر النظر للاردنيين المنتمين للحزب الشيوعي الاردني ـ وانا منهم ـ او الاحزاب السياسية الاخرى غير المرخصة، وعدد منهم يجلسون معكم ـ على اعتبار انهم يرتكبون جريمة يعاقب عليها القانون. وانما بأنهم يمارسون حقا طبيعيا كفله الدستور، واثبتت نتائج الانتخابات ان الشعب قد منح ممثلي هذه الاحزاب السياسية ثقته.

لقد كانت نتائج الانتخابات بمثابة استفتاء عبر خلاله عشرات الالوف من الرجال والنساء الذين صبوا اصواتهم الى جانب هؤلاء الممثلين عن رفضهم واشمئزازهم لوجود مثل هذه القوانين الرجعية المتخلفة في بلادهم والتي لا وجود لها في اي بلد في العالم اللهم الا عند النظام العنصري في جنوب افريقيا. فلتلغى هذه القوانين المخزية... ولتزيل هذه الوصمة العالقة في بلدنا من مخلفات القرون الوسطى وعهود الاستعمار.

● ثانيا: ـ لان المدخل الاساسي لحل مشاكلنا جميعا لا يقتصر على مجرد الغاء الاحكام العرفية، وانما كذلك الغاء قانون الدفاع والقوانين الاستثنائية وسائر القوانين المقيدة للحريات التي تحصن قرارات السلطة التنفيذية المخالفة للدستور... وفي عدادها، على سبيل المثال لا الحصر: قانون الاحزاب السياسية رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥، وقانون العمل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠، وقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤، وقانون المطبوعات والنشر رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٣، وقانون الانتخاب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ الخ...

ولقد سمعنا، تحت هذه القبة، احد زملائنا النواب الذي اصبح وزيرا للعدل يعارض المطالبة بالغاء قانون الدفاع باعتباره ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها لحفظ امن وسلامة اية دولة في العالم. ونجيب الزميل الكريم بأن بلادنا خاصة، ليست ابدا بحاجة لمثل هذا القانون الذي شرعه الاستعمار البريطاني عام ١٩٣٥ لحماية امن وسلامة قواته العسكرية من غضب شعب الاردن... فلدينا ـ كما يعلم زميلنا الوزير ـ محكمة امن الدولة، وهي كفيلة بسد الثغرة التي يمكن ان تنجم عن الغاء قانون الدفاع وسائر القوانين الاستثنائية ـ سيئة الصيت ـ ولكن شريطة ان يجري تعديل على هيكلية محكمة امن الدولة اياها بحيث تتشكل من عدد متساو من القضاة العسكريين والمدنيين، وبحيث تخضع قراراتها للطعن امام محكمتي الاستئناف والتمييز.

ذكرنا ان سياسة العداء للحريات الديموقراطية، والغاء الحياة النيابية ومنع الاحزاب السياسية وقمعها، قد خلقت المناخ الملائم، لتغوّل الحكومات المتعاقبة والتنكيل بالجماهير، وارتكاب كل انواع الانتهاكات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية الى حد ايصال الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي لشفا الهاوية... ونضيف الان ان هذه السياسة، علاوة على انها انتهاك لحريات المواطنين الدستورية، وحقوقهم الاساسية، فانها سهلت مهمة حكام اسرائيل في اجتياح الضفة الغربية واحتلالها في عدوانها عام ١٩٦٧، دون مقاومة من جانب الجماهير التي وجدت نفسها تواجه الغزو الاسرائيلي عزلاء تماما، ليس فقط من السلاح، وانما كذلك من تنظيمات واحزاب جماهيرية وسياسية كان قد فتتها القمع والارهاب الذي كان سائدا طوال عقد كامل قبل العدوان، وجاء العدوان وهي في حالة عجز عن المقاومة، وقيادة الجماهير وتعبئتها وتنظيمها وشن نضال ضد الغزاة المحتلين.

هل نبالغ في ذلك؟! هل نتجنى على النهج السابق؟! هل ننطق عن هوى او عن تطرف؟! اذن فانظروا لما يجري الان، وعلى امتداد السنتين الماضيتين، في الاراضي الفلسطينية المحتلة! حيث لا وجود لجيش نظامي يقارع المحتلين ويشاغلهم، ولكن توجد جماهير منظمة، تقف على رأسها قيادة وطنية موحدة ممثلة لنفس الاحزاب والتنظيمات السياسية التي كانت موضع قمع وتنكيل واضطهاد وارهاب الحكومات المتعاقبة في الاردن خلال ثلث القرن الاخير بموجب الاحكام العرفية وقانون الدفاع والقوانين الاستثنائية وكافة القوانين المقيدة للحريات العامة... انها قيادة تتكون من ممثلي فتح والحزب الشيوعي الفلسطيني الذي كان لغاية شباط ١٩٨٢ فرعا للحزب الشيوعي الاردني والجبهة الشعبية، والجبهة الديموقراطية والشخصيات الوطنية المستقلة... وتشاركها منظمة حماس... ومع ذلك فهي تواجه اعتى قوة عسكرية في المنطقة. بل لعلي اقول، دون مبالغة، تواجه وتتحدى، ببطولة نادرة، وبوسائل بدائية تتمثل بالحجارة والزجاجات المتفجرة، واحدة من اقوى سبع قوى مسلحة عسكرية على نطاق العالم اجمع، مدججة حتى الاسنان بترسانة حربية نووية وصاروخية وكيميائية وتقليدية... وتشاغل هذه الجماهير البطلة... المنظمة العزلاء، تلك الارمادا المدعومة من امريكا، والتي قيل يوما انها لا تقهر، تشاغلها طوال الخمس والعشرين شهرا الماضية بلا انقطاع، وتمرغ جبروتها العسكري في اوحال شوارع وازقة المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في الارض المحتلة وهي مع ذلك ماضية في نضالها حتى النصر، وتحيل تلك الارمادا الاسرائيلية الاميركية (الجبارة) في نظر شعوب الارض كلها، لمجرد جهاز قمع منحط، بلا مثل، وبلا شرف عسكري، وبلا مبادىء سوى مبادىء الغاب الهمجية، الامر الذي ادخل القضية الفلسطينية لقلب وضمير ووجدان كل انسان على ظهر كوكبنا.

وهكذا فعندما تعلن الحكومة في بيانها الوزاري بأنها عازمة على ترسيخ مفاهيم الحرية والعلم والعمل وقبولها للراي الآخر، وتصديها لمظاهر الفساد، وتوفير الحق في التعبير عن الراي بالفكر والكلمة والفعل... وان عزمها هذا سيمتد لاطلاق الحريات العامة من مساواة في القانون والقضاء، وفي تولي الوظائف العامة، وتكافؤ الفرص، وحق المواطنين في حرية المعتقد، وفي الامن والتعلم والعمل والمسكن والتنقل. وحقه في تكوين الجمعيات والتنظيمات، وفي التعبير الحر من خلال صحافته، وان لا يضار بسبب انتمائه الفكري ويعد بعدم تحصين القرارات الادارية ضد الطعن، وانشاء محكمة دستورية، وتحقيق الفصل بين السلطات الثلاث، واعادة العلاقات في المجتمع الى وضعها الطبيعي... عندما تعلن الحكومة عزمها على تحقيق ذلك كله، فهي انما تضع يدها على الجرح الذي ارق الشعب طوال العقود الثلاثة المنصرمة... ومع كل التقدير لهذه التصريحات والوعود الخلابة... فلسوف ينتظر الشعب، بفارغ الصبر، ان يجري تحقيق ذلك كله، وتحويله الى واقع معاش، ومكفول وغير قابل للنكوص، بقوانين ديموقراطية، والغاء او تعديل كل قانون او نظام يتعارض مع هذه المبادىء الاساسية...

نريد ان نرى ونسمع بأن جميع الموظفين والمعلمين والشغيلة، مدنيين وعسكريين الذين فصلوا من اعمالهم، وهم على ابواب التقاعد او الذين حرموا من العمل اصلا لاسباب امنية مزعومة وهم كثر فحرموا من مواصلة اعمالهم لسنة اخرى او احيانا لبضعة اشهر... ظلما وعدوانا... وحرموا بالتالي من حقوقهم في رواتب تقاعدية لا تكاد تغطي حاجاتهم الاولية وتصون لهم انسانيتهم في ارذل العمر... نريد ان يعود اولئك وهؤلاء الى مواقعهم بلا قيد او شرط في مختلف اجهزة الدولة المدنية والعسكرية، وفي المؤسسات العامة والخاصة...

نريد ان يجري ترخيص كل الاحزاب السياسية العاملة في البلاد منذ عشرات السنين، وتلك التي يجري الحديث عن انها تحت التأسيس... نريد ان تعاد الحياة لكل المنظمات الجماهيرية النقابية العمالية والمهنية والاندية والتي منعت من التأسيس او التي جرى تجميدها بعدم الموافقة على هيئاتها الادارية المنتخبة، بحجج وذرائع امنية مزعومة ثم فرضت عليها لجان ادارية عينتها المخابرات بقرارات اعتباطية. نريد لها ان تظهر من جديد ويعاد الاعتبار اليها. نريد ان نرى للمعلمين نقابة ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم، اسوة بالمهنيين الاخرين، طالما ان الحكومة قد اعترفت في بيانها الوزاري بأن «التعليم مهنة». نريد ان نرى تنظيمات نقابية «نسائية» وشبابية وطلابية مرخصة تعالج قضاياهم وتحل مشاكلهم... نريد ان نرى نقابة للعمال الزراعيين، وكانت موجودة قبل ثلث قرن ثم الغاها القمع واخرى لعمال الاسمنت... الخ...

● معالي الرئيس...

ولقد لفت انتباهنا ما ورد في البيان الوزاري من وعد «بصياغة ميثاق وطني ينبثق عن الدستور، والثوابت التي تقوم عليها الدولة، ويستهدف ترسيخ المفاهيم الاساسية، الوطنية والقومية، التي ستسير الدولة على هديها وتعمل بموجبها، وتقوم التنظيمات السياسية على اساس منها وان الحكومة ستقوم بما يتطلبه ذلك من اجراءات لتنفيذ هذه المهمة... بالتعاون مع المجلس!!

ولكن ما راي الحكومة لو اعفاها المجلس، ثم اعفت هي المجلس بدورها، من هذا الجهد الذي لا نرى اننا بحاجة اليه... طالما ان «الثوابت والمفاهيم الاساسية» متضمنة في الدستور نفسه الذي يراد للميثاق العتيد ان «ينبثق عن احكامه»؟! في راينا ان الحكومة والمجلس معا في غنى عن اهدار الجهد والوقت خارج نطاق التركيز على الافراج عن الدستور، وتفعيل مواده من (٥ ـ ٢٣) المتعلقة بالحريات والحقوق الاساسية للاردنيين، والغاء او تعديل كل قانون يتعارض مع هذه النصوص. وسيكون الاردنيون ممتنين كثيرا كثيرا لو انحصر الجهد كله على تحقيق ذلك... وعلى تحقيق ذلك فقط... وباسرع وقت ممكن...

● معالي الرئيس....

تعرض البيان الوزاري للازمة المالية والاقتصادية الحادة التي ادت لتعويم الدينار، والعجز عن تسديد الديون الخارجية، وادت كذلك لزيادة معدلات البطالة، واتساع جيوب الفقر... الخ....

وفي راينا ان الاسباب فيما وقع تكمن فيما يلي....

● اولا: في تغييب الحريات العامة، وقمع واضطهاد ومنع الاحزاب السياسية والتنظيمات الجماهيرية وخنق حرية الصحافة والرأي الاخر... ولو كان الامر غير ذلك... اي لو كانت الاحزاب السياسية ناشطة في العلن ومرخصة ولها صحافتها الحرة المشروعة، ولو كانت المنظمات الجماهيرية النسائية والشبابية والطلابية موجودة وجودا فعليا دون ان يكون سيف ديموقليس مسلطا فوق اعناقها، اي سيف الاحكام العرفية وقانون الدفاع والقوانين الاستثنائية وسيف المخابرات ولو كانت النقابات المهنية والعمالية تمارس حرياتها وتنتخب هيئاتها القيادية بحرية ودون تدخل الاجهزة الامنية، وتعبر جميعا عن مصالح جماهيرها... لو كان ذلك واقعا، لامكن تسليط الاضواء على بؤر الفساد التي انتشرت واستشرت في اجهزة الدولة وفي المجتمع، وكشفها قبل استفحال خطرها ولامكن تجنب هذه الازمة الخانقة التي يترنح بها الشعب حاليا، او على الاقل لما كانت الازمة بهذه الحدة.

● وثانيا: وفي النهج الاقتصادي والاجتماعي الذي اعتمد على العوامل الاقتصادية الخارجية، واهمل الاولويات الوطنية التي من شأنها المساهمة في بناء قاعدة اقتصادية وطنية متينة قادرة على النمو، وقابلة للتجدد الذاتي، وبالتالي فقد خصص جزء كبير من الانفاق الاستثماري على البنى التحتية والهياكل الاساسية، مع ما كان يرافق هذه من عمولات وسرقات، وخصص قدر اقل بكثير لمشاريع الانتاج المادي في الزراعة والصناعة. كما جرى التوسع في الانفاق على بعض المرافق الترفية والمظهرية، التي كان من الممكن انشاؤها في فترة لاحقة بعد ان يقوى دور البيان المنتج....

ان اختلال اولويات الانفاق، قد ساعد في الوصول الى الازمة يضاف الى ذلك التلاعب باحتياطي البلاد من العملات الصعبة والذهب، لقد كان الفساد والربح الطفيلي احد اهم الاسباب في عدم مراجعة السياسة الاقتصادية مباشرة عندما برزت عوامل الركود في الاقتصاد الدولي في مطلع الثمانينات. كما انه كان للتبعية الاقتصادية دور كبير في الازمة التي تترنح فيها البلاد حاليا، وذلك لوجود قوى اجتماعية تنتفع من هذه التبعية رغم آثارها المدمرة على الوطن والشعب...

الان وقعت الكارثة... وامامنا فريقان يصطرعان بشراسة ككواسر الطير او ضواري الغابة ويتبادلان التهم... كل فريق يحمل خصمه مسؤولية الكارثة... ونحن نعتقد ان ثمة عنصرا من الصحة فيما يوجهه كل فريق للفريق المقابل من تهم... اما الى اي حد... فهذا ما لا نعرفه ولا يعرفه الشعب... ولكن يجب ان نعرفه ويعرفه الشعب فما العمل؟!

وينبغي بهذه المناسبة ان ننحني اجلالا وعرفانا لهبة نيسان الشعبية ولكوكبة الشهداء من اعز وانبل ابنائنا الذين ضحوا بحياتهم اثناءها لنصل الى هذا المكان ويتوفر المناخ الديمقراطي الملائم ليكشف عن محنته وانني اقترح على المجلس والحكومة معا باقرار تعويض مالي على ذوي شهدائنا عرفانا بنبلهم..

من الطبيعي ان تجري مراجعة شاملة ودقيقة لكل ما حصل للوقوف بالضبط على الاوضاع الصحيحة التي كانت جارية ان امكن... واقول ان امكن لانني اعتقد ان مهمة مجلسنا، ومهمة اللجنة المالية التي اوكل لها المجلس دراسة هذه المشكلة ستواجه صعوبات وحتى ضغوطا وربما تهديدات... كي لا تتمكن اللجنة من الغوص الى الاعماق، ومع ذلك فينبغي ان تباشر عملها فورا، وان توفر لها الحكومة كل الوثائق والمستندات الضرورية، وان تستعين بالخبراء الاردنيين... والعرب عند اللزوم... للوقوف على الحقيقية ومعاقبة المسؤوليين عن كل السرقات والمخالفات والانتهاكات التي اضرت باقتصاد البلاد وبمصالح الشعب والوطن وينبغي ان تتسلح هذه اللجنة بالشجاعة لانها تعلم ان الشعب وراءها يسندها ويعضدها اذا اقتضى الامر.

ويؤكد البيان الوزاري ان معالجة الوضع الاقتصادي الصعب «تستند لبرنامج التصحيح الاقتصادي الذي اعتمدته الحكومة السابقة... والذي ستعمل الحكومة الحالية على تطويره ليصبح برنامجا وطنيا اقتصاديا شاملا يحقق مزيدا من الاستثمار، ويشجع التصدير، ويوفر العديد من فرص العمل، ويرفع مستوى معيشة المواطن مع التأكيد على زيادة الاعتماد على الذات تدريجيا، وعلى تنشيط دور القطاع الخاص. ويبدو واضحا ان «برنامج التصحيح الاقتصادي الذي يشير اليه البيان الوزاري هو «الاتفاقية» المبرمة مع «صندوق النقد الدولي». واسمح لنفسي ان اعلن مخالفتي لاجتهاد الحكومة في هذا المجال. ذلك لانه في الوقت الذي تتقلص فيه موارد التنمية التي كانت تعتمد بشكل رئيسي على المساعدات العربية من جهة، وعلى تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج من جهة ثانية بالاضافة للصادرات الوطنية، ثم تلزم الحكومة نفسها بتسديد الاقساط السنوية لخدمة الدين المتزايدة سنويا، فان الحديث عن زيادة معدلات الاستثمار يصبح موضع شك كبير، فمن المعروف ان هذه الاقساط تتصاعد سنويا بسبب انقضاء فترة السماح لبعض الديون، وهناك حسابات تشير الى ان القسط السنوي سيبلغ في اواسط التسعينات رقما يلتهم حوالي ثلاثة ارباع الناتج المحلي الاجمالي وانه سيلتهم كامل ذلك الناتج في نهاية التسعينات. اذا استمر الالتزام بنفس ذلك البرنامج الذي طرحه صندوق النقد الدولي!!

نحن بالطبع لا نزعم اننا نطرح حلا لا يأتيه الباطل من خلفه او من بين يديه، ولكننا نطرح وجهة نظر نعتقد انها تساهم، في حالة تبنيها، في ايجاد مجالات للتوفير على الموازنة في الوضع الاقتصادي للتخفيف من اعباء الازمة. فنحن نقطع، قياسا على تجربتنا الذاتية من جهة، وتجربة العديد من الاقطار العربية الشقيقة ودول العالم الثالث في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية من جهة اخرى، بأن وصفة صندوق النقد الدولي ليست هي الحل المناسب ثم ينبغي في كل الحالات، ان لا يلقي العبء الرئيسي، في تسديد المديونية اذا استمر ـ لا قدر الله ـ على الالتزام بوصفة صندوق النقد الدولي»، كما هو حاصل لغاية الان، ان لا يلقى العبء الرئيسي على كاهل الجماهير الكادحة من العمال والفلاحين وجماهير العاملين في اجهزة الدولة المدنية والعسكرية وفي مؤسسات القطاعين العام والخاص. يكفيهم ماهم فيه من سوء حال. ولني انذر بأن الامور قد بلغت حدا يهدد بالانفجار... ينبغي ان يقع العبء الاكبر على الشرائح الطبقية العليا في المجتمع التي انتفعت ونهبت واثرت خلال الفترة الماضية ثراء خياليا. ينبغي التفكير في طريقة ـ تقنع او ترغم ـ عند اللزوم ـ اولئك الذين سطوا على المال العام وهربوا الملايين لخارج البلاد ان يعيدوها ـ او جانبا منها على الاقل ـ لتوظيفها في الوطن... هؤلاء الذين ما انفكوا يبشرون «بالانتماء» ليبرهنوا على مصداقية ما يبشرون به باعادة بعض ملايينهم للوطن... وليتحملوا عبئا يتناسب مع مقادير ثرواتهم في حل مشكلة البلد الاقتصادية الصعبة وينبغي التفكير ايضا في وضع تشريع ضريبي تصاعدي يجعل نفس هذه الشرائح الطبقية تتحمل العبء الاكبر مما تستلزمها ضرورات تصحيح الوضع الاقتصادي... وهم قادرون على ذلك بدون عناء، واذا استطاعوا كبح جماح جشعهم واطماعهم والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع...

ونكرر اننا لا نزعم اننا نملك الحقيقة كلها... ولكننا عندما ننظر في الامور التالية وهي:

● اولا: ـ اننا اكثر بلدان العالم مديونية بالنسبة لعدد السكان... بعد اسرائيل بالطبع... سوى ان مديونية اسرائيل للولايات المتحدة اسمية دفترية فقط وتسدد كما هو معلوم بحكم التحالف الاستراتيجي معها.

● ثانيا: ـ اننا لسنا الدولة الوحيدة المدينة... فهناك عشرات الدول المدينة مثلنا... وهي تجد صعوبة في تسديد ديونها... ولذا فان مشكلة المديونية اصبحت مشكلة دولية تهدد بالانفجار وتهدد بالتالي امن وسلام العالم.

● ثالثا: ـ اننا نعيش في ظروف انفراج دولي لا سابق له... وهناك فرص كبيرة واقعية ليس فقط التقليص بالاسلحة الاستراتيجية، وانما لنزع سلاح شامل، والاقتصار في كل دولة على قدر معقول للتسلح التقليدي يكون كافيا للدفاع فقط. وهذا يوفر مبالغ كبيرة على الدول الكبرى من كلا المعسكرين الراسمالي والاشتراكي وهناك اتجاه دولي واسع في الامم المتحدة لربط ما يتوفر من مبالغ نتيجة نزع السلاح بالتنمية في بلدان العالم الثالث... وهو مبدأ كان المبادر اليه كلا من الاتحاد السوفياتي وفرنسا.

● ورابعا: ـ ان هناك اتجاها عند بعض الدول الكبرى وبالذات الاتحاد السوفياتي وفرنسا بضرورة الغاء ديونها على دول العالم الثالث... فمن المعروف أن القائد السوفياتي غورباتشوف قدم مبادرة في الدورة الماضية للجمعية العمومية للامم المتحدة بتأجيل ديون دول العالم الثالث لمئة سنة قادمة بدون فائدة... وهو اقتراح يعني عمليا الغاء الدين! ثم ان فرنسا قد الغت بعض ديونها على بعض الدول الافريقية. ثم ان دولا عديدة في امريكا اللاتينية رفضت وصفة صندوق النقد الدولي... وفي حدود علمي ان الصندوق خصم اكثر من ٤٠٪ من ديونه على احداها... وان دولا اخرى حصلت على شروط افضل من تلك التي التزمت بها مع الصندوق!

● وخامسا: ـ فان مؤتمر قمة دول عدم الانحياز الذي انعقد مؤخرا في بلغراد، وشارك فيه وفد من الاردن، قد عالج مشكلة المديونية... ولم يشجع على تبني وصفة الصندوق... كما لم يشجع على التسديد.

لكل هذه الاسباب مجتمعة ارى اعادة النظر بهذه الاتفاقية والانضمام للحركة الواسعة في الدول النامية التي تبذل جهودا حثيثة لايجاد حلول مناسبة لقضية الديون الخارجية واهمها:

الغاء الفوائد، وزيادة فترة السداد، واعادة النظر في المشاريع الخاسرة التي اشرفت على اقامتها الشركات متعددة الجنسية والحقت اضرارا كبيرة بالدول المعنية...

والهدف من وراء ذلك كله هو بذل جهد اضافي بغية التوصل لحل اكثر عدالة مع الصندوق...

● معالي الرئيس.....

ثمة مشكلة خطيرة يخلو للاسف الشديد البيان الوزاري من التطرق اليها بشكل مركز. الا وهي مشكلة الغلاء والارتفاع المحموم والمتتالي لاسعار جميع السلع التي اصبحت واحدة من القضايا الخطيرة التي تهز اركان المجتمع هزا عنيفا. فالمشكلة تتفاقم وتأخذ ابعادا خطيرة دون ان تكون هناك اية محاولة ملموسة رسميا، لمواجهتها او التخفيف من حدتها. والملفت للانتباه ان الجهات الرسمية تساهم احيانا برفع الاسعار بواسطة قرارات تحديد الاسعار والتي تعني زيادة الاسعار. واحيانا اخرى ترتفع الاسعار دون قرارات، كما حدث مؤخرا بالنسبة للعديد من السلع في المؤسستين المدنية والعسكرية فقد ارتفع سعر زيت الزيتون التونسي بنسبة ٧٥٪ وسعر الحليب السائل بما يقرب من ١٠٠٪، ويتوالى ارتفاع اسعار الخضار والفواكه والمواد الغذائية والاقمشة والملبوسات والاحذية والادوية. والملاحظ ان الارتفاعات تتوالى خلال فترات قصيرة وبشكل متواصل. وتفوق الارتفاعات الفرق في اسعار صرف الدينار ازاء الدولار والعملات الصعبة الاخرى.

ونشير هنا الى ان ترك الاسعار تتقرر وفق آلية العرض والطلب دون تدخل الدولة، هي احدى شروط صندوق النقد الدولي التي تطبق في نطاق الوصفة الشاملة لمعالجة الاوضاع الاقتصادية. وموجات الغلاء المتلاحقة تؤدي لتآكل القوة الشرائية لمداخيل ذوي الدخل المحدود والعاملين بأجر مما يفضي للانخفاض المتتالي للمستوى المعيشي للجماهير الشعبية. وتتسع الشرائح الاجتماعية التي تتأثر من نتائج الغلاء. كما تتسع الشرائح التي تعيش تحت خط الفقر، ويزداد الضنك المعاشي مع كل ارتفاع جديد في الاسعار، مع ثبات الاجور، وحتى تقليصها احيانا الامر الذي يؤدي لتدهور مستويات معيشة العمال والفلاحين وجماهير الموظفين والجنود وصغار الضباط وجميع العاملين باجر، ولا يبدو في الافق ان ثمة اجراءات لاحلال بعض التوازن بين امكانيات اصحاب المداخيل المتدنية وبين الاسعار.

ان الاسعار اداة هامة في اعادة توزيع الدخل الوطني، واذا تركت هكذا بدون تدخل تتحول لاداة مدمرة، وهي في ايامنا هذه وسيلة ابتزاز للجماهير الشعبية الواسعة ان معالجة الغلاء هي احدى القضايا الملتهبة التي تواجه البلاد على الصعيد الاقتصادي. ويتطلب الامر اعادة النظر في رواتب واجور جميع العاملين باجر في القطاعين العام والخاص بحيث يجري الحفاظ على علاقة نسبية متوازنة بين الاسعار والاجور.

يتبع

مجلس النواب يواصل مناقشته لبيان حكومة بدران

تابع - مداخلات

● معالي الرئيس....

اما بخصوص السياسة الاقتصادية البديلة التي نقترحها فتتضمن الخطوط العريضة التالية:

ـ مقاومة الركود وتحقيق انتعاش اقتصادي عن طريق زيادة الاستثمار الذي من شأنه زيادة الناتج المحلي الاجمالي بشكل ملموس، وزيادة حصة قطاعات الانتاج المادي (الزراعي والصناعي) بصورة خاصة في تكوين هذا الناتج. اي تبديل هيكل الاقتصاد الوطني بما يؤدي لبناء القاعدة المادية للاقتصاد الوطني، وبما يؤدي لزيادة فرص العمل وزيادة الانتاج الذي من شأنه تلبية الحاجات الاساسية للسكان وخاصة في مجال الغذاء والمواد الاولية القابلة للتصنيع. وهنا يجب اعادة النظر في السياسة الزراعية بشكل خاص واعطاء اولوية ـ كما جاء في البيان الوزاري ـ لانتاج الحبوب والاعلاف واللحوم الحمراء وايقاف كل الاشكال والاساليب التي تؤدي لتقليص الرقعة الزراعية وايجاد سياسة وطنية لاستخدام المياه. وكذلك العمل على توسيع انتاج الخامات في البلاد واخضاعها لاكبر قدر ممكن من مراحل التصنيع قبل تصديرها.

ان انقاذ القطاع الزراعي يتطلب رسم سياسة زراعية وطنية واضحة تعتمد الاسس التالية:

● الغاء كامل لديون صغار المزارعين ووقف سريان الفوائد على باقي الديون عن كل السنوات الخاسرة واعادة جدولتها لاجال طويلة.

● السماح للمزارعين بتشكيل اتحادات او نقابات لهم بعيدا عن تدخل ووصاية المؤسسات الرسمية، وبشكل خاص المخابرات.

● وضع نمط زراعي شامل يسترشد بقواعد العدالة بين المزارعين ويستهدف تأمين احتياجات البلاد من مختلف المنتوجات الزراعية على ان يقترن ذلك بوضع حد ادنى لاسعار بيع محاصيل المزارعين على ضوء الكلفة.

● اعتبار كافة مصادر المياه السطحية والجوفية ثروة وطنية عامة يحظر تملكها تملكا فرديا خاصا ورسم سياسة مائية رشيدة تؤمن للمواطنين مياه الشرب ولاكبر عدد من المزارعين حاجاتهم من مياه الري.

● الغاء عقود التأجير الممنوحة لبضع شركات على اراضي الديسي وسهل الصوان وغيرهما من اراضي الجنوب، وتوزيع هذه الاراضي على المزارعين من ابناء الجنوب من خلال جمعيات تعاونية انتاجية ينتظمون فيها بشكل طوعي. (استأجروها لزراعة القمح ويزرعونها الان بطيخ)

● التدقيق في توزيع الوحدات الزراعية في مناطق الاغوار عامة، والاغوار الجنوبية خاصة، بما يكفل رفع المظالم عن الفلاحين الفقراء وصغار الملاكين وكذلك اعادة النظر في الاراضي والوحدات السكنية بما يضمن سحبها من غير المقيمين والعاملين والمالكين في الاغوار، والذين حازوا عليها بحكم نفوذهم او حظوتهم لدى ادارة سلطة وادي الاردن. وخصوصا كمنتجات شتوية لهم.

● فرض الرقابة الجدية على اسعار مستلزمات الانتاج وحماية المزارعين من الابتزاز والجشع.

● دعم وتطوير عمل المنظمة التعاونية بحيث تصبح قاعدة لاستقطاب وتنظيم اوسع قطاع من المزارعين في جمعيات زراعية انتاجية تطوعية.

● معالي الرئيس....

اذا كنا نتطلع لتصويب النهج الاقتصادي والاجتماعي وفق عملية مراجعة واعادة نظر بالسياسات الاقتصادية في الاردن، فان الطبقة العاملة تشكل حجر الزاوية في عملية الاصلاح الاقتصادي لانها تشكل الالية الاساسية في تفعيل الحياة الاقتصادية في كافة جوانبها الصناعية والزراعية والخدماتية. وهذا يتطلب التالي:

● اعادة النظر بقانون العمل الحالي بحيث يصبح عقدا اجتماعيا بين العمال واصحاب العمل واعتبار المنشأة الاقتصادية منشأة وطنية تؤدي وظيفة اقتصادية واجتماعية في اطار المصلحة العامة للمجتمع كله.

● وحتى يكون العقد مرضيا لطرفي الانتاج، لا بد من اشراك اصحاب العمل والعمال ـ بشكل فعال ـ في مناقشة قانون العمل واقراره.

● الغاء مبدأ اعتبار صاحب العمل حكما وخصما في آن واحد. واعتبار كافة العقوبات وعمليات الفصل قضايا نزاعية يبت فيها من قبل محكمة عمالية جزائية.

● اعادة النظر في فصل النقابات والغاء المادة «٨٤» من قانون العمل التي تعطي وزير العمل الحق في اعادة تشكيل النقابات متى شاء وكيفما شاء.

● التأكيد على استقلالية الحركة النقابية وضمان الحقوق النقابية للعمال النقابيين ومنع التدخل في الشؤون الداخلية للنقابات.

● اعادة النظر في سياسة الاستخدام في الاردن واعادة تنظيم سوق العمل ووضع الضوابط الكافية والحوافز الملائمة لاستقرار العمالة الوطنية، ووقف سياسة الباب المفتوح للعمالة الوافدة ومعالجة هذه المشكلة من كافة جوانبها، بحيث يتم الاستغناء عن كل عامل اجنبي يمكن ان يحل محله عامل اردني.

● وضع استراتيجية شاملة للقوى البشرية في الاردن، واجراء مراجعة شاملة لكافة مستويات التعليم في الاردن وربطها بالاحتياجات الاساسية لمتطلبات الخطة الاقتصادية الشاملة في الاردن.

● تطوير مؤسسة الضمان الاجتماعي وتوسيع نطاق شمولها لتشمل جميع العمال في الاردن، واستكمال تطبيق التأمينات الاجتماعية الواردة في القانون وخاصة التأمين الصحي الشامل للعمال.

● حماية اموال مؤسسة الضمان وتحديد اوجه استثمار اموال المؤسسة، ووقف التبديد والعبث بأموالها.

● الاقرار بالمسؤولية الثلاثية في رسم وتنفيذ سياسات العمل في الاردن واشراك ممثلي العمال في كافة اللجان والانشطة التي تعالج الشؤون المالية.

● معالي الرئيس....

هناك ملاحظات اضافية حول بعض ما جاء في البيان الوزاري في بعض القطاعات ومنها ...

ـ في مجال التعليم العالي لا بد من التوسع في القبول في الجامعات لاكبر عدد من الطلاب، للحيلولة دون انفاق ملايين الدنانير على التعليم الجامعي في الخارج. ونعتقد ان ذلك ممكن لو استبدل نظام الساعات المعتمدة بنظام الصف المفتوح اسوة بجميع البلدان العربية من حولنا، وبالعديد من دول العالم... كما لا بد من اعادة النظر بالرسوم الجامعية الباهظة بهدف تخفيضها الى الحد الادنى الممكن في الظروف الراهنة تمهيدا لتطبيق مجانية التعليم بكل مراحله مستقبلا.

ـ في مجال الثقافة... لا بد من توسيع الحريات الثقافية، واقامة تنظيمات نقابية ومهنية للمثقفين. والتوسع في طباعة الكتب والانتاج الثقافي محليا، وعدم التدخل في الشؤون الخاصة بتنظيمات المثقفين...

ـ في مجال الشباب... لا بد من السماح بافتتاح الاندية دون تدخل في شؤونها من اية جهة... ولا بد من اقامة منظمات نقابية واتحادات شبابية وطلابية.

ـ في مجال الاعلام... لا بد من وضع سياسة اعلامية تعتمد على مصارحة الشعب بالحقائق، والابتعاد عن الدعاية التي تضر باخلاق المجتمع، والمساهمة في بناء التفكير والالتزام الوطني ومقاومة ثقافات التفسخ الخلقي.

ـ في مجال التموين.... لا بد من العمل على توفير المواد الضرورية، ووضع سياسة واضحة للاسعار ومقاومة الغلاء، وتوسيع دور الدولة في السوق الداخلية، وتحو[illegible] التموين الى وزارة تموين وتجارة داخلية...

● معالي الرئيس....

فيما يتعلق بسياسة الحكومة تجاه القضية الفلسطينية، تقتضيني الموضوعية ان اعبر عن الارتياح لقرار مجلس الوزراء المتعلق بتشكيل لجنة وزارية لدراسة الاثار الانسانية والشخصية التي ترتبت على قرار فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية المحتلة، واتخاذ الاجراءات اللازمة لتسهيل الامور الحياتية للمواطنين فيها، وبما يعزز صمودهم دون المساس بجوهر ذلك القرار... وبدون الالتفات للوراء، فان الامل يحدونا بأن تزال جميع الاجراءات التي رافقت فك الارتباط، وبدت كأنها عقوبات على سكان الضفة وليس كما يعبر عنه اليوم، بأنه دعم لنضال الشعب الفلسطيني الشقيق، وللانتفاضته بصورة خاصة، بهدف تطوير النضال الوطني التحرري للشعب الشقيق وصولا لتحقيق اهدافه في تحرير ارضه وعودته وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة «م.ت.ف» ممثله الشرعي والوحيد تمهيدا لتحقيق شكل من اشكال الاتحاد بين دولتين عربيتين شقيقتين هما الاردن وفلسطين، انسجاما مع العلاقات الشاملة المتميزة بين الشعبين الشقيقين... وتحقيقا لنزوعهما وارادتهما المشتركة في تحقيق هذا الترابط بينهما...

يبقى ان يصبح الاردن مثالا في دعم الانتفاضة سياسيا ودبلوماسيا وماديا واعلاميا وان يواصل الاردن نهجه لانعقاد المؤتمر الدولي بهدف احقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني... حقه في العودة، وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني...

وفي الوقت الذي نؤيد فيه ما طرحه البيان الوزاري من بناء جسور التعاون والصداقة مع الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز، انسجاما مع مبادىء الحركة في الحياد الايجابي، فان من الضروري كذلك تعزيز هذه العلاقات مع الدول الصديقة المؤيدة لقضايانا الوطنية والقومية التي يأتي في مقدمتها الاتحاد السوفياتي والدول الصديقة الاخرى ومع التأكيد على مواصلة الانفتاح والاتصال والتفاعل مع كافة دول العالم بهدف تأمين مصالحنا الوطنية وحمايتها فانني الاحظ بأن نوع ودرجة علاقاتنا الرسمية مع الولايات المتحدة لا تتفق مع المعايير التي حددها البيان الوزاري «في الحياد الايجابي» و «الابتعاد عن الاستقطاب» و «تأمين مصالحنا الوطنية وحمايتها»... الخ ذلك ان الولايات المتحدة الاميركية، كما هو معروف، هي الحليف الاستراتيجي لاسرائيل... وانا وان كنت لا اطلب قطع العلاقات معها... ولكنني اتساءل كيف ينسجم ذلك مع اشتراكنا معها في لجنة عسكرية مشتركة، وفي اجراء مناورات عسكرية مشتركة سنوية مع قوات اميركية؟... وهذه كما افهم اشكال من العلاقات لا تكون الا بين اصدقاء وحلفاء؟! انني اطالب بحل هذه اللجنة المشتركة ووقف اجرا مثل هذه المناورات العسكرية المشتركة في المستقبل.

شبيلات: تعديل الدستور لمنع غياب مجلس النواب تحت اي ظرف





قبل ان ابتدأ بكلمتي وجدت لازما عليّ ان ابدي بعض الملاحظات على النقاش الدائر في مجلسنا (الامس واليوم) فأقول:

ان مستوى الكلام يجب ان يكون لائقا وان يلتزم التوجيهات النبوية الشريفة.. «كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه واللغة العربية سيدة اللغات، وهي لغة اهل الجنة، يستطيع من يلجأ الى بلاغتها ان يصل الى مراده في افصح القول واجمله دون ان يسبب اهانة لاحد والا خرجنا عن اصول ظاهرة الاجتماع والمجتمع المتحضر وانفرط عقد انتظام التفاهم بيننا. ويفقد صاحب الحق كل تعاطف او مساندة لحقه، ان كان هو بدوره لا يقدر حقوق الناس.

يقول النبي صلى الله عليه وسلم... **«انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرىء ما نوى»** وعليه فان مراقبة نوايانا وبواعث كلامنا امر يوجبه الصدق مع الله ومع النفس والناس، فما كان لله فهو المتصل وما كان لغيره تعالى دخل في الشرك الخفي والذي يدب في النفس كدبيب النمل على الصخرة الصماء في الليلة الظلماء...

يستطيع المرء ان يتكلم ليرضي صاحب هوى قد يكون حاكما او متنفذا اعلاميا او ماليا، او حتى رأيا عاما ضلل بالمعلومات، فمن وجد نيته لله في كلامه فقد نجا ومن ارضى الناس بسخط الله سخط الله عليه واسخط الناس عليه، ومن ارضى الله بسخط الناس رضي الله عنه وارضى الناس عنه.

٣ ـ ان تكون الوحدة الوطنية رائدنا مبتعدين عن اية كلمة ولو كانت حقا قد يستفيد من ظاهر مدلولها الباطل والمبطلون وابدأ بنفسي قبل غيري لابين بأن كلمة لي قد صدرت في جلسة سابقة حول موضوع الاقليمية ظهرت دون قصد متحيزة واسيء فهمها حين حملت على ظاهرها ولم تحمل على عمرم استخدامها. فموقفي الثابت الذي لا احيد عنه هو نبذ الاقليمية من اية جهة صدرت وانني لا اقف الا في الصف الذي امر الله به وامر رسوله الكريم من نبذ للعصبية التي حذر الامة من نتنها.

٤ ـ اتصل في الكثير من المواطنين ليلة الامس متسائلين عن البث التلفزيوني المشوه وعن توقف الاذاعة عن النقل الحي لوقائع جلساتنا. ان من شاهد نقل كلمة الزميل النائب المحترم ذوقان الهنداوي مثلا اعتقد انه هو المكلف بتلاوة البيان الوزاري وهذا وغيره تجاوز كبير على الامانة ولا اعتقد ان وزير الاعلام المحترم يرضى بذلك واعتقد انه التذكير يكفي لكي يقوم باصلاح هذا الخلل وبسرعة.

٥ ـ لقد اعجبت بكلمة السيد ذوقان الهنداوي يوم امس خصوصا فيما يتعلق بامتداد المسؤولية على مدى اكثر من عهد حكومة. ولكن بنفس المنطق الذي استند اليه فيما كلمتي لاحقا من ان المسؤول الذي تفشل سياسته لا يشترك في مسيرة الاصلاح، علي ان ابين لاخي الفاضل الاستاذ ذوقان وبعض الزملاء السابقين في حكومة السيد زيد الرفاعي الذين هم معنا اليوم في مجلس النواب ان المآسي التي كانت ترتكب في عهد حكومتهم والطغيان الذي كان يمارس والفساد الذي استشرى لم يجد رجالا داخل الحكومة يقفون مع ضمائرهم في التصدي لها. لقد تكلمنا عندئذ عندما كان الكلام معرضا لضرائب باهضة والتجأنا الى (من) توسمنا فيه الخير في الوزارة السابقة وكلهم معنا اليوم في هذا المجلس. ولقد وضعت بعضهم امام مسؤولياته عن حوادث جامعة اليرموك اننا لم نجد .. سندا لنا فيها بل واجهني رئيس حكومتهم بالتهديد برفع الحصانة عني واحالتي الى المحكمة العسكرية وطلبت منهم ان يستقيلوا والا فان دماء ابنائنا في اليرموك الذين قتلوا ودفنوا دون تشريح ودون ان تتحرك الضابطة العدلية كما يقتضي حكم القانون ودون ... ودون... اقول فان دماء ابنائنا في اليرموك كانت في اعناقهم حيث ان المسؤولية الوزارية جماعية والا يعفي الوزير منها ان كان غير راض عنها سوى الاستقالة.

ماذا فعل زملاؤنا من النواب الذين يجلسون معنا اليوم وهم وزراء في تلك الحكومة في هذا او عند تزوير انتخابات اربد التكميلية؟

اليس الذين ينعمون معنا اليوم في مجلس منتخب بحرية هم انفسهم الذين انتهكت الحرية في عهدهم يوم امس؟ اليس هذا ايضا من البلاء؟

الا يدل هذا ايضا على ان الشعب خصوصا قد يخطيء اذا غيبت عنه المعلومات.

اليسوا اعضاء في الحكومة التي كانت ان تؤدي الى فتنة وطنية يوم ان اعدت وصاغت واخرجت الرسالة الملكية بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٦ التي هاجمت الشعب المسلم وشككت في مصداقية شخص رئيس الوزراء الذي كان في الحكم قبلها ونجانا الله من تلك الفتنة بلطفه وكرمه.

اليسوا اعضاء في الحكومة التي اخرجت قانون الوعظ والارشاد الذي اصدره الفريق جلوب ١٩٥١ لتكمم في افواه الدعاة عن قول كلمة الحق والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والذي استطعنا بفضل الله من احباط المآرب القمعية فيه.

اما ما ذكر الاخ السيد ذوقان عن كون شخصية الرئيس المكلف سبب في توتر العلاقات مع الاشقاء عندما وقف مدافعا عن شرف وشهامة هذا البلد الذي يأبى ان يسلم عدوا التجأ اليه فكيف بأخ وحبيب فان تلك من المآثر التي تسجل له وليست عليه.

● السيد الرئيس....

اني اطلب من وزير الاعلام ان اراد ان ينقل كلمتي ان تكون كاملة غير منقوصة حيث انني لا اسمح لموظف اعتاد على اغتيال شخصيات الناس ان يحرر كلمتي وان ينقل المحرر منها بأمانة... والاصل ان يتخذ المجلس قرارا بخصوص اعلام الدولة تلتزم به الحكومة.

الحمد لله القائل **«انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال فابين ان يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا»** الاحزاب آية (٧٢). والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد البشر المحذر لامثالنا بقوله **(ما ولي احد امر خمس من المسلمين الا وجيء به يوم القيامة يداه مغلولتان الى عنقه فوضع على الصراط لا يفكه من غله الا عدله وإلا هوى سبعين خريفا في نار جهنم)** وبعد،،

● حضرة السيد الرئيس...
حضرات السادة النواب المحترمين...

مرة اخرى يبتليني ربي جل وعز بالوقفة المسؤولة على منبر مناقشة الثقة بالحكومات واستعيد في ذاكرتي انشراح صدر الناس وقتئذ عند تشكيل حكومة السيد زيد الرفاعي وفرحتهم بتغيير العهد متأملين عهدا جديدا تصان فيه الحرية الشخصية والعامة ويحترم القضاء ويحرك فيه الاقتصاد من ركوده ويحقق فيه عن اسباب تردي وتعثر معظم مشاريع الشركات الكبرى وما سببته من حمل تاء تحت وزنه الاقتصاد... كما استعيد في ذاكرتي الاصوات المطالبة بفتح التحقيق في ذلك مما اضطر الرئيس الى الاجتماع بمعظم اعضاء مجلس النواب في جلسة غير رسمية قدم فيها تقريرا عن الموضوع واعدا باصلاح الامر متجنبا مسألة اجراء التحقيق... واذكر اصراري في تلك الجلسة على ان اهمية المساءلة لا تنحصر فقط في اكتشاف الفساد بل في ضرورة التعريف بكل من اخطأ في قراراته حتى لا يعود الى المسؤولية في المستقبل كمنقذ وطني كما تعودنا... ففي البلاد المؤسسية يقف المسؤول للحساب ويدفع الثمن قضائيا ان كان هنالك جرم جزائي او سياسيا بالاعتزال ان كانت سياسته قد ثبت فشلها وحكمت حكومة الرفاعي اربع سنوات خاب امل الناس فيها منذ بدايتها حيث ذاق الشعب الامرين من طغيان واستبداد واستشراء للفساد واعتداء على القضاء حتى قامت انتفاضة جنوب القطيمات باركها تضحيات مواطنين من ابناء شعبنا الابي ـ عيل صبرهم فتحركوا من القهر والجوع وكانت تلك التضحيات من اهم اسباب وجود مجلسنا اليوم في انتخابات حرة نزيهة. وان المواطنين الاباة الاحياء لينظرون اليكم يا قيادات امله وممثلي الامه نظرة الامل في ان نكون عند حسن ظنه وثقته... بأن نحسن توجيه خطط انقاذه من حالته المسحوقة التي هو فيها... فان نحن صدقناه الوعد بصدقتنا مع ربنا وضمائرنا... اخرجنا بلدنا من طريق الانهيار والا فان ثقته في النظام البرلماني ستهتز اهتزازا شديد ليس وراءه الا الفوضى. من اجل ذلك فان موقفنا من مشاركة النواب في مسؤولية المرحلة القادمة بعد غياب الحياة البرلمانية الحقيقية اكثر من عشرين سنة يجب ان لا يصل الى المشاركة شخصيا في الحكم بل المشاركة في حسن اختيار الحكومة من اصحاب الكفاءة المتميزة والنزاهة الناصعة لتقوم ببدء عملية التطهير والاصلاح بحيث اذا لم تنجح الحكومة الاولى والتي تتبعها في اصلاح الاوضاع المختلفة تبقى ثقة الشعب في ممثليه لاختيار فريق جديد يصحح المسيرة والا فسيعزي الفشل الى تهالكنا على كراسي الوزارات... حتى لو استقامت قواعد الادارة بعد طول فساد يرسل الشعب حكامه الى كراسي المسؤولية التنفيذية من خلال الانتخابات النيابية... لذا وجب علي في بداية حديثي عن الحكومة ان اصدق مع موقفي المعلن اثناء الحملة الانتخابية باعلان عدم الرضا عن مشاركة الزملاء النواب في الوزارة وعن مقاوضة الزملاء الاخرين على الموضوع نفسه الذي اكرمنا الله بعدم نجاحه. فماذا تغير في نهج الحكم حتى نشارك؟ هل سيكون هنالك نظام داخلي لمجلس الوزراء مثل نظامنا الداخلي؟ هل سيكون لديه محاضر اجتماعات مثل محاضرنا؟ هل سيكون هنالك تصويت في المجلس او ان القرارات بالاجماع؟ هل تغير وصف الوزارة من كونها حكومة الوزير الواحد ومعاونيه؟ هل ناقش احد المشاركين موضوعات البرنامج الحكومي ووضع شروطه المسبقة على البرنامج وليس الكرسي؟

ومع سروري البالغ للخطوات التي تم انجازها حتى الان باتجاه الحريات العامة الا ان علي ان ابين ان الفضل الاول في ذلك يعود الى ارادة الناس التي لو قيض لها ان لا تقمع في العقود الماضية لما تجرأت حكومات ان تتفرد بالوصاية على الشعب تلك العهود التي كان السيد رئيس الوزراء قائدا للعديد منها كما شارك في بعضها بعض وزراء هذه الحكومة... وان عدم اخذنا ذلك بعين الاعتبار اليوم ونحن نبحث امر هذه الوزارة يعني اقرارنا بصحة النهج السابقة في حينه وان التغييرات الحاصلة اليوم كأنما هي تمش مع التطور الطبيعي لسيرة الحكم وهو منطق لا نقره ولا نوافق عليه... لاننا بذلك وكأننا نقول بفساد الامر في عهد *الحكومة غير الانتقالية السابقة فقط* ... فمع ان عهد تلك الحكومة زاد فيه الفساد والطغيان بشكل لم يسبقه مثيل الا ان النهج الذي سمح لمثل تلك الحكومة ان تستلم الحكم هو نهج استقر منذ زمن وساهم في استقراره عهود سبقت حكم بعضها السيد رئيس الوزراء الحالي... اضف الى ذلك ان انواعا من الفساد الكبير مثل عمولات صفقات الاسلحة والطائرات كان موجودا في كل العهود السابقة وان نجا البعض من الاشتراك بها والاستفادة منها فان العامل بوجودها وعدم مجابهتها مسؤولية كبيرة على كل صاحب سلطة لم يستعمل سلطته في تتبعها وايقافها ومحاسبة المستفيدين من ورائها او لم يلجأ الى اتخاذ موقف لفضحها على الاقل...

● ايها السادة النواب الاكارم...

الفساد الذي نعيشه فسادان فساد الذمم الذي يجب ان يتتبع قضائيا وفساد الاذواق الذي لا حيلة لنا عليه سوى الدعوة الاصلاحية... لقد افسدت الحكومات اذواقنا بأن قلبتنا في برامجها المتعاقبة الى مجتمع استهلاكي غير منتج يعيش اكثر بكثير مما تسمح له به موارده وظروفه الاقتصادية... فالتعامل مع المساعدات العربية على انها دائمة كان خطأ واخذ القروض بالاضافة الى ذلك كان خطأ اكبر وحتى لو دامت تلك المساعدات فان توجهها كليا نحو الانتاج ومنع اثارها التضخمية المؤذية امر اساسي لصاحب النظر البعيد... وحتى لو افترضنا ان مواردنا الذاتية كافية للسماح لنا بالمعيشة الاستهلاكية فأين حساباتنا من التهديد الصهيوني الاكيد... ذلك التهديد الذي يجب ان يلهم مخططينا لبناء مجتمع متماسك محارب صلب بعيد عن الاستهلاك يركز موارده على كل ما يحقق له المنفعة الذاتية والاستقلال سلما وحربا...

ان البلاء الاقتصادي الذي نحن فيه اليوم لا ينفرد الفساد في تسبيبه وان كان قد ساهم فيه مساهمة رئيسية وسرع عملية ظهوره بل ان احد اسبابه الرئيسية السياسية الاقتصادية التي انتهجها الاردن قبيل وبعد بدء المساعدات العربية حيث ان القرارات الاقتصادية وجهت مجتمعنا نحو الاستهلاك ورفع مستوى المعيشة على غير اسس الاعتماد على الانتاج المحلي.

وهذا الرأي ليس وليد ستنتنا هذه بل انه رأي نحمله منذ اول ابتلاء بمنصب النصيحة للشعب والحكام ابتلانا الله به... فلقد ركز اول خطأ لنا على نفس هذا المنبر على مسألتين: خطورة التوجه الواضح نحو المديونية وتفكك اجهزة الحكم بوجود مراكز قوى اقوى من وزراء الحكومات... وكان ذلك في نهاية عام ١٩٨٢ في زمن حكومة السيد مضر بدران في المجلس الاستشاري لدى مناقشة موازنة ١٩٨٣ وهاتان المسألتان كان لهما التأثير الواضح على احوالنا اليوم وكان مما قلت محذرا: ان العيب الاساسي الذي يظهره قانون الموازنة المؤقت كون العجز المالي والاعتماد على الخارج ما زالا ينموان ويكبران مع نمو اقتصاديات الدولة ان زيادة الاعتماد على الخارج يؤثر بلا شك على صحة استقلال الوطن وحرية اختياره فالاستقلال كما هو معرف بلغات اخرى ترجمة حرفية لكلمة عدم الاعتماد... وبما اننا يجب ان نتجه ولو تدريجيا نحو مزيد من الاستقلال فان على الحكومة ان تتصرف بشكل مسؤول في الحد من الاعتماد على الخارج كما ان عليها ان تضع المواطنين امام مسؤولياتهم في تحمل اعباء المسيرة نحو الاستقلال الكامل اما اذا نظرنا الى تركيبة التمويل فاننا نرى بوضوح فشل الحكومة في استثمار الامن وجو الثقة في استقطاب الاموال المحلية لتمويل المشاريع فنسبة القروض الخارجية للداخلية هي ٣٥ الى ٢ ونسبة مجمل المساعدات والقروض الخارجية للقروض الداخلية هي ٢٣٦ الى ٢ وهذه نسب خيالية لا تصدق وهي غير مقبولة خصوصا عندما نرى ان كثيرا من الاموال الاردنية حول من خلال البنوك الى الخارج داعمة الاقتصاد الاجنبي بينما تعود لنا هذه الاموال على شكل قروض دولية، ان الاعتماد على الخارج يجب الا يكون الا في الضرورة القصوى اما ان نعتمد على الخارج فنزداد رخاء وبحبوبة في العيش دون تحقيق اي منجزات سياسية او تاريخية نستحق معها العيش الرغيد فهو امر مرفوض لكل ذي حس وطني فلا بارك الله في مواطنين يطالبون حكومتهم بالرخاء والبحبوحة على حساب استقلال بلادهم وعدم اعتماده على الغير ولا بورك في مسؤولين ييسرون مثل هذه المطالب انتهى النص المقتبس...

اما عن مركز صنع القرار فيما يخص مستقبل البلاد الاقتصادي وفيما يخص المديونية وغيرها من امور مالية حساسة نستشعر اليوم المصائب التي ساهمت في تسبيبها فلم يكن للوزراء وهيئة الحكومة فيها للاسف الدور المسؤول الرئيس كما الزمهم بذلك الدستور بل كان ينفرد به فرد هو رئيس المجلس القومي للتخطيط والذي كان يمثل مركزا اقوى من كل الوزراء في عهد حكومة السيد بدران الاخيرة ووجب تبيان ذلك موثقا حتى تضع المسؤوليات في مكانها دون تحميل جهة اكثر من مقتضيات الشدل في نتائج ما نحن فيه اليوم فقد اوردت في نهاية ١٩٨٢ في نقاشي موازنة حكومة السيد بدران ما يلي:

«والعيب الثاني الذي يعكسه قانون الموازنة والذي له مدلولات خطيرة هو الخلل في التركيب الهيكلي لاجهزة ومؤسسات الدولة والدور الوظيفي لها فالسلطة التنفيذية هي الحكومة ممثلة بمجلس الوزراء الذي يستمد ثقته من البرلمان فان سلمنا بالعذر القائل ان هنالك ظروفا تحول دون وجود برلمان فاننا لا نرى عذرا ولا نسلم بنظرية تفكيك اجهزة الحكومة ممثلة بوزاراتها وتوزيع صلاحياتها او حتى صلاحيات اكبر الى مؤسسات لها مجالس ادارة منفصلة وحرية القرار.. ولها سلطات اكبر بكثير منالسلطات المنوطة بالوزارات دستوريا ان الميزانية الانمائية لمؤسستين فقط من اصل ٩٥ وزارة ومؤسسة واردة في مشروع القانون وهي المجلس القومي للتخطيط وسلطة وادي الاردن تصل الى ٥٦٪ من مجمل الميزانية الانمائية بينما تتنافس ٩٣ مؤسسة اخرى ومن ضمنها جميع الوزارات على انفاق ٤٤٪ من الميزانية للدولة؟ ماذا جنينا من هذا؟ لقد حصلنا على مجلس للتخطيط يقرر الاتجاه الاقتصادي للبلاد ويناط به انفاق ثلث الميزانية الانمائية للدولة.. مجلس هو مجلس بالاسم لا يجتمع مطلقا بل ان هذا المجلس يتحدى القانون الذي اوجده والزمه بعقد اربعة مجالس ادارة في السنة على الاقل ويتحدى ايضا مجلسكم هذا ايها الزملاء الذي اوصى الحكومة عند القرار موازنة عام ١٩٨٢ وطلب منها ان تطلب من رئيس مجلس الادارة (رئيس الوزراء) ان يجتمع مجلس ادارته حسب نصوص القانون دون فائدة.. لا بل يتجرأ المجلس القومي للتخطيط ان يرسل موازنته الى الحكومة ثم اليكم دون ان يصادق عليها مجلس ادارته الذي لا يجتمع "لو كان مجلسنا هذا برلمانا" لكان لنا تصرف مع من يخالفون القانون اما ونحن مجلس للاستشارة فقط فانني ارى ان انسب الى مجلسكم الكريم الذي وان كانت اراءه لها صفة الاستشارة ولكن توجيهاته في وقف مخالفة القانون الزامية من حيث ان كل مواطن خفير وليس فقط كل عضو في هذا المجلس خفيرا.. اني انسب لمجلسكم المحترم عدم المصادقة على ميزانية المجلس القومي للتخطيط ويبقى للحكومة ان لا تاخذ بهذه التوصية معفية اياها من تحمل مسؤولية المصادقة على ميزانية مجلس يتحدى القانون ولو قبلنا عذر الحكومة في الاسباب التي تمنع قيام برلمان في الوقت الحاضر فاننا لا نرى للحكومة عذرا في غياب البرلمان تخالف القانون او ان تسمح لاجهزتها بمخالفة القانون" انتهى النص وها قد حضر البرلمان اليوم ووجب الحساب خصوصا واننا نعتقد ان الانفراد في صنع القرار والتوسع الاقتصادي الاستهلاكي على حساب المساعدات والمديونية هما سببان رئيسان من اسباب ما نعانيه اليوم وحتى لو كان القرار قد اتخذ جماعيا فانه قرار خاطىء حيث لا يصلح للاردن وللدفاع عن وجوده من المخاطر المحدقة به الا اعادة ترتيب مجتمعه ليكون كله مجتمعا عاملا منتظما عسكريا، مستوطنا للارض مدافعا عن استقلاله اثناء السلم بالانتاج والبعد عن الاستهلاك واثناء الحرب بالتصدي المسلح للعدو الغازي لا محاله.. وهو ما لمح لجزء منه البيان الوزاري للحكومة مؤخرا.. واستدلالا على صحة راينا اذكر مجلسنا الكريم بان المرحوم الشريف عبدالحميد شرف الذي تولى رئاسة الحكومة بعد حكومة السيد بدران الاولى قد رأى خطورة النهج وبدى بمعالجته رافعا شعار ترشيد الاستهلاك الا ان غرق معظمنا في رغد الدنيا اعمانا عن رؤية الخطر الذي بدأ يلاحظه المرحوم فاتخذ البعض الشعار سببا للمزاح والمداعبة ونحن لاهون عن الفخ الذي نسير اليه ولو ان حكومة السيد بدران التي تبعت وفاة الشريف عبدالحميد تمسكت برؤيته ولم تعد الى سابق سياستها لكان امرنا اليوم افضل بكثير فلم تترك الحكومة تلك مسؤولياتها الا وقد بدأ الركود الاقتصادي الذي طالب الشعب حكومتي السيدين العبيدات والرفاعي التصدي له لذا فان وضع اللوم على حكومة السيد الرفاعي منفردة فيما يخص الشؤون الاقتصادية امر بعيد عن العدالة مع ان اللوم يضاعف عليها بسبب الطغيان والفساد اللذين استشريا في عهده ومن عجيب الامر ظاهرة يجب ان تدرس ويعطى لها تفسير واضح كون المسؤول عن قرارات الاقتصاد والتمويل في عهد حكومة السيد مضر بدران بقي نفسه في وزارتي عبيدات والرفاعي في مركز القرار الرئيسي كوزير للمالية. "فيك الخصام وانت الخصم والحكم" فهو الذي ساهم في عهد حكومة السيد بدران الاخيرة في رسم نهج الاقتصاد وفي قرارات الشركات العامة الكبرى التي فشل معظمها مثل الاسمدة والاخشاب والزجاج واسمنت الجنوب وغيرها والتي سببت ضربة قوية لاقتصادنا والتي ضيعت مدخرات مغتربينا الذين وثقوا باقتصاد بلدهم واسرعوا للاستثمار فيه. وعندما شددت في البرلمان السابق في عدة مناسبات على ضرورة محاسبة متخذي هذه القرارات وقرار رفع انتاج شركة اسمنت الجنوب من مليون الى مليوني طن بجرة قلم دون توضيح بين لي رئيس الوزراء الاسبق في لقاء معه ان الذي يجب ان تتبعه هو رئيس الحكومة الاسبق وليس وزير ماليته الحالي ـ فهو صاحب القرار والمسؤول الاول كما لا بد لي ان اذكر بان التصرف المالي باخراج ٣٥٪ من المساعدات العربية خارج قانون الموازنة العام بعيدا عن رقابة البرلمان وديوان المحاسبة قد بدأته حكومة السيد مضر بدران ذلك الصندوق الذي نطالب اليوم بادخاله فورا في الموازنة وبقا[illegible] لتدقيق مجلس النواب على طول السنوات السابقة لنعرف كيف تصرفت في امواله جميع الحكومات وكذلك فان ادراج موازنة القوات المسلحة في الموازنة العامة كمجموع واحد بحجة السرية ويجعل من الصعوبة بمكان مراقبة حسن انفاق تلك الاموال وهو امر كان معمولا به ايضا في عهد السيد مضر بدران.

واعود مرة اخرى للمديونية فقد اعترف وزير المالية في حكومة السيد عبيدات الرئيس السابق للمجلس القومي للتخطيط في عهد السيد مضر بدران للجنة المالية التي كنت مقررها وبعد ان مفرسنا عليه ضغوطا كبيرة لمعرفة حجم المديونية بان سجلات المديونية غير منظمة وانه عاكف على تجميع المعلومات بخصوصها وان الامر يحتاج الى وقت مما يدل على فوضى كبيرة ورثتها حكومة السيد عبيدات في هذا المجال الهام والذي لا يمكن لصانع قرار مسؤول ان يتخذ قرارا صائبا في غيابها. فكيف كانت تتخذ قرارات الالتجاء للقروض في غياب حصر دقيق لمديونية المملكة التي لم يبدأ بحصرها الا بعد عودة الحياة البرلمانية للاردن وتحت ضغط النواب ومساءلتهم.

مجلسكم اليوم ايها السادة برلمان ذو سلطة وعليه ان لا يهمل في المحاسبة والا فانه يوقع نفسه في دائرة المساءلة.. فمصيبتنا اليوم ليست في استبداد الحكومات فقط وانما في تقصير ممثلي الامة ان وجدوا في الدفاع عن الامة والشعب وفي خوفهم وسكوتهم عن التجاوزات التي كان تحصل.

ولو كنت محاسبا احدا في السنوات الخمس الماضية لبدأت بالنواب ثم النواب ثم النواب ثم بالحكومة ثم بالقضاء الذي رزئنا فيه ايضا فمع صحة بالقول بان القضاء اعتدى عليه من خارجه وخطط له ان يضعف الا ان الشعب قد اتى من قبل القضاء عندما لم يتخذ عمالقة القضاء وجهابذته الموقف اللازم من تدخل السلطة التنفيذية في القضاء. ولم يحركوا ساكنا مع ان طرق فرض هيبتهم كثيرة ولا تحتاج الى الى عزيمة وقرار.. ان من البلاء ان ينتظر القضاء حضور برلمان نزيه قوي حتى نبدأ بالاستماع لقرارات ادارية تعيد الحق الى اصحابه بعد ان غابت مدة طويلة تلك القرارات او اتخذ عكسها في السابق او احتج لعدم اتخاذها

يتبـــع

تابع ليث شبيلات

بعدم الاختصاص او رضى كبار قضاتنا بنص كتاب بعيد عن امانة المسؤولية صادر من رئيس وزراء يبلغهم فيه تمنع النيابة العامة عن الادلاء ببيان تحت حجة السرية لصالح الامن القومي دون ان يترروا الاستماع الى تلك البينات في خلوة يقررون بعدها صدق الادعاء بالسرية من عدمه.. وان من المصيبة ان تصدر محكمة العدل العليا قرارات لا ينفذها رؤساء وزارات متعاقبون منهم السيد رئيس الوزراء المكلف ويحفظونها في ادراجهم ويقبل بذلك القضاة بحجة ان ليس لديهم سلطة على التنفيذ ولا يتوقفون عن النظر في جميع القضايا حتى تلتزم الحكومة باحترام قراراتهم.. ماذا كان يمنع القضاة عن الاضراب لمثل هذه الاهداف النبيلة.. ان وقفة واحدة من هذه الوقفات كانت كفيلة باسقاط حكومة وفرض هيبة القضاء على المجتمع باسره.. المواطنة المثلى ايها السادة ليست مطلوبة فقط من النائب بل من الوزير ايضا ومن القاضي ومن كل مواطن يحتل مسؤولية هامة فالاصلاح والتغيير يأتيان من جميع المصلحين اينما كانوا وليس فقط من النواب.. ان المؤسسة الوحيدة التي ان بقيت صالحة عند فساد الاخرين ويمكن ان تعاد نهضة البلاد بسببها هي سلطة القضاء وهي في نفس الوقت المؤسسة الوحيدة التي لو اختلت تحطمت البلاد ونظامها مهما كانت المؤسسات الاخرى مزدهرة. لذا فان اصلاح القضاء اصلاحا جذريا امر لا يحتمل اي تاجيل وكنا قادرين على ابتلاع ما سمعناه هذه الايام من احالة احد الاساتذة المحامين والقضاة السابقين الكبار على المدعي العام لانتقاده القضاء بنية اصلاحه لو اننا راينا نفس الغيرة على حرمة القضاء عندما رفض ضابط مخابرات ان يمثل للشهادة امام محكمة العدل العليا وايده في ذلك رئيس الوزراء او حين اهملت الحكومات قرارات العدل العليا ولم تنفذها.. ان كان هنالك اهانة فتلك هي الاهانات التي يجب ان يتصدى لها لا ان يتصدى لمواطن يتظلم من حالة اصبح وصفها مجمع عليه.. وعند ذكر القضاء لا بد من تكرار ما ذكرت سابقا في جلسة الثقة بالحكومة السابقة من عدم ثقة المواطنين في الوصول الى حقوقهم بسبب الامور الاجرائية التي اصبحت درعا للظالم يختبيء وراءه مهددا المظلوم بان عليه ان يذهب الى القضاء لتحصيل حقه والا القبول بظلمه فيقبل المظلوم بظلم الظالم مفضلا اياه عن ظلم طول مدة الاجراءات الحقوقية. كما ان قوانيننا الجزائية البعيدة عن احكام الله لم تستطع ان تكسب ثقة المواطن ابدا وسكت عنها المواطنون مكرهين مطبقين نظاما اخر للوصول الى عدالتهم وهو نظام القوانين العشائرية والتي ستبقى الغيت ام لم تلغى، ما لم يثق المواطن وعشيرته بان الحكومة ولية امره توصل اليه حقه الشرعي كاملا.

حضرات السادة المحترمين،

ان ترك العشائرية لا يكون الا بارضاء الناس عمليا بجعلهم عشيرة واحدة ياخذ لهم ولي امرهم حقوقهم واني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائرنا الطيبة ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وسنبقى اولياء امور حقوقنا ما لم تحزم الحكومة الامر وتتصرف كولي لحقوقنا فلقد اعطانا القرآن الكريم ذلك الحق بقوله تعالي (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) واجمع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان مطبقا لشريعة الله والا فان اقرباء المظلوم او المغدور هم اولياؤه.

ان ترك العشائرية لا يكون بتبني قوانين واساليب وانماط غربية غريبة جعلت من شعبنا منفصم الشخصية يطبق نظامين مختلفين معترف بهما بل بتطبيق شريعة الله واني اعاهدكم ولا اظن احدا من العشائر الكريمة يخالفني باننا سنبتعد عن عاداتنا بمقدار ما نرى اقترابا من الحكم بشريعة الله والا فاننا سنبقي دم القاتل العمد مهدورا حتى نقتله ولنا على ذلك الجنة وسنبقى متبعين اي معتد على اعراضنا حتى نوقع به قصاص الله ولنا على ذلك الجنة ولكل من منعنا عن ذلك الاثم وغضب الله والنار.

ان القائل لا يصدق عندما يقول ان العشائرية تضعف الحكم فالعشائرية ليست الا تكملة لحكم ضعيف والحكم لا يكون قويا بالغاء العشائرية بل بتطبيق البديل الشرعي الذي يصهر الامة كلها في عشيرة واحدة العشيرة المحمدية التي هو وليها وخلفائه وولاتهم من بعد اما القضاء الشرعي فيحتاج الى اصلاح اكبر ولعل اكبر اصلاح يحتاجه وقف تدخل السلطة التنفيذية ممثلة بقاضي القضاه فيه حتى ان القضاة الشرعيين يتذمرون من حالة الاذلال التي تمارس عليهم ومن انهم ما عادوا يصدرون احكامهم مستقلين باسم جلالة الملك وانما بامر صاحب السماحة والمنفذ الاكبر الذي يدخل فيه للسيطرة على القضاة الشرعيين والنظاميين كون تمديد الخدمة فوق سن التقاعد بيد السلطة التنفيذية مما يجعل مجالس القضاء تحت سيطرة الحكومة هذا الامر الذي يجب ان يتوقف وان يلجأ الى ترتيب قانوني جديد يمدد للقضاة فيه اليا ما لم تقدم الاسباب المعللة الصحية بعدم قدرة القاضي على الاداء الجيد وان يكون ذلك مقرونا بموافقة مجلس النواب ليكون المجلس حاميا للقضاء وظهيرا له.. ان المطلوب من قاضي القضاة بدلا من ان يفرض سلطانه على القضاة ان يمارس تلك الهيبة على اجهزة الدولة فهو رمز المادة الثانية من الدستور دين الدولة الاسلام وكانت الممارسة في بداية انشاء المملكة تقضي بان يكون وزير الاوقاف قاضيا للقضاة ومؤهلا لذلك المنصب وانه بوصفه قاضيا للقضاة يكون النائب الاول لرئيس الوزراء يتراس احتماعات مجلس الوزراء اليا في غيابه وكان لا يؤذن لهيئة الحكومة بالدخول على الملك قبل دخول قاضي القضاة اولا يتبعه بعد ذلك بدقائق بقية هيئة الوزارة وهو يتقدم رؤساء الوزارات في البروتوكول وما الى ذلك من امور تشير الى عزة هذا المنصب والى المعاني الكبيرة المتعلقة به.. ان بداية الطريق لكل من يطلب اعادة الاعتبار المنقوص لمسيرتنا الشرعية هو في اعادة ترتيب القضاء الشرعي ليكون قلعة مستقلة للشريعة السمحاء يرتبط بها الافتاء المستقل استقلالا كاملا عن الادارة.

حضرة السيد الرئيس

حضرات السادة النواب

لقد فرح الناس بانتخاب هذا البرلمان الحر وحتى نحسب حساباتنا بشكل صحيح علينا ان نعي باننا لا نعتقد ان وراء هذه الانتخابات فقط الايمان الكامل بالحريات وبالمشاركة بقدر ما كان الاضطرار الى وجود صاحب المسؤولية الشرعية الاول لكي يرمي عليه ثقل المرحلة ويلبس اشاركة في صنع القرارات التي تحتاجها المرحلة والتي لا يمكن للناس ان يحتملوها في غياب برلمان ويشك كثيرا ان يحتملوها حتى في حضور برلمانهم فلقد ضاقت الدنيا في وجود الشعب وما زلنا نسمع الحكومات تستعمل عبارة جيوب الفقر.. لقد قلنا للحكومة السابقة ونقول لاية حكومة: اي جيوب يتكلم عنها؟ هنالك جيوب غنى وليس جيوب فقر بل ان هنالك فقرا عاما في المملكة ولقد نبهنا سابقا الى ان ازدياد الهوة بين المنتفعين والمحرومين ستكون سببا في خلخلة الامن الاجتماعي حتى حدث ذلك في نيسان ولن نمنع حدوثه مرة اخر الا بصدق التوجه عند جميع القيادات العليا بنبذ حياة الاستهلاك نبذا واضحا جليا يشعره المواطن شعورا يوميا فيشعر بقرب حكامه منه ويبدا ذلك بمراجعة مصاريف واسلوب معيشة جميع القيادات والوزراء والناس اجمعين.. فلن ينجينا من ازمتنا الا الصدق ولا داعي لاستفزاز هذا الشعب بمظاهر لا يمكن ان تليق بشعب فقير مثل الطائرات الخاصة والقصور وقصور الضيافة ومصاريف السفر والاحتفالات التي لا تتجانس مع طبيعة وحقيقة حال شعبنا ولنحافظ على امننا الاجتماعي بالتوادد والتراحم بين الحكام والمحكومين عودا الى الاصالة والبساطة والسماحة التي الفت هذا الشعب حول قيادته فاستطاع ان يجتاز ازماته العديدة موحدا متماسكا والحمد لله. وليس هنالك راحة ونعيم في الدنيا اعظم من دفء محبة الناس وراحة الاستناد الى ود قلوبهم وكل من يبتعد عن هذا النعيم الدنيوي راكضا وراء زخرف الدنيا يخسر راحته في الدنيا والاخرة..

هذا هو أساس الوحدة الوطنية كما ان الايمان بالله سبحانه القائل «يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم» هو اعظم أسباب الوحدة الوطنية اذ لا توجد اية عقيدة قادرة على صهر الشعوب صهرا في امة واحدة سوى الايمان بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم وفي غياب ذلك يظهر الشقاق والنزاع والتعصب لاقليم او لطائفة... ولسنا ندري في هذا العصر الذي التقى فيه اعداء الامس الالداء في امة على وشك ان تنصهر كيف نرضى بتفكك لحام امة مصهورة منذ قرون وكيف نمني انفسنا بعد ذلك ببقائنا واولادنا احرارا على وجه الارض ان هذه ليست خيانة لواقعنا فقط بل خيانة للاجيال من بعدنا ولا ينجينا من الوقوع في حبائل هذا الشر العظيم سوى الصدق والثبات على مبدا نبذ كل اقليمية تصدر من اية جهة كانت ولا نتحجج بالتجائنا لمنطقها بسبب استعمال الاخرين لها فالوطن يحتاج الى عمالقة يقومون به ولا يمكن لمنطق العمالقة ان يرضى بالتقزيم.

ان مطالبنا الاساسية لحماية الشعب هي في الغاء قانون الدفاع الا ان المطلب الاول لاستقرار البلاد يكون بتعديل الدستور لمنع غياب مجلس النواب تحت اي ظرف من الظروف ولاعادة الامر الى ما كان عليه من استقالة الحكومة التي تحل مجلس النواب وتشكيل حكومة انتقالية

مجلس النواب يواصل مناقشته لبيان حكومة بدران

لاجراء الانتخابات ولاعادة العينية الى ما كانت عليه عندما كان العين لا يعزل بعد تعيينه حتى تنتهي مدة المجلس وغير ذلك من تعديلات اجريت في السابق يجب علينا ان نعود عنها اذا كنا متوجهين لمسيرة ثابتة مستقرة اما موضوع الميثاق فان اية وثيقة يراد لها ان تحصل على قوة تشريعية دستورية يجب ان تصدر بالوسائل المشروعة دستوريا وان طرح ميثاق للاستفتاء العام ليقول فيه الناس نعم او لا اسلوب غير دستوري والتفاف على مصالح الشعب بالالتفاف على نوابه المؤهلين لاجراء الدراسات المستفيضة لصالحه واتخاذ القرار المناسب له والذين يشكلون هم واعيان البلاد المنتقون من قبل السلطة التنفيذية معا السلطة التشريعية الوحيدة في البلاد.

حضرة السيد الرئيس

حضرات النواب الاكارم

لقد ذكر البيان البنوك وحالها ولدى النظر في قضية البنوك وتنظيمها لابد لنا ايضا من مراجعة شاملة حول اسلوب التمويل فكل من ينكر ان الربا نظام لقهر الفقير ولزيادة غنى الغني مكابر خصوصا بعد ان راينا كيف قام الربابتركيع سلسلة من الدول باكملها ولا يمنعنا اقرارنا في اننا نعمل ضمن نظام عالمي من ان نقر في نفس الوقت بظلم هذا النظام لان الدفاع عنه مرادف للدفاع عن المستعمر.. وكما تفعل الشعوب في نضالها من اجل التحرر من الاستعمار علينا ان نعمل للتخلص من هذا النظام الذي يطبق اسوة في دول العالم الثالث حيث تركز البنوك على الائتمان القصير الاجل والذي يصلح للحياة الاستهلاكية اكثر منه للمشروعات الانتاجية التي تحتاج الى مدد طويلة لسداد تكاليفها.. واذا اخذنا بعين الاعتبار انها لا تقدم حتى على امتلاك صناعات ومشاريع انتاجية كبرى علمنا مقدار الفجوة الموجودة بين المال والانتاج واعجب من منتقدي الراسمالية ونظامها عندما نجدهم ينبرون للدفاع عن الة الراسمالية الرئيسية الربا.. وكل صادق في ايمانه بفساد الراسمالية لا يسعه مطلقا الا ان يلتجيء الى النظام الاسلامي الذي حرم استعباد المال للجهد وجعل العلاقة بينهم علاقة مشاركة.

فجدير بكل مخلص منا حريص على الاستقلال الحقيقي لبلاده ان يقبل على تفهم وتشجيع وتطبيق اساليب التمويل الشرعية وان يواكب ذلك في الوقت نفسه الاتجاه بالبنوك الحالية للا... برسم المبادرة بتاسيس الشركات الصناعية والمشاريع الريادية ذات الانتاجية الاساسية لحاجات المجتمع بحيث تؤخذ متطلبات سلامة اوضاعها بعين الاعتبار وبالتنسيق مع البنك المركزي والسلطات على اعلى المستويات لضمان حقوقها ووضع التشريعات التي يمكنها تحقيق هذه الاهداف وان يكون التوجه نحو اقامة المشاريع الانتاجية والصناعات الخفيفة الاساسية لرفد السوق المحلي بما يحتاجه المواطن من سلع ضرورية لاستمرار مسيرته وان يكون الهدف واضح المعالم يكون تخفيف العبء عن المواطن هو الاصل من وراء اقامة هذه المشاريع والصناعات وياتي التصدير في المرحلة الثانية.

وعند ذكر تخفيف العبء عن المواطن لا بد من ذكر بنك الاسكان الذي اسس لتقديم خدمة رئيسة للمواطن بكلفة رخيصة واعطي من اجل ذلك حوافز هائلة مثل اعفائه من ضريبة الدخل وتحصيل امواله كاموال اميرية دون دفع اية رسوم وكان القصد من ذلك دعم الخزينة للمواطن الذي يحتاج الى سكن من خلال مؤسسة بنك الاسكان ولكن البنك استفاد من الاعفاء دون نقله الى المواطن حيث تبلغ كلفة القروض التي يحصل عليها المواطن من البنك معدلات قريبة من الفوائد التجارية كما ان البنك توسع في اعماله خارج الاختصاص الذي اسس من اجله على حساب ذلك الاختصاص مستفيدا من الامتيازات منافسا البنوك الاخرى بطريقة غير عادلة ان لم يكن هذا فساد مقنن فماذا نسميه اذن.. كان هذا وما زال تحت العين المراقبة للحكومات ومنها حكومات السيد مضر بدران ان التدخل السريع لتصحيح الوضع حتى يتوقف سحق المواطنين امر شديد الاهمية كما ان بقاء الادارات مستمرة لمدة طويلة يقلب من بعض المؤسسات الى امبراطوريات وان التغير بفترة معقولة امر شديد الحيوية لمراقبة حسن سير الامور وتتبع حدوث الفساد.

ايها السادة النواب

لم يتطرق البيان الوزاري الى قطاع الانشاءات المتعثر ذلك القطاع الحيوي الذي يتجاوز تاثيره المقاولين ليصل الى مئات العائلات التي تتكسب من خلاله والى البنوك المموله التي يعنيها الامر والى قطاع المهندسين والاستشاريين المرتبط بحسن سير قطاع الانشاءات.. لقد اثر ارتفاع الاسعار على المقاولين تاثيرا سلبيا مما يهدد بافلاسات لدى هذا القطاع وغني عن التبيان ما يضيفه ذلك من عبء على البطالة المستشرية في البلاد والتي جاء ذكرها بشكل عام في البيان...

ان العمل على انشاء تكوينات اجتماعية تستوطن الارض على شكل تعاونيات منتجة مدعومة بالدعم الاساسي من الدولة حتى تبدا عملية وطنية للانتاج بالسواعد والارادة الوطنية امر بات ملحا ويعتبر عملا استراتيجيا يعود بفوائد متعددة على البلد من رفع للانتاج المحلي وحل للبطالة وبعد عن سلوكيات الاستهلاك وتقبل للعمل الشريف المنتج الحر وان مردوده الاقتصادي والاجتماعي والعسكري كبير جدا..

اما فيما يخص التحقيق في المديونية واسبابها والفساد واستشرائه فانني لا اوافق الحكومة على موقفها المحصور في انها ستتعاون مع اية لجنة يكلفها المجلس للتحقيق في الامر حيث ان من صلب واجبات الحكومة ان تباشر في التحقيق كل مؤشر يدل على الفساد والمجلس يراقب الحكومة في ذلك وله شاء ان يشكل لجانا مستقلة للقيام بمهمة مشابهة..

وعلى افتراض ان المجلس لم يتحرك في هذا الشان فهل يعفي ذلك الحكومة من مسؤولياتها في التحقيق في اي فساد وتتبعه؟؟ ان المعلومات المتوفرة لدى الحكومة اكثر بكثير من تلك المتوفرة لدى المجلس وكل مسؤول تصله معلومات تقتضي التحقيق ولا يقوم بذلك يخالف الامانة هذا من جهة والامر الاخر هو ان مجلس النواب سيحقق في المديونية واسبابها وسيدرس ملفات سبقت الحكومة السابقة والا فان ذلك يعني تبرئة المسؤولين السابقين ابتداء... ان الامر الذي نحن فيه خطير والحكومتان اللتان حكمتا مددا طويلة في الفترة السابقة هما حكومتا الرفاعي وبدران وان لم تعدل في البحث والتنقيب عن المسؤوليات فلن نكون الا احجارا يتناقلها عهدان مرتبطان بشخصين تسخر طاقاتنا ضد التارك منهما للسلطة.

لذلك ومن منطلق مقتضيات امانة المسؤولية واحتراما لشعور الشعب ورغبته فانني احجب الثقة عن حكومة السيد بدران كما حجبت الثقة سابقا عن حكومة الرفاعي واطالب بتكليف رئيس جديد يحصل على ثقة جماهيرية بالاضافة الى الثقة البرلمانية حتى يلتف الناس حوله التفافا يسمح له بان يتدرج في نقل الحكم الى منهج دستوري جديد لم يتعود الناس عليه بعد.

ببناء دولة المؤسسات وسيادة القانون يتأتى بتطبيق الدستور





معالي الرئيس

السادة النواب

في معرض الرد على بيان الحكومة يجدر الاشارة الى مجموعة ثوابت لتشكل اطارا عاما لمناقشة البيان ومنها:

الاول: ان يكون المعيار موضوعيا ومستندا الى مرتكزات البيان ومحدداته.

الثاني: ان يستلهم النائب احساس الشعب وقناعاته في البيان الحكومي لان الاصل هو ان النائب لا يمثل نفسه فقط.

الثالث: ان يكون التقييم للبيان مبنيا على تفهم للواقع الاردني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتاثر هذا الواقع بالوجود الاسرائيلي الاستيطاني التوسعي على ارض فلسطين

الرابع: ان يؤخذ بالاعتبار المعطيات والمتغيرات الملموسة على الساحة الدولية وتاثيراتها على الواقع العربي بشكل عام والاردني بشكل خاص.

معالي الرئيس:

من منطلق الايمان بالمشاركة في صناعة القرار والمساهمة في تصويب المسيرة وليس التصدي بالنقد المستند الى تسجيل المواقف فحسب فان التفاعل الايجابي فيما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يشكل ركيزة اساسية لبناء الاردن على قاعدة الديمقراطية نهجا لحياة الانسان فيه.

وعندما تتعرض الحياة الديمقراطية التي بدت مظاهرها للعيان لحالات من الالتفاف والاحتواء ان يتصدى النائب لكل هذه الحالات مهما كان مصدرها ودونما مجاملة لاحد على حساب حرية الانسان وحقوقه واستقرار الوطن.

معالي الرئيس

ان بيان الحكومة الذي شكل الاطار العام له كتاب التكليف السامي ورد مجلس النواب وادراك الحكومة لمعطيات الواقع والامكانات وفهم ابعاد المرحلة الجديدة كان استجابة حتمية لمتطلبات التغيير في الاردن انسجاما مع حركة التاريخ التي عبرت عن نفسها محليا وعربيا ودوليا في مواجهة الفعل المضاد لمصالح الجماهير الشعبية.

ومن هذا المنطلق وعلى اساسه فان للمواطن الاردني ان يمارس كافة حقوقه الدستورية وان تلغى كل القوانين والانظمة والتعليمات التي تحول دون ذلك بدء بقانون الدفاع والقوانين الاستثنائية وتعليمات الادارة العرفية وذلك ضمن مدة زمنية محددة لتحرير المواطن من تهديد تلك الاحكام التي قيدت حريته واعاقت حركة العمل والابداع عنده وغربته عن بلده وابعدته عن الانتماء لتراب وطنه الذي تجذر فيه.

ويترتب على ذلك ايضا اعادة النظر بموضوع المحكومين سياسيا باعتبار ان الدوافع والاسباب التي ادت الى حكمهم ذات ابعاد سياسية ومن مخلفات قانون الدفاع والاحكام العرفية والمرحلة التاريخية المندثرة من حياة الشعب الاردني التي نأمل ان نتجاوزها من اجل المساهمة في ترسيخ النهج الديمقراطي الجديد.

ان بناء دولة المؤسسات وسيادة القانون لا يتاتى الا من خلال تطبيق احكام الدستور نصا وروحا الامر الذي تؤيد معه توجه الحكومة الكريمة وبشكل خاص اذا ما اردنا تطبيق شعار «ان الانسان في هذا البلد هو القيمة العليا لان تطبيق هذا الشعار على ارض الواقع يتطلب ممارسة الانسان لحرياته الشخصية والعامة والاقرار بحقوقه المنصوص عليها في الدستور ولوائح حقوق الانسان وتمكينه من هذه الحقوق لاننا بهذا لا نعطي للانسان ميزة بقدر ما نسلم بهذه الحقوق والمكتسبات التي ضحت البشرية من اجلها وقدمت الملايين من الشهداء عبر التاريخ.

ويقتضي ذلك ان لا يضار مواطن بسبب انتمائه الفكري وممارسته لحقه في العمل السياسي والحزبي للتعبير عن افكاره ومعتقداته بل ان الارهاب الفكري الذي تمت ممارسته في الماضي خلق جيلا وعلى مستوى الجامعات والمعاهد العلمية من حملة الافكار التي اعتمدت القيم البالية والتي اضحت اليوم من مخلفات التاريخ.

ومن منطلق ترسيخ المفاهيم الاساسية الوطنية والقومية فان الدستور الاردني قد جاء مرسخا لهذه المفاهيم وبنصوص صريحة.

وباعتبار ان الميثاق الوطني المقترح لا بد وان ينبثق من احكام الدستور (كما جاء في بيان الحكومة) فان الامر والحالة هذه يقتضي الاكتفاء بتطبيق احكام الدستور المتعلقة بالتنظيمات السياسية باعتبار ان هذه الاحكام هي الاصل وهي الاولى بالتطبيق في الوقت نفسه فان الميثاق / اي ميثاق لا يكون الا في مرحلة تاريخية وقبل قيام الدولة وهو بهذا المعنى مرحلة من مراحل الدستور.

وبناء عليه فانه لا يشكل القاعدة الضرورية لقيام التنظيمات السياسية على اساس منه.

معالي الرئيس

وفيما يتعلق بتوجه الحكومة للعمل على دعم القوات المسلحة والامن العام فالتوجه صحيح من حيث المبدأ فالقوات المسلحة تشكل درعا لحماية تراب الوطن ولا بد من الاهتمام بها ورعايتها وتزويدها بمستلزمات الدفاع كما ونوعا وعلى ضوء التقدم العلمي والتكنولوجي الذي وصلت اليه صناعة السلاح ولكن في حدود الامكانات المالية المتاحة.

ومع ضرورة دعم الامن العام لتوفير الامن الداخلي الا ان حماية الامن لا تاتي الا من خلال توفير الامن الغذائي والامن الاجتماعي الذي من شأنهما تعزيز دور المواطن في حماية الامن وبالتالي خلق الامن والاستقرار لكل ابناء المجتمع وليس امنا واستقرارا لفئة من الطفيليين والانتهازيين وتجار الحرب على حساب الغالبية العظمى من ابناء هذا الشعب المكافح عبر مئات السنين.

وفي القضاء: نؤيد التوجه الحكومي لتعزيز استقلال القضاء وحرمته ولكن البيان الحكومي لم يتعرض للكيفية تطوير القضاء كما ونوعا وخاصة في زيادة عدد القضاة والموظفين الاداريين وتوفير الابنية اللازمة لتسهيل مهمة القضاء وتاهيل القضاة وتدريب الموظفين وتوفير كتب القانون والفقه والمراجع الضرورية بالاضافة الى مراجعة القوانين وتصويب اوضاعها لتكون منسجمة مع مبدأ استقلال القضاء المنشود وباعتبار السلطة القضائية احدى السلطات الثلاث حسب احكام الدستور.

في مجال التربية والتعليم: بالاضافة الى ما ورد في بيان الحكومة يقضي الامر الاشارة الى ثلاث نقاط

الاولى: ضرورة التاكيد على سياسة تربوية ثابتة

الثانية: ضرورة اقامة نقابة للمعلمين والمعلمات لتتولى المشاركة في صناعة القرارات التربوية والعناية بمتطلبات مهنة التعليم وشؤون العاملين فيها.

الثالثة: دعم التعليم المهني لياخذ دوره الطليعي في المساهمة الفعالة في تطوير الصناعة والزراعة وتخفيض حدة البطالة.

التعليم العالي: الامر يحتاج الى اعادة النظر بكلفة ونفقات الدراسة الجامعية على الدارسين والتوسع في قبول الطلبة من خلال اعادة النظر بالنهج التدريسي المعتمد لانه وبالرغم من تعدد الجامعات ظاهريا وزيادة النفقات اللازمة لها الا ان طاقاتها القصوى في القبول السنوي لا تتعدى مستوى القبول في بعض الكليات من جامعات اخرى.

وفي مجال الثقافة والشباب: بالاضافة الى ما ورد في البيان الحكومي فلا بد من:

ضرورة الانفتاح على الثقافات الاخرى لان الفكر الانساني والتراث العالمي ملك لكل البشر وهذا يقتضي تسهيل مهمة دخول الكتب والمجلات الادبية والفكرية وتوفير المطبوعات بشكل عام باسعار رخيصة وفي متناول يد الجميع.

وفي مجال الشباب: لا بد من التركيز على القيم الشبابية لخلق الانسان القادر على التعامل مع الحياة بجدية والتزام وخصوصا في القضايا الوطنية والقومية حاضرا ومستقبلا وهذا يقضي ايضا تدريب الكوادر القيادة من الشباب لتعزيز الروح الديمقراطية.

وفي الاعلام: فاننا مع سعي الحكومة الى مراجعة التجربة الاعلامية ولكن على اساس من الالتزام بالواقع والعمل على نقل التجارب العالمية والتراث الانساني لتعميق الوعي المعرفي وخلق حالة من التفاعل الحضاري وتصويب القوانين بما يكفل ذلك ودعم الفن والفنانين بتوفير الحد الادنى من المقومات لفن قادر على النمو والمنافسة محليا وعربيا وربط ذلك كله بحاجات المجتمع حاضرا ومستقبلا.

وفي مجال الامن الاجتماعي: بالاضافة الى ما ورد في البيان الحكومي

اولا: اصدار قانون وتشريعات عمالية متطورة تساهم فيها النقابات العمالية وممثلين لاصحاب العمل ويراعى فيها معطيات الواقع وسوق العمل.

ثانيا: العمل على ايجاد التعاونيات للمساهمة في حل مشكلة البطالة والتخفيف من حدتها وتطوير العمل التعاوني بشكل عام وتنميته ابتداء من المدرسة.

ثالثا: الاقرار بان الفقر لم يعد جيوبا هنا وهنالك وارتفاع الاسعار ولا بد لذلك من وضع السياسات اللازمة التي تنطلق من هذا الادراك.

رابعا: ضرورة تنشيط الاتفاقيات الثنائية والسعي لايجاد اتفاقيات مع الاقطار العربية المجاورة.

في مجال الزراعة: بالاضافة الى ما ورد في البيان الحكومي والذي لم يوضح نهجا حكوميا تفصيليا يقض الامر.

اولا: اعادة النظر بالاراضي القابلة للزراعة العائدة ملكيتها للدولة والتي تمثل الواجهات الشرقية من حيث توزيعها على السكان المجاورين والتي تعتبر هذه الاراضي واجهات لهم.

ثانيا: تشجيع التعاونيات الزراعية ودعمها لاستقطاب المتخصصين في المجالات الزراعية لادارتها .

ثالثا: التركيز على بناء ثروة حيوانية ودعم هذا التوجه .

رابعا: التركيز على الصناعات (الزراعية) المعتمدة على الانتاج الزراعي.

خامسا: بناء السدود الصغيرة للري للاستفادة من المياه الجارية وخاصة في الوديان المعروفة كالموجب والهيدان والحسا جنوب المملكة بالاضافة الى السدود الصحراوية في الاراضي القابلة للزراعة.

سادسا: تفعيل المجلس الاعلى للزراعة والعمل على توحيد القرار المتعلق بالمسالة الزراعية.

التموين: بالاضافة الى ما ورد اشير الى ضرورة

اولا: سيطرة وزارة التموين على السلع الاستراتيجية لضمان توفرها وباسعار معقولة.

ثانيا: عدم احتكار السلع الاخرى من قبل شركات ومؤسسات معنية بل ترك ذلك لحركة السوق.

ثالثا: احكام الرقابة الكاملة لمنع التلاعب بالاسعار ووضع الضوابط الرادعة لذلك.

رابعا: تزويد دائرة المواصفات والمقاييس بالاجهزة والمعدات اللازمة لمعالجة البضائع قبل دخولها الى السوق وبيعها لتعقيد الاجراءات المتبعة حاليا.

وفي مجال النقل والاتصالات: فان الشركة الملكية الاردنية لم تعد بواقعها الحالي اكثر من اسما اعتباريا يشكل عبئا ماليا على الخزينة اثقل كاهل المواطنين الامر الذي يستدعي معه اعادة النظر ليس بتصويب اوضاعها فحسب بل بكشف حقيقة اوضاعها وتحديد مسؤولية القائمين عليها لان المواطن الاردني لم يعد حقلا للتجارب عليه ولم يعد قدره تسديد فواتير نتائج هذه التجارب على حساب عرقه ودمه وجوع اطفاله.

وفي مجال الادارة: لا بد من الاشارة الى الملاحظات التالية .

اولا: وضع الضوابط الكفيلة بالقضاء على الشللية والمحسوبية ومراكز القوى واعتماد الكفاءة والقدرة لوضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

ثانيا: التركيز على اسلوب الحوافز لتشجيع التفوق والابداع.

ثالثا: عدم الازدواجية بتولي اصحاب المصالح والمؤسسات الخاصة المواقع الادارية المتقدمة التي لها تماس من مصالحهم الخاصة تجنبا لمغريات الانحراف والابتعاد عن اسباب الفساد.

رابعا: عدم استئثار ذوي المراكز القيادية المتقدمة في الادارة باكثر من موقع اداري وبشكل خاص في مجال ادارة المؤسسات والشركات المتعددة.

خامسا: اشاعة الروح الديمقراطية وتعميق الانتماء لضمان الحريات الفردية وحماية مصالح الشعب.

سادسا: اعادة النظر بالقوانين والانظمة التي تحول ذلك.

في المجال الصحي: ليس مهما انشاء المؤسسات والدوائر الصحية لزيادة حجم الانفاق الحكومي بل المهم هو التوسع النوعي في الاداء الصحي سواء في جانبيه الوقائي او العلاجي مما يستدعي.

اولا: توزيعا عادلا للمستشفيات والمراكز الصحية

ثانيا: توفير مستلزمات العلاج الاساسية في هذه المستشفيات والمراكز الصحية.

ثالثا: توفير الادوية باسعار معقولة.

رابعا: العمل على المحافظة على الكوادر الطبية في القطاع العام.

خامسا: تطبيق برنامج التامين الصحي الشامل وعلى وجه الخصوص للعمال والفلاحين.

البيئة: لا بد من تنشيط عمل دائرة البيئة وتطوير مهامها وتوفير الكوادر القادرة على تادية دورها في المحافظة على البيئة والانسان.

وفي مجال الاشغال والاسكان: مع الحكومة ولا بد من مراعاة.

اولا: ان لا تكون معالجة قطاع الانشاءات بزيادة اعباء المواطن الاردني بل باحكام الرقابة على تنفيذ المشاريع ومطابقتها للمواصفات الفنية المطلوبة .

ثانيا: اعطاء الاولوية في مجال تنفيذ المشاريع للشركات الوطنية دعما للاقتصاد الوطني.

ثالثا: توفير المشاريع الاسكانية لذوي الدخول المحدودة مع مراعاة البنية الاجتماعية في انماط البناء.

وفي مجال الادارة المحلية والتنمية الاقليمية: فلا بد من اعادة النظر بالقوانين والانظمة والتعليمات لتلاءم مع الواقع الذي يعيشه الاردن.

وفي مجال الطاقة والثروة المعدنية: فان الامر يقضي دراسة الجدوى الاقتصادية قبل تنفيذ المشاريع فالمواطن الاردني لم يعد قادرا على تحمل مشاريع فاشلة ساهمت في تدمير الاقتصاد الاردني سواء مدخرات المواطن او المال العام على غرار المشاريع المعروفة لدى الجميع والامثلة كثيرة، اسمنت الجنوب، والاسمدة الكيماوية والزجاج والاخشاب دونما مساءلة لاحد من الذين قاموا بدراسات الجدوى الاقتصادية لمثل هذه المشاريع.

وفي مجال السياحة والاثار: لا بد من اشارة الى اهمية السياحة الداخلية ولا يتم ذلك الا باعادة دراسة الوسائل والاسعار لتعميق صلة المواطن بتراثه وحضارة امته والتعرف عليها من قرب.

معالي الرئيس

وفي مجال الازمة الاقتصادية: فان بيان الحكومة مع الاحترام لم يحدد ابعاد الازمة بالارقام ولهذا تستوجب اهمية هذا الموضوع ان تتقدم الحكومة.

اولا: بارقام يثبت فيها حجم الدين الخارجي والداخلي مقداره، فوائده، البنوك والدول والمؤسسات الدولية الدائنة، وتاريخ الاقتراض وسبل الانفاق والمشاريع المنفذة وتاريخ التسديد مع بيان اطراف هذه العلاقة سواء كانت الخزينة العامة ام المؤسسات والشركات الحكومية الاخرى لان العدالة تقضي ان يعرف الشعب المدين بحجم التزاماته الحالية والمستقبلية.

ثانيا: اعادة مراجعة الاتفاقيات المعقودة مع صندوق النقد الدولي وذلك لتخفيض هذه الديون وشطب فوائدها او ايقافها وجدولتها على مدة طويلة بدون فوائد لان خدمة هذه الديون من شأنها ان تعيق اية عمليات للتنمية مستقبلا اضافة الى تراكم هذه الديون وبالضرورة تعرض الاستقلال الوطني لتبعية البنوك والدول الدائنة.

ثالثا: الاستعجال باصدار قانون الدين العام الخارجي تلتزم فيه الحكومة بان لا تعقد اية عمليات دين الا بموافقة مجلس الامة .

رابعا: وضع السياسات اللازمة في الانتقال بالاقتصاد الوطني من وضعه الحالي كاقتصاد اتكالي على المساعدات العربية والاجنبية والقروض الى اقتصاد الاكتفاء الذاتي وعلى اساس الواقع الاقتصادي الاردني لان هذا النهج سيؤدي بالنتيجة الى تعزيز الاستقلال الوطني.

وفي مجال الاوضاع الاقتصادية الراهنة من حيث اسبابها فان الحكومة ليست مهمتها المساعدة في الكشف عن الادوار التي تمت والسياسات التي اتبعت بل ان لها الدور الرئيسي والفاعل لانها تملك كل وثائق الادانة ولديها القدرة ومن خلال الاجهزة الرسمية في كشف المسببات وتحديد المسؤوليات ليصار الى ملاحقة المتسببين في هذه الاوضاع الاقتصادية سواء كانوا داخل البلاد ام خارجها وتحويلهم الى المحاكم لاصدار اقصى العقوبات بحقهم ومصادرة ما يملكون من اموال منقولة وغير منقولة اسوة بدول العالم المتحضرة.

معالي الرئيس

في العلاقات العربية والدولية: نؤيد توجه الحكومة في موقفها من القضية الفلسطينية ومن منطلق ان الشعب الاردني الفلسطيني يشكل جزءا من امة واحدة بالاضافة الى الخصوصية في العلاقات الانسانية عبر التاريخ ولهذا لا بد من ايلاء الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الاهتمام الممثل بالدعم المادي والمعنوي والاعلامي بشكل خاص لنقل واقع الانتفاضة الى اكبر مساحة ممكنة. وان يكون الدعم على المستويين الرسمي والشعبي.

في التعامل مع العراق: نؤيد توجه الحكومة الكامل لان العراق يشكل خندقا متقدما للدفاع عن الامة العربية ضد الغزو الخارجي.

وفي لبنان: نؤيد توجه الحكومة للمشاركة والمساهمة في حل المسألة اللبنانية وفي اطار لبنان العربي الموحد.

في مجال مجلس التعاون العربي: مع الحكومة في توجهها لتعزيز مسيرة مجلس التعاون العربي الذي يشكل حدا ادنى على طريق الوحدة العربية مؤكدا انه لا بد من تعزيز العلاقات بين جماهير دول مجلس التعاون وتطوير علاقاتها لتحقيق الوحدة الشعبية فيما بين هذه الاقطار كقاعدة لوحدة عربية شاملة.

وفي المجال الدولي: اعتماد معيار موقف هذه الدول من القضايا القومية ومصالحنا الاقليمية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مجلس النواب يواصل مناقشته لبيان حكومة بدران

ذيب مرجي إشاعة الاجواء الديمقراطية لتصبح نمطا حياتيا



لا شك في ان مناقشة التشكيلة الحكومية وبرنامجها الذي تقدمت به لهذا المجلس الكريم لنيل الثقة على اساسه، تكتسب اهمية استثنائية تنبع من طبيعة المرحلة الدقيقة التي تمر بها بلادنا، حيث امتدت الازمة لتطال بتأثيراتها وانعكاساتها مختلف جوانب الحياة، الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية والنفسية، الامر الذي يتطلب استنفار مخزون شعبنا وبلدنا من طاقات بشرية وامكانات مادية في اطار برنامج يستهدف انقاذ البلاد عبر عملية التحول الوطني ـ الديمقراطي باعتبارها انجح الطرق واقصرها للخروج من الازمة.

وانطلاقا من ذلك واستنادا لمطالب شعبنا فانني ارى ان اشاعة الاجواء الديمقراطية وتعميقها وتكريسها لتصبح نمطا حياتيا تشكل اولى اولويات عملية الانقاذ الوطني، كي تكون مرشدا لنا في الاستفادة من دروس الماضي وقراءة الحاضر واستشراق المستقبل.

وبالنظر الى ما تم تحقيقه وانجازه على هذا الصعيد والى ما طرحته الحكومة في بيانها الوزاري من نوايا ووعود فانني ارى ان ذلك يشكل نقلة في الاتجاه الصحيح يجب استكمالها من خلال الاقدام وبجرأة على ازالة كافة العقبات والحواجز القانونية والادارية والسياسية من امام المسيرة الديمقراطية ولا سيما الغاء قانون الدفاع لعام ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ والغاء الاحكام العرفية بشكل نهائي والافراج عن بقية المحكومين السياسيين مما سيعزز مناخ الثقة والطمأنينة لدى المواطنين ويمكنهم من المشاركة الفاعلة والخلاقة في صنع حاضر ومستقبل بلدنا ويسترعي ذلك ايضا وفاء الحكومة بالتزامها اتجاه المحافظة على الحقوق السياسية للمواطن والتي كفلها الدستور من حقه في تشكيل الاحزاب والتنظيمات والجمعيات الى حريته في التعبير والرأي وحرية التنظيم النقابي والشعبي وفي ظل سيادة القانون.

ولا بد من التأكيد هنا الى ان قطاعات واسعة وهامة في الحياة العامة حرمت وحتى اللحظة من حقها في تنظيم ذاتها عبر اطرها الخاصة كقطاع الشبيبة والطلاب والمعلمين وموظفي الحكومة، ناهيك عن الغبن الذي لحق بقطاع المرأة بحل اتحادها السابق بامر من وزير الداخلية وتشكيل اتحاد بديل عنه رغم نقض القضاء لقرار الوزير اعلاه.

معالي الرئيس المحترم
الزملاء النواب المحترمين

ان برنامج اية حكومة ومهما كان مقنعا، لا بد له من ارادة واداة سياسية وادارية وامكانات ذاتية لتطبيقه، وبالتالي فان هذا البرنامج والذي في مجمله يعتبر نقلة جديدة في حياتنا السياسية على طريق الخروج من الازمة يبقى مرهونا بسلامة التنفيذ، ولا يمكن ضمانة ذلك الا بمراقبة اداء الحكومة ووضعها تحت المساءلة من قبل الشعب وممثليه ومن قبل الصحافة واطر العمل السياسي والاجتماعي.

حضرات الزملاء المحترمين

استنادا الى ما ذكرت ارجو ان تسمحوا لي بطرح الملاحظات والمطالب التالية كي يتسنى لنا جميعا متابعتها:

اولا: في الوقت الذي تسجل استجابة السلطة التنفيذية لمطالب تفعيل الدستور واستنادا للبيان الوزاري في احترام الدستور نصا وروحا فانني اطالب باعادة النظر في كافة القوانين التي تعطل الحق الدستوري وعلى رأسها قانون الاحزاب السياسية رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥ وقانون الانتخاب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ والذي يتنافى ايضا مع متطلبات المرحلة الديمقراطية.

ثانيا: ارى في مجال التعليم كونه حق لكل مواطن بانه يتوجب على السلطة التنفيذية السعي لتوسيع قاعدة التعليم المجاني وعلى جميع المستويات، وارساء اسس المنافسة الحرة في الحصول على المقاعد الجامعية والمنح الدراسية بالاضافة الى التوسع العمودي في التعليم عبر الاستخدام الافضل للامكانيات التعليمية المتاحة والتوسع الافقي ببناء معاهد حكومية للتعليم العالي.

ثالثا: في مجال الاعلام، يجب ان تمتد الديمقراطية الى المؤسسات الاعلامية كي ينسجم وطبيعة التحديات الوطنية المفروضه علينا وعلى رأسها متابعة اخبار الاهل في الوطن المحتل ومواجهة ماكنة الاعلام الصهيونية، ولكي تعبر تعبيرا صادقا عن مجمل ما يحدث في بلدنا وبهذا تحوز على ثقة المواطن.

رابعا: من الصحي تماما ان يشير البيان الوزاري الى وجود التسيب الاداري والفساد المالي وهذا دليل على وجود معطيات مادية في يد الحكومة تدلل على هذا الفساد ولذلك فانني اطالب بالبدء بتنفيذ العقوبات الادارية والقانونية بحق المفسدين واعادة النظر في مستوى الكفاءات الادارية وضرورة اجراء تغييرات سريعة في رأس الهرم الاداري لدى جميع المؤسسات الحكومية.

اضافة لذلك فان الرقابة على المال العام ومحاربة التسيب الاداري يتطلب من مجلس الوزراء توجيه قرار الى جميع موظفي الدولة بتزويد مجلس الوزراء ولجنة مكافحة الجريمة الاقتصادية واللجان المختصة في مجلس النواب بما يتوفر لديهم من معلومات بخصوص ذلك.

خامسا: في مجال الخدمات

ان حصول الجميع على الخدمات وبشكل متساو حق طبيعي لكل مواطن، فالتمايز في توزيعها يتعارض مع مبدأ المساواة الذي نص عليه الدستور، ولذلك فانني اطالب بتوزيع الخدمات بشكل عادل جغرافيا وطبقيا.

سادسا: المجال الصحي

على رأس المطالب في هذا المجال هو التأمين الصحي الشامل لكافة المواطنين ومن الضروري ايضا وضع الاسس التي تكفل بناء المزيد من المستشفيات الحكومية لتشمل شتى انحاء البلاد، كما لا بد من وقفة تقييم امام تجربة المؤسسة الطبية العلاجية.

سابعا: في مجال النقل والاتصالات:

انني اطالب بهذا الصدد بفتح ملف «الملكية الاردنية» امام مجلس النواب للتحقيق في اسباب خسارتها الكبيرة والتغيرات التي طرأت على طبيعة ملكيتها وممتلكاتها.

ثامنا: في مجال التموين

اطالب بالتوسع في اقامة المؤسسات الاستهلاكية في جميع المناطق لضرب سياسة الاحتكار كما يتطلب الامر ضرورة وضع سياسة سعرية عادلة وتعميم مبدأ التسعيرة الجبرية على جميع السلع.

تاسعا: في مجال الامن الاجتماعي

فانني ارى ان القضاء على جيوب الفقر لا يتم الا بالقضاء على جيوب الغنى والثراء غير المشروع والقضاء على الاستغلال الجشع للعمال من قبل ارباب العمل والوسطاء وتبرز هنا الحاجة الفائقة لقانون عمل جديد يلبي رغبات العمال ويحافظ على حقوقهم كذلك ضرورة وضع حد ادنى للاجور بشكل يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية للدينار.

اما بالنسبة للبطالة، فيجب على الحكومة ان تقيم المشاريع الصناعية والزراعية كثيفة العمالة بحيث تمتص الفائض من اليد العاملة مترافقا ذلك مع معالجة للعمالة الوافدة بتقليصها ومنعها من العمل في المؤسسات المستقلة والشركات الخاصة الكبرى والتعليم الخاص وفي المهن التي يتوفر لها كفاءات وطنية، ومن الضروري تعويض العاطلين عن العمل وشمولهم بمبدأ التأمين ضد البطالة وتبرز اشارة هنا الى ان عددا كبيرا من العمال والموظفين قد فصلوا من عملهم نتيجة لتطبيق تعليمات الادارة العرفية، وقد آن الاوان لعودتهم الى مواقعهم التي كانوا يشغلونها من قبل.

عاشرا: في المجال الزراعي

اننا وبحق نمتلك الكثير من مقومات تحقيق الامن الغذائي الذاتي لكن العقبة امام ذلك هي عدم الاستغلال الامثل للارض ولثرواتنا الطبيعية فما زالت مساحات شاسعة من الارض في حكم المشاع والاميرية واستغلالها يتطلب توزيعها على من يزرعها وهذا يفرض ضرورة تشجيع صغار المزارعين بتقديم القروض الميسرة لهم واعفاء بعضهم من الديون المتراكمة، واعادة المزارعين المفلسين الى ارضهم ووقف تدخل الوسطاء والسماسرة في الاتجار بالمواد الزراعية.

كما ان اقامة مزارع للدولة ومزارع تعاونية تشكل افضل السبل لجمع شمل المزارعين وتنظيمهم وضمان مستقبلهم ومن الضروري ايضا تكريس التناسق والتنسيق ما بين قطاعي الزراعة والصناعة بحيث يتكاملان ويتداخلان ضمن خطة سليمة وسيضمن ذلك النمو المتواصل في وتأثر تطورهما.

معالي الرئيس المحترم
الزملاء والنواب المحترمين

فيما يتعلق بالمرتكزات الاساسية لبرنامج تصويب الوضع الاقتصادي فمن الجدير ذكره ان السياسة المالية والنقدية هي اضعف الحلقات المستعملة في معالجة الازمة. فبالنظر لما طرحه البيان الوزاري من مرتكزات وبناء على انخفاض القدرة الشرائية للدينار وارتفاع تكاليف المعيشة فمن حقنا ان نسأل اين ذهب الفرق في سعر صرف الدينار والفرق في اسعار المواد؟ وما هي مبررات تعويم سعر الصرف للدينار وتعويم اسعار بعض المواد ورفع الدعم عن بعضها؟

وما دام انخفاض مستوى المعيشة قد اصاب فئات ذوي الدخل المحدود فمن الضروري زيادة مداخيلهم وضرورة ضبط النفقات في جهاز الحكومي بتقليص امتيازاتهم ووضع حد للاسراف الترفي الحكومي وخاصة المؤسسات الحكومية غير المنتجة وضرورة التوسع في المؤسسات المنتجة.

كما ان الامن الاجتماعي لا يمكن له ان يتحقق الا بعدالة توزيع الدخول وتوزيع العبء الضريبي باعفاء الفئات الفقيرة من الضريبية المباشرة وتحويل اعبائها على ذوي الدخول المرتفعة اما ما يخص الضرائب غير المباشرة فان العدالة تتحقق عبر التوسع في الاعفاءات الضريبية على السلع الاساسية كالمواد الغذائية والادوية ومستلزمات التعليم واحتياجات الاطفال وتحويل اعبائها على السلع الكمالية والترفية اما بالنسبة للرسوم الجمركية فمن الضروري اعفاء السلع الانتاجية منها لما لذلك من انعكاس ايجابي على مستوى الاستثمار الوطني وضرورة زيادتها على السلع الكمالية والاجنبية المنافسة للسلع الوطنية ومن اجل حماية صناعتنا الوطنية ارى من الضروري العودة الى سياسة الحماية الاغلاقية اتجاه بعض السلع المشابهة لمنتجاتنا المحلية.

وفيما يتعلق باعادة النظر في اوضاع المؤسسات الحكومية المستقلة فنأمل ان لا يعني ذلك توفير مبررات بيعها الى القطاع الخاص او الى الشركات الاجنبية تحت حجة عدم ربحيتها.

اما في مجال الدين العام فمن الواضح الحجم المرتفع للمديونية وهذا يعبر عن المؤشر المالي للازمة الاقتصادية ومن الواضح ايضا ان اردننا العزيز لا يستطيع بمقدراته الحالية سداد اقساط الدين وخدمة الدين، لذلك فانني ارى ضرورة ان يقف الاردن الى جانب البلدان التي تسعى لتشكيل نادي للبلدان المدينة والعمل معها في اطار الامم المتحدة من اجل الاعفاء وتأجيل فترة السداد دون تراكم الفوائد كبديل عن سياسة جدولة الديون التي نهرب بها نحو الهاوية.

وبهذا الصدد ايضا، فان المطلوب هو عدم الخضوع للشروط الخارجية التي تفرضها علينا بعض الدول او بعض المؤسسات الاقليمية والدولية اما على صعيد السياسة النقدية وميزان المدفوعات فانني اتساءل عن امكانية رفع القدرة الشرائية للدينار وامكانية رفع سعر صرفه؟ اما السبب في العجز المتنامي لميزان المدفوعات فيعود اضافة للخلل في وضع التجارة الخارجية الى تهريب العملات الاجنبية ونمط الاستهلاك الحكومي الترفي وتضخم حجم العمالة الوافدة وعدم اطمئنان غير المقيمين لوضع اقتصادنا الوطني.

وفي هذا المجال فان انشاء مؤسسة لتحويل الصادرات وضمانها خطوة مهمة تبعث على الارتياح املين ان يرافقها انشاء مؤسسة لتحويل صناعة احلال الواردات.

السيد الرئيس المحترم
السادة النواب المحترمين

واذ نسجل ما طرحه البيان الوزاري على صعيد القضية الفلسطينية من دعم لاهلنا في الارض المحتلة وما تم مؤخرا من قرار للحكومة بتشكيل لجنة وزارية بخصوص متابعة الاثار الانسانية المترتبة على قرار فك الارتباط، فانني ارى بان ذلك يحتاج الى التواصل على الارض لشد اللحمة المميزة بين الشعبين الاردني والفلسطيني.

واخيرا، وفي مسألة الثقة فانني سأقررها على ضوء اجابة الحكومة لما يلي:

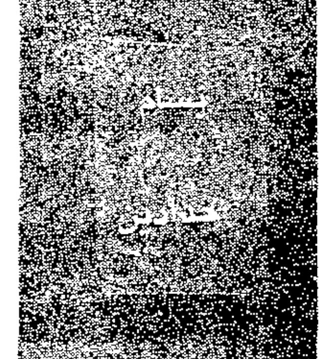
١. الغاء قانون الدفاع
٢. الافراج عن السجناء السياسيين
٣. تحديد الفترة الزمنية لالغاء الاحكام العرفية
٤. اعادة النظر في اتفاقية صندوق النقد الدولي
٥. اضافة لذلك كل التساؤلات التي وردت في الكلمة.

وشكرا

بسام حدادين

سن قانون جديد للاحزاب ديمقراطي وعصري

الحريات الديمقراطية مدخل لحل الازمة الاقتصادية والاجتماعية



ان الشعوب لم تعد تقبل ان تستمر مصادرة حقها في المشاركة بالحكم واتخاذ القرارات من قبل اية سلطة مهما كانت ولم تعد تقبل ان يستمر امتهان كرامتها وتغييب دورها فيما يتعلق بحقوقها السياسية وحقها في العيش اللائق والكريم لقد سبق وان اجتاحت التغيرات بعض الاجزاء من وطننا العربي (تونس، الجزائر) وهي الان تجتاح مناطق واسعة من العالم، ويجب ان نفخر بانفسنا وبشعبنا الذي دشن هذه التغيرات في المنطقة العربية الواقعة شرقي المتوسط والبحر الاحمر. لقد تزايد الادراك لحقيقة انه ايا كان النظام السياسي للدول فان الديمقراطية تطرح نفسها بقوة كقاعدة اساسية لتنظيم المجتمع وان النظم السياسية انما تقوم وتنهار بقدر ممارستها لهذه الديمقراطية.

نقولها بوضوح: لا احد يستطيع وقف هذا المد الهائل من التحول الديمقراطي الذي يعيشه شعبنا والذي هو ثمرة لنضالات طويلة ومريرة خاضها شعبنا بكل فئاته وقواه الحيه وفي الطليعة الاحزاب والقوى الوطنية والديمقراطية الاردنية.

ان علينا جميعا ان نستمع لمطالب الشعب وندقق جيدا في برنامج الشعب برنامج اعادة بناء البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا حتى لا نعود الى الوراء ان الحريات الديمقراطية ليست مطلوبة لذاتها ولكن باعتبارها مدخلا لحل الازمة الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية التي تعيش هذا الحل الذي لن يقوم الا على قاعدة المشاركة الشعبية الواسعة، المشاركة من اجل التغيير.

معالي الرئيس، السادة الزملاء المحترمين

لقد استمعنا ودققنا جيدا في البيان الوزاري الذي تفضلت الحكومة المكلفة بعرضه علينا لطلب الثقة على اساسه ونحن اذ نناقش ما ورد فيه فاننا نتوخى الوصول من خلال روح التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الى افضل وانجح الحلول لمشكلات بلادنا وشعبنا.

وبداية لا بد لنا من الاشارة الى سلسلة الاجراءات وقرارات الانفتاح الديمقراطي التي اتخذتها الحكومة المكلفة منذ تشكيلها، قد اثارت موجة واسعة من الارتياح في صفوف الشعب واننا نطلب ان تتقدم الحكومة اذا ما نالت الثقة خلال الاسابيع القليلة القادمة بمشاريع قوانين لالغاء تحصين القرارات الادارية انسجاما مع ما ورد في البيان الوزاري كما يتطلع شعبنا بشوق بالغ الى الاحتفال بعد شهرين بازالة كابوس الاحكام العرفية نهائيا.

اننا ومع اقرارنا بالخطوات الايجابية التي تحققت حتى الان فاننا نود ان نلفت النظر الى جوانب عديدة اغفلتها الحكومة او انها عكستها بطريقة غير واضحة.

في الحريات الديمقراطية

ان الحريات الديمقراطية للشعب كل متكامل ومنهج شامل للحياة في مختلف مجالاتها واذا كنا ومعنا الشعب نترقب بفارغ الصبر الالغاء التام والنهائي للاحكام العرفية فاننا نود ان نذكر بالعديد من الاجراءات والتوجهات التي نتمنى تحقيقها في وقت قريب.

ضرورة الغاء قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥م

يعيش الاردن منذ عام ١٩٣٥ وحتى الان تحت ظل قوانين الطوارىء التي فرضت عليه آنذاك من جانب سلطة الانتداب البريطاني ان قانون الدفاع عن شرقي الاردن لسنة ١٩٣٥ وكذلك نظاما الدفاع رقم (١) و (٢) لعام ١٩٣٩ تنص جميعها صراحة على تقييد حرية الصحافة والتعبير عن الرأي وينتهك حقوق الانسان الاردني الاساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذلك حريته الشخصية وحرمة مسكنه وحقه في العمل والتنقل والاقامة في بلده ان بلادنا لا تزال ترزح تحت حكم الطوارىء مدة تزيد على نصف قرن بسبب قانون الدفاع هذا علما باننا نعيش عصر حقوق الانسان والديمقراطية.

اننا ندعو لالغاء قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ وسائر الانظمة الصادرة بموجبه ونذكر اخيرا بان دولة المرحوم توفيق ابو الهدى رئيس الوزراء الاسبق كان قد وعد مجلس النواب في مطلع الخمسينات بالغاء قانون الدفاع ولم يتحقق ذلك حتى الان.

اعادة تحديد مفهوم الامن

تحت ستار كلمة الامن كانت تنتهك حقوق وحريات اساسية كثيرة للمواطنين وتخصص للاجهزة الامنية اموال طائلة كانت تستعمل في النهاية ضد مصالح المواطنين في حين انها مجبية من جيوبهم فالاموال الطائلة المخصصة للاجهزة الامنية لم تمنع من تزايد نسبة الجريمة لذلك فاننا نطالب بتحديد دقيق وواضح لمفهوم الامن بحيث لا يقطع ارزاق المواطنين ويحرمهم من العمل والسفر وراحة البال بسبب افكارهم او نشاطاتهم السياسية ويترافق مع ذلك ضرورة التخلي عن سياسات ما يسمى بالامن الشامل وتقليص المبالغ المخصصة لاجهزة الامن كما يجب اعادة تحديد مهمات دائرة المخابرات العامة التي عانى المواطنون الامرين من ممارساتها على مدى العقود السابقة والتوقف فورا عن اشتراط الوثيقة المسماة زورا «حسن السلوك».

اخيرا نود ان نلفت الانتباه الى ان الممارسات التي درجت عليها الاجهزة الامنية كانت تمارس قبل فرض الاحكام العرفية عام ١٩٦٧ ولذلك فالمواطنون فضلا عن الغائها يرغبون في توفير ضمانات قانونية وعملية في ظل القوانين العادية لكي لا تتكرر مثل تلك الممارسات التي تتناقض بالمطلق مع حقوق الانسان والمواثيق الدولية والاقليمية.

حرية تشكيل الاحزاب السياسية

لقد مضى على حرمان المواطنين من حقهم الدستوري في تشكيل الاحزاب السياسية فترة تزيد عن الثلاثين عاما بدون اية موجبات موضوعية او جادة اننا نؤكد هنا ان لا ديمقراطية سياسية بدون قيام احزاب سياسية لذلك فاننا نطلب من الحكومة الغاء قرار منع الاحزاب الصادر في نيسان ١٩٥٧ وسن قانون جديد للاحزاب ديمقراطي وعصري والترخيص فورا للاحزاب السياسية القائمة والسماح للمواطنين بتشكيل احزاب سياسية جديدة دون اية شروط او قيود عملا بالدستور وفي ظل الدعاوي المختلفة للتعددية السياسية فاننا لا نستطيع فهم التحفظ الرسمي حتى الان على نشاط الاحزاب السياسية التي كما نعرف موجودة في البلاد ولها امتداداتها في الحياة الاجتماعية والسياسية وداخل مجلسنا الكريم هذا. وفي اطار الحريات السياسية ننتظر اصدار عفو عام عن جميع المحكومين بقضايا سياسية بعضهم قضى اكثر من عشر سنوات امثال الاخ عارف الزغول وموسى فضيلات وصلاح الطموني وغيرهم.

ضرورة تعديل بعض القوانين

ان ممارسة الحريات الديمقراطية بالمستوى الذي يحتاجه المجتمع الاردني في المرحلة الراهنة لا تكتمل بدون سن قانون انتخابي عصري وديمقراطي وتعديل قانون المطبوعات والنشر والسماح لقطاعات عديدة من الشعب بتشكيل اتحاداتها ونقاباتها كالشباب والمعلمين الحكوميين والطلبة والعمال الزراعيين واجراء انتخابات لمجلس امانة العاصمة ولبلدية الزرقاء والرصيفة كما هو منصوص عليه في القانون وتقليص صلاحيات الحكام الاداريين وتفعيل دور وصلاحيات المجالس البلدية بحيث تصبح صورة لحكومة مصغرة داخل مجتمعاتها المحلية تستوعب الكفاءات وتغطي الاهتمامات الاجتماعية والثقافية للمواطنين.

معالي رئيس المجلس، حضرات الزملاء المحترمين

حول انقاذ المستوى المعيشي للجماهير وحل الازمة الاقتصادية

لقد قرأنا بانتباه الشق المتعلق بالازمة الاقتصادية والى جانب الحاجة الملحة للمواطنين للتمتع بحرياتهم الديمقراطية فانهم يعانون يوميا الاما كبيرة بسبب الازمة الاقتصادية والمعيشية التي تعصف بالبلاد وبالشعب.

وعلى الرغم من المرتكزات وحزمة السياسات الاقتصادية والمالية التي توهم بتقديم الحلول الا انها تتقاطع كلها عند الاتفاق الذي عقدته الحكومة مع صندوق النقد الدولي في نيسان الماضي والذي اثار الاحتجاج الواسع عند المواطنين ان هذا الاتفاق وصفة لن تشفي الاقتصاد الاردني من العلل التي يعاني منها وسوف لن يؤدي الى تسديد الديون الخارجية على البلاد. وفضلا عن ذلك فهو برنامج يعني في التطبيق العملي تدهور المستوى المعيشي للقطاع الواسع من المواطنين وزيادة الايرادات منهم لتسديد الديون وهبوط قيمة العملة الوطنية وانخفاض قيمتها الشرائية وارتفاع تكاليف المعيشة والالتزام الحكومي بعدم رفع الرواتب والاجور واعطاء كل الدعم والتشجيع للقطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام.

اننا نؤكد بوضوح بان (لا حرية مع الجوع) والشعب عندما كان ولا يزال يطالب بحرياته الديمقراطية فليس ذلك من باب الترف بل للدفاع عن حقوقه ومصالحه المعيشية والاقتصادية والوطنية.

اننا نطالب باعادة النظر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي ونقترح كبديل تحقيق المهمات التالية على طريق الاصلاح الاقتصادي والمالي وللخروج من الازمة:

١ ـ وضع حد لتضخم اقتصاد الاردن والتقليص الجدي للعجز المالي والتجاري والمديونية الخارجية وذلك من خلال تخفيض جذري لنفقات الدولة واعادة النظر في هيكل التجارة الخارجية وتسوية العجز في ميزان المدفوعات.

٢ ـ تنقية المناخ الاقتصادي واستئناف التنمية باتجاه اعادة التوازن الى الاقتصاد الوطني وتنشيط وتوجيه الصناعات والزراعة لتحقيق اكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من سلع الاستهلاك الضروري وزيادة اعتماد الانتاج الوطني على المواد الخام والوسيطة المحلية وتحسين قدرته على التصدير.

٣ ـ مقاومة التدخل الخارجي في شؤون الاردن الاقتصادية وانتهاج سياسة تقليص شاملة لدور العوامل الخارجية ولمظاهر التبعية الاقتصادية والفنية.

٤ ـ التصدي للبطالة وتحرير سوق العمل من فوضى الاستخدام وضمان التوزيع الامثل للموارد البشرية ورفع كفاءتها الانتاجية وتحسين المستوى العام للاجور.

٥ ـ وضع حد لتفشي واتساع الفوارق الطبقية وتنامي الدخول غير المشروعة والطفيلية وتحقيق توزع اكثر عدالة للدخل الوطني وتحسين المستوى العام لمعيشة الشعب.

ومن اجل التخفيف من الازمة المعيشية للقطاع الواسع من جماهير الشعب فاننا نقترح بعض الخطوات السريعة والملحة على طريق الحل الشامل الاستراتيجي ومن هذه الخطوات.

١ ـ زيادة الرواتب والاجور في القطاعين العام والخاص.

٢ ـ وضع خطة وطنية ببرنامج وسقف زمني محدد لمعالجة اخطر مشكلة نواجهها وهي البطالة بحيث يتم استبدال العمالة الوافدة تدريجيا بالعمال المحليين وكذلك تأجير الاراضي الزراعية للمهندسين الزراعيين والعاطلين عن العمل ومساعدتهم في المرحلة الاولى لزيادة الانتاج الزراعي وتشغيلهم.

٣ ـ الغاء دور الوسطاء في عملية تسويق المحاصيل الزراعية بحيث سينعكس ذلك ايجابا على الفلاح والمستهلك.

٤ ـ السيطرة على اسعار السلع التموينية جميعها وليس الرئيسية فقط.

ان تأثير هذه الاجراءات سوف ينعكس ايجابا على المستوى المعيشي لقطاع واسع من الشعب ويدفعهم الى المزيد من الانتاج مما سيساعد في حل الازمة الاقتصادية في البلاد.

حول الطبقة العاملة

ان حديث البيان الوزاري عن تنظيم سوق العمل فقط لا يتناسب مع حجم المشكلات الكبيرة التي يواجهها هذا القطاع المنتج من جماهير شعبنا ولا مع دوره مع الواقع المأساوي الذي وصلت اليه حياتها والاعتداءات اليومية التي تتعرض لها حقوقها ومكتسباتها على ايدي ارباب العمل. ولا نبالغ اذا قلنا بان هنالك كارثة اسمها وضع الاتحاد العام لنقابات العمال فعلى مدى عشرات السنين افرغت النقابات والعمل النقابي من محتواه ودوره في حماية العمال وذلك بفعل التدخلات والوصاية على النقابات من قبل الاجهزة الرسمية.

ان اوضاع الطبقة العاملة في بلادنا هي بامس الحاجة لرعاية خاصة وذلك من خلال:

١ ـ رفع يد المخابرات عن النقابات العمالية ووقف التدخل في شؤونها والزام النقابات العمالية كافة على تطبيق انظمتها الداخلية والسماح للعمال بالانتساب لنقاباتهم وحقهم بانتخاب قياداتهم النقابية بحرية.

٢ ـ تنظيم سوق العمل بحيث تعطى الاولوية في العمل للعامل الاردني.

٣ ـ ضرورة ان يوضع حد ادنى للاجور يتناسب مع سلم غلاء المعيشة.

٤ ـ سن قانون عمل عصري وديمقراطي يحمي حقوق العمال.

٥ ـ تنفيذ كامل التأمينات التي ينص عليها قانون الضمان الاجتماعي وتوسيع تمثيل العمال في ادارة الضمان الاجتماعي.

حول الشباب والطلبة

[illegible] البيان الوزاري باشارات ايجابية الى قطاع الشباب والطلبة ولكن هذه الاشارات لم تكن واضحة ووافية بما يكفل استنهاض هذا القطاع الواسع والحيوي ومعالجة مشكلاته الجذرية اننا نرى ان المدخل الحقيقي لاطلاق طاقات الشباب وتعزيز انتمائهم الوطني هو في علاج مشكلاتهم الاساسية وخاصة البطالة المتفشية في صفوفهم والسماح بانشاء اتحاد عام مستقل لشباب الاردن ووقف الوصاية والتدخل في شؤون الاندية والمراكز الشبابية والسماح للطلبة بانشاء اتحاد طلابي لهم والحفاظ على حرمة مراكز العلم من التدخلات الامنية السافرة وتحقيق مجانية التعليم في جميع مراحله وعدم ابقاءه حكرا على القادرين على تحمل اكلافه الباهظة.

اما حول المرأة فقد خلا البيان من اي ذكر لمشكلات نصف المجتمع وهن النساء. اننا ندعو الى تطوير التشريعات الخاصة بحقوق المرأة وخاصة المرأة العاملة واعطاءها حقوقها بالتساوي في الاجور مع الرجل واعادة بناء الاتحاد النسائي على اسس ديمقراطية ووقف التدخل في شؤون الجمعيات النسائية القائمة.

القوات المسلحة

تشكل قواتنا المسلحة الدرع الذي يحمي الوطن ضد اخطار التوسع [illegible] هذا الجيش الباسل يجب ان تتوفر له مصادر تسليح [illegible] تعادر التنسيق المعقود مع الولايات المتحدة الامريكية. هذه الدولة لم تتوفر مناسبة الا واظهرت من خلالها دعمها المتواصل للعدو الاسرائيلي سياسيا واقتصاديا وعسكريا وامنيا وماليا وتآمرها على قضية الشعب الفلسطيني والقضايا الوطنية الاخرى وفيما يتعلق بالمكلفين فاننا نقترح تخفيض مدة خدمة العلم الى سنة واحدة باعتبارها كافية لاستيعاب التدريب المطلوب كما نأمل زيادة الرواتب الممنوحة للمكلفين لانها تكاد تكون رمزية ونطالب بانصاف المتقاعدين وزيادة مخصصاتهم.

يتبع

مجلس النواب يواصل مناقشته لبيان حكومة بدران

تابع بسام حدادين

الزراعة:

لقد اوقعت التخبطات السابقة الزراعة والمزارعين (خاصة الصغار منهم) بكوارث لها اول وليس لها اخر وانعكست سلبيا ليس فقط على وضعهم او مستوى معيشتهم بل وايضا على المستهلك وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام.

لذلك فاننا نرى ضرورة وقف هذا التخبط و صياغة سياسة زراعية وطنية يقرها البرلمان تضع نصب اعينها تلبية احتياجات البلاد من المواد الغذائية وتصدير الفائض منها فنقلل بذلك من استيرادها من تلك المواد.

الغاء ديون صغار المزارعين.

والغاء دور الوسطاء وتطبيق شعار من المنتج الى المستهلك وذلك بتأميم تسويق المنتجات الزراعية وتحديد اسعارها حكريا.

التأكيد على ضرورة انشاء اتحاد عام للفلاحين الاردنيين.

في مجال الثقافة والاعلام:

ضرورة دعمها وانشاء المراكز الثقافية خارج العاصمة ورفع الحظر عن فئات الكتب الممنوعة وخصوصا لكتاب ومبدعين اردنيين وتوفير الحرية الفكرية كاملة واطلاق حرية الصحافة تماما ورفع القيود عن حق اصدار الصحف.

وضرورة اعادة النظر في السياسة الاعلامية وافساح المجال امام المواطنين للتعبير عن همومهم ومشاكلهم من خلال الاذاعة والتلفزيون وايلاء عناية خاصة بشان التعبئة الوطنية وعرض برامج حية عن نضالات جماهير الشعب والانتفاضة الفلسطينية.

في المجال الصحي:

اما في المجال الصحي فان تقييم التجربة كما ورد في البيان يجب ان يطال تجربة المؤسسة العلاجية التي نضعها في دائرة الاتهام كتجربة مستعجلة ومكلفة لم تدرس بتأني وعناية وتتضمن فصلا تعسفيا بين الرعاية الاولية التي اعطيت لوزارة الصحة والثانية (اي المستشفيات) التي اعطيت للمؤسسة الطبية العلاجية كما يجب وضع برنامج يتضمن رزنامة بالارقام والتواريخ للتحول الى التأمين الصحي الشامل.

التعليم

في هذا المجال نؤكد على ضرورة الالتزام بقرارات المؤتمر التربوي عام ١٩٨٧ والاسراع في تنفيذها والتأكيد على العلاقة الديمقراطية داخل مؤسسات التعليم وجهاز وزارة التربية. وفيما يتعلق بالمعلمين الحكوميين فاننا نطالب برعاية مستواهم المعيشي والالتزام بما تعهدت الحكومة به سابقا والسماح لهم بانشاء اتحاد مهني لهم فقد جرى تسويف مماطلة كثيرة للتملص من اعطاء المعلمين حقهم في تشكيل نقابتهم الخاصة بهم.

وفي مجال التعليم العالي فان تأكيد البيان على اتاحة فرص التعليم الجامعي بعدالة يجب ان يترجم باعادة النظر باسس القبول على اساس اعتماد التنافس الحر لكل مقاعد الجامعة ما عدا استثناءات محدودة منها تخصيص مقاعد محدودة للارياف تشجيعا للتنمية كذلك يجب فرض الرقابة الحكومية على التعليم الخاص وكليات المجتمع حيث ينحو بعضها نحو الاعتبارات التجارية.

حول القضية الفلسطينية

اننا ندعو الى ترجمة شعارات الدعم والمساندة لكفاح الشعب الفلسطيني والانتفاضة الباسلة الى اجراءات عملية ملموسة عن طريق انتهاج سياسة اعلامية مساندة واطلاق يد ابناء شعبنا في ابتداع الاشكال الشعبية الداعمة للانتفاضة ماديا وسياسيا واعلاميا وفي هذا المجال فاننا ندعو الى التنسيق الوثيق مع م. ت. ف. في شتى الميادين والتخلي عن سياسة المحاور واستبدالها بتوحيد موقف دول الطوق (مصر، الاردن، سوريا، لبنان، و م. ت. ف) في مواجهة التعنت الاسرائيلي والامريكي والعمل بموجب قرارات القمة العربية الاخيرة وبرنامج السلام الفلسطيني الذي اقرته القمة العربية ونحو مؤتمر دولي كامل الصلاحيات كما ان بلادنا يجب ان تخطو خطوات جادة بالتعاون مع الاشقاء العرب لممارسة الضغط على امريكا من اجل وقف سياستها العدوانية تجاه الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وتجاه قضايانا القومية.

في الوحدة الوطنية

ان الوحدة الوطنية لاي مجتمع لا تتجسد الا في اتحاد اعضائه من اجل بناء البلاد وهذه لا تتوفر الا في اجواء رحبة من الحريات العامة والديمقراطية والعيش اللائق الكريم. ان تأكيدنا على هذا المبدأ ضروري في هذه الايام التي نعيش فيها اجواء التحول الديمقراطي التي اختارها الشعب بجميع فئاته وضروري من اجل القضا على جميع مظاهر الاقليمية والطائفية والعشائرية ومختلف اشكال الفرقة والانقسام وعلى قاعدة من الحوار الديمقراطي الحر البناء.

ومن هذا المنطلق فان دعوتنا بالتأكيد على الوحدة الوطنية مرتبطة اشد الارتباط مع حرصنا على اشكال خطى التحول الديمقراطي الذي نختطه الان هذا التحول الذي ندعو جميع ابناء شعبنا الى الدفع به الى الامام وحمايته من الانتكاس وعدم السماح لاحد ايا كان من العبث بهذه المسيرة التي سنرعاها بكل جدية ومسؤولية وطنية.

معالي الرئيس

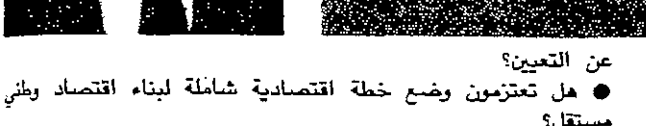
الزملاء المحترمين

وفي الختام فاننا نقدر الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المكلفة قبل هذه الجلسة ونعتقد انها خطوات هامة باتجاه التحول الديمقراطي المنشود لكن هذه الخطوات ليست بكافية ونطالب بالمزيد كما اسلفنا ولكون البيان لم يقدم معالجات جذرية للمسألة الاقتصادية ولم يأخذ بعين الاعتبار المستوى المعيشي للجماهير الشعبية فاننا من موقع مسؤوليتنا امام جماهير الشعب لن نعطي الحكومة الثقة مقدما .. اننا نفضل ان تحصل الحكومة على ثقتنا اولا باول وعلى كل سياسة او اجراء او تشريع او اقرار يتفق مع مصلحة الوطن والمواطن .. اي اننا سنمتنع عن التصويت على الثقة وسوف نتعامل بطريقة ايجابية وبناءة في كل ما يخدم مسيرة التقدم والديمقراطية وتجاوز الازمة الاقتصادية.

والسلام عليكم.

فخري قعوار: الغاء الاحكام العرفية بشكل كامل وشامل وفي وقت معلوم غير بعيد





الاخوة رئيس واعضاء مجلس النواب المحترمين

حين هبت على ديارنا الاردنية نسائم الحرية، وجاءتنا رياح الديمقراطية من الجنوب لم نكن في معزل عن حركة التغيير المتلاحق والتقدم الشجاع نحو الديمقراطية في كثير من بلدان العالم فقد دخلنا في عصر حرية الانسان وكرامته وعصر الثورة ضد كل مظاهر الظلم والتقييد والجوع فعلت رايات وسقطت رايات، وزالت رموز سوداء وبرزت رموز تعبر عن الشوق الشعبي والتوق الانساني.

وها نحن اليوم نملك احسن برهان على ان الدماء التي سفحت والنضالات الطويلة المريرة التي سفكت في كل عهود الظلم والاستبداد قد اينعت عن هذا الوليد البهي فوجودنا تحت هذه القبة، هو البرهان على ان مسيرة الكفاح الشعبي قد فرضت ارادتها، وان هذا الشعب قد انتزع الديمقراطية من براثن ابت ان يكون هذا الوطن مثل كل الاوطان القوية الجميلة الشامخة.

وحين جاءت رياح الانتفاضة من الجنوب هتف الشعب في كل مكان مطالبا بطرد الحكومة ومحاسبة المسؤولين عن الفساد، واقامة حكومة تمثل اوسع الفعاليات الوطنية والشعبية واعادة الاسعار الى ما كانت عليه قبل رفعها، والغاء احكام الادارة العرفية وقانون الدفاع وسائر القوانين الاستثنائية واجراء انتخابات حرة نزيهة بموجب قانون انتخاب عصري واطلاق الحريات العامة وكفالة حرية الاحزاب والعمل النقابي والتنظيمات الجماهيرية وهتف الشعب مطالبا بحرية الصحافة والصحفيين واطلاق سراح السجناء السياسيين ودعم الانتفاضة الفلسطينية المجيدة ضد الاحتلال الصهيوني وتعزيز التضامن العربي في مواجهة الهجمات الاميركية الصهيونية ضد الامة العربية واعادة النظر في سياسة الارتباط بالامبريالية والتبعية لها.

طالب الشعب بهذا، وبغير هذا، فتحقق بعضه حين طردت الحكومة، وحين اجريت انتخابات حرة ونزيهة، وجاءت حكومة انتقالية، لجبر الخواطر، وتهدئة النفوس، توطئة للسير على طريق الديمقراطية.

وجاءت هذه الحكومة، طالبة الثقة، التي تشاركنا الجلوس تحت هذه القبة، معربة عن استعدادها للتقرب من الشعب، والتفهم لمطالبه، وتقدمت الينا ببيانها الوزاري في التاسع عشر من كانون الاول الجاري (١٩٨٩).

وقبل الحديث عن البيان الوزاري، نتساءل: هل هذه الحكومة مؤهلة لقيادة المرحلة؟ وهل هذه «التوليفة» هي التعبير الحقيقي او الانعكاس الدقيق للشارع وفعالياته وقواه الوطنية؟ وهل نستطيع اعتبار هذه التشكيلة بداية لنهج سياسي واقتصادي مختلف عن النهج السياسي والاقتصادي الذي عانى منه الشعب ردحا طويلا من الزمان؟ وهل يمكن القول ان اعضاء هذه الحكومة المطروحة لثقة مجلسنا من ذوي الخبرات الكفيلة بتنفيذ المطالب الشعبية ومن ذوي التاريخ المشهود بالوقوف الى صفوف المواطنين بحيث يكونون جديرين بثقة الشعب؟

لقد كلفني الشعب الذي انابني عنه في هذا البرلمان، بأن اعلن ان هذه الحكومة لا تختلف في نهجها عن سواها من الحكومات السابقة لانها لا تنتمي للقطاع العريض من ابناء هذا الشعب، ولم تنبثق عنه، وليست هي التعبير الصادق الامين عن امنياته، واعلن ان رئيس هذه الحكومة قد مارس دورا رئيسيا من ادوار التضييق على حريات الناس وكان شريكا رئيسيا في تعميم النموذج الاقتصادي الرديء من خلال انشاء مشاريع فاشلة مثل اسمنت الرشادية والصناعات الخشبية ومصانع الزجاج والانتاج الاذاعي والتلفزيوني وصناعة الاسمدة وغيرها من المشاريع التي ما يزال الاقتصاد الاردني يكابد بسبب انشائها وتعثرها حينا وافلاسها حينا اخر واعلن ايضا ان الحقبة الطويلة التي تولى فيها رئاسة الحكومة في النصف الثاني من السبعينات واوائل الثمانينات لم تشهد انفتاحا على الحريات ولم تخفف من وطأة الظلم على اصحاب الراي. بل جرت وقائع كثيرة تشهد على فترة عانى منها الشعب، وتعتبر امتدادا متساوقا مع النهج السابق عليها واللاحق لها، فكيف يستطيع صاحب النهج المثبت بالممارسة والتطبيق العملي ان ينقلب الى صاحب نهج اخر مختلف تمام الاختلاف؟

قد تكون طبيعة المرحلة فرضت التوجهات الجديدة واملت شعار «الديمقراطية هي الحل»، ولكن الديمقراطية تحتاج لقادة ديمقراطيين، يعبرون عن الوجدان الشعبي وضمير الشارع ونبض الناس البسطاء بسائر فئاتهم وشرائحهم الاجتماعية، ويملكون القدرة على تمثل الامنيات العامة، ولا ينصاعون لغير ارادة الشعب، ولا يتغيرون او يتبدلون حسب اية متطلبات تظهر على غير توقع.

صحيح ان «الديمقراطية هي الحل» وان «الاردن الديمقراطي هو المطلب»، ولكن، من يملك الحل في اردنيته؟ ومن هو الذي يصل بنا الى ضفاف الاردن الديمقراطي؟ من الثابت ان هذه الحكومة ليست هي المطلب الذي سعى اليه الناس، ومن الثابت ان هذه الحكومة غير قادرة على ادارة دفة التحولات الجديدة، رغم ما قامت به من اجراءات فعلية، اعادت بها بعض الامور الى نصابها، مثل اعادة جوازات سفر المواطنين المحجوزة اليهم، وكف يد المخابرات عن التدخل في حق الناس بالعمل والسفر، واطلاق سراح الموقوفين السياسيين والعمل على الغاء الاحكام العرفية، وخلاف ذلك فليس سهلا ان يثق الشعب بان قام بهذه الاجراءات لن يعدل عنها او يقف ضدها. وقد استوقفني خبر نشرته صحيفة «صوت الشعب» في صدر عددها الصادر يوم ٢٦ كانون الاول الجاري، اي بعد ان اعلن رئيس الحكومة تحت هذه القبة عن تجميد العمل بالاحكام العرفية، يفيد الخبر ان رئيس لجنة الامن الاقتصادي «وزير المالية» قد اصدر القرار رقم ٢٥/١١ تاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٤ لابلاغ مجلس ادارة «صوت الشعب» بعدم الموافقة على استقالة رئيس المجلس وذلك بعد ان تم قبول هذه الاستقالة بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢ من قبل اعضاء المجلس. ومعنى هذا ان لجنة الامن الاقتصادي اصدرت قرارا جديدا بعد الاعلان عن تجميد الاحكام العرفية، مما يشير الى ان بالامكان النكوص عن التعهدات اذا لزم الامر، او اختل مزاج الحكومة!

واعود فاقول، ان فترة الحكومات السابقة، التي تعاقبت بعد اواسط السبعينات اتسمت بتزايد العمالة الوافدة في الاردن، مما كان له انعكاس سلبي على واقع العمل المحلي، وما يزال هذا الانعكاس مستمرا حتى الان، ورافق ذلك كله ازدياد نسبة البطالة بشكل ملحوظ، وخاصة في صفوف المهنيين من مهندسين ومهندسين زراعيين واطباء اسنان وصيادلة ومحامين وسائر اصحاب المهن الاخرى، الامر الذي اجبر كثيرين منهم على العمل خارج اطار تخصصه او الهجرة من الوطن بحثا عن لقمة العيش. كما ان الفترة المنصرمة شهدت ترهلا ملحوظا في كفاءة شبابنا الذين ينخرطون في خدمة العلم، بسبب عدم تقديم التثقيف العسكري والوطني والسياسي لهم، وبسبب عدم تأهيلهم عسكريا بما يتناسب مع مدة السنتين التي يقضونها في تكنات القوات المسلحة، لا يقدمون خلالها شيئا ولا يقدم لهم شيء يستحق الذكر، وهذا ما يستدعي العودة اليه واعادة النظر فيه، بحيث يكون التركيز في تجنيد ابنائنا على جوهر العملية العسكرية والوطنية، وفي مدة لا تزيد على سنة واحدة وفوق هذا كله، فان الحكومات المشار اليها، باستثناء حكومة واحدة (حكومة الرئيس احمد عبيدات) لم تستطع الاقتراب مما يجري في الملكية الاردنية (عالية) ولم تحاول الاقتراب مما يجري فيها، مثل العمولات والاختلاسات والصفقات والمحسوبيات وعمليات الطرد الجماعي وبيع الطائرات والمصاريف الاستثنائية الى اخر ذلك، وحرمت على الصحافة ان تبحث في امرها مع ان ما حدث في هذه المؤسسة ما يزال ماثلا، والشواهد عليه كثيرة وقد تكون مجالا للبحث في مجلس النواب.

واضيف الى هذا، ان فترة «الازدهار» التي شهدتها البلاد في النصف الثاني من السبعينات واوائل الثمانينات لم تكن الا فترة ازدهار ظاهري، برزت فيها فئة طفيلية اثرت على حساب الاكثرية المغلوبة على امرها عن طريق السمسرة والرشاوي والاختلاس وبيع العقارات وادت الى سحق عدد هائل من العائلات الكادحة، ووسعت من دائرة الفقر بحيث تقلص حجم الطبقة البرجوازية الصغيرة، وهبطت الى درجة ادنى من درجات السلم الاجتماعي، وذلك بسبب سيادة النمط الجديد من الاستغلال وتفشي النموذج الاستهلاكي وارتفاع اسعار المواد الغذائية الاساسية واسعار المحروقات التي لم تكن كلها ناجمة عن ارتفاع الاسعار العالمي، وما زالت هذه السلع ترتفع اسعارها الى اليوم، حتى لم يعد بمقدور القطاع الاوسع من الشعب شراءها او توفيرها لعائلاتهم، واخص بالذكر حليب الاطفال والادوية والمحروقات. والمطلوب في هذه الاونة ان لا تقوم الحكومة بتثبيت الاسعار بل ان تقوم بتخفيضها والحد من تلاعب المتاجرين باقوات الناس وحاجاتهم الضرورية.

ومهما يكن، فان الحساب او المحاسبة على ما مضى، قد لا يندرج تحت عنوان «تفهم طبيعة المرحلة»، وقد لا يشير الى حرص على حراسة التجربة الديمقراطية ووقايتها من الاذى، ولذلك، فان التوقف عن بيان الوزارة الذي اشرت اليه قد يكون نافعا في وضع بعض الاشارات على الطريق.

● لقد اكثر البيان من الوعود التي تلتقي مع تطلعات هذا الشعب، لكنه لم يطرح الحلول او المخارج المناسبة. فقد تحدث البيان ـ على سبيل المثال ـ عن «التركيز على برنامج متكامل للتطوير الاداري» دون ادنى تلميح للتطهير الاداري، فالجهاز الذي تنفس الروتين واقتات على البيروقراطية وساهم في تهيئة الاجواء لكل ما جرى من فساد وانحدار اقتصادي ليس بمقدوره ان يقود ثورة ادارية وليس بمقدوره ان يكون جهازا حديثا او متطورا اذا لم تتم عملية تطهيره من العناصر المستفيدة من ابقاء الحال على ما هو عليه.

● وتطرق البيان الى حرص الحكومة على المال العام وبين انها ـ اي الحكومة ـ ستقوم بتقديم تشريع الى مجلسنا، يلزم كل من يتولى المسؤولية السياسية او الادارية العليا ان يتقدم باقرار شامل عن ملكيته ولعل هذا يكون مفيدا لما هو ات من سنوات المستقبل لكن التشريع تجاهل او سوف يتجاهل الزأم من يتولى المسؤولية السياسية او الادارية العليا بتقديم كشف حساب مفصل عن مصادر ملكيته، وكيف اتت له هذه الملكية خاصة وان المواطنين يعرفون عن كثيرين من المسؤولين انهم بدأوا حياتهم في السلك الوظيفي بمراتب عادية ثم هطلت عليهم الثروة من ابواب لا اعتقد ان من بينها ابواب السماء!

● وفي معرض حديثه عن الازمة الاقتصادية واستعراض المرتكزات الرئيسية لتجاوز هذه الازمة، اشار البيان الوزاري الى «زيادة المدخرات الوطنية» في حين ان الاردن قام مؤخرا بجدولة ديونه الخارجية لعدم تمكنه حتى من مجرد تسديد خدمة هذه الديون. واحب ان اسأل هنا: كيف يمكن ان تزيد مدخراتنا الوطنية في ظل المديونية الرفيعة التي ينوء بلدنا تحت وطأتها؟ وكيف تستطيع الحكومة ان تفي بكل وعودها وتعهداتها الواردة في بيانها، في ظل اوضاع الانهيار الاقتصادي الراهنة؟ وهل هناك خطة وطنية شاملة لانقاذ البلاد من مغبة التدهور الذي آلت اليه؟

● لقد اكد البيان على ان الحكومة ستكون حريصة كل الحرص على احترام الدستور، والالتزام بتطبيقه نصا وروحا، واورد وصفا حضاريا لمفهوم التجربة الجديدة، حين قال «ان الشورى والديمقراطية هما الشكل الامثل لابراز معالم تفاعل المواطن مع تجربته الحضارية التي تتخذ من الحرية وكرامة الانسان والمساواة اساسا لها»، غير ان هذا يحتاج الى ممارسة فعلية، او يحتاج على الاقل الى وعد بممارسة فعلية. فكيف يتوافق هذا مع التطبيق العملي، وفي البلاد اربعة وستون سجينا من سجناء الرأي؟ وكيف يتوافق هذا مع التطبيق العملي، والشعب يكابد من قانون الدفاع سيء الصيت الذي وضع في عام ١٩٣٥ وسرى مفعوله منذ نصف قرن، وعبر هذه الحقبة الطويلة التي تمتد من عام ١٩٣٩ وحتى يومنا هذا صدرت بالاستناد الى قانون الدفاع انظمة تتعلق بمواضيع مختلفة وصدرت بالاستناد الى هذه الانظمة اوامر دفاع يصعب حصرها الان؟ وكيف يتوافق هذا مع التطبيق العملي، والبيان لم يشر صراحة الى حرية العمل الحزبي والتنظيم الجماهيري؟ بل كيف يتوافق هذا مع التطبيق العملي، ونحن ما نزال نتمسك بقانون متخلف مثل «قانون مقاومة الشيوعية»، الذي املته علينا المآرب الاستعمارية وشاءت ان نطبقه على انفسنا بايدينا؟ وكيف يتوافق ذلك مع التطبيق العملي، وقد جاء البيان خلوا من الوعد بالغاء القوانين الاستثنائية؟

● وقد اغفل البيان ذكر دور الاجهزة الامنية في زمن يشهد فيه الاردن تحولا نحو الديمقراطية فقد بات ضروريا الان، ان يكون هناك دستور او قانون اساسي معلن لهذه الاجهزة من شأنه وضع ضوابط العمل واسسه والتوجهات العامة التي ينبغي ان تكرس لمواجهة الاعداء وفي مقدمتهم العدو الصهيوني وليس ابناء الشعب ولعل في هذا خير وقاية للديمقراطية وخير صيانة لها، والا فاننا سنظل مهددين بالانتكاس والرجوع الى زمن الكبت الذي اثبتت التجربة البشرية انه يولد الانفجار.

● بقي ان اشير الى ما جاء في البيان الوزاري في مجال الادارة المحلية والتنمية الاقليمية حيث كان الحديث عاما عن ترسيخ الممارسة الديمقراطية وتطوير مفهوم الادارة المحلية، ولم يتطرق بصورة مباشرة الى ضرورة اجراء انتخابات بلدية في المدن، مثل عمان والزرقاء والرصيفة، عوضا عن تعيين المجالس دون استشارة المواطنين وابداء رايهم في المجالس التي ستدير شؤونهم.

واستأذن معالي رئيس مجلس النواب والزملاء المحترمين بتوجيه جملة من الاسئلة والملاحظات الى السيد مضر بدران:

● هل تعتقد يا دولة الرئيس، ان هناك فرقا بين مضر بدران مدير المخابرات، وبين مضر بدران رئيس الحكومة؟

● وهل تعتقد يا دولة الرئيس، ان هناك فرقا بين مضر بدران الحاكم العسكري العام، الذي توسع في استخدام صلاحياته من غير تردد، ودون أن يرتجف قلبه، وبين مضر بدران قائد المرحلة وبطل الديمقراطية؟

● واذا كنا يا دولة الرئيس قد لجأنا الى الديمقراطية واطلاق الحريات العامة، كمخرج اضطراري وحيد، للالتفاف على ازمة الاردن المعروفة، فهل تعتقد انك انت الرجل المناسب للانقاذ؟

● وماذا سيكون الموقف يا دولة الرئيس، اذا توصلت لجنة التحقيق في اسباب الازمة التي يعيشها بلدنا، الى ان دولتكم طرف رئيس في اساءة استعمال المال العام، ودفع الاوضاع برمتها الى ما بعد الخط الساخن والخط الاحمر؟

● وكيف توفق يا دولة الرئيس بين دورك في ملاحقة نضال هذا الشعب وقمع الحريات في هذا الوطن، وتعطيل السلطة الرابعة الى جانب تعطيل السلطتين الاخريين وبين دورك اليوم في المناداة بفصل السلطات واطلاق الحريات؟

● وكيف يا دولة الرئيس نستطيع ان نفهم قيامك شخصيا بالحاق الاهانة بالمواطنين اثناء قيادتك لجهاز المخابرات العامة وبين احترامك وتبجيلك لهم بعد ان صار بعضهم نوابا للامة، يجلسون تحت قبة البرلمان؟

● وهل تتذكر يا دولة الرئيس عندما زرتك في مكتبك بدار رئاسة الوزراء القديمة في شهر حزيران من عام ١٩٧٧ وسألتك عن سبب فصلي من جامعة اليرموك حين نشرت مقالة في جريدة «الرأي» تحت عنوان «عمان في القلب»، هل تتذكر ماذا قلت لي؟ لقد قلت بالحرف الواحد انك تفصلني من الجامعة لان نمط تفكيري لا يعجبك ولا تريد لمثل هذا النمط ان يكون موجودا في جامعة اليرموك! فما الذي تغير او تبدل يا دولة الرئيس في نمط تفكيرك عبر الاعوام الاثني عشر الماضيات؟

● ويتساءل الناس في الشارع والمجالس وفي احاديثهم الخاصة والعامة: من الذي اشعل النار في نيسان الماضي؟ ومن الذي وضع كل هذه التراكمات لانفجار هبة الاردن التي وقع ضحيتها احد عشر شهيدا وثمانون جريحا؟ هل تعتقد يا دولة الرئيس ان زيد الرفاعي وحده الذي خرب الدنيا، ام انه هو الذي اعلى مداميك الخراب بعد ان تفضلتم ووضعتم دولتكم الاساسات؟

● ويتحدث الشارع اليوم عن صراعات واختلافات بين زيد ومضر، ويطيلون في ذكر التباين بينهما، لكنهم يختتمون كل حديث بقولهم: ان هناك نهجا واحدا لكليهما، وهو نهج منحاز لطبقة كبار التجار والسماسرة ووكلاء الشركات الاجنبية، ومنحاز ضد ابناء هذا الشعب الذي شهد في عهد الاثنين صنوفا من القمع والتضييق في الحريات العامة، وصنوفا من الضنك والجوع وانحسار دخول ذوي الدخول المحدودة والمتدنية، كما شهد تعميقا حقيقيا للهوة بين الناس في مستويات معيشتهم، وشهد تفاوتا طبقيا لم يسبق له مثيل في البلاد.

● ولماذا اطيل وانا استطيع ان اختصر كل الاسئلة بسؤال واحد: اذا طلب منك يا دولة الرئيس ان تفك هذه الكوكبة من النجوم المحيطة بك، وان تقوم بتشكيل حكومة عسكرية، فهل تقول: «لا»؟ انا اقدر ـ وارجو ان اكون مخطئا ـ انك لن تتردد في المبادرة الى القيام بذلك، ولن تتردد عندئذ في الركض وراء مجلسنا مسافة تقارب السبعين كيلومترا، الى ان يستتب امرنا في سواقه الصحراوي!

وبعد، يا دولة الرئيس، فان هناك جملة مطالب وملاحظات واسئلة، اود ان اعرف رايكم فيها:

● هل تعتزمون الغاء الاحكام العرفية بشكل كامل وشامل وفي وقت معلوم غير بعيد؟

● هل تعتزمون الغاء قانون الدفاع؟

● هل تعتزمون الغاء القوانين الاستثنائية؟

● هل تعتزمون تطهير الجهاز الاداري؟

● هل تعتزمون اجراء انتخابات للمجالس البلدية بما فيها عمان، والكف عن التعيين؟

● هل تعتزمون وضع خطة اقتصادية شاملة لبناء اقتصاد وطني مستقل؟

● هل تعتزمون تطوير كفاءة القوات المسلحة بحيث تكون معبأة تعبئة وطنية وعسكرية قادرة على المشاركة في الوقوف في وجه العدو الصهيوني؟

● هل تعتزمون الابقاء على فك الارتباط مع الضفة الغربية، وازالة الاثار غير السياسية التي ضيقت السبل امام المواطنين؟

● وهل تعتزمون حل مشكلة ابناء غزة؟

● وهل تعتزمون فتح الجسور مع الضفة الغربية في وجه المحاصيل والمنتجات الزراعية؟

● وهل تعتزمون دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني رسميا، وفتح ابواب الدعم الشعبي الحقيقي لها؟

● هل تعتزمون اطلاق الحريات للاحزاب القائمة، والسماح بانشاء احزاب جديدة، واطلاق سراح السجناء السياسيين، واباحة الحرية لصحافة الاحزاب بحيث تخرج من تحت الارض وتوزع في الاسواق اسوة بالصحف اليومية والاسبوعية المعروفة؟

● وهل تعتزمون منح امتيازات لاصدار صحف يومية واسبوعية ومجلات، من غير قيود وتعقيدات انسجاما مع حاجات المرحلة؟

● هل ستقوم حكومتكم باعادة الهيبة والاستقلال للسلطة القضائية؟

● وهل ستقوم هذه الحكومة باجراء تحقيق بشأن المداخلات التي مارستها حكومة الرفاعي، مع القضاء، والتي اكرهت فيها عددا من اقطاب القضاء على احالة انفسهم الى التقاعد؟ وهل هناك نية لدراسة المخالفة القانونية التي ترتبت على هذه المداخلات، وكيفية مساءلة المتورطين فيها؟

● هل هناك اتجاه لردع شركة الكهرباء عن ممارسة غطرستها وتصرفها بمقدرات المواطنين، وكأنها تتصرف في اقطاعية خاصة بها، او في حقل تجارب؟

● هل تعتزم هذه الحكومة انقاذ قطاع الانشاءات من النتائج التي ترتبت على انخفاض سعر صرف الدينار وتأثيرات الاجراءات الاقتصادية والجمركية؟

● هل تعتزم هذه الحكومة انشاء نقابات للمعلمين والفنانين وعمال مصانع الاسمنت والبوتاس؟

● هل تعتزم هذه الحكومة دعم الاندية الشبابية والرياضية وحل المعضلات الادارية والتدخلات الامنية فيها؟

● وهل هناك نية لتطوير التعليم في الجامعة الاردنية والغاء نظام الساعات المعتمدة الذي ثبت انه لا يناسبنا؟

● وهل هناك نية لتخفيض الاسعار عموما، وتخفيض اسعار حاجات الاطفال خصوصا، من غذاء وكساء والعاب؟ وهل هناك نية لتوفير وسائل التثقيف والترفيه لهم؟

● وهل هناك نية لاعادة النظر في رواتب المتقاعدين العسكريين والمدنيين على ضوء ارتفاع مستويات المعيشة؟

● واخيرا، هل هناك نية لاعادة الاعتبار لمن لحق بهم الاذى المادي او المعنوي من جراء الاحكام العرفية او تدخلات الاجهزة الامنية؟ وهل هناك اية كفالة لحسن التنفيذ؟ اعني حسن تنفيذ كل ما تقدم؟

هذه اشارات على الطريق، مجرد اشارات سريعة، احس ان الواجب يقضي ان نتنبه لها، اذا كنا جادين في السير على طريق الديمقراطية، واذا كنا نريد ان نأخذ العبرة من دروس نيسان، واذا كنا نريد ان نخرج البلاد من ازمتها الخانقة. ولا اشك في ان كل المخلصين لهذا البلد، لا يريدون له الا الخير، ولا يريدون لشعبه الا التقدم، كي يبقى سيدا قويا قادرا على الوقوف في وجه كل الاعداء، في الداخل والخارج.

اما فيما يتعلق بأمر الثقة بهذه الحكومة، فانني اعلن ان كل محاولاتي لاقناع نفسي بمنحها، قد باءت بالفشل، ولذلك، فانني ساحجب الثقة. وشكرا لاصغائكم.

سعد السرور: الحرص التام على التجربة الديمقراطية بعيدا عن اية مزايدات



معالي رئيس المجلس

السادة الزملاء المحترمين

استمعت مثلما استمعتم الى دولة رئيس الوزراء وهو يدلي بالبيان الوزاري لحكومته، وقراته بتمعن مرارا مثلما قراتم وانا اضع نفسي بين خطين هما الموضوعية والحياد من جهة، وواقع الوطن والمواطنين من جهة اخرى، هذا الواقع الذي لولا رحمة الله ولطفه بان وهب لنا قيادة هاشمية تتجلى في كل وقت صعب عن جديد من نبع الحكمة الذي لا ينضب لديها، لتفاقم الخلل واستمر الانزلاق فظهر هذا المجلس ـ مجلس النواب ـ ليمثل ارادة الشعب الاردني وليساهم في سلامة المسيرة وتوجيهها بمنتهى الاحساس بالمسؤولية والحرص التام على التجربة الديمقراطية بعيدا عن اية مزايدات وممارسة لجلد الذات يحترم الرأي والرأي الآخر لا يسعى للثأر والاثارة ولغة المناشير لا قدر الله.

ان ابناء هذا الوطن يعقدون امالا كبيرة على العودة للحياة النيابية فبقدر عظم هذه الامال سيكون الشعور بالخيبة لو فشلت هذه التجربة، ومن حقهم علينا ان نرعى امالهم وطموحاتهم. فهذه النبتة الخيرة الجديدة جديرة منا بالعناية والرعاية بتؤدة واناة نجد لها التربة الصالحة للانبات نسيجها ونحفظها من العاديات الى ان تثبت جذورها ويشتد ساقها لتحمل ثمرا وخيرا كثيرا. فالمنبت لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقى. نحن شعب عيوننا على المستقبل ننظر الى الوراء بالقدر الذي نستفيد منه تجربة ونضجا ومساءلة والمستقبل ملك لهذا المجلس فهو القيم عليه وهو الرقيب. سلامته مقرونة بالقدر الذي يجيد منه المجلس هذا الدور والديمقراطية لا تبدأ وتنتهي عند حدود هذا المنبر انما هي اسلوب حياة كامل للدولة يتأتى بتعاون سلطاته الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وبحسن تعامل هذه السلطات مع قضايا الشعب، وهي تربية واسلوب حياة ومسلكية لكافة ابناء هذا الوطن.

سيدي الرئيس

لقد احاط البيان الوزاري بشكل ايجابي باكثر القضايا التي نواجهها. والوصول الى اتفاق في الراي حول معالجتها يحتاج الى مناقشة هذه القضايا بتفاصيلها. اتطلع من خلال مسيرة هذا المجلس الى طرحها للمناقشة لكي نصل فيها للتوجه الامثل والقرار الاسلم لكنني بشكل عام الحظ مايلي:

اثمن للحكومة ما تم من اجراءات في ما يتعلق بالعودة للدستور في موضوع الاحكام العرفية وتصفية الاثار الناجمة عن هذه الاحكام ان كان لها ما يبررها في بعض الحالات فقد كانت بلا مبرر في معظم حالاتها وحرصها على ان يحترم الدستور وتلتزم بتطبيق نصوصه املين ان تضع حدا لفترة عدم الالفة بين الحكومات المتعاقبة والدستور عانينا منها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وفكريا. وان عزم الحكومة على اطلاق الحريات العامة لهو عودة لنصوص هذا الدستور والتزام بروحه.

سيدي الرئيس

ان دعم قواتنا المسلحة الاردنية هو واجب وطني وقومي لكي تستطيع القيام بواجبها المقدس في الدفاع عن الجبهة العربية ضد ما نواجهه من

البقية ص ٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلان صادر عن وزارة المياه والري / سلطة المياه للمواطنين في مدينة المفرق

تعلن سلطة المياه للسادة المواطنين في مدينة المفرق والمبينة اسماؤهم ادناه ان عقاراتهم اصبحت جاهزة للتوصيل بمشروع الصرف الصحي.

يرجى من اصحاب هذه العقارات مراجعة مكاتب مدير ادارة مياه محافظة المفرق وذلك لتقديم وتعبئة نماذج طلبات التوصيل حسب الاصول خلال مدة ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الصحف المحلية واذ تهيب السلطة بالمعنيين في هذا الاعلان بضرورة ربط عقاراتهم بشبكة الصرف الصحي حفاظا على السلامة العامة لترجو ان لا تضطر اسفة لمخالفتهم والزامهم بالتوصيل بالطرق القانونية.

امين عام سلطة المياه
المهندس معتز البلبيسي

الرقم	اسم المشترك	رقم الحي	رقم الحوض	رقم القطعة
١	عبدالباسط عبدالرحمن سالم	الجيعة الشمالي	٥	١٩١
٢	حمادة عبدالرحمن سالم	=	=	=
٣	عمر الحاج سعودي	=	=	٢٠٠
٤	راضي سالم الرفاعي وشركاه	=	=	٢٠١
٥	محمد صالح ابوقوره وشركاه	=	=	١٩٠
٦	نورالدين عمر الصالح الشريف	=	=	١٩٩
٧	احمد صالح ابوقوره وشركاه	=	=	١٩٠
٨	محمد حامد يونس عكلوك	=	=	١٩٨
٩	عادل محمود علي غندور	=	=	١٨٩
١٠	محمد شهاب شحاده وشركاه	=	=	١٩٧
١١	عادل محمود علي غندور	=	=	١٨٩
١٢	ثلجي النمري	=	=	١٨٩
١٣	ثلجي فريح النمري	=	=	١٨٨
١٤	محمد عبدالعزيز وشركاه	=	=	١٩٦
١٥	عمر الحاج محمد السعودي	=	=	جزء من ١٩٤
١٦	فايز صالح حسن وشركاه	=	=	١٨٦
١٧	راتب محمد شوفات وشريكه	=	=	١٨٥
١٨	فندية فالح محمد الدويري وشركاه	=	=	١٩٣
١٩	فهد الياس علاوي	=	=	٢٥٧
٢٠	امنه محمد صالح	=	=	٢٥٦
٢١	عمر مقتدي مزاوم العيسى	=	=	٢٧٥
٢٢	سمير احمد عصفوره	=	=	
٢٣	طعمه فارع النهار عبدالله	=	=	٤٣٣
٢٤	ورثة شتيوي خلف	=	=	٤٠٩
٢٥	سلامه محمد سالم	=	=	١٤٩
٢٦	علي مروح محمد الخالدي	=	=	جزء من ٣٠٤
٢٧	اسامه احمد سعيد عصفورة	=	=	٤١٦
٢٨	حسن عواد سعد	=	=	٤١٤
٢٩	هيفة بنت متلور المسلم	=	=	٤١٤
٣٠	حسن عواد اسعد	=	=	٢٩٥
٣١	محمد النبهي	=	=	١٩
٣٢	لافي شهاب الحليحل	=	=	٤٠
٣٣	جمعه سلامه الخالد	=	=	٢٩٣
٣٤	حسن عواد قويدر	=	=	٢٤٤
٣٥	ضيف الله السليم	=	=	٢٩٤
٣٦	خالد سلامه الدروع	=	=	٢٤٤
٣٧	غازي عوض	=	=	٥١
٣٨	سالم مسلم	=	=	١٠٢
٣٩	حمد عطيش المساعد	=	=	١٧٠
٤٠	محمد الحوت	=	=	١٧١
٤١	حسين عواد وشركاه	=	=	١٧١
٤٢	سليمان محمد نهار	=	=	١٢٤
٤٣	خليل الدسوقي	=	=	٦٩
٤٤	علي سعيد ابوعاشور	=	=	٥٣
٤٥	قاسم الناجي وشريكه	=	=	١١٩
٤٦	المنظمة التعاونية الاردنية	=	=	١٨٣
٤٧	حسين عواد وخالد عبد	عصفورة	=	١٤٤
٤٨	عصاب احمد بشاشة	=	=	٧٩
٤٩	حامد حمد علي	=	=	١٧٦
٥٠	سليم نواف ذياب	=	=	٢٥٨
٥١	احمد ابراهيم الحسن	=	=	١٧٨+٩٩
٥٢	الحاج صالح الرشيد	الجيعة الشمالي	=	١٠٠
٥٣	رفاعي مروح	عصفورة	=	٤٨١
٥٤	علي موسى عويد الرحيمي	الجيعة الشمالي	=	٦٧
٥٥	علي موسى عويد الرحيمي	عصفورة	=	١٥١
٥٦	صايل الزعل	الجيعة الشمالي	=	٦٥
٥٧	سلامه موسى النبعان	عصفورة	=	١٦٠
٥٨	ربيع السيد ابوبكر	=	=	١٧
٥٩	ظاهر فريد	الجيعة الشمالي	=	١٧٤
٦٠	احمد عبدالرحمن	عصفورة	=	١٦
٦١	سالم جبرة الياس وشركاه	الجيعة الشمالي	=	جزء من ٩
٦٢	غازي فيصل شواقفه	عصفورة	=	١١
٦٣	غصاب احمد بشاره	الجيعة الشمالي	=	٢٧
٦٤	علي الحوراني	=	=	٦٣
٦٥	عطيه حسن البيط	=	=	١٥٣
٦٦	محمود ساري عبدالرحمن شواقفه	=	=	جزء من ٢٥٩
٦٧	اسامه احمد سعيد وشركاه	=	=	٣٧٠
٦٨	احمد خلف محمد الرواد	=	=	٢٦٩
٦٩	محمد موسى مصطفى	=	=	١٦
٧٠	موسى عيسى رزق الله	المفرق الشمالي	٢	٣٠٩
٧١	محمد عبدالقادر الصباغ	=	=	٣١٩
٧٢	سميره عبدالفتاح العجلوني	=	=	٣٢٠
٧٣	سميره عبدالفتاح العجلوني	=	=	٣٢
٧٤	حامد هويمل كريشان	=	=	٤٧٨
٧٥	سليمان فياض	الشمالي	=	٤٧٩
٧٦	اسحاق القواسمه	المفرق الشمالي	٢	٣٢١
٧٧	فارس عبدالفتاح العجلوني	حي الضباط	٢	٣١٧
٧٨	محمد عبدالقادر الصباغ	=	=	٥٠٥
٧٩	نواف عثمان الطحان	=	=	
٨٠	خميس سالم حمد ابوزيد	=	=	٤٣٤
٨١	ذيب خضر احمد السبع	=	=	٢١٦
٨٢	علي عليان معيوف	=	=	٤٣٣
٨٣	علي الحايك	=	=	٤٣٥
٨٤	احمد عزات الحيرجي	=	=	٤٣٨
٨٥	محمد المومني	=	=	١٢
٨٦	حمدان خلف النادي	حي الضباط	٢	٥٠٨
٨٧	اسماعيل داود ابراهيم	=	=	٥٠٩
٨٨	اسليمان علي اشهابي	=	=	٤٤
٨٩	غالب عبداللطيف يوسف حمدان	=	=	٤٨
٩٠	محمد مسلم شويفان	=	=	٥٠
٩١	عبدالوحيد محمد علي وشركاه	=	=	٣٩
٩٢	قبلان طلاع علي	=	=	٦٣
٩٣	نايف ختلان	=	=	٣٦٢
٩٤	حسن محمد خليل	=	=	٣٧٩
٩٥	محمد المومني	=	=	
٩٦	علي سليم صبح	=	=	٣٣٠
٩٧	علي سليم صبيح شنابله	=	=	
٩٨	حسين جبر رجا	=	=	٥١٢
٩٩	خلف فزاع قنيص	=	=	٣٦٤
١٠٠	داود اسعد شد	=	=	جزء من ٢٤
١٠١	سلمان العقيل	=	=	٣٣
١٠٢	وليد عبدالرحمن	=	=	٤٥
١٠٣	حسين رجا ياسين	=	=	
١٠٤	حابس سرحان	=	=	٤٩
١٠٥	مروان حسون	=	=	٥٣
١٠٦	بسام العمري	=	=	٢٩
١٠٧	سليمان العقيد	=	=	
١٠٨	عبدالله قبلات	=	=	جزء من ٣١
١٠٩	علي موسى عويد الرحيمي	=	=	٣٠
١١٠	عبدالله قبلات	=	=	٥٩
١١١	محمد عمر صالح الشريف	=	=	٣١٠
١١٢	زياد فؤاد محمد سعده	=	=	
١١٣	عواد ذياب الفاعورين	=	=	٣١٣،٣١٢
١١٤	عواد ذياب وشركاه	=	=	٣١٢
١١٥	ملوح نزال	=	=	٤٥٤
١١٦	ذيب خضر السبع	=	=	٤٥٣
١١٧	جزاع نزال النعيمات	=	=	٢٩٣
١١٨	بدري شواقفه	=	=	
١١٩	رضوان عقله شواقفه	=	=	٢٨١
١٢٠	عدلي عادل عبدالرحمن وشركاه	=	=	٣٧٢
١٢١	محمد محسن محمد ابوشريفة	=	=	٤٨١
١٢٢	مصطفى عوض غصاب	=	=	٢٨
١٢٣	عيسى عوض عقلة النعيمي	=	=	
١٢٤	يوسف الناجي الاسعد	=	=	٢٧٢
١٢٥	رضوان سليمان عبدالله	=	=	٢٨٦
١٢٦	يوسف الناجي الاسعد	=	=	٨٢
١٢٧	احمد عبدالرحمن علي	=	=	٥٠٤
١٢٨	علي سالم شحاده موسى	=	=	٢٧٨
١٢٩	سليمان داود ابراهيم	=	=	٣٧٨
١٣٠	محمد مقبل الحراحشة	=	=	٣٦٥
١٣١	محمد مقبل مسلم	=	=	٣٦٦
١٣٢	لوريس داود خليل وشركاه	=	=	٨٣
١٣٣	خالد زميل سليمان فريد	=	=	٤٩٦
١٣٤	محمد جبر صفورة وشركاه	=	=	٢٨٤
١٣٥	مفلح هيال حسين	=	=	٤٩٧
١٣٦	دواس عرفان الشواقفة	=	=	٤١٠
١٣٧	سند موسى بيروتي	=	=	٨٥
١٣٨	بسلم مفضي ابراهيم النمري	=	=	٢٧٧
١٣٩	يوسف الناجي الاسعد	=	=	٢٦٢
١٤٠	سليم ابوفادي	=	=	٤٠٢
١٤١	ابوسليمان القيسي	=	=	٢٦٣
١٤٢	رفاعي مروح حمد الجدعان	=	=	٤٠٣
١٤٣	سالم الفار	=	=	٢٦٧
١٤٤	محمد صالح سميران	=	=	٤٠٦
١٤٥	زعل ضيف الله غافل	=	=	٥٢١
١٤٦	نعيم نايف الشتيوي	=	=	٤٠٧
١٤٧	جزاع نزال النعيمات	=	=	٢١٣
١٤٨	بسلم ابراهيم مفضي النمري	=	=	٢٧٦
١٤٩	عيسى عبدالله عواد وحسن علي	=	=	٨٥
١٥٠	مريم عازر الصايغ وشركاها	=	=	١١٤
١٥١	سعدية عطيه الفالح وشركاها	=	=	١١٣
١٥٢	يوسف الناجي الاسعد	=	=	٩٥
١٥٣	علي ابراهيم الشاطر	=	=	١١٤
١٥٤	ابراهيم بشير الخليلي	=	=	٤٦٦
١٥٥	قيادة موقع الجيش الشعبي	=	=	جزء من ٤٦٦
١٥٦	يونس يونس الحراحشة وشركاه	=	=	جزء من ٨٧
١٥٧	عادل ابراهيم الشاطر	=	=	جزء من ٣٤٧
١٥٨	فاطمة خليف عواد	=	=	٤٠١
١٥٩	ضيف الله سليم عقله	حي عصفورة	=	٤٠٠
١٦٠	مصطفى عبدالكريم مصطفى	=	=	٣٩٧
١٦١	يوسف الناجي الاسعد	حي الضباط	=	٣٩١
١٦٢	محمد الغوري	=	=	٣٩٥
١٦٣	يوسف الناجي الاسعد	=	=	٣٩٢
١٦٤	عبدالجليل مصطفى محمد الشواقفه	=	٥	٢٩١
١٦٥	سليم دريزه	عصفورة	=	٢٩٢
١٦٦	عمر عبيد العرقان وشركاه	=	=	٢١٣
١٦٧	تركي البطاينة	=	=	٢٠٥
١٦٨	فاطمة الحاج محمد السعودي	=	=	٢٠٦
١٦٩	محمد عبد سليمان مريان	=	=	٢٨٣
١٧٠	غصاب غازي اربعان	=	=	٢٧٩
١٧١	محمد عبدالله الرفاعي	=	=	٢٧٨
١٧٢	عايد عرسان	=	=	٢٧٤
١٧٣	خلف حسين بخيتان	=	=	٣٧٥
١٧٤	سليمان محمد	حي الجنوبي	٢٣	جزء من ١٦
١٧٥	عاصي فيصل حبريه	=	=	=
١٧٦	سالم محمد ابوالسعود	=	=	=
١٧٧	عبدالله الطالب	=	=	١٥١
١٧٨	حمد سلامه الحسبان	=	=	٣٤٥
١٧٩	محمود مسلم	=	=	جزء من ١٥٢
١٨٠	محمد مسلم	=	=	١٥
١٨١	ابراهيم مسلم حسن الحراحشه وشركاه	=	=	جزء من ١٥
١٨٢	خليل المسلم	=	=	٢٢٥
١٨٣	سلمان سالم سلامه	=	=	٣٠٤
١٨٤	سليمان سالم سلامه	=	=	٣٠٤
١٨٥	محمد مسلم	=	=	جزء من ٢١
١٨٦	حمد مسلم	=	=	٣٠٢
١٨٧	حسن مسلم	=	=	جزء من ٢١
١٨٨	خالد سالم عليمات	=	=	٢٩٩
١٨٩	عليان حسين العيسى	=	=	٢
١٩٠	حمد مسلم عليمات	الجنوبي	٢٣	١٢٣
١٩١	نصري محمد	=	=	٢٥٩
١٩٢	عيسى محمد حسين السعدي	=	=	١٨٣
١٩٣	سليم هويمل	=	=	جزء من ٦٣
١٩٤	خالد سليم	=	=	=
١٩٥	علي محمد العليمات	=	٤	جزء من ٦٣
١٩٦	ضياء علي حسين السليمان	=	=	١٨٤
١٩٧	فرحان حسن	=	=	جزء من ٦٣
١٩٨	ابراهيم محمد عليمات	=	=	=
١٩٩	ابراهيم محمد علي عليمات	=	٢٣	=
٢٠٠	جابر القبلان	=	٢٣	=
٢٠١	علي السلمان ماحص	=	=	
٢٠٢	سليمان سالم محمد السعود	=	=	٥١٠
٢٠٣	علي احمد خليف الحراحشه وشركاه	=	لوحة ٦	جزء من ٢٨
٢٠٤	جبرية مهاوي السعيد الكريشان العليمات	=	٧	٨٧
٢٠٥	ناصر صياح خلف	=	لوحة ٦	جزء من ٢٨
٢٠٦	راشد حسين	=	=	جزء من ٢٤٠
٢٠٧	طلب مسلم العليمات	=	=	
٢٠٨	سلمان عليان عليان	=	٤	جزء من ٦٣
٢٠٩	رشيد حمد عواد	=	=	=
٢١٠	عواد سالم العليمات	=	=	٦
٢١١	فتحية محمود	=	٢٣	٢٨٢
٢١٢	عواد سالم العليمات	=	٤	جزء من ٦٣
٢١٣	محمد جامد	=	٢٣	جزء من ٣٩
٢١٤	راشد الجناوي	=	٤	٦٣
٢١٥	سالم الفلاح	الجنوبي	٤	جزء من ٦٣
٢١٦	علي محمد بصبوص	=	لوحة ٦	٣٢٩
٢١٧	عبدالله بصبوص	=	٢٣	جزء من ٦٤
٢١٨	وليد حمود	=	٤	جزء من ٦٣
٢١٩	محمد داوود الوزني	=	٢٣	جزء من ٦٤
٢٢٠	وليد حمود الحراحشة	=	٤	جزء من ٦٣
٢٢١	يوسف الناجي الاسعد	الضباط	٢	٣٨٩
٢٢٢	اسكان الامن العام	=	=	
٢٢٣	يوسف الناجي الاسعد	الضباط	٢	٣٩٣
٢٢٤	اسكان الامن العام	=	=	٢٠٠
٢٢٥	=	=	=	
٢٢٦	عطاالله عاصب مطلق	=	=	١١٥
٢٢٧	عطاالله عاصب مطلق	الشارع العام	٢	١١٥
٢٢٨	حمد حسن حمد الحسين	المفرق الشمالي	=	٤١٨
٢٢٩	مشهور عبدالحميد دخيل	الضباط	=	١٦١
٢٣٠	مشهور عبدالحميد النعيمي	=	=	١٦٠
٢٣١	ابراهيم عبدالله جماد	=	٢	١١٨
٢٣٢	موزة عبدالحميد النعيمي	المفرق الشمالي	=	١٥٩
٢٣٣	خزينة الدولة	الشارع العام	=	١٨
٢٣٤	عزيز عبدالله قندح	=	=	١٢١
٢٣٥	موسى احمد طوالبه	الخندق	٧	٨٩
٢٣٦	جهاد عبدالحميد حميدي	الضباط	٢	١٥٦
٢٣٧	جهاد عبدالحميد النعيمي	=	=	١٤١
٢٣٨	محمد سعيد عبدالحميد النعيمي	=	=	١٤١
٢٣٩	عوض السمرين	الخندق	=	١٣٨
٢٤٠	عاكف الفاخوري	=	٧	٥٤
٢٤١	عبدالكريم شديفات	=	=	٥٥
٢٤٢	جهاد عبدالحميد النعيمي	=	=	١٠٦
٢٤٣	جهاد عبدالحميد النعيمي	=	=	٤٤٣
٢٤٤	وزارة التربية + وزارة الزراعة	الضباط	٢	٤
٢٤٥	خزينة الدولة ـ القيادة العامة	=	=	١
٢٤٦	= = =	=	٢	٢
٢٤٧	امونة عبدالله المطلب الشبيل	المفرق الشمالي	٢	١٣٢
٢٤٨	شركة الكهرباء محافظة اربد	الضباط	٢	٦
٢٤٩	خزينة الدولة	=	=	٦
٢٥٠	قطيفان منصور	=	=	١٩٠
٢٥١	سليمان حوامدة	المفرق الشمالي	٢	٢٤٣
٢٥٢	وبيعه صالح نخو	الخندق	٧	١٩
٢٥٣	خليل ابراهيم شداد	=	=	١١
٢٥٤	شركة مصفاة البترول الاردنية	=	=	١٣
٢٥٥	محمود وعلي احمد سالم جقال	=	=	٢١
٢٥٦	ابراهيم قاقيش	=	=	٢٣
٢٥٧	يوسف سليمان ابوالشعر	=	=	٦٠
٢٥٨	عيسى ابوالشعر	=	=	٥٨
٢٥٩	عيسى ابوالشعر	=	=	٥٩
٢٦٠	عازر شتيوي الصايغ	=	=	٥٩
٢٦١	مزعل ابوالشعر	=	=	٨
٢٦٢	مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية برج الاتصالات	[illegible]	=	
٢٦٣	بهجت سهاونة	=	=	٢١
٢٦٤	محمد امين خرواتي	=	=	٢٨
٢٦٥	نهاد دحابره	الخندق	٧	٦
٢٦٦	نهاد دحابرة	=	=	١٧
٢٦٧	محمد عبدالقادر الصباغ	=	=	٥
٢٦٨	الكنيسة الانجليزية	=	٧	١٦
٢٦٩	كنيسة الروم الارثوذكس	=	=	١٧+١٨
٢٧٠	فرحان الفريحي	=	=	٣٠
٢٧١	متروك شتال اوشتان	=	=	١٠١
٢٧٢	فرحان الفريح	=	=	جزء من ٣٠
٢٧٣	ذيب السالم النمري	=	=	٤٦
٢٧٤	ذيب النمري	=	=	٨٢
٢٧٥	نبيل ابوحنا	=	=	١١٨
٢٧٦	خليل يعقوب العافوري	=	=	١٠
٢٧٧	سالم شلويش	=	=	٣١
٢٧٨	ابراهيم شداد	=	=	١١
٢٧٩	بهجت السهاونة	=	=	٢١
٢٨٠	صالح حماد كتاني	=	=	١٩
٢٨١	وليد شناق	=	=	١٢
٢٨٢	فاطمة ذيب نصار	ابن خشمان	٢٣	٣٧
٢٨٣	اسماعيل حسن علي الشوحي	=	٧	٣٤
٢٨٤	ظاهر دبوس دويحان	=	٧	٥٠
٢٨٥	فهد الياس علاوي وشركاه	=	=	٢٨
٢٨٦	بديعة العايد	=	=	٣٦
٢٨٧	فؤاد حوار	=	=	٦٢
٢٨٨	محمد متزل	=	=	٣٨
٢٨٩	فرحان سليمان سعد طاشمان	الخندق	=	٣٣
٢٩٠	عبدالله محمد العرقان	الخندق	٧	٤١
٢٩١	سمير مرجي	=	=	٢٧
٢٩٢	عبدالقادر الصباغ	=	=	٢٦
٢٩٣	علي مفضي ابوالميال	=	=	٤
٢٩٤	عبدالقادر الصباغ	=	=	٢
٢٩٥	حمد الفضول الخريشه	=	=	٢
٢٩٦	محمد عبدالرحيم العوداتي	=	=	٢٨
٢٩٧	عبدالله العرقان	=	=	٤١
٢٩٨	فخري حمد صالح العجلوني	=	=	٢٥
٢٩٩	سلامه مسلم	=	=	٩
٣٠٠	سلامه المسلم العمر	=	=	٩
٣٠١	اسعد نخو	=	=	٤٤
٣٠٢	احمد سرور الرقاد	طريق عمان	٧	٢٦
٣٠٣	فخري حمد صالح العجلوني	=	=	٨٧
٣٠٤	متروك شتال	=	=	١٤
٣٠٥	عودة النبر	=	=	١٣
٣٠٦	حسني خليل ابوصيام	=	=	٨٩
٣٠٧	عودة النبر (محطة بنزين)	=	=	١٢-١٣
٣٠٨	حمد سليمان شهاب	=	=	١٠٠
٣٠٩	متروك شتال	=	=	١٠٢
٣١٠	موسى سالم الور	=	=	٢٠
٣١١	قطان فالح الدويري	=	=	٣٤
٣١٢	علي مسلم السعود وشركاه العليمات	=	=	٥٧
٣١٣	شعاع سليمان الصايغ + فوزي خضم	=	=	١٣٨+١٣٩
٣١٤	عربية حسن الصباغ	٦ طريق عمان	=	٥٩
٣١٥	يوسف محمود الحسين وشركاه	=	٧ البلد	٥٩
٣١٦	غسان فريد فرح النمري	الخندق	٧	٩٧
٣١٧	كردي سليم عطاالله	الشارع العام	=	١٨
٣١٨	احمد عواد شهاب	=	=	٤١
٣١٩	احمد الجابر	٩ العليمات	٧ البلد	٩٦
٣٢٠	محمد مراد عليمات + حسين عليمات	=	=	١٢٨+٣٨
٣٢١	عبدالله السعد	العليمات	٧	١٠٨
٣٢٢	عبداللطيف سليمان دويك	=	=	٨٥
٣٢٣	سليمان العواد	=	=	٣٤
٣٢٤	رحيل منيزل	الجنوبي	٢٣	١٧
٣٢٥	عطيه احمد قدري	العليمات	٧	١٧٠
٣٢٦	ياسمين ابراهيم المشتي	=	=	٣٤
٣٢٧	توفيق طلال الاسعد وشركاه	=	=	٣٦
٣٢٨	كمال النمري وشركاه	الجنوبي	=	٣٦
٣٢٩	حسين السبعاوي	=	٧ البلد	١١٩

يتبع

تابع / اعلان صادر عن وزارة المياه والري

الرقم	اسم المشترك	رقم الحي	رقم الحوض	رقم القطعة
٣٣٠	ممدوح احمد	=	٢٣ البلد	٤٤٠
٣٣١	سلمان عقيل عليمات	=	٧ البلد	١٢٦
٣٣٢	حسين السبعاوي	=	٧	١٢٠
٣٣٣	محمد عمر بركات	=	٢٣ البلد	جزء من ٥٧
٣٣٤	محمود خالد عليمات	=	=	٢٨٥
٣٣٥	علي نهار	=	=	
٣٣٦	علي نهار	=	=	جزء من ٣٢
٣٣٧	منور عبدالله باشا الداود واخوانه	=	=	١١
٣٣٨	عوض محمد خزاعله	=	=	٢٢
٣٣٩	المقبرة المسيحية	=	٧البلد	٣
٣٤٠	محمد علي بصبوص	الجنوبي	٧	جزء من ٩١
٣٤١	مفضي الاشهب يوسف	الجنوبي	٧	٤٨
٣٤٢	سليمان عواد الراشد	=	٢٣ البلد	جزء من٣٢
٣٤٣	عبداللطيف موسى	العليمات	٧ البلد	جـزء مـن ١٦
٣٤٤	سليمان عواد خوالده	=	=	جزء من ١٧
٣٤٥	علي ابو حمزة	=	=	جزء من ١٦
٣٤٦	ياسين ابراهيم المشيني	=	=	جزء من ٣٤
٣٤٧	علي نهار	=	=	١٣٧
٣٤٨	محمد سالم محمد سعود وشركاه	٩ العليمات	=	٣٥
٣٤٩	عتيق زيدان	العليمات	=	جزء من ٣٦
٣٥٠	ربة خساب النعيمي	=	=	١٤٤
٣٥١	فرحان صالح فهد	الجنوبي	٢٣البلد	جزء من ١٦
٣٥٢	عبدالعزيز شريدة	=	=	١١٠
٣٥٣	هليل مصطفى علي ابو شقيره	=	=	جزء من ٣٦
٣٥٤	عطايا حسين مسلم وشركاه	=	=	جزء من ٢٦
٣٥٥	احمد علي راشد علي	=	=	جزء من ٢٦
٣٥٦	علي ومحمد حسين	=	=	جزء من ٢٦
٣٥٧	محمد محمود ابو العلا	=	=	جزء من ٢٦
٣٥٨	عبيد ابو السكر	=	=	جزء من ٢٦
٣٥٩	سليمان عواد	=	=	جزء من ٢٩
٣٦٠	احمد علاوي	=	=	جزء من ٢٦
٣٦١	محمد خلف عايد	=	=	جزء من ٣٥
٣٦٢	محمد الشوشي	=	=	٢٨٩
٣٦٣	طلب مسلم ابو عليم	=	٢٣	٣٥
٣٦٤	محمود العطا	=	=	٥٤٨
٣٦٥	صبحي عوض هويمل	=	=	٥٥٧
٣٦٦	امين راشد خزاعلة	=	=	جزء من ٢٦
٣٦٧	صبحي عوض هويمل	=	=	٤٠٧
٣٦٨	موسى الراشد	=	=	٤١٤
٣٦٩	ارشيد جميلات	=	=	٤٠٩
٣٧٠	احمد موسى الراشد العواد	=	=	٤١٤
٣٧١	راشد سلامه العرقان	=	=	جـزء مـن ١٦٣
٣٧٢	ناصر حسون	=	=	جزء من ٢
٣٧٣	سليمان مهاوش	=	=	جزء من ٤١٩
٣٧٤	محمد فرح	=	=	٤١٢
٣٧٥	محمد علي ثاني خزاعله	=	=	جزء من ٤١٩
٣٧٦	عبده مالخالف	=	=	جزء من ١٦٣
٣٧٧	عبد خلف عايد	=	=	=
٣٧٨	حمد منيزل مفلح وشركاه	=	=	جزء من ١٦٣
٣٧٩	علي الخطيب	=	=	٤١٨
٠٣٨٠	عليوي سالم	الجنوبي	٢٣ البلد	جزء من ١٦٣
٣٨١	عبدالرحمن خير شنوان وشركاه	=	=	جزء من ٢٦
٠٣٨٢	علي الحسن	=	=	جزء من ٤٣٩
٠٣٨٣	اسعد عبدالله	=	=	جزء من ٤٣٧
٠٣٨٤	محمود عوض	=	=	٤٤١
٣٨٥	فارس سليمان حراحشة	=	=	جزء من ٤٣٧
٠٣٨٥	فارس سليمان حراحشة	=	=	جزء من ٤٣٧
٠٣٨٦	خليل عبدالله	=	=	٤٣٨
٠٣٨٧	عواد خليف	=	=	جزء من ٤٢٩
٠٣٨٨	عبد حمد سليمان	=	=	جزء من ٤٣
٠٣٨٩	عبادة مسلم	=	=	
٠٣٩٠	عبدالجليل الاسعد	=	=	٢٦٣
٠٣٩١	احمدحسين خليف+عقلة المفلح	=	لوحة ٦	٢٨٧
٠٣٩٢	حسين هلال حوامدة	=	=	٣٠٩
٠٣٩٣	سالم طالب	=	=	٣٠٨
٠٣٩٤	طلب مسلم العليمات	=	٢٣ لوحة ٦	٣٨٤
٠٣٩٥	احمد مهنا	=	لوحة ٦	٣٣٠
٠٣٩٦	محمد يوسف حسن	=	٢٣	٣٦
٠٣٩٧	عقلة المفلح	=	=	٣٥
٠٣٩٨	محمود يوسف حسن	=	=	٣٢
٠٣٩٩	احمد طه سلمان	=	لوحة ٦	جزء من ٣٢
٠٤٠٠	دخيل محمد الخزاعلة	=	٢٣	١٨٨
٠٤٠١	سالم شبيل عواد	=	=	جزء من ١٦٣
٠٤٠٢	عمر علي عليان الفلني	=	=	٤٠٨
٠٤٠٣	عودة الراشدة	=	٢٣ البلد	١٦٣
٠٤٠٤	خالد محمد فلاح	=	=	١٦٣
٠٤٠٥	اسعد احمد نصار	=	٧ البلد	١٤٥
٠٤٠٦	سعد الطالب	العليمات	٧ البلد	٥٩
٠٤٠٧	احمد السعود	=	=	جزء من ٥٩
٠٤٠٨	هايل سمعان عباس	=	=	١١٤
٠٤٠٩	احمد مهاوي كريشان وشركاه	=	=	٥١
٠٤١٠	عبدالله اسعد+عبدالله طلال النمري	=	=	٣١
٠٤١١	ضياء يوسف سليمان العبدالله	=	=	١١٨
٠٤١٢	طالب شواقفة	=	=	١٠٧
٠٤١٣	طالب شواقفة	=	=	١٠٦
٠٤١٤	صبرية المهاوي السعيد الكريشه	٩ العليمات	=	٨٧
٠٤١٥	هايل سمعان موسى	=	٧ البلد	٥٥
٠٤١٦	فيصل ضيف الله الدغمي	=	=	٨٢
٠٤١٧	احمد سالم سعد	=	=	١١٦
٠٤١٨	محمد سليمان العموش	=	=	٨٨
٠٤١٩	مطلق نوفان السعد	الحوامدة ١٠	=	١٢١
٠٤٢٠	كلثوم مفلح عيسى	=	=	جزء من ٤٩٠
٠٤٢١	عبدالله النمري+عبدالله سعد	=	١٠ البلد	جزء من ٥٨
٠٤٢٢	مفلح كلثوم	=	=	٤٩
٠٤٢٣	خلف مصطفى العقيد	=	=	جزء من ٤٩
٠٤٢٤	محمد المجذوب	=	٧	٦٠
٠٤٢٥	نايل سليمان الشنوان	=	=	١٢١
٠٤٢٦	شاهر عبدالله+محمد عبد جبر + صالح محمد	الجنوبي	٢٣	٥٩
٠٤٢٧	محمود العبد عويدات	=	٢٣	جزء من ٥٩
٠٤٢٨	صبحي عوض	=	٢٣ البلد	٥٥٠
٠٤٢٩	خلف سليمان سليم	=		٥٤٨
٠٤٣٠	عبدالحميد محمد العقاد	=	٢٣	٤١٩
٠٤٣١	مطر مقبلح مطر	=	=	جزء من ٣٢
٠٤٣٢	علي يوسف حسن الخطيب	=	=	جزء من ٤٠٣
٠٤٣٣	عالية الصمادي	=	=	مفرزة من ٣٢
٠٤٣٤	صالح عبد غافل	=	=	جزء من ٣٢
٠٤٣٥	عبدالعزيز مفلح موسى ابوعويضة	=	=	٣٢
٠٤٣٦	حسين الخطيب	الحوامدة	٧ البلد	١٤١
٠٤٣٧	صالح ابوسبتي	=	=	١٤٠
٠٤٣٨	شاهر عبدالله محمد	=	=	٩٢
٠٤٣٩	سليم ابراهيم العجلوني	١٣ الجنوب	١٣ الجنوب	٩٤
٠٤٤٠	سليم ابراهيم العجلوني	الحوامدة	٧ البلد	٩٤
٠٤٤١	صالح عبدالله ابراهيم	=	=	١٤٠
٠٤٤٢	خالد عبدالله المقدم	=	=	١٣٨
٠٤٤٣	حسين الخطيب	=	=	١٤١
٠٤٤٤	زهرية فياض الخوالدة وشركاه	١٣ الجنوب	=	٩٢
٠٤٤٥	محمد هلال الفالح وشركاه	=	=	٢٧
٠٤٤٦	خالد مبارك عبدالعزيز وشركاه	الجنوبي	٢٣	١٥١
٠٤٤٧	مقبل السالم المطلق	=	=	١٥٠

الرقم	اسم المشترك	رقم الحي	رقم الحوض	رقم القطعة
٠٤٤٨	غصاب حمد علي وشركاه	=	=	جزء من ١٠
٠٤٤٩	مقبل السالم المطلق	الجنوبي	٢٣	٩
٠٤٥٠	راشد مفلح رشيد	=	=	٤٠٣
٠٤٥١	محمد مقبل سالم	=	=	١٦٨
٠٤٥٢	مرشد مفلح رشيد	=	=	٤٠٠
٠٤٥٣	عبدالله احمد جازي	الجنوب	=	٣٩٩
٠٤٥٤	عبدالله البدو	=	٢٣ البلد	١٧٠
٠٤٥٥	محمد خير محمد خزاعلة	=	٢٣	٣٩٨
٠٤٥٦	رشيد مفلح رشيد	=	=	جزء من ١٠
٠٤٥٧	طالب احمد ابوعليم	=	=	١٦٩
٠٤٥٨	جمعية المركز الاسلامي الخيرية	=	=	
٠٤٥٩	صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي			
٠٤٦٠	عيد السالم	=	٢٣ لوحة ٦	٣٠١
٠٤٦١	سلمان سالم سلامة	=	=	٣٠٤
٠٤٦٢	عيد سالم	=	=	٣٠١
٠٤٦٣	عايد السالم	=	=	٣٠٠
٠٤٦٤	حسين مرعي	=	لوحة ٦	٣٠٣
٠٤٦٥	عيد وسعود منصور المفلح	=	٢٣ لوحة ٦	٣٠٠
٠٤٦٦	خلف ناصر	=	لوحة ٦	جزء من ٢٣
٠٤٦٧	مقبل منصور	=	=	جزء من ٢٣
٠٤٦٨	خليفة ناصر	=	=	جزء من ٢٣
٠٤٦٩	محمود مسلم سلامة	=	٢٣	٢٩٧
٠٤٧٠	عليان العيسى	=	=	
٠٤٧١	ابراهيم السلمان	=	=	٢٩٦ لوحة ٦
٠٤٧٢	مسجد الاوقاف	=	=	٢٣ جزء من ٢٤
٠٤٧٣	خليفة ناصر	=	=	لوحة ٦
٠٤٧٤	امجد السليمان عليمات	=	=	جزء من ٢٧
٠٤٧٥	خلف حسين بصبوص	=	٤	٦٧
٠٤٧٦	احمد سليمان بصبوص	=	=	جزء من ٦٧
٠٤٧٧	عوض السخني	=	=	٦٧
٠٤٧٨	محمد فارع نواش	=	=	٦٧
٠٤٧٩	خلف حسين بصبوص	=	=	من - ٦٧
٠٤٨٠	محمد علي بصبوص	=	=	٦٧
٠٤٨١	تركي محمود بصبوص	=	=	من - ٦٧
٠٤٨٢	يوسف محسن توفيق خير وعقل	٣ الحجازية	٧ البلد	٦١
٠٤٨٣	ورثة الحاج نايف محمود العكور	٤	=	٨٩+٧٧
٠٤٨٤	كامل ابراهيم الخطيب	=	=	١٠٠
٠٤٨٥	البلدية	=	=	١٠
٠٤٨٦	عواد صالح السميران	=	=	٧
٠٤٨٧	موسى محمد قازان	٣ الحجازية	=	١٤
٠٤٨٨	عبدالله الطالب	٨ السوق	=	١٣٣
٠٤٨٩	يوسف محسن وشركاه	٤	٧ البلد	١٥
٠٤٩٠	محمد العرقان واخوانه	٤	٧ البلد	١١٨
٠٤٩١	سعد الثلب	السوق	٧ البلد	١١
٠٤٩٢	محمود مكي	=	=	١٠
٠٤٩٣	يوسف النلجي	=	=	٤٧
٠٤٩٤	ورثة عمر علي ابورمان	=	=	١٢٢
٠٤٩٥	الاوقاف	٧ الوسط	٧ البلد	٥٦
٠٤٩٦	فخري العجلوني	=	=	٨٢
٠٤٩٧	المالية+المتصرفية وهندسة البلديات	السوق	=	٧٦
٠٤٩٨	وزارة التربية والتعليم	=	=	٥٢+٥١
				٧٦+٥٧٥
٠٤٩٩	عماد السقال وحسين مقبل وشركاه	=	=	١٣١
٠٥٠٠	قمر رايل ورثة محمد شريف منصور	=	=	٢
٥٠١	ثلجي فريح النمري	=	=	١٢٨
٥٠٢	عبدالله العلي البصبوص	١٠ الحوامدة	=	٧
٥٠٣	فوزي الغوال	=	=	٦
٥٠٤	سليمان نجيب النمري	٦ طريق عمان	=	٧٧
٥٠٥	سليمان وعصام نجيب النمري	=	=	٧٦
٥٠٦	بنك الاسكان	١٠ الحوامدة	=	٣
٥٠٧	هايل سمعان	=	=	٢
٥٠٨	احمد الجابر	=	=	١
٥٠٩	علي موسى عويد الرحيمي	المفرق الشمالي	٢	٣٠٠
٥١٠	مصطفى سعيد عبدالله نفاع	الضباط	٢٠	٣٠١
٥١١	احمد حسين محمد ابونموس	المفرق الشمالي	٢	٤٦٤
٥١٢	محمود ساري عبدالله	=	=	٣٠٢
٥١٣	زياد فوزي احمد سعده	الضباط	=	٤٤٨
٥١٤	محمد مقبل حراحشة	=	=	٣٦٥
٥١٥	سليم داود ابراهيم	الضباط	٢ المفرق الشمالي	٣٧٧
٥١٦	جميل شحاتيت	المفرق الشمالي	٢	٣٧٤
٥١٧	محي الدين حسن عبدالرحمن البارودي	=	=	٧٤
٥١٨	فوزية عبدة	=	=	=
٥١٩	سليمان طلب مسلم العواد	=	=	٧٠
٥٢٠	طلب مسلم العواد	=	=	=
٥٢١	مصطفى جبر غزاوي	الضباط	٢ المفرق الشمالي	٥١١
٥٢٢	محمد جبر الغزاوي	=	=	=
٥٢٣	محمد حسين عمري+عبدالله عمر	=	=	٤٨٦
٥٢٤	محمد حسين عمري+عبدالله عمر	=	=	٤٩٩
٥٢٥	رامي عطاالله الشبيل وشركاه	المفرق الشمالي	٢	٤٢٠
٥٢٦	احمد عبدالرحيم	الضباط	=	٨٠
٥٢٧	عطية عوض ابراهيم	المفرق الشمالي	٢	٥٠٤
٥٢٨	سعود مقصوب حامد	الضباط	٢ الشمالي	٥٠٣
٥٢٩	يوسف ناجي الاسعد	=	=	٢٢٨
٥٣٠	جهاد عبدالحليم	المفرق الشمالي	٢	٢١٢
٥٣١	محمد حسن راغب عبدالله	المفرق الشمالي	٢	٢٠٩
٥٣٢	حسين علي سليم	الضباط	٢ الشمالي	١٠٦
٥٣٣	امنة بنت موسى عبدالحميد	=	=	=
٥٣٤	سلمان سليمان عوايده	=	=	١٦٥
٥٣٥	عودة العياش محمد سلامه	=	=	٤٨٦
٥٣٦	عطيه عوض	=	=	٤٦٩
٥٣٧	عادل عبدالله حسين الغزي	=	=	٩٦
٥٣٨	عبداللطيف سعاده	=	=	٣٣٩
٥٣٩	جهاد عبدالحميد الدخيل	=	=	٩٩
٥٤٠	محمد احمد الصباغ	=	=	٤٢٢
٥٤١	جهاد عبدالحميد الدخيل	=	=	٣٥٦
٥٤٢	جهاد عبدالحميد	=	=	٢١١
٥٤٣	جزاع نزال قاسم النعيمي	=	=	٢١٣
٥٤٤	رؤوف خوري	=	=	٤٢٣
٥٤٥	عبداللطيف جرار + حمد صبح	=	=	٤٢٣+٤٢٤
٥٤٦	محمد حسن راغب عبدالله	المفرق الشمالي	١٢	٢٠٧
٥٤٧	محمد حسن راغب عبدالله	=	=	٢٠٨
٥٤٨	محمد حسن راغب عبدالله	=	=	٢١٠
٥٤٩	علي عوض النعيرات	الضباط	٢ الشمالي	٢٣٢
٥٥٠	جميل شحاتيت	=	=	٤٦٣
٥٥١	محمود ابراهيم حرب	=	=	٤٢٦
٥٥٢	ضيف الله علي سالم + خلف عبدالله	=	=	٤٦٠+٤٥٩
٥٥٣	موسى عليان السوري	=	٢ الشمالي	١٥٠
٥٥٤	عصري عياد علي الغزي	المفرق الشمالي	=	١٥١+١٥٠
٥٥٥	عوض حسين محمد ابوشريفه	الضباط	=	١٧٨
٥٥٦	نور كبوشي	=	=	٢٥٤
٥٥٧	يوسف كبوشي	=	=	١٢٨
٥٥٨	نادر كبوشي	=	=	٣٣٦
٥٥٩	نايف غيث سراج	=	=	١٦٦
٥٦٠	متري جوهر كبوشي	=	=	١٢٨
٥٦١	برد شحاده	=	=	٢٢٧
٥٦٢	ثلجي النمري	=	=	١٧٠
٥٦٣	عقله نايف سالم الشنابله	=	=	٣٣٥
٥٦٤	غازي خالد حتامله	المفرق الشمالي	٢	١٢٤
٥٦٥	ثلجي فريح النمري	الضباط	٢ البلد	١٧١
٥٦٦	فرعل السليمان ابوالشعر	=	٧ البلد	٨
٥٦٧	غازي خالد حتامله	=	٢ الشمالي	١٢٤
٥٦٨	فرعل السليمان ابوالشعر	=	٧ البلد	٦
٥٦٩	عبدالرحيم مصلح الكوي	الحجازية	٣ البلد	٧٨
٥٧٠	اديب موسى النمري	الحجازية	=	١٨٧
٥٧١	ثلجي فريح النمري	الضباط	=	١٧٢

الرقم	اسم المشترك	رقم الحي	رقم الحوض	رقم القطعة
٥٧٢	انور محمد احميد	البلد	٧ البلد	٢
٥٧٣	طعمه مناور ابراهيم	=	=	٥٣+٥٢+٥١
٥٧٤	خليل يعقوب الفاخوري	=	٧	جزء من ١
٥٧٥	ابراهيم السروني	ابن خشمان	٢٣ البلد	٥٩
٥٧٦	عبدالرحيم مصلح الكوي	الحجازية	٣ البلد	٨٠
٥٧٧	نورالدين محمد ابراهيم	السوريين	٧ البلد	٤
٥٧٨	منير الحلواني	=	=	١٥
٥٧٩	عبدالهادي عزو عبدالعال	الشوام	=	٦٧
٥٨٠	عبدالله علي شحاده	البلد	=	١٨
٥٨١	كايد هارون كريشان	=	=	١٦
٥٨٢	تيسير هارون كريشان	=	=	٩٦
٥٨٣	فارس حدادين	=	=	١٢
٥٨٤	فايز شداد	الحجازية	=	٢٨
٥٨٥	امنة عبدالهادي الراشد	البلد	=	٧٤
٥٨٦	كامل بكري الحلواني	=	=	٩٠
٥٨٧	عبدالهادي عزو عبدالعال	السوريين	=	٦٨
٥٨٨	شاهر صالح البوزلي	=	=	٢٣
٥٨٩	منيرة الحلواني	البلد	=	١٥
٥٩٠	محمود علي الغندور	السوريين	=	٢٦
٥٩١	عادل الغندور	=	=	٢٦
٥٩٢	يوسف مراد الدهان	=	=	٢٧
٥٩٣	خالد الحايك	=	=	
٥٩٤	عبدالخالق العامودي + خليل مرعي + تركي محمد عبدالرحيم	=	=	١٠٤+٩٩ + ١٠٥
٥٩٥	محمد الفتاح العجلوني	=	=	٣٣
٥٩٦	محمد حسن الشوشي	=	=	٧٤+٧٣
٥٩٧	فهيد جريس سليمان النبر	الحجازية	=	٤٥
٥٩٨	عبدالكريم محمد	=	=	٤٤
٥٩٩	خليل ابراهيم البيروتي	=	=	٣٣
٦٠٠	علي مدين السعد الحجازي	=	=	٦٤
٦٠١	متروك سلامه ابوشتال	السوريين	= البلد	٢٧
٦٠٢	قاسم حمدان جليل	الحجازية	=	٤٧
٦٠٣	رافت محمود السلايمة	=	=	٩٨
٦٠٤	موسى عايد الدويري	=	=	جزء من ٤٧
٦٠٥	ابراهيم شداد + عبدالكريم محمد + عطاالله عيد	=	=	٨٨
٦٠٦	ابراهيم شداد + عبدالكريم محمد + عطاالله عيد	=	=	٣٤
٦٠٧	مازن ابراهيم زريقات	٣ الحجازية	=	٣١
٦٠٨	شكري حداد	الحجازية	٣	٣٩
٦٠٩	محمد رشيد مصطفى	=	٧ البلد	٢٩
٦١٠	فريد حداد	=	=	٢٨
٦١١	عبدالكريم شداد	٣ الحجازية	=	٧٨
٦١٢	فهد الياس	٢ ابن خشمان	٧ البلد	٤٠
٦١٣	جريس فاخوري	الحجازية	=	جزء من ٣٢
٦١٤	محمد المنيزل	٢ ابن خشمان	=	٣٩
٦١٥	مها سليم السبع	ابن خشمان	=	٣١
٦١٦	فهد الياس	٣ الحجازية	=	٤٦
٦١٧	فهد الياس	٤ السوريين	=	٧٨
٦١٨	ابراهيم كامل الخطيب	السوريين	=	٢٩
٦١٩	احمد ذيب الحلواني	السوريين	٧ البلد	٣٩
٦٢٠	علي ابوطويلة	٤ السوريين	=	٤٠
٦٢١	عماد القتال	=	=	٣٢
٦٢٢	علي ابوطويلة	=	=	٤١
٦٢٣	حمد الامعري	=	=	٤٣
٦٢٤	توفيق عقيل	السوريين	=	٤٤
٦٢٥	عزت الحمبرجي	٤ السوريين	=	٤٤
٦٢٦	توفيق خيرو عقيل	=	=	٤٤
٦٢٧	عزات محمد الحمبرجي	السوريين	=	١٠٢
٦٢٨	نعيم الحمبرجي	=	=	٣٦
٦٢٩	محمد غياض	٤ السوريين	=	١٠٢
٦٣٠	طارق عيسى عايد الور	=	=	٣٧
٦٣١	فوزيه محمد فريح الخطيب	=	=	٤٦
٦٣٢	موسى البشير	=	=	٤٠
٦٣٣	عيسى علي العبدالله الشبيل	=	=	٧١
٦٣٤	محمد البندقجي	السوريين	٤	٧٢
٦٣٥	توفيق خير وعقيل واخوانه	الوسط	٧	١٠
٦٣٦	خيريه احمد كواليت	الحجازيه	٧	٥٩
٦٣٧	محمد سعود	الحجازيه	٧البلد	١٢
٦٣٨	يعقوب ايوب نصر الله	=	٧	٥٢
٦٣٩	عطوه عودة عبدالسلام	الوسط	٧	١١٤
٦٤٠	اديب صويص	الحجازيه	٧	٥٠
٦٤١	يعقوب عايد الخوري	٣ الحجازيه	٧البلد	١
٦٤٢	فهد الياس	٢ ابن خشمان	=	٤٦
٦٤٣	محمود ابراهيم كريشان	طريق عمان	٧	٨٥
٦٤٤	فضيه الياس	الوسط	=	٤٨
٦٤٥	محمد رزق مطلق واخيه	=	=	٨٦
٦٤٦	ابراهيم منيزل واخيه	الحجازيه	=	٤٨
٦٤٧	محمد رزق	٢ ابن خشمان	٧البلد	١٣١
٦٤٨	عبدالله المنزل	=	=	٤٧
٦٤٩	فايز عبدالله منزل	=	=	٤٤
٦٥٠	رياض نشوان	طريق عمان	٦البلد	٢٣
٦٥١	ابراهيم سعد الديك	السوريين	٧الوسط	١٦
٦٥٢	راجي نشوان	٢ ابن خشمان	٧البلد	٢٣
٦٥٣	ورثة الحاج نايف	السوريين	٧الوسط	جزء من ٨٠
٦٥٤	علي السلايمه	=	الوسط	جزء من ٨٠
٦٥٥	عطاالله الراشد عمر الحيدر	٤السوريين	٧البلد	١١٨
٦٥٦	محمود الاحمد	السوريين	٧الوسط	١٢
٦٥٧	عبدالقادر احمد الصباغ	=	=	٦٤
٦٥٨	علي الشبيل	=	٧الوسط	١٣٦
٦٥٩	عبدالقادر الصباغ	٤السوريين	٧البلد	٥٢
٦٦٠	عبدالرزاق فارس اشرق لبن	السوريين	=	٥١
٦٦١	عبدالرزاق البيرودي	السوريين	٧البلد	٥١
٦٦٢	محمد مخير الشديفات	٤السوريين	=	٢٢
٦٦٣	توفيق عقيل	=	=	٥٣
٦٦٤	عبدالله الطالب	السوريين	=	٩٢
٦٦٥	غالب حسن مصطفى	٤السوريين	٧البلد	٢٤
٦٦٦	غالب حسن مصطفى	=	=	٢٤
٦٦٧	علي شحادة الجرايده	١١المختلط	=	٤٣
٦٦٨	احمد حسن عمر الشريف	السوق	=	٦٨
٦٦٩	عزت الحمبرجي	٤السوريين	=	١٠١
٦٧٠	قاسم محمد عمر	السوق	٧	١١
٦٧١	محمد قاسم	١٣الجنوب	٧البلد	٩
٦٧٢	نايف سليم الوهبات	الوسط	=	٥٨
٦٧٣	راغب سعيد نفاع	=	٧	٨٩
٦٧٤	ثلجي فريح النمري	الضباط	٢البلد	١٧١
٦٧٥	محمد سكر	١٢التل	٧البلد	١٠٨
٦٧٦	فوزيه الخطيب	٧الوسط	٧	٨٥
٦٧٧	ورثة احمد الرحال	٨السوق	٧البلد	٢٠
٦٧٨	دوسي علي شبيل	=	=	١٣٤
٦٧٩	عبدالله الطالب	السوق	=	٩٤
٦٨٠	خليل عثمان نمروقه	=	=	٣٠
٦٨١	نور الشريف	٨ السوق	=	٢٦
٦٨٢	علي هاشم الهنداوي	السوق	=	٢٧
٦٨٣	جميل شحاتيت	٨السوق	=	٣٥
٦٨٤	عبدالله الطالب	السوق	=	٢٨
٦٨٥	عادل غسور	٨السوق	=	٢٩
٦٨٦	صالح عطيه	=	=	٣٧
٦٨٧	ابراهيم ياسين حرب المعتاني	=	=	٣٨
٦٨٨	غالب حسني غالب	السوق	=	٢٩
٦٨٩	كريم خطار محمد	=	٧	١٢١
٦٩٠	رسميه خلف غاصب	عصفوره	٥الجيعه الشمالي	٢٦٠
٦٩١	سليم عوض سليمان	العليمات	٧	١٠٠
٦٩٢	صبحي مسلم سلامه	الجنوبي	٢٣	جزء من ٢٤
٦٩٣	محسن فالح مسلم	عصفوره	٥الجيعه الشمالي	٤٠٢

يتبع

تابع / اعلان صادر عن وزارة المياه والري

الرقم	اسم المشترك	رقم الحي	رقم الحوض	رقم القطعة
٦٩٤	محمد عوض عويد	العليمات	٧البلد	١٣٨
٦٩٥	عطاالله عبدالرحمن	الجنوبي	٢٣اللوحة ٦	
٦٩٦	حسن فضي	الضباط	٢الشمالي	٥٢
٦٩٧	حمد عيسى حسين	=	=	٢٥
٦٩٨	محمد مصطفى الجندي	=	٢البلد	٤٣٢
٦٩٩	غازي الدويك	الخندق	٧	٥٣
٧٠٠	خليفه فليحان	العليمات	٧البلد	٧٦
٧٠١	عطاالله سليمان	الجنوبي	٢٣	جزء من ٢٤
٧٠٢	عبدالله طلال النمري	العليمات	٧البلد	٣١
٧٠٣	بهجت سلبا سليم خوري	الضباط	٢الشمالي	٥١٨
٧٠٤	خالد الحايك وسليمان العقيل	السوق	٧	٤٦
٧٠٥	جميل موسى شحاتيت	٨السوق	٧البلد	٣٣
٧٠٦	ابو محمد السبعاوي	=	=	٨٦
٧٠٧	عبدالغني عبدالرحمن/ شركة لبن	=	٧	١٠٥
٧٠٨	عبدالغني اشرق لبن	=	٧ البلد	-
٧٠٩	الاوقاف	=	=	
٧١٠	سمير عصفوره	=	=	٣٨
٧١١	حمد الهنداوي/ ابو قاشم المغربي	=	=	٤٢
٧١٢	سمير عصفوره	=	=	٣٨
٧١٣	يوسف موسى السهاونه	الوسط	٧	١٠٧
٧١٤	خليل محمد خليل صلاح	=	=	١٣
٧١٥	محمود حكي	الوسط	٧	١١
٧١٦	عبدالله الطالب	=	=	٩
٧١٧	عيسى منصور بطارسه	=	=	٨٣
٧١٨	رشدي نوري بطارسه	=	=	٨١
٧١٩	رشدي النوري	٧الوسط	٧البلد	٨١
٧٢٠	عودة منصور عبدالسلام العلي	الوسط	٧	١١٣
٧٢١	رشدي نوري بطارسه	=	=	١٨+١٢١
٧٢٢	شحادة المعاني	=	٧البلد	١١٣
٧٢٣	ابو حسين بصبوص	=	=	١٢٠
٧٢٤	محمد عبيد العرقان	٦طريق عمان	=	١٦
٧٢٥	فرحان فريح النمري	الوسط	٧	١
٧٢٦	حمد عبيد العرقان	=	=	١٢٠+١٦
٧٢٧	راجي سليمان انشيوات	٦ طريق عمان	٧ البلد	٢٣
٧٢٨	فؤاد الصايغ	طريق عمان	٦	١١٩+١١٦
٧٢٩	فرحان حامد السليم	=	=	١٠٧
٧٣٠	فؤاد سليمان الصايغ	٦طريق عمان	٧البلد	١٢٠
٧٣١	هايل سمعان	طريق عمان	٦	٣٥
٧٣٢	جبر المطلق ابو سماقه	٦طريق عمان	٧البلد	٢١
٧٣٣	ابو طويله واخواته	٧الوسط	٧البلد	١١١
٧٣٤	امين محمود سماره	الوسط	٧	٩٥
٧٣٥	حسين محمد هاشم الهنداوي	=	=	٦٣
٧٣٦	حمد هاشم الهنداوي	٨الوسط	=	٦٤
٧٣٧	موسى محمد اللحام	=	=	
٧٣٨	يوسف الور	٧الوسط	٧البلد	جزء من ٢٠
٧٣٩	رشدي النوري بطارسه	السوق	=	٨٤
٧٤٠	عيسى احمد الطنجي	السوق	٧البلد	٣٠
٧٤١	احمد عيسى	٧الوسط	٧البلد	جزء من١٠٩
٧٤٢	عيسى احمد عيسى	=	=	جزء من ٩
٧٤٣	يوسف الور	=	=	٢٠
٧٤٤	رشدي النوري بطارسه	السوق	٧	١٨
٧٤٥	رشدي النوري	٧الوسط	٧البلد	١٢٠
٧٤٦	محمد العرقان	=	=	١٦
٧٤٧	فيصل الدغمي	٦طريق عمان	٧البلد	١٢٦
٧٤٨	راتب سعيد عبدالله نقاع	٧الوسط	=	٨٩
٧٤٩	فؤاد الصايغ + محمود ارشيد العفاش	الوسط	٧	٨٤+٨٣+٥٠ ٩٦+٩٥+٩٤
٧٥٠	ابراهيم عايد الدويري	طريق عمان	٦	١٠٨
٧٥١	جبر مطلق ابو سماقه	=	=	٢١
٧٥٢	حمد سلامه الحسبان	٨السوق	٧البلد	٦
٧٥٣	ورثة خليل الدسوقي	السوق	=	١٧
٧٥٤	عبدالله وعبدالطالب	=	=	١٣٣
٧٥٥	عبدالله الطالب	٨السوق	=	١٠٨
٧٥٦	سعد الطالب	=	=	١٩
٧٥٧	خليل عثمان عزو طه	السق	=	١٠٨
٧٥٨	سعد الطالب	=	=	١٩
٧٥٩	خليل عثمان حروقه	٨السوق	=	١٢٩+٢
٧٦٠	احمد عمر ابو رمان	السوق	=	١٣٠
٧٦١	حسين السبعاوي	=	=	٤٧
٧٦٢	خالد الحايك وسليمان العقيل	=	=	١٠٦
٧٦٣	خالد الحايك	=	=	٦٠+٥٩
٧٦٤	غرفة التجارة	٨السوق	=	٧٥
٧٦٥	سمير النمري	السوق	٧البلد	٥١+٥٢
٧٦٦	سعود كريشان	=	=	٥٣
٧٦٧	فاضل حسبه	=	=	٥٤
٧٦٨	اسامه احمد سعيد عصفوره	٨السوق	=	٥٥
٧٦٩	وزارة الاوقاف	=	=	٥٦
٧٧٠	محمد عمر الشريف	=	=	١٤٢
٧٧١	سليمان العقيل وخالد الحايك	السوق	=	٥٧
٧٧٢	صلاح مكي	٨السوق	=	٧٠
٧٧٣	الاوقاف	=	=	٩
٧٧٤	صلاح مكي	=	=	
٧٧٥	حمد مكي	=	=	
٧٧٦	خليل السقا عثمان	=	=	٦٤
٧٧٧	محمود السخن	=	=	١٢٦
٧٧٨	محمد ناصر	السوق	=	١٢٦
٧٧٩	وزارة الاوقاف	٨السوق	=	٦٦
٧٨٠	نمور المغربي	=	=	١٢٧
٧٨١	البيت غير مسكون			غير مقروء
٧٨٢	صالح محمد خليل عيد	٧الوسط	٧البلد	٤٤
٧٨٣	راضي يعقوب حداد	٨الوسط	٧	٣٩
٧٨٤	يوسف الور	٧الوسط	٧البلد	٢٠
٧٨٥	علي رشيد الدغمي	٨الوسط	=	٩١
٧٨٦	يوسف جوهر سمبرشي	طريق عمان	=	٢٢
٧٨٧	عيسى منصور بطارسه	=	=	٦٣
٧٨٨	فؤاد سليمان الصايغ	٦طريق عمان	=	٥٠
٧٨٩	ايوب اسكندر الخوري	=	=	١٢١
٧٩٠	اسكندر ايوب يوسف	طريق عمان	٧البلد	١٢٨
٧٩١	سليم شتيوي جباره	السوق	٧	٩٢
٧٩٢	مؤسسة المواصلات	٧الوسط	٧البلد	٤٨
٧٩٣	عيسى المنور	٦طريق عمان	=	٦٣
٧٩٤	مقبل عميش اسميران	٨السوق	=	٧٦
٧٩٥	محمود مكي	=	=	١٠
٧٩٦	سليمان طعيمه	السوق	٧	١١٦
٧٩٧	مقبل عميش	=	=	١١٧
٧٩٨	محمد مكي المغربي	=	=	٧٠
٧٩٩	حسين محمد عوده	=	=	٧٣
٨٠٠	خليل محمد عوده	=	=	١٢٥
٨٠١	نور الدين المغربي	٨السوق	٧البلد	١٢٧
٨٠٢	نور الدين الشريف	السوق	٧	١٢٧
٨٠٣	نور الدين المغربي	٨السوق	٧البلد	١٢٧
٨٠٤	احمد المغربي	=	=	٨٢
٨٠٥	محمد مكي المغربي	السوق	٧	٧٥
٨٠٦	الاوقاف	٨السوق	٧البلد	٨٨
٨٠٧	محمد خليل صلاح	السوق	٧	٨٩
٨٠٨	سالم عوده نصروين	التل	٧البلد	١٢٢
٨٠٩	فريال فواز الزعبي	١٢التل	٧البلد	١٦٠
٨١٠	فيصل جباره	=	٧	٣٣٦
٨١١	محمود عبدالقادر عوض	=	=	١٢٣
٨١٢	محمد حسن احمد العلي	التل	=	١٦١+١٧١+١٦٧
٨١٣	عائشة الشبيل	١٢التل	٧البلد	٨٣
٨١٤	عطيه كريشان	=	=	٨٠
٨١٥	مقبل عايش السبع + صدقي عاشور	١٢التل	٧	١٨١
٨١٦	سليم حمد العتالي	=	=	
٨١٧	احمد عبدالقادر كريشان	=	=	١١٨
٨١٨	احمد عبدالقادر كريشان	=	=	١١٩
٨١٩	محمد فهمي ارناؤوط	=	=	
٨٢٠	فهمي ارناؤوط	=	=	٩٨
٨٢١	عبدالقادر عوض	=	=	١١٦
٨٢٢	فوزي سعدو	=	=	١٣٠
٨٢٣	مريم حمد قبلان	السوق	٨	٢+١
٨٢٤	عائشة الشبيل	١٢التل	٧البلد	١
٨٢٥	خلدون ابو قوره	٨السوق	=	١٥
٨٢٦	كراج المفرق	١٢التل	=	١٤١
٨٢٧	احمد الشريف	٨السوق	=	١١٥
٨٢٨	احمد عمر الشريف	السوق	٧	١١٤
٨٢٩	سعد الموسى	١٢التل	٧البلد	١٨
٨٣٠	سامي يوسف	=	٧	١٤٨+١٤٧
٨٣١	عبدالقادر الصباغ	١٢التل	٧البلد	١٤٣
٨٣٢	المؤسسة الاستهلاكية المدنية	=	=	
٨٣٣	سويلم رزق الله حداد	=	٧	٢٣
٨٣٤	البلدية	=	٧البلد	٢٤
٨٣٥	علي حمد خصاونه	=	٧	١٥٢
٨٣٦	عايد الرواد خير عربيات	=	=	
٨٣٧	علي سلامه ابو وادي	=	٧	٧٨
٨٣٨	عطاالله عراض	=	=	٧٧
٨٣٩	عيد سلامه ابو ذؤابه	=	=	٧٥
٨٤٠	الاوقاف	١١المختلط	٧البلد	٨٤
٨٤١	سالم العوده النصراويين	=	=	١٢١
٨٤٢	يوسف لطفي	=	=	٨٧
٨٤٣	غالب يوسف لطفي	=	=	٨٨
٨٤٤	معراج ابو محمود	=	=	٩٠
٨٤٥	احمد محمد حمدان	=	=	١٨٥
٨٤٦	ناصر ستد زيدان	=	=	١٦٢
٨٤٧	ناصر زيدان	=	=	١٦٢
٨٤٨	فايد مصطفى	=	=	١٠٢
٨٤٩	محمد الزعبي	=	=	٢٢٧
٨٥٠	خالد مقبل + رزق علي صالح	=	=	٣٤
٨٥١	عماد ظاهر عباسي	=	=	٥٠
٨٥٢	فرنسيس انجيل	=	=	٣٧
٨٥٣	الاوقاف	=	=	٥٢
٨٥٤	عبدالله هلال	=	=	
٨٥٥	سليمان غصاب الزايد	١٣الجنوب	=	١٠٤
٨٥٦	عيسى السرو النبر	=	=	٢
٨٥٧	علي سليمان الحوامده	١١المختلط	٧	١٩٢
٨٥٨	سليمان نحتد ضيف الله الدغمي	الحوامده	١٠البلد	١٢٥
٨٥٩	خليف هلال حوامده	١١المختلط	٧البلد	٢٤٥
٨٦٠	سعيد فريح طاشمان	=	=	١
٨٦١	خلف هلال حوامده	=	=	٢٤٧
٨٦٢	طلب محمد عواد	١٠الحوامده	=	
٨٦٣	سليمان محمد الشلبي	١١المختلط	=	٣٩
٨٦٤	محمد احمد مفلح	=	=	٤٣
٨٦٥	عبدالعزيز مفلح ابو عويضه	١٣الجنوب	٧البلد	١٨٧
٨٦٦	كامل خضر السبع	التل	٧	١٥٣
٨٦٧	احمد الزعبي	=	=	
٨٦٨	محمد حسن العلي	=	=	١٦٧
٨٦٩	بزيغ عدنان	المختلط	٧البلد	٢٣٨
٨٧٠	عبدالله عويد النعيمي	المختلط	٧البلد	٢٠١
٨٧١	عساف العرقان	١١المختلط	=	١
٨٧٢	عساف يحيى العرقات	=	=	١٢٣
٨٧٣	عوض احمد ذويب	التل	=	٢١٢
٨٧٤	طه العجلوني	١١المختلط	٧البلد	١٢
٨٧٥	علي حسين الموفي	المختلط	=	٢١٠
٨٧٦	محمد سليمان مفيلح	=	=	٣٠
٨٧٧	الحاج محمد عبداللطيف النبر وشركاه	١١المختلط	=	٣٠
٨٧٨	عبدالمجيد احمد ابو عريضه	المختلط	=	١٦
٨٧٩	محمد نجي العرقان	=	٧	٢٣٩
٨٨٠	مسعف نجي العرقان	١١المختلط	٧البلد	١٢٤
٨٨١	طه محمد العجلوني	المختلط	٧	١٢
٨٨٢	عواد نوفان	=	=	١١٠
٨٨٣	سليمان طخيمه	١١المختلط	٧البلد	٣٣
٨٨٤	عثمان محمد عودة الجعبري	=	=	١٠٥
٨٨٥	عبد راشد العليمات	=	=	٢٣٢
٨٨٦	محمد الضمار الصباح	=	=	٢٠٥
٨٨٧	روفائيل يوسف بركات	=	=	٤٧
٨٨٨	الدكتور محمد الزعبي	المختلط	=	٤٩
٨٨٩	محمد محمود مرواف	=	=	٩٣+٩٢
٨٩٠	عطاالله الشبيل	١٢التل	٧	١٥٧
٨٩١	احمد عيسى العمري	المختلط	=	١٢٧+١٢٦
٨٩٢	علي سلامه العرقان	١٢التل	٧البلد	٣٣
٨٩٣	نهار الحمدان/ رسميه النوري العمري	=	=	١٢٨
٨٩٤	طلب ابراهيم	١١المختلط	=	١٣٦
٨٩٥	فليح ماطر	المختلط	=	١٥١
٨٩٦	ميخائيل قسوس	=	=	١٣٣
٨٩٧	بدي عواد	=	٧	١٥٠
٨٩٨	حسين سالم حمدان واخوانه	١١المختلط	٧البلد	١٥٢
٨٩٩	عواد المهنا	المختلط	٧	١٣٢
٩٠٠	عواد البخيت الفيصل	=	=	١٤٩
٩٠١	رزق علي صالح	١١المختلط	٧البلد	٣٤
٩٠٢	خالد مقبل سليمان	=	=	٣٤
٩٠٣	الاوقاف	=	=	٥٢
٩٠٤	داود موسى عايش	١٣الجنوب	=	١٥
٩٠٥	عبدالكريم سويلم ارشيد	=	=	١٥
٩٠٦	احمد سويلم الحسبان	الجنوبي	٧	١٥٨
٩٠٧	علي عبيد حمد العرقان	=	=	٥٩
٩٠٨	فواز ضيف الله الدغمي	=	=	٣١
٩٠٩	قاسم المحاميد	=	=	٣٩
٩١٠	علي رشيد ضيف الله الدغمي	السوق	٧البلد	٣٩
٩١١	عبدالله محمد خضر	١٣الجنوب	=	٤١
٩١٢	مصطفى محمد المثاني	الجنوبي	=	١٣٩
٩١٣	قبيل سالم الحسبان	=	١٢البلد	جزء من ٩٩
٩١٤	محمد الخضر	١٣الجنوب	٧البلد	٤١
٩١٥	محمد الخضر المقابيع	١٢التل	٧البلد	١٤٥
٩١٦	فخري العجلوني	١٣ الجنوب	=	١٩٢
٩١٧	علي حسين العلي الشوشي	=	=	٢٢
٩١٨	رفقه خليل الصايغ	=	=	٢٩
٩١٩	عبدالله هلال	=	=	٢٧
٩٢٠	محمد نايف فالح	الجنوبي	٧	٢٧
٩٢١	خالد لطفي احمد المجذوب	=	٧البلد	١٨
٩٢٢	عبدالله محمد اخورشيده	=	٧	٢٦
٩٢٣	محمد حمد ابو فلاح	=	=	٢٥
٩٢٤	عبدالكريم محمد فرعل	١٣الجنوب	=	٢٤
٩٢٥	عيسى نور سهلونه	=	=	٣٧
٩٢٦	فضيه عيسى سهلونه	الجنوب	=	٣٨
٩٢٧	عبدالكريم محمد فرعل	١٣الجنوب	٧البلد	١٨٥
٩٢٨	طاهر محمد فرعل	=	=	١٨٥
٩٢٩	خالد احمد مفلح	=	=	١٨٨
٩٣٠	عبدالله هلال	الجنوبي	٧	٨٩
٩٣١	احمد سويلم مقدم الحسبان	١٣الجنوبي	٧البلد	١٥٨
٩٣٢	جميل سعيد العبثي	=	=	٦٠
٩٣٣	احمد سويلم	=	=	
٩٣٤	محمد علي العبيد	الجنوبي	٧	٦٠
٩٣٥	غسان الشبيل	الجنوبي	=	٥١
٩٣٦	عناد احمد تليلان	١٣الجنوب	٧البلد	
٩٣٧	يوسف جادالله معمر	=	=	
٩٣٨	عناد احمد تليلان	=	=	١٣٥+
٩٣٩	عبدالله محمد العرقان	١١المختلط	٧	١٠٧
٩٤٠	عليان مقبل	١١المختلط	٧	١٢٣
٩٤١	نواف غصاب	١٣الجنوب	٧البلد	١٠٥
٩٤٢	خلف غصاب	=	=	١١٣
٩٤٣	سالم الفار	=	=	١١٧
٩٤٤	عقيل حمدان ابو عقل	=	=	١١٣
٩٤٥	سالم الفار	=	=	١١٧
٩٤٦	قاسم اللبان	١٣الجنوب	=	٦
٩٤٧	فرج نمران خلف	الجنوبي	٧	٢٤
٩٤٨	موسى محمد	=	=	=
٩٤٩	قاسم ومحمد عطاالله	=	=	١٠
٩٥٠	محمد الحامد	١٣الجنوب	٧البلد	٣٢
٩٥١	نايف سالم المفضي وشركاه	=	=	٣٢
٩٥٢	دخيل العكاشه	الجنوبي	٧	٣٢
٩٥٣	دخيل عكاشه الحوامده	=	=	
٩٥٤	مرو العلي	=	=	٤٤
٩٥٥	عبدالله ابو حاتم	=	=	٣
٩٥٦	جمال فهد حسين	١٣الجنوب	٧البلد	٤٨
٩٥٧	كمال النمري + فرحان فرج يوسف	الجنوب	=	١٧٤ (٥)
٩٥٨	الاوقاف	١٣الجنوب	=	٧
٩٥٩	محمد عرقوب	المختلط	٧	٤٧
٩٦٠	منصور السليمان	المختلط	٧	٤٦
٩٦١	شوكت عطا الله المعري	=	=	٨٦ + ٩٢
٩٦٢	شوكت مصاروه	١١المختلط	٧البلد	٩٤
٩٦٣	محمد ناجي الاسعد	المختلط	=	١١٣
٩٦٤	عماد السقال	=	٧	١٣٠
٩٦٥	مدرسة مطرانية الروم الكاثوليك	المختلط	٧	١
٩٦٦	عماد السقال	١١المختلط	٧البلد	١٣١
٩٦٧	مسعود القواز	المختلط	=	١٩٦+٢٠٧
٩٦٨	عماد القتال	١١المختلط	=	١٣١
٩٦٩	محمد اسعد الناجي	=	=	١١٣
٩٧٠	سالم محمد سالم	المختلط	=	١٢٥
٩٧١	مصطفى سالم السختي	=	٧	١٤٨
٩٧٢	طه محمد العجلوني	=	=	١٤٥
٩٧٣	حسن زكريا	=	=	١٤١+١٤٠
٩٧٤	سمير عصفور	=	=	١٢٩
٩٧٥	عبدالقادر عباطه	١١المختلط	٧البلد	١١٦
٩٧٦	حسن زكريا	=	=	١٤
٩٧٧	محمد الحسبان	المختلط	=	٥١
٩٧٨	قاسم حمدان خليل وشركاه	١١المختلط	=	٩١
٩٧٩	محمد عبدالقادر العربي + اميه	=	=	٩١
٩٨٠	محمد السالم خليفه	=	=	١٠٩
٩٨١	سليم علي بصبوص	المختلط	٧	١٩٤
٩٨٢	علي الخصاونه	=	=	١٨٦
٩٨٣	نادر شوقي ابراهيم	=	=	٥٧
٩٨٤	ورثة شريف منصور	=	=	١
٩٨٥	محمد علي بصبوص	١١المختلط	٧البلد	٨+٧
٩٨٦	توفيق مديان	المختلط	٧	٢٢٤
٩٨٧	سالم مبارك	=	=	٢٢٥
٩٨٨	محمد سليمان ابو نويب	=	=	١٧٦
٩٨٩	يوسف مسلم النهار	الحوامده	١٠	٢٨
٩٩٠	يوسف مسلم	١٠الحوامده	٧البلد	١٣٢
٩٩١	علي رحال	المختلط	٧	٧١
٩٩٢	ضياء يوسف سليمان العبدالله	١٠الحوامده	٧البلد	١١٨
٩٩٣	غوري قبلان	الحوامده	١٠	١١٨
٩٩٤	موسى عيد موسى خوري	المختلط	٧	٢١٥
٩٩٥	محمد حمدان	١٠ الحوامده	٧البلد	٤٠
٩٩٦	انور عربيات + علي الحوامده	الحوامده	١٠	٩٠+٦٨
٩٩٧	عطاالله محمد المكاحله	١١المختلط	٤-١١	٢٢١
٩٩٨	عطاالله محمد المكاحله	المختلط	١١	٧٣
٩٩٩	مسلم نهار	١٠الحوامده	٧البلد	٥
١٠٠٠	منير عربيات	الحوامده	٧	١١٠
١٠٠١	ابراهيم محمود سليمان	الحوامده	٧	١٠٢
١٠٠٢	عادل جباره	=	=	٦٣
١٠٠٣	حسن الزيات	١٠الحوامده	٧البلد	٦٣
١٠٠٤	اولغا جورج حماتي	الحوامده	٧	٨١
١٠٠٥	حنا الصريحي	١٠الحوامده	٧البلد	
١٠٠٦	حشوتي عوده انشيوات	١٠الحوامده	=	٧٢
١٠٠٧	الاسم غير معروف	الواحده	٧	٧٨
١٠٠٨	عقله سليم بطارسه	١٠الحوامده	٧البلد	٧٩
١٠٠٩	هله احمد مفلح حمد	=	=	٣٥
١٠١٠	حمد محمود حسين	=	=	٣٨
١٠١١	عقله سعد طاشمان	٦طريق عمان	٧البلد	١٣٥
١٠١٢	سليمان النمري	=	=	٧٦
١٠١٣	قبلان عيد علي	١٠الحوامده	=	٧٢
١٠١٤	محمود عقيل الدويري	الحوامده	=	٢٩
١٠١٥	حمد محمود حسين عليمات	١٠الحوامده	٧البلد	٣٨
١٠١٦	احمد الجابر	الحوامده	=	١
١٠١٧	احمد السكران عواد	١٠الحوامده	١٠الحوامده	١٣
١٠١٨	هايل السمعان عباس	٩العليمات	٧البلد	٩٠
١٠١٩	شفيق خالد قندح	الضباط	٢	٤٧٥+٤٧٤
١٠٢٠	سليمان حمد صالح	الجنوبي	٢٣	جزء من ١٦
١٠٢١	خلف عنيان عليمات	الجنوبي	٤	جزء من ٦٣
١٠٢٢	سامي الصالح	٩العليمات	٧البلد	٧٤
١٠٢٣	يعقوب سامي صالح	١٠الحوامده	٧البلد	٧٥
١٠٢٤	محمد سليم مساعده واخوانه	الحوامده	٧البلد	٢٥
١٠٢٥	سعد السالم الجبارات	١٠الحوامده	=	٢٥
١٠٢٦	عبداللطيف العلي الطالب	٩العليمات	=	٥٠
١٠٢٧	مهامي سعيد كريشان	١٠الحوامده	=	٥٢
١٠٢٨	سالم محمد السعود	=	=	٧٦
١٠٢٩	سميح اسحاق بقاعين	=	=	٧٧
١٠٣٠	سميره ينفو ابراهيم	٩العليمات	=	٨٩
١٠٣١	عبدالكريم نيصل الدغمي	١٠الحوامده	=	٨٢
١٠٣٢	مركز التنمية الاجتماعية/ عبدالكريم	١١المختلط	٧البلد	٨٢
١٠٣٣	حمد محمود حسين عليمات	١٠الحوامده	=	٣٨
١٠٣٤	سمور المعاني	الحوامده	=	١٣٠
١٠٣٥	نايف عبدالله قندح	١٠الحوامده	=	١١٤
١٠٣٦	احمد سالم محمد السعود	=	=	٧٦
١٠٣٧	قاسم محمد السختي	=	=	١٠٥
١٠٣٨	دائرة الترخيص	السوق	٧	٢١
١٠٣٩	خالد المومني	التل	=	١٧٩+١٧٨
١٠٤٠	محمد عيسى حسين	الضباط	٢الشمالي	٢٥
١٠٤١	داود اسعد شرش	=	الضباط/الشمالي	٢٦
١٠٤٢	ابراهيم حرب ياسين	السكه	٥	٢٣
١٠٤٣	سهام ايوب سهاونه	=	=	٢٦
١٠٤٤	خيرو توفيق عقيل	=	٢	جزء من ٢
١٠٤٥	محمد عبد سعيد الحلواني	=	=	٣
١٠٤٦	جميل عباطه	=	=	٤
١٠٤٧	عطاالله راشد الحايك	٨/السوق	٧	٢٨
١٠٤٨	يوسف محمد المزعل وشركاه	٨/السوق	٧	٢٨
١٠٤٩	فاطمه عصفوره	السوق	=	٢٩
١٠٥٠	موسى عمر واحمد حسين الشريف	=	=	١٢٣+١٢٤
١٠٥١	فاطمه مصطفى الكرتيلي وشركاها	٨السوق	=	١٢٨
١٠٥٢	عبدالكريم مكازي اخوارشيده	=	=	٨٥
١٠٥٣	بهجت سهاونه	التل	=	٥٠
١٠٥٤	جريس عبدالله حداد	=	١٢	١٧٥
١٠٥٥	ايوب رزق الله سهاونه	=	=	٦٠
١٠٥٦	عبدالكريم المومني	=	٧	٦١
١٠٥٧	عبدالمولى نواش ابو دلبوح	=	=	٦٢
١٠٥٨	ماجد نواش ابو دلبوح	=	=	٦٣
١٠٥٩	عمر التكروري	الجنوبي	١٣	٤٩
١٠٦٠	احمد محمد احمد فريح	الجنوبي	٧	٨٢
١٠٦١	عمر محمد عمر التكروري	=	=	٧٤
١٠٦٢	حسان داود فتيان	=	٢٣	٧٠
١٠٦٣	احمد عكاشه الحسبان	الجنوبي	٢٣	٢٥٤
١٠٦٤	ابراهيم سحوم عويدات	=	=	٧٠
١٠٦٥	حسين رزق الله العموش	=	=	جزء من ٧٠
١٠٦٦	شريك طويله	السكه	٢	١٠
١٠٦٧	صالحه حمد عبدالله	=	=	٢١

يتبع

تابع / اعلان صادر عن وزارة المياه والري

الرقم	اسم المشترك	رقم الحي	رقم الحوض	رقم القطعة
١٠٦٨	قاسم محمد	=	=	٢٩
١٠٦٩	محمد علي عبدالرحيم زريقات	=	٢/الشمالي	١٦
١٠٧٠	محمد امين عبدالرحيم زريقات	=	٢	١٣
١٠٧١	غازي حنا عطيوي حداد	التل	٧	١٥٥
١٠٧٢	موسى فريح سهاونه	=	=	٧٠
١٠٧٣	منتزه البلدية	=	=	٣١
١٠٧٤	منى محمد موسى الريماوي وشركاها	=	=	١٣٤
١٠٧٥	صالح علي الشبيل	=	=	٤٣
١٠٧٦	خليف طحيمر سليمان الزيود	=	=	٣٨
١٠٧٧	سليم الرزق الله حداد	=	=	٤٤
١٠٧٨	ابراهيم صليل الحسبان	=	=	٤٥
١٠٧٩	سعيد سعود حداد	=	=	١٧٠
١٠٨٠	راغب حداد	=	=	٥٠
١٠٨١	سميح جرار	=	=	٤٤
١٠٨٢	عوده العياش العياس	=	=	جزء من ٥١
١٠٨٣	محمد قبلان السالم الحمدان	=	=	٩٩
١٠٨٤	ابراهيم حجازي	=	=	٤٨
١٠٨٥	مصطفى العابلي	=	=	٥١
١٠٨٦	محمد خضر	=	=	٤٣
١٠٨٧	ياسين حسبان	=	=	٣٩
١٠٨٨	جمعية السهاونه	التل	٧البلد	٤٧
١٠٨٩	محمد سلامه الحسبان	١٣الجنوب	٨	١٠٢
١٠٩٠	محمد سلامه الحسبان	=	=	=
١٠٩١	بدري الخطيب	التل	٧	٨٣
١٠٩٢	محمد علي عبدالله الشبيل	الجنوبي	٧البلد	٥٧
١٠٩٣	سويلم المقدم	=	=	٦٥
١٠٩٤	حمدان سويلم	١٣الجنوب	٧	٦٥
١٠٩٥	محمد خير	=	=	٦٥
١٠٩٦	غسان سرور شبيل	=	=	٥٢
١٠٩٧	عدنان عبد عويدات	الجنوبي	٧البلد	١٥٦
١٠٩٨	عليان العرقان	الجنوبي	٧البلد	٦٣
١٠٩٩	علي موسى غافل وابو موسى التميمي	=	=	١٥٥+١٣٣
١١٠٠	محمد الخدام المحارب	١٣الجنوب	=	٧١
١١٠١	غسان سرو شبيل	١٣الجنوب	٧	٥٢
١١٠٢	ارشيد الزيودي	=	=	٩٨
١١٠٣	ارشيد الزيودي	=	=	٩٨
١١٠٤	سالم مدالحه	=	=	١٩
١١٠٥	محمد محمد التكروري	=	=	٧٤
١١٠٦	احمد عيود الحضرمي وشركاه	=	=	٨٠
١١٠٧	نواش ابو دلبوح	الجنوبي	٧البلد	٧٢
١١٠٨	عقله نواش ابو دلبوح	=	=	٧٩
١١٠٩	محمد الخدام ابو دلبوح	١٣الجنوب	٧	٧١
١١١٠	جروان موسى حسن	الجنوبي	٧البلد	٩٥
١١١١	حمد سويلم الحسبان	١٣الجنوب	٧	١٢٦
١١١٢	محمد سويلم الحسبان	=	٧البلد	١٢٨
١١١٣	ابراهيم حسبان	الجنوبي	٧البلد	٩٦
١١١٤	سليمان مطر بدران	=	=	جزء من ٧
١١١٥	حمد سويلم الحسبان	=	=	١٢٧
١١١٦	محمود رشاد الحسبان	١٣الجنوب	٧	جزء من٧٧
١١١٧	محمود رشاد الحسبان	=	=	جزء من٧٦
١١١٨	يوسف احمد المحيسن	الجنوبي	٧البلد	٦٨
١١١٩	راشد نور بطارسه	١٣الجنوب	٧	
١١٢٠	سليمان معابط الحوامده	الجنوبي	٢٣	جزء من٥٧
١١٢١	علي احمد جبر عويدات	=	٧	١٤٥
١١٢٢	هاني موسى عليان	-	٢٣	٨٧
١١٢٣	جميل عربيات	=	=	٨٦
١١٢٤	الاوقاف	١٣الجنوب	٧	٨١
١١٢٥	الاوقاف	=	=	٨١
١١٢٦	عماد بصبوص	الجنوبي	٢٣	١٩٦
١١٢٧	رحمه بصبوص	=	=	٣٤٩
١١٢٨	حسن عبدالله المعمار السبعاوي	=	=	١٨٦
١١٢٩	محمد عويدات	=	=	١٧٢
١١٣٠	حسان جبري فتيان	=	=	جزء من٧٠
١١٣١	خلف فلاح الحوامده	=	=	١٨١
١١٣٢	علي سويلم ارشيد	=	=	١١٣
١١٣٣	علي سويلم ارشيد	=	=	١١٣

الرقم	اسم المشترك	رقم الحي	رقم الحوض	رقم القطعة
١١٣٤	علي خميس عريمط	الجنوبي	٢٣	١٠٤
١١٣٥	حسن شحاده مسلم السعود	=	=	٤٥٥
١١٣٦	قاسم حمدان الزيودي	=	=	١٠٦
١١٣٧	احمد عبدالعزيز محمد السعود	الجنوبي	٢٣	٦٠
١١٣٨	محمد علي بصبوص	=	=	٦٠
١١٣٩	عبدالله بصبوص	=	=	٦٠
١١٤٠	علي فلاح بصبوص	=	=	٢١٤
١١٤١	سليم محمد سليمان	=	=	٢١٥
١١٤٢	صالح عبدالله رويضان العموش	=	=	٢١٢
١١٤٣	احمد محمد خضر العموش	=	=	٦٠
١١٤٤	احمد سالم عرجان	=	=	٢١٦
١١٤٥	حمد غياض محمد خزاعله	=	=	٢١٠
١١٤٦	خالد فواز الدغمي	=	=	٤٤
١١٤٧	محمد عمار بصبوص	=	=	
١١٤٨	محمد الضمار	=	=	٤٣
١١٤٩	عبداللطيف الحسن	=	=	٤٢
١١٥٠	علي احمد جبر عويدات	=	=	٨٩
١١٥١	اكرم طايل سالم	=	=	٢٤٦
١١٥٢	اكرم طايل الهيشان وشركاه	=	=	٢٤٦
١١٥٣	نواف ياسين علي النوافله	=	=	٤٧
١١٥٤	احمد شحاده سعود البعاوي	=	=	١٨٦
١١٥٥	ظاهر القبلان + جمعه محمد	=	=	١٨٥
١١٥٦	عايد مهنا بصبوص	=	=	١٧٨
١١٥٧	مفضي الاشهب المشاقبه	=	=	٤٨
١١٥٨	مفضي امكيد سلامه ابو عليم	=	=	جزء من ١٦٣
١١٥٩	محمد زعل خلف العبدات	=	=	٥٧
١١٦٠	فرحان غافل علي الخزاعله	=	=	١٦٣
١١٦١	امين فريح	=	=	١٦٣
١١٦٢	كساب سلامه + ملحم عواد	=	=	١٦٣
١١٦٣	خير الله سليم بصبوص	الجنوب	٢٣البلد	٥٢
١١٦٤	صالح نزال شنوان	=	=	٥٣
١١٦٥	جمال رزق حسن زيادنه	=	=	٦٠
١١٦٦	نعمت العليمات	=	=	٥٦
١١٦٧	جميل حمدان الزيودي	=	=	جزء من١٠٦
١١٦٨	جمال حمدان الزيودي	=	=	جزء من١٠٦
١١٦٩	محمد خلف عيادة الحسبان	=	=	٢٠٠
١١٧٠	جمال الزيودي	=	=	جزء من ١٠٦
١١٧١	جمال الزيودي	=	=	جزء من١٠٦
١١٧٢	علي وزان ابو سملة	=	=	٨٧
١١٧٣	عبدالمجيد ابو عريضه	=	=	٢٥٢
١١٧٤	حمد سليمان وحسن سليمان العموش	=	=	
١١٧٥	محمد علي عويدات	=	=	٢٥٤
١١٧٦	محمد رشيد الدغمي	=	=	٢٥٤
١١٧٧	فواز توفيق ابو سملة	الجنوب	٢٣ البلد	جزء من ٦٧
١١٧٨	محمد علي مصطفى	=	=	١٠٢
١١٧٩	جبر حمد عويدات واخوانه	=	=	
١١٨٠	حمد طافش حسين الحسبان	=	=	
١١٨١	عمر اللحام العموش	=	=	٣٥٠
١١٨٢	عودة نوفان خلف عمران	=	=	
١١٨٣	ابراهيم دوحان العموش	=	=	٧٠
١١٨٤	علي الزيودي خليفة عطا	=	=	٢٤٧
١١٨٥	صالح عبد الدغيلي	=	=	١١١
١١٨٦	علي عريمط الزيود	=	=	٢٤٩
١١٨٧	يوسف محمد سلمان الزيود	=	=	[illegible]
١١٨٨	ابراهيم حمد عكاشة الحسبان	الجنوبي	٢٣	
١١٨٩	علي الوزان	=		جزء من ٧٠

الرقم	اسم المشترك	رقم الحي	رقم الحوض	رقم القطعة
١١٩٠	عبدالمجيد ابو عريضة	=	=	جزء من ٢٠٣
١١٩١	فلاح الموسى	=	=	٧٠
١١٩٢	علي الرحال	=	=	٧٠
١١٩٣	محمد رشيد الدغمي	=	=	جزء من ٢٥٤
١١٩٤	حمد الرحال	=	=	جزء من ٧٠
١١٩٥	علي رحال	=	=	جزء من ٧٠
١١٩٦	اسماعيل سالم خليفة	=	=	٧٠
١١٩٧	خالد عبدالله بخيت	=	=	٧
١١٩٨	كمال فرحان عيسى رزق الله	=	=	٢٥٦
١١٩٩	كمال فرحان عيسى رزق الله	=	=	٢٥٦
١٢٠٠	مرزوق سالم الفلاح المحسن	=	=	٢٦٥
١٢٠١	محمد غياظ	=	=	١٣
١٢٠٢	كريم عناد القطعان وشركاه	=	=	جزء من ١٠
١٢٠٣	هاشم سليمان وعبدالرحمن سليم	=	=	٣٩٥
١٢٠٤	صايل قاسم الشهاب	=	=	٢٧
١٢٠٥	عبداللطيف خلف سلامة	=	=	جزء من ١٥
١٢٠٦	خميس عودة سلامة	=	=	١٥
١٢٠٧	محمود حسين	=	=	٢٧
١٢٠٨	صايل قاسم الشهاب وشركاه	=	=	٢٧
١٢٠٩	محمود مقبل عليمات	=	=	١٥
١٢١٠	محمد السعود	=	=	٢٧
١٢١١	محمد سليمان مدان	=	=	٢٨
١٢١٢	ونس الاحمد العلي	=	=	٢٩
١٢١٣	فاطمة سحوم طويرش	الجنوبي	٢٣	٢٩
١٢١٤	احمد عبدالسلام	=	=	٢٩
١٢١٥	احمد الكثملاوي	=	=	٢٩
١٢١٦	سحده جديع عطية	=	=	٢٣٤
١٢١٧	نهار حميدان الخزاعلة	=	=	٢٩١
١٢١٨	عليان الحسن الخلف	=	=	٢٣٥
١٢١٩	عليان حسن	الجنوبي	٢٣	٢٣٦
١٢٢٠	علي حسن	=	=	٢٣٧
١٢٢١	علي حسن	=	=	جزء من ٣٤
	حمد حمدان وشركاه			
١٢٢٢	تيسير حسن سعد سالم وشركاه	=	=	٣٥
١٢٢٣	حسن سعد	=	=	٣٥
١٢٢٤	محمد حمد بنيه سلامة وشركاه	=	=	جزء من ٣٥
١٢٢٥	سليمان سعد	الجنوبي	٢٣	٣٥
١٢٢٦	احمد بنيه سلامه وشركاه	=	=	جزء من ٣٦
١٢٢٧	احمد بنيه	=	=	٣٦
١٢٢٨	فرج ناصر فرج	=	=	٣٦
١٢٢٩	محمد مسلم السلامة	=	=	٢٧٨
١٢٣٠	محمود سالم سعد	=	=	٢٧٧
١٢٣١	طلب مسلم ابو عليم	=	=	١٤٧
١٢٣٢	طلب مسلم ابو عليم	=	=	٧٩
١٢٣٣	قاسم محمد المعدي	=	=	١٦٠
١٢٣٤	علي محمد عليمات	=	=	١٨٩
١٢٣٥	عطاالله احمد ضبعان وشركاه	=	=	جزء من ٣٩
١٢٣٦	عطاالله محمود	=	=	٤٠
١٢٣٧	عبدالقادر احمد الصباغ وشركاه	=	=	٦١
١٢٣٨	باير بخيت باير وشركاه	الجنوبي	٢٣	٦١
١٢٣٩	عبدالله علي بصبوص وشركاه	=	=	٦١
١٢٤٠	خلف مسلم مفضي	=	=	٦١
١٢٤١	خليف مبارك بصبوص	=	=	٣١٣
١٢٤٢	راضي سليمان كريم	=	=	١٢١
١٢٤٣	حمد سعود بخيت	=	=	١٢٠
١٢٤٤	محمد داود وحسن ليد ننيه وشركاه	=	=	٦٤
١٢٤٥	سليمان مفضي الرجا	=	=	١١٩
١٢٤٦	عواد هلال	=	=	٦٤
١٢٤٧	عبدالرحيم العكور	=	=	١٤٣
١٢٤٨	محمد سرحان الحسبان	=	=	١١٨
١٢٤٩	طلب المسلم ابو عليم	=	=	١٤٧
١٢٥٠	احمد محمد جبر عويدات	=	=	١٤٥
١٢٥١	طايل سحوم طويرش	=	=	٣٣٦
١٢٥٢	علي السلامة العرقان	=	=	جزء من ٣٣٣
١٢٥٣	عودة محمود عودة	=	=	٧٨
١٢٥٤	طلب المسلم العواد ابو عليم وشريكه	=	=	٧٨
١٢٥٥	غصاب محمد علي	=	=	جزء من ١٠
١٢٥٦	خليل ملسم عواد ابو عليم	=	=	١٥
١٢٥٧	سليمان سامي محمد الخزاعلة	=	=	١٥
١٢٥٨	رزق عواد سالم السلامة وشركاه	=	=	جزء من ١٦
١٢٥٩	محمود عليمات	=	=	١٥
١٢٦٠	رزق عواد سالم السلامة وشركاه	الجنوبي	٢٣	جزء من ١٦
١٢٦١	خالد العلي المرسي	=	=	١٥
١٢٦٢	نعيم داود الزيتاوي	=	=	٥٢٩
١٢٦٣	سعيد عودة سلامة	=	=	٥٣٩
١٢٦٤	حسن غصب	=	=	٥٣٥
١٢٦٥	جمال احمد الشهاب	=	=	جزء من ٢٩
١٢٦٦	فلاح حمد فهد	=	=	جزء من ٢٧
١٢٦٧	يوسف حسان عودة وشركاه	=	=	٢٨
١٢٦٨	عقله عارف	=	=	جزء من ٢٧
١٢٦٩	رضوان محمود حراحشة	=	=	جزء من ٢٨
١٢٧٠	سالم عودة شديفات	=	=	جزء من ٢٨
١٢٧١	احمد الخلف السلامة وشركاه	=	=	٢٩
١٢٧٢	عبدالكريم العلي الراشد وشركاه	=	=	٢٩
١٢٧٣	مشرف عناد	=	=	جزء من ٢٩
١٢٧٤	سلمان سالم ابو قديري	=	=	
١٢٧٥	عارف سلامة محمد	=	=	٣٥
١٢٧٦	ذيب صالح المعاني وشركاه	=	=	جزء من ٣٦
١٢٧٧	عيد خلف عايد	=	=	٢٦٨
١٢٧٨	عبدالمولى عوض ابو مزهر	=	=	جزء من ٣٧
١٢٧٩	فرج مرزق حسين الخزاعلة وشركاه	=	=	٣٢
١٢٨٠	محمد صالح الجهماني	=	=	
١٢٨١	حسين احمد + ناصر موسى عباس	=	=	جزء من ٢٩
١٢٨٢	لافي السلامة العليمات	=	=	٢٩
١٢٨٣	محمد حسن سعود	=	=	٢٩
١٢٨٤	موسى السلامة الاحمد	=	=	٢٩
١٢٨٥	موسى سالم عودة شديفات	=	=	٢
١٢٨٦	عزت الصيخ علي	=	=	
١٢٨٧	محمد مفلح خلف	=	=	٢٩
١٢٨٨	عبدالرحمن سليم حسان	الجنوبي	٢٣	٤٩١
١٢٨٩	عبدالرحمن سليمان	=	=	٤٩١
١٢٩٠	ونس احمد علي	=	=	
١٢٩١	ونس احمد [illegible]	=	=	جزء من ٩
١٢٩٢	احمد عقلة [illegible]	=	=	جزء من ٢٧
١٢٩٣	عيد محمد محمد	=	=	٧٨
١٢٩٤	محمد [illegible]	=	=	٢٧
١٢٩٥	طلب [illegible]	=	=	٧٨
١٢٩٦	مفلح [illegible]	=	=	جزء من ٣٤
١٢٩٧	محمد امين [illegible]	=	=	٢٦٣
١٢٩٨	عبدالكريم هلال الرواشدة وشركاه	=	=	جزء من ٢٨
١٢٩٩	محمد صالح طالب الجهماني	=	=	[illegible] من ٣٥
١٣٠٠	عبدالله الشبيل	=	=	
١٣٠١	سلمان حسن عبدالله	=	=	
١٣٠٢	امين ارشيد الخزاعلة	الجنوبي	[illegible]٣	
١٣٠٣	موسى الراشد	=		
١٣٠٤	محمد سليمان مرعي	=		٢٧٠
١٣٠٥	وحيد رزق زيادنه	=	=	٢١[illegible]
١٣٠٦	محمد مناور	=	=	-
١٣٠٧	صبحي عواد هويمل وشركاه	=	=	[illegible]
١٣٠٨	رزق عواد سالم السلامة	=	=	[illegible] ١٦
١٣٠٩	خليل الراشد	=	=	[illegible] ٢٧
١٣١٠	محمد سالم	=	=	
١٣١١	راشد حسين عليمات	=	=	جزء من [illegible]

الرقم	اسم المشترك	رقم الحي	رقم الحوض	رقم القطعة
١٣١٢	عايد سليمان عايد	=	=	
١٣١٣	عبدالكريم جاسم علين + علي محمد عليان	=	٢٣	
١٣١٤	خلف عليان عليمات	=	=	
١٣١٥	صباح سالم اوليمات	=	=	جزء من ٢٧
١٣١٦	محمود علي ذياب الدرويش	=	=	جزء من ٢٧
١٣١٧	عارف محمود حمد	=	=	جزء من ٢٧
١٣١٨	مسجد حمزة بن عبدالمطلب	=	=	
١٣١٩	محمد زعل الخلف	=	=	٢٦٠
١٣٢٠	محمد فهد عواد عليمات	=	=	جزء من ٢٦
١٣٢١	مفلح قبلان حمد عليمات	=	=	
١٣٢٢	فياض حمد مطر الخوالدة	=	=	
١٣٢٣	حسين محمد عودة	=	=	٢٩
١٣٢٤	محمد المهلوش	=	=	٢٨
١٣٢٥	علي سعيد الحسن وشركاه	=	=	جزء من ٢٨
١٣٢٦	عوض سلامة	=	=	جزء من ٢٩
١٣٢٧	محمد سالم السعود	=	=	جزء من ٢٩
١٣٢٨	موسى سلامة الاحمد وشركاه	=	=	جزء من ٢٨
١٣٢٩	رضوان محمد عيط وشركاه	=	=	جزء من ٢٨
١٣٣٠	عبدالمولى احمد	=	=	٣٥
١٣٣١	احمد علي راشد العموش	=	=	٥٧٣
١٣٣٢	سلامة حميد بنيه	=	=	
١٣٣٣	سليمان سعد سالم	=	=	٣٦
١٣٣٤	رضوان دخيل	=	=	٣٦
١٣٣٥	موسى محمود خيرالله	=	=	٢٧٤
١٣٣٦	محمد حسين الحايك	=	=	٢٧٢
١٣٣٧	خلف عوض مفلح	=	=	٢٧٤
١٣٣٨	ثنيان حسن زيادنه	=	٢٣	٢٧٣
١٣٣٩	نظمي رزق زيادنه	=	=	٢٧٥
١٣٤٠	سليمان عليان الموسى وشريكه	=	=	٢٩
١٣٤١	ابراهيم قاسم نجمان وشريكه	=	=	جزء من ٣٩
١٣٤٢	فريد محمد خيرالله وشريكه	=	=	٤٠
١٣٤٣	حماد سليمان قطيش	=	٢٣	٤٠
١٣٤٤	اسماعيل محمد الحوامدة	=	=	٦١
١٣٤٥	حسن محمد فضل	=	=	٦١
١٣٤٦	سعيد سليمان عبدالله وشريكه	=	=	٥٨
١٣٤٧	سرور فرحان مزعل الرحان وشركاه	=	=	٦١
١٣٤٨	احمد شهاب	=	=	١٩٤
١٣٤٩	عبدالكريم العلي العامي	=	=	٢٤٢
١٣٥٠	احمد عبدالعزيز حمد السعد وشركاه	=	=	٦٠
١٣٥١	تيسير حسن سعيد سالم وشركاه	=	=	٣٥
١٣٥٢	خلف صالح العليمات	=	=	٣٥
١٣٥٣	عيد عليان النعيمي	=	=	٣٦
١٣٥٤	سلامة الفلاح	=	=	٣٥
١٣٥٥	محمد عبيدالله منصور	=	=	٥٨
١٣٥٦	محمد نظمي	=	=	٤٠
١٣٥٧	سليمان سلمان عبيدالله	=	=	٥٨
١٣٥٨	سعيد سلمان عبيدالله	=	=	٥٨
١٣٥٩	محمد سلمان	=	=	٤٠
١٣٦٠	خالد عارف ابوفلاحة	=	=	١٨٧
١٣٦١	عبيدالله سلمان شيخة	=	=	٥٨
١٣٦٢	عطاالله فليح علي المومني	=	=	٥٨
١٣٦٣	احمد فرج	=	٢٣	٤٦٨
١٣٦٤	محمود سلامة خليف	=	=	٥٨
١٣٦٥	احمد الطعيمه	=	=	٤٦٥
١٣٦٦	موسى نهار العمري	=	=	٤٦٤
١٣٦٧	موجفه نوفان	=	=	جزء من ٥٨
١٣٦٨	فلاح مدالله ضيف الله خزاعله	=	=	٥٨
١٣٦٩	علي حسن حراحشه	=	=	١١٣
١٣٧٠	يحيى عايد نواش خزاعله	=	=	٥٨
١٣٧١	محمد مشرف السالم	=	=	١٩١
١٣٧٢	عيسى نهار العمري	=	=	١١٠
١٣٧٣	تركي نهار العمري	=	=	٥٨
١٣٧٤	علي حسين سلامة سالم	=	=	١٩٣
١٣٧٥	احمد جابر قبلان خزاعلة	=	=	٣٣٢
١٣٧٦	صالح حسين	=	=	٣٣١
١٣٧٧	علي حسين حمد	=	=	٣٤
١٣٧٨	عوض عبدالرحيم محمد مشريكه	=	=	٢٣٨
١٣٧٩	موسى عواد عياد	=	=	٢٣٩
١٣٨٠	علي خلف+عطاالله خلف	=	=	٣٦٤
١٣٨١	عبدالرحمن خالد قبلان	=	=	جزء من ٢٤
١٣٨٢	خلف الناصر المفلح وشركاه	=	=	٢٣
١٣٨٣	محمد حسين عليمات	=	لوحة ٦ ٢٣	جزء من ٢٤٠
١٣٨٤	سليمان سالم ابوقديري وشركاه	=	٢٣	جزء من ٣٥
١٣٨٥	احميد عودة وسعيد وشركاه	=	٢٣	جزء من ٣٦
١٣٨٦	ناصر سلامة	=	=	٣٦
١٣٨٧	محمد صالح طالب وشركاه	=	=	جزء من ٣٥
١٣٨٨	علي محمود بنيه	=	=	٣٦
١٣٨٩	عقله مفلح السلامة وشركاه	=	=	جزء من ٣٥
١٣٩٠	حمود بنيه محمد سالم حميد	=	=	٣٥
١٣٩١	احمد محمد	=	=	٣٦
١٣٩٢	توفيق العائد القدير وشركاه	=	=	جزء من ٢٩
١٣٩٣	احمد بنيه سلامه وشركاه	=	=	جزء من ٣٦
١٣٩٤	صالح محمد	=	=	جزء من ٣٥
١٣٩٥	عبدالكريم ناصر	=	=	جزء من ٣٥
١٣٩٦	ابوحسين/ سعودي	=	=	جزء من ٣٦
١٣٩٧	سويلم ارشيد	=	=	جزء من ٣٦
١٣٩٨	فواز الضيف الله الدغمي وشركاه	=	=	٦١
١٣٩٩	سليمان سلمان العلي	=	=	جزء من ٤٠
١٤٠٠	سالم سويلم سلمان	=	=	جزء من ٦١
١٤٠١	محمد احمد سالم ابوسعد	=	=	جزء من ٤٠
١٤٠٢	عيسى محمد خيرالله	=	=	جزء من ٤٠
١٤٠٣	باير نجيب باير	=	=	جزء من ٦١
١٤٠٤	سرور فرحان مزعل	=	=	٥٨
١٤٠٥	محمد حسين احمد مومني وشركاه	=	=	٦١
١٤٠٦	عبدالهادي فرحان	=	=	جزء من ٤٠
١٤٠٧	طالب راضي	=	=	جزء من ٦١
١٤٠٨	محمود عجاج الحسبان	=	=	٣١٨
١٤٠٩	محمد حامد ارفيفه وشركاه	=	=	٤٠
١٤١٠	علي راشد قاسم مشاقبه وشركاه	=	=	٤٠
١٤١١	محمود مرسي الراشد	=	=	٣١٥
١٤١٢	حمد السالم	=	=	٣٢٠
١٤١٣	اسماعيل محمد العائد وشركاه	=	٢٣	٦١
١٤١٤	حسين محمد مقبل خزاعلة وشركاه	=	=	٦١
١٤١٥	احمد عبدالله	=	=	٣٢٧
١٤١٦	احمد فضل الموعد عرقوب	=	=	جزء من ٦١
١٤١٧	راضي سلمان كريم	=	=	١٢١
١٤١٨	راضي سلمان	=	=	١١٤
١٤١٩	عبدان عوض	=	=	جزء من ٦١
١٤٢٠	قاسم محمد عناد	=	=	١١٤
١٤٢١	مرزوق قاسم فارس	=	=	١٧٦
١٤٢٢	محمدمفلح حمدان الخزاعلة	=	=	جزء من ٦١
١٤٢٣	حمد العايد	=	=	١٧٦
١٤٢٤	ياسين عبدالوهاب النوادي	=	=	١٧٥
١٤٢٥	محمد سلمان	=	=	٣٢١
١٤٢٦	محمد مفلح حمدان وشركاه	=	=	٦١
١٤٢٧	صدقي سعيد	=	٢٣	٣١٤
١٤٢٨	طلب حسين بصبوص	=	=	جزء من ٦٤
١٤٢٩	حسن عيد	=	=	جزء من ٦٤
١٤٣٠	محمد سليمان	=	=	٣٢١
١٤٣١	محمد حسن	=	=	جزء من ٦٤
١٤٣٢	عدنان بصبوص	=	=	٣٣٢
١٤٣٣	سالم عبود بصبوص	=	=	جزء من ٦٤

يتبع

تابع / اعلان صادر عن وزارة المياه والري

الرقم	اسم المشترك	رقم الحي	رقم الحوض	رقم القطعة
١٤٣٤	عيسى سلمان بصبوص	=	=	جزء من ٦٤
١٤٣٥	سليم مفضي	=	=	جزء من ١١٩
١٤٣٦	علي مفضي	=	=	جزء من ١١٦
١٤٣٧	نزال مطلق	=	=	٢٢٩
١٤٣٨	تابعة مدرسة الربيع الابتدائية للطالبات	=	٢٣	٢٢٢
١٤٣٩	راشد هايل ابوسماقة	=	=	٢٤١
١٤٤٠	مدرسة الربيع بن معوذ	=	=	٢٤١
١٤٤١	عبدالكريم العلي العاصي	=	=	٢٤٢
١٤٤٢	محمد السلامة الحسبان	=	=	٢٢٠
١٤٤٣	علي وعبدالله صالح الشبيل	=	=	٢١٩
١٤٤٤	ابراهيم موسى	=	=	جزء من ٦٤
١٤٤٥	عبدالرحيم محمد العكور	=	=	١٤٣
١٤٤٦	محمد الاحمد الحسين	=	=	١٤٢
١٤٤٧	علي حسن العيد وشركاه	=	=	٦٤
١٤٤٨	سالم الليلس الفار وشركاه -	=	=	٦٤
١٤٤٩	محمد داود ابوزيتة	=	=	جزء من ٦٤
١٤٥٠	حسن عبدالفتاح وحسن كتكت	=	=	١٣٦
١٤٥١	عبدالله الطالب الاحمد	=	=	١٤٨
١٤٥٢	محمد احمد حسن الحايك	=	=	١٣٧
١٤٥٣	ناصر زفنان	=	=	١٣٨
١٤٥٤	علي السلامة العرقان	=	=	جزء من ٣٣٣
١٤٥٥	عقله نهار	=	=	٣٣٢
١٤٥٦	عبدالكريم ابوشطيره	=	=	جزء من ٧٠
١٤٥٧	عبدالكريم سليمان ابوشطيره	=	=	=
١٤٥٨	زكريا هلال الدويك	=	=	١٢٨
١٤٥٩	محمد علاوي+علي علاوي	=	=	١٣٤
١٤٦٠	محمد خالد محمد ومحسن وشركاه	=	=	١٣٣
١٤٦١	احمد خير الله عاقل	=	=	١٣٠
١٤٦٢	عمر خالد حمد محسن وشركاه	=	=	١٣٣
١٤٦٣	صايل سحوم طويرش	=	٢٣	٣٣٦
١٤٦٤	احمد سحوم عويدات	=	=	٣٣٥
١٤٦٥	خالد محمد السختي	=	=	٢٢٦
١٤٦٦	كمال فرحان عيسى رزق الله	=	=	٢٥٦
١٤٦٧	خلف غصاب الزايد	=	=	٢٢٥
١٤٦٨	فاطمة سالم محمود	=	=	٢١٨
١٤٦٩	فالح سليمان الحسبان	=	=	٢٥٦
١٤٧٠	حسين علي ماحص	=	=	جزء من ٢٥٥
١٤٧١	حسين علي ماحص	=	=	٢٥٥
١٤٧٢	احمد خليفة الزيودي	الشمالي الغربي	٢١	٥٦٣
١٤٧٣	موسى خليل وراد	=	=	٥٧٥
١٤٧٤	حمد الحمد	=	=	٢٩٣
١٤٧٥	محمد نهار	=	=	٣٨٢
١٤٧٦	خالد سليم قاسم	=	=	١٨٨
١٤٧٧	زايد خليف قاسم	=	=	١٧٥
١٤٧٨	خلف ناصر مغربي	=	=	١٩٢
١٤٧٩	خالد ارشيد الجرايدة	=	=	١٩٢
١٤٨٠	عصام مسعود ابوفعلي	=	=	١٦
١٤٨١	حسن الزايد	=	=	١٢٠
١٤٨٢	يوسف الزايد+محمود رشيد المطلق	=	=	١١٧
١٤٨٣	محمد امين عبدالحليم	الجيعةالشمالي	٥	٢٦٦
١٤٨٤	محمد صالح باير هوارنه	=	=	١٦٣
١٤٨٥	محمد امين عبدالحليم الابراهيم	=	=	٢٦٧
١٤٨٦	سامح سليمان هويدي شواقفة	=	=	٢٦٧
١٤٨٧	خلف سرسك	=	=	٢٦٥
١٤٨٨	فتحية موسى مصطفى محمد بكر	=	=	٣٩٥
١٤٨٩	سليمان موسى	=	=	٣٣٣
١٤٩٠	مرزوق الهلي+خالد قرقوط	=	=	٣٢٩
١٤٩١	توفيق	=	=	٣٦١
١٤٩٢	نورالدين عمر صالح الشريف	=	=	٣٢٩
١٤٩٣	علي حسين مفلح	=	=	٣٢٩
١٤٩٤	محمد موسى سليمان	=	=	٣٣٤
١٤٩٥	ارشيد تيم جفوري	=	=	٣٤٠
١٤٩٦	يوسف احمد خليل+ارشيد ناجي عواد	=	=	٣٢٦
١٤٩٧	الشويعر دحيلات	=	=	٣٤٣
١٤٩٨	عوض سالم الغزي	=	=	٣٢٤
١٤٩٩	عويدان مهمل	=	=	٣٤٤
١٥٠٠	سعود دبيان الغزي	=	=	٣٢٠
١٥٠١	محمود فريد الغزي	=	=	٣٢٠
١٥٠٢	محمود سعيد عبدالهادي حسين	=	=	٣١٨
١٥٠٣	فايز هايل اسمعان	=	=	٣٧٥
١٥٠٤	اسماعيل ارشيد مفلح	=	=	٣٧٦
١٥٠٥	زيد زيدان الوقفي	=	=	٣٧٧
١٥٠٦	زهدي سلامة محمد	=	=	٣٩٣
١٥٠٧	عواد ابراهيم الدسوقي وشركاه	=	=	٣٥٩
١٥٠٨	محمد سعيد عبدالهادي حسين	=	=	٢١٨
١٥٠٩	ربيع ناصر+قبلان فلاح	=	=	٣٥٠
١٥١٠	يوسف عبدالرحمن ايوب وشركاه	الجيعة الشمالي	٥	جزء من ٣٥٩
١٥١١	فتحي محمود عوض وشركاه	=	=	٣٥٩
١٥١٢	شحادة ندى مصبح سليمان	=	=	٣٥٢
١٥١٣	صالح سمارة السوعان	=	=	٣٧٢
١٥١٤	محمود احمد عبدالجواد وشركاه	=	=	٣٥٩
١٥١٥	علي خميس	=	=	٣٧٤
١٥١٦	محمد حامد سليمان	=	٨	٤٧٥
١٥١٧	نهى زوجة عرفات سكر	=	٥	٣٥٩
١٥١٨	عبدالكريم عبد ايوب	=	=	٣٥٩
١٥١٩	موسى طلب ابراهيم	=	=	٣٥٩
١٥٢٠	فتحي محمود عوض	=	٨	لوحة ٩
١٥٢١	فتحي محمود عوض	=	٥	٣٥٩
١٥٢٢	سهيل محمد عبدالرحيم	=	=	لوحة ٩
١٥٢٣	عفاش دريزي قاسم جمعة	=	=	٣٥٤
١٥٢٤	مفلح فارس حسين الجمعة	=	=	٣٣٧
١٥٢٥	حابس محدب عيد	=	=	٣٣٣
١٥٢٦	سليم سلمان بريقي	=	=	٣٥١
١٥٢٧	عقلة عوض سليمان	=	=	٣٨٤
١٥٢٨	عودة مفلح	=	=	٨٦
١٥٢٩	عبدالمنعم كامل منيب	=	=	٣٦٥
١٥٣٠	مفلح حامد	=	٨	٨٣
١٥٣١	اسماعيل ارشيد الجمعات	=	٥	٣٢٩
١٥٣٢	سالم عواد مشعل الغازي	=	=	٣٠٧
١٥٣٣	عوض محمد ظاهر	=	=	٣٠٨
١٥٣٤	هاجس خالد الرواد	=	٨	٧٦
١٥٣٤	عيد جابر مطلق	=	=	٧٥
١٥٣٥	احمد هلال حامد	=	٥	٦٤
١٥٣٦	محمد الليلي الجبور	=	=	٣١١
١٥٣٧	محمد غليصي	=	=	
١٥٣٨	هلال دوجان	=	=	٣١٤
١٥٣٩	علي سعيد عمر عاشور	=	=	١٢٠
١٥٤٠	عيدة كايد	=	٨	١١٨
١٥٤١	غلوان خلف هلال	=	٥	١١٧
١٥٤٢	محمد القاسم السلمي وشركاه	=	=	١١٦
١٥٤٣	فؤاد الصايغ	=	٨	١٢٥
١٥٤٤	سالم سليمان الهويري	=	٥	٣١
١٥٤٥	دعاء هلال جمعة زبيد	=	٨	٣١٥
١٥٤٦	صباح مريحيل	=	٥	٨٢
١٥٤٧	حسين الصالح الفاعوري	=	=	٣٣
١٥٤٨	محمد سليم سعيد	=	١٢	٦٥
١٥٤٩	محمد خليفة+نور خلف العبد+ حسين العواد	=	٨	٨١+٣١٤+٣١٩
١٥٥٠	طلاق جمال سرحان وشركاه	=	=	٨٢
١٥٥١	حامد عودة محمد الطعجان	الجيعة الشمالي	١٢	٦٩
١٥٥٢	محمود فارس ذياب	=	=	٦١
١٥٥٣	نبيل صالح وعلي قبسان خلف	=	٨	٦٢
١٥٥٤	علي نوفان قيلان	=	=	٦٤
١٥٥٥	محمد محمود شحادة الدسوقي		لوحة ١٢	٤٤
			=	٤٤

الرقم	اسم المشترك	رقم الحي	رقم الحوض	رقم القطعة
١٥٥٦	هاجس الرواد	=	٨	٦١
١٥٥٧	محمود فارس ذياب	=	=	٤٣
١٥٥٨	فاطمة ناصر مزي احمد	=	لوحة ١٢	٤٦
١٥٥٩	غلوان خلف	=	=	٤٨
١٥٦٠	احمد حسن علي	=	٨	٤٨
١٥٦١	احمد حسين علي	=	=	٢٢١
١٥٦٢	عبدالله محمد مسعود	=	٥	٣٥٩
١٥٦٤	نور المغربي	=	٨	١٤٠
١٥٦٥	عبدالله محمود راشد	=	=	٥١
١٥٦٦	علي الدوخي+سعيد الجزاوي	=	=	١٥٢
١٥٦٧	تيسير عبدالقادر الصباغ وشريكه	=	=	١٥٣
١٥٦٨	نور المغربي	=	=	٣٠٨
١٥٦٩	نور المغربي	=	=	٣٠٩
١٥٧٠	نور المغربي	=	٥	٦
١٥٧١	نور المغربي	=	٨	١
١٥٧٢	نور المغربي	=	=	
١٥٧٣	محمود عبدالله الشريف	=	=	١٥٤
١٥٧٤	نورالدين عمر الصالح الشريف	=	=	١٢٢/١٤١
١٥٧٥	عبدالله محمد راشد	=	=	١٥٨
١٥٧٦	ندى عمر الصالح الشريف	=	=	١٦٠
١٥٧٧	نورالدين عمر صالح الشريف	=	=	١٦٨
١٥٧٨	هزاع حمد	=	=	١٧٢
١٥٧٩	ندى عمر الصالح الشريف	=	=	١٤٢
١٥٨٠	محمد عوض سلامة سالم	=	=	١٤٣
١٥٨١	حسن سلمان	=	=	١٣١
١٥٨٢	احمد عبدالله حسين	=	=	١٦٣
١٥٨٣	محمد مسعود	=	=	١٦٥
١٥٨٤	رؤوف عز احمد	=	=	١٤٦
١٥٨٥	فيصل غصاب حمد	=	=	٨٦
١٥٨٦	فهمي حسن عوض حسين	=	=	٦
١٥٨٧	يوسف سليم ناصر	=	=	٥
١٥٨٨	رجائي عايد رشيد	=	=	٥
١٥٨٩	ابراهيم احمد ارشيد احمد وشركاه	=	=	٣٢٥
١٥٩٠	غازي صبح رشيد			
١٥٩١	غازي صبيح مريود	=	=	٥
١٥٩٢	انطون يوسف غانم	=	=	٧
١٥٩٣	فضا عبيد العرقان	=	=	٩٩
١٥٩٤	ناصر محمد العياط الجيلان	=	=	٨٩
١٥٩٥	عليان العرقان	=	=	٩٨
١٥٩٦	هايل فهد عبدالله	=	=	٩٠
١٥٩٧	عليان العرقان	=	=	٩٧
١٥٩٨	حسن عذاب حسين	=	=	٩١
١٥٩٩	عليان العرقان	=	=	٩٥
١٦٠٠	عواد نهار شبلي	الجيعة	٨	٩٢
١٦٠١	عليان العرقان	=	=	٩٤
١٦٠٢	عايد هدهود	=	=	٥٤
١٦٠٣	محمد خلف قاسم	=	=	٦
١٦٠٤	هكس دوجان رجا	=	=	٥٨
١٦٠٥	محمود صبح	=	=	١٠١
١٦٠٦	عوض حمادى	=	=	٥٦+٥٥
١٦٠٧	نور المغربي	=	=	١٧٦+١٨١
١٦٠٨	نور المغربي	=	=	١٨٣
١٦٠٩	عليان شمال	=	=	٢٨٨
١٦١٠	مرعي حسن خلف	=	=	١٩٣
١٦١١	عارف مطر الغش	=	=	١٠٩
١٦١٢	عمادالدين نورالدين الشريف	=	=	١١٠
١٦١٣	خالد حمد سليمان الرحال	=	=	١١١
١٦١٤	يوسف نورالدين عمر الشريف	=	=	١٢٨
١٦١٥	راشد مسعود احمد	=	=	١١٢
١٦١٦	عناد باير	=	=	١٢٧
١٦١٨	مجلة هلال	=	=	١٩٧
١٦١٩	خيرالله عمر الصالح الشريف	=	=	١٣٩
١٦٢٠	فياض شوفان	الجيعةالشمالي	=	١٩٨
١٦٢١	احمد عبدالله يونس	الجيعة	=	١٥٠
١٦٢٢	عماد الدين نورالدين الشريف	=	=	١٩٩
١٦٢٣	تركي فايز عبدالقادر محمد	=	=	١٧٤
١٦٢٤	عواد مفضي جبر	=	=	٢٣٦
١٦٢٥	نظمي محمد عواد السعيد وشركاه	الشمالي الغربي	٢١	٢٧٠
١٦٢٦	خيرالله عمر الصالح الشريف	=	=	٢٠٣
١٦٢٧	احمد ابراهيم ابوالشعر	=	=	٦٥١
١٦٢٨	خالد محمد حسين العجلوني	=	=	٦٥٢
١٦٢٩	فاعور مزعل المجالي	=	=	٦٥٤
١٦٣٠	خيرالله عمر الصالح الشريف	=	=	٢٠٣
١٦٣١	خالد الخدام المحارب	=	=	٢٥٦
١٦٣٢	جليل العمري	=	=	جزء من ٢٠٤
١٦٣٣	يوسف الداوود	=	=	جزء من ٣
١٦٣٤	صلاح الاحمد	=	=	=
١٦٣٥	توفيق يوسف عبدالله	=	=	٢٨٣
١٦٣٦	محمود رشيد موسى الظاهر	=	لوحة ٧	٢٨٤
١٦٣٧	مصالح البلدية	=	=	٤
١٦٣٨	ابونامُوس	=	-	٥٨٥
١٦٣٩	حسين محمد السبعاوي	=	٢١	٥٨٦
١٦٤٠	نورالدين عمر الصالح الشريف	=	-	٢٦٥
١٦٤١	لطفي الحاج حسين عمر الشريف	=	=	٥٦٦
١٦٤٢	رمضان عبدالقادر	=	لوحة ٧	٢٦٧
١٦٤٣	ندى الشريف	=	٢١	جزء من ٢٦٩
١٦٤٤	حمدان حمد كساب	=	=	جزء من ٢٧٠
١٦٤٥	سليم ضيف الله السهلوتة	=	=	٦٤٩
١٦٤٦	ياسر خالد حسن ابوهشهش	=	لوحة ٧	٦٥٠
١٦٤٧	آمال نهار عرسان السهلوتة	=	٢١	٦٥٣
١٦٤٨	ابراهيم ارشيد الشحادة الجرايدة	=	=	٦٥٥
١٦٤٩	وجيه ابوسرية	الشمالي الغربي	لوحة ٧	٢٥٩
١٦٥٠	نهار سالم خميس	=	٢١	٢٥٨
١٦٥١	عيسى خلف الدروبي	=	=	٦٧١+٦٧٢
١٦٥٢	نبيلة محمد عاشور	=	=	٦٨٢
١٦٥٣	عمر الصالح الشريف	=	=	٢٠٤
١٦٥٤	اسماعيل صبحي شاكر	=	=	=
١٦٥٥	عبدالرحيم احمد الجعبري	=	=	٥٨٤
١٦٥٦	حسين حمد احمد عرابي	=	=	٥٤٧
١٦٥٧	ضيف الله سلامة ابوصيام	=	لوحة ٧	٦٠٥+٥٤٨
١٦٥٨	سليمان سالم ابوصيام	=	٢١ لوحة٧	٣٢٥+٣٢٤
١٦٥٩	هلال شحادة السلايمة	=	٢١	٤٩٠+٤٨٨
١٦٦٠	عبدالله حسين خليل	=	=	٢٥٩
١٦٦١	خليل محمد عودة الدسوقي	الجيعة	٨	٢٠٤
١٦٦٢	عمادالدين نور الشريف	=	=	١٨٢
١٦٦٣	خديجة راشد المحمد	=	=	٢١٢
١٦٦٤	يوسف نورالدين عمر الشريف	=	=	٢١٥+١٩٢
١٦٦٥	نور المغربي	=	=	٢١٩+٢١٧+ ٢٨٠+٢١٦ ١٧٦+٢١٤+ ٣٠٧+٢١٥+٢٢٣+
١٦٦٦	فهد خلف العساف+نورالمغربي	=	=	٢٠٣
١٦٦٧	عمادالدين نورالدين عمر الشريف	=	=	٢٨٥+١٩٩
١٦٦٨	مهيد عياش	=	=	٢١١
١٦٦٩	محمد مبارك	=	=	٢١٥
١٦٧٠	عواد وضحي	=	=	٢٢٤
١٦٧١	عوض بنيان صبح المزاودة	=	=	٢٢٢
١٦٧٢	محمد علي قاسم	=	=	٢٢
١٦٧٣	صباح خضر السبع	=	=	٦٦٨
١٦٧٤	نورالدين عمر الصالح الشريف	الشمالي الغربي	٢١	٣+٢٠٦
١٦٧٥	احمد محمد عبدالرحمن الجعبري	=	=	٢٠٦
١٦٧٦	علي خليل الزعبي	الجيعة	٨	جزء من ٢٠٦
١٦٧٧	علي امين القطناني	الشمالي الغربي	٢١	٥٩٠+٥٩١+٥٩٢
١٦٧٨	عبدالقادر سليمان عباطة	=	=	٥٨٣

الرقم	اسم المشترك	رقم الحي	رقم الحوض	رقم القطعة
١٦٧٩	صالح محمد عبدربه ابودرويش	=	=	٦١٣
١٦٨٠	نايف حسين السبعاوي	الجيعة	٨	٥٤٥
١٦٨١	عبدالرؤوف الشديفات	=	=	٧٥٥
١٦٨٢	محمد اليوسف	=	=	٧٥٦
١٦٨٣	محمد هويمل كريشان	الشمالي الغربي	٢١	٢٠٦
١٦٨٤	نبيلة محمد عاشور	=	=	٦٨٢
١٦٨٥	خليل ابراهيم شداد	=	٢١ لوحة٧	٦٧٨
١٦٨٦	عبدالله حمدالله ابراهيم	=	٢١	٦٧٧
١٦٨٧	محمد محمود علي غندور	=	=	٦٧٦
١٦٨٨	محمد اسماعيل داود اسماعيل	=	=	٢٠٦
١٦٨٩	سعيد محمد المغربي	الجيعة	٨	٥٩٤
١٦٩٠	فايز ياسين عبدالرحمن	الشمالي الغربي	٢١	٥٩٥
١٦٩١	محمد عمر الصالح الشريف	الجيعة	٨	٢٢٣+٢٦٤
١٦٩٢	نايف ناجي حماد	=		٣٠٨+٣٠٧
١٦٩٣	خيرالله عمر الصالح الشريف		=	٢٢٨
١٦٩٤	خلف عيد عبد عواد	الجيعة	٨	٢٣٥
١٦٩٥	عواد مفضي جبر الهيال	=	=	٢٣٤
١٦٩٦	سليمان الشريقي	=	=	٢٥٨
١٦٩٧	محمد خلف المساعيد	=	=	٢٣٣
١٦٩٨	عويض محمد صبح	=	=	
١٦٩٩	ندور فالح هلال	=	=	٢٥١
١٧٠٠	عودة ابنيان المزاودة	=	=	٢٣٠
١٧٠١	خديجة راشد المحمد	=	=	٢٢٢
١٧٠٢	محمود عواد محمد	=	=	٢٢١
١٧٠٣	عيد سليمان	=	=	٢٢٦
١٧٠٤	خليف مطر عوض	=	=	٢٥٠
١٧٠٥	محمد عبدالجبار ابو عون	=	=	٣١٧
١٧٠٦	حسين ماضي عودة سالم	=	=	٢٦٢
١٧٠٧	محمد عزالدين ربابعة	=	=	٦٢٩
١٧٠٨	سرور احمد الجليل سليمان	=	=	٢٢٨
١٧٠٩	تنير سعد علاوي	الشمالي الغربي	٢١	٥٩٦
١٧١٠	محمد عبدالله الحصري	=	=	٦٢٦
١٧١١	ابراهيم محمود احمد الدلو	=	=	٥٩٧
١٧١٢	محمد عبدالله شتيوي	=	=	٦٢٥
١٧١٣	حسين عبدالله شتيوي	=	=	٥٩٨
١٧١٤	محمد سليمان يوسف ابراهيم	=	=	٦٢٣
١٧١٥	ذيبة محيسن سليمان ضيف الله	=	=	٥٩٩
١٧١٦	عقلة مفلح فالح	=	=	٤٥٨
١٧١٧	يوسف عليان	=	=	٣٧٥
١٧١٨	رضوان يوسف عليان	=	=	٣٧٧
١٧١٩	عليان صالح سليمان	=	=	٣٧٨
١٧٢٠	محمد برد قاسم	الجيعة	٨	٢٦٧
١٧٢١	صالح محمد العواد السالم	=	=	٣٦٥
١٧٢٢	احمد حسين حسن	=	=	٢٧٥
١٧٢٣	محمد سليمان حمدان الزيود	=	=	٢٧٧
١٧٢٤	سالم حامد	=	=	٢٨٧
١٧٢٥	فلاح موسى نوري	=	=	٢٦٩
١٧٢٦	جبارة مرزوق نهار	=	=	٢٧٨
١٧٢٧	احمد الشحادة احمد	=	=	٣٣٩
١٧٢٨	عبدالحميد عبدالمرزوق	=	=	٣٠٠
١٧٢٩	خلف عرنوس نهار ابو ربيعه	=	=	٣٠٤
١٧٣٠	محمد حامد خلف	=	=	٣٠٥
١٧٣١	محمد النوامنة	=	=	٨٢٠
١٧٣٢	طه نهار+ محمد نهار	=	=	٢٨٣
١٧٣٣	زايد خليف	الشمالي الغربي	٢١	٣٧١
١٧٣٤	خلف سلامة	=	=	٣٧٣
١٧٣٥	محمد سويلم شديفات	الجيعة	٨	٢٩٤
١٧٣٦	محمد عبدالقادر فلاح	الشمالي الغربي	٢١	١٦٨
١٧٣٧	عبدالمنعم مصلح	=	=	٣٩٨
١٧٣٨	غازي زعل دخيل	=	=	١٣٣
١٧٣٩	مجلس بلدي المفرق	=	=	٤٩٧
١٧٤٠	خلف سعد سحوم	الشمالي الغربي	٢١	٤٩٩
١٧٤١	عناد ومحمد مفضي ابو جراد	=	=	٣٩٦
١٧٤٢	عوض سمرين خزاعلة	=	=	٤٠٠
١٧٤٣	خالد حسن محمود ابو هشهش	الشمالي الغربي	٢١	١٣٤ + ٨٥
١٧٤٤	محمد مفضي ابو جراد	=	=	١٤٦
١٧٤٥	احمد عبود خزاعلة	=	=	٤٠٠
١٧٤٦	محمد عوض سمرين خزاعلة	=	=	٢٧٥
١٧٤٧	عبدالكريم خالد الخزاعلة	=	=	٨٥
١٧٤٨	سلمان العقيل	=	=	١٣٥
١٧٤٩	محمد سليمان حمدان	=	=	١٧٣
١٧٥٠	عليان خالد	=	=	٧٦
١٧٥١	دائرة الاثار	=	=	١٣٧
١٧٥٢	احمد سلامة الخالد	=	=	٣٨
١٧٥٣	احمد سليمان حسن واخيه	=	=	
١٧٥٤	حسن عقيل اسلامة	=	=	٥٤٣
١٧٥٥	ابراهيم عودة النزال	=	=	
١٧٥٦	سلامة علي سلامة	=	=	
١٧٥٧	ورثة عوض سالم عوض	=	=	٣٧
١٧٥٨	محمد جبر مرعي	=	=	
١٧٥٩	سالم حسن جرايدة	الجيعة	=	٣٨٦
١٧٦٠	مرزوق زايد عقلة	الشمالي الغربي	=	١٨٠
١٧٦١	عثمان غيث الشرفا	الجيعة	=	١٥٧
١٧٦٢	عرنوس اربيعات	=	=	١٦٣
١٧٦٣	علي الناجي السليمان	الشمالي الغربي	=	١٦٣
١٧٦٤	منصور السلامة	=	=	١٥٣
١٧٦٥	عواد راشد السلامة	=	=	١٨٢
١٧٦٦	ضيف الله سليمان	=	=	١٨٣
١٧٦٧	حسن زايد عقلة خليفات	الباشا	٥	٢٢
١٧٦٨	كريم عيد حسين الحوامدة	الشمالي الغربي	٢١	١٢٠
١٧٦٩	علي حسن شحادة	الباشا	١٢	٢٢
١٧٧٠	عيد موسى محمد	الجيعة الشمالي	٥	٤٣٠
١٧٧١	امين محمد سمارة	الشمالي الغربي	٢١	٧١٥
١٧٧٢	خليل عودة ابو ناموس	=	=	جزء من ٢٠١
١٧٧٣	موسى عمر الصالح الشريف	=	=	٧٢٨
١٧٧٤	مصطفى محمد العجلوني	=	=	٢٧٢
١٧٧٥	احمد منصور الزعبي	=	=	٩٤
١٧٧٦	ماهر هلال شحادة السلايمة	=	=	٢٣٤
١٧٧٧	علي محمود المحامي	=	=	٢٣٦
١٧٧٨	خيرالله عمر الصالح الشريف	=	=	٢٣٩ + ٢٣٧
١٧٧٩	خلف مصطفى الحمود	=	=	٣٦٠
١٧٨٠	منور عمر الصالح الشريف	=	=	٣٥٨
١٧٨١	سمير عبدالرحمن ياسين	=	=	٣٥٧
١٧٨٢	عبدالفتاح حسن العزة	=	=	٢٤٦
١٧٨٣	البلدية	=	=	٤٨
١٧٨٤	محمد امين جرار	الجنوبي الغربي	٢٢	٤٧
١٧٨٥	احمد محمد احمد الفريج	=	=	١١
١٧٨٦	احمد محمد احمد الفريج	=	٢٣	١٢
١٧٨٧	احمد الدوير المعاني	=	٢٢	١٥
١٧٨٨	محمد السلامة الحسبان	=	=	١٦
١٧٨٩	محمد عبدالقادر شاهين	=	=	١٠١
١٧٩٠	عادل موسى + عبدالكريم ضيف الله الخزاعلة	الجنوبي الغربي	٢٢	١٠٣
١٧٩١	فايز نايف احمد	=	=	١١٨
١٧٩٢	عبدالمجيد الشوابكة	=	=	١١٩
١٧٩٣	محمد سليمان هويدة	الجيعة الشمالي	٥	٤٢٤
١٧٩٤	محمد عصفورة	=	=	
١٧٩٥	عبدالله وخلف قسيم محمد	=	=	
١٧٩٦	علي جميل عنيزان	=	=	٤٣٢
١٧٩٧	محمد القاسم الخالد	=	=	
١٧٩٨	عبدالله عجاج	=	=	١٣٢
١٧٩٩	صبحي سالم + عايد خلف سحوم	=	=	١٣٠
١٨٠٠	محمد عفاش	=	=	جزء من ٢٤٥
		=	=	٤٣٦

يتبع

تهنئة من الأعمام

بأجمل آيات التهنئة والتبريك
وبأصدق المشاعر القلبية
يتقدم عما عفيف الصفدي
الى صديقهم العزيز

عادل القطار

وذلك بمناسبة توليه
مهامه في الملكية الاردنية
متمنياً له دوام التقدم والنجاح
في ظل
حضرة صاحب الجلالة
الملك الحسين المعظم

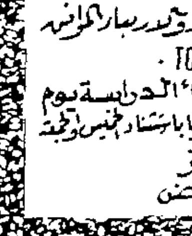


Modern Language Center
☎ 625582 / 638373

مركز اللغات الحديث - جبل اللويبدة

يعلن بأنه يعقد فحص القبول للدورات الجديدة ايام الاثنين والثلاثاء والاربعاء الموافق (١) (٢) ١٩٩٠/١/٣ بعد الظهر. ويعقد ايضا دورة تأهيلية لامتحان TOEFL.
يبدأ التسجيل لجميع المستويات اعتبارا من اليـــوم .... تبدأ الدراسة يوم السبت ٦ / ١ / ١٩٩٠ سعر الدورة الواحدة ٣٠ دينارا ومدتها شهران وتستخدم برمجيا باشراف خبير
يرجى من الراغبين في التسجيل التوجه للمركز في الاوقات المبينة اعلاه.

مدير المركز
يوسف شوشان



المركز الثقافي الاسباني
يعلن

عن دورة لتعليم اللغة الاسبانية ومدتها ٣ اشهر ولكافة المستويات.
يبدأ التسجيل بتاريخ ١٩٩٠/١/٢
تبدأ الدورة بتاريخ ١٩٩٠/١/٨
دروس لكافة المستويات، ٣ حصص في الاسبوع لكل مستوى.
ايام الدروس، السبت والاثنين والاربعاء.
لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمركز الثقافي الاسباني،
هاتف: ٦٢٤٠٤٩

فقدان جواز سفر

أعلن انا المدعو يحيى علي محمود حامد البديوي عن فقدان جواز سفر سعودي والذي يحمل الرقم ١٠٤٦٢٩٢٧٧٥١ صادر بتاريخ ١٤٠٨/١١/١٩ هـ من منطقة عرعر. يرجى ممن يعثر عليه تسليمه الى القنصلية السعودية في عمان او اقرب مركز للشرطة وله جزيل الشكر.

فقدان سيارة

مرسيدس ٢٠٠ موديل ١٩٧٥ رقم اللوحة ٢٠٧٧٩٣ لون اصفر ليموني لصاحبها عبدالقادر احمد درويش ابو عريب رجاء مما يعرف عنها شيئا الاتصال بهاتف ٧٨١٣٥٩ او ٧٧٣٨٢٥ وكالة درويش للاعلان وله جزيل الشكر.

بسم الله الرحمن الرحيم
اعـــلان

١ ـ تعلن القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية/لجنة العطاءات عن طرح عطاء تظل معلب فعلى المتعهدين الراغبين بالاشتراك بهذا العطاء مراجعة سكرتير لجنة العطاءات لشراء نسخة من المناقصة مقابل دفع مبلغ (٥) خمسة دنانير غير مستردة ومصطحبين معهم رخص المهن سارية المفعول وصورة عنها.
٢ ـ يتم بيع المناقصات اعتبارا من اليوم ولغاية الساعة العاشرة من صباح الاحد ١٩٩٠/١/١٤.
٣ ـ تعاد المناقصات بواسطة الظرف المختوم يوم الاثنين الموافق ١٥/١/١٩٩٠ لغاية الساعة العاشرة صباحا ومرفق بها تامين مالي بقيمة (١٠ ٪) من قيمة العطاء وكل مناقصة ترد بعد هذا التاريخ او غير مرفق بها التامين المالي تهمل ولا ينظر بها.

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلان طرح عطاء
الات حاسبة

تعلن المنظمة التعاونية الاردنية عن رغبتها بطرح عطاء الات حاسبة وذلك حسب الشروط والمواصفات المعدة لهذه الغاية.
على الجهات المختصة والراغبين في دخول هذا العطاء مراجعة سكرتير لجنة العطاءات والمشتريات لاستلام نسخة العطاء
يجب ارفاق كفالة بنكية اوشيك مصدق بقيمة ١٠٪ من قيمة العطاء ولا ينظر في العروض المقدمة بدون كفالة.
اخر موعد لقبول العروض هو الساعة الحادية عشر من يوم الاثنين الموافق ١٩٩٠/١/٨.

واقبلوا الاحترام

اجور الاعلان على من يرسو عليه العطاء

المدير العام
مريود التل

المؤسسة الطبية العلاجية
اعلان مناقصة

تعلن المؤسسة الطبية العلاجية عن حاجتها الى شراء (اكسجين طبي سائل وغاز، وغاز نايتروس اوكسايد).
على الراغبين الاشتراك في هذا العطاء مراجعة دائرة التزويد/ شعبة المشتريات في مبنى المؤسسة الطبية العلاجية /شميساني مصطحبين معهم رخص المهن اللازمة لاستلام دعوة العطاء على ان تكون الشركات المناقصة معتمدة لدى هذه المؤسسة.
تقبل المناقصات لغاية الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق ١٩٩٠/١/٨.
ترفق العروض بتامين مالي قدره ٥٪ خمسة بالمئة من قيمة المناقصه ولن ينظر في اي عرض غير مرفق بالتامين علما بان ثمن نسخة المواصفات مائة دينار اردني، غير مستردة.

رئيس لجنة العطاءات المركزية
المؤسسة الطبية العلاجية

اعلان رقم (١٨) يتعلق بصندوق الاسكان العسكري

تعلن القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية/مديرية مؤسسة الاسكان العسكرية بأنه على الضباط وضباط الصف والافراد المشتركين بصندوق الاسكان العسكري المبينة اسماؤهم بادناه قد دنت اقدمية خدماتهم في الحصول على قرض الاسكان العسكري وعليهم المراجعة خلال ساعات الدوام الرسمي في مدة اقصاها شهرين من تاريخه مصطحبين معهم قرار التقاعد العسكري الاصلي ووصل اشتراك الاسكان وشهادة الاخراج.

التسلسل	الرتبة	الاسم	ملاحظات
١	وكيل	احمد علي احمد	متقاعد
٢	وكيل	عبدالوهاب مبارك خليل	=
٣	وكيل ١	محمد عبدنجي	=
٤	وكيل	ابراهيم حسين احمد	
٥	رقيب	بدر ابراهيم عيسى	=
٦	رقيب	تركي سلمان عقيل	=
٧	وكيل ١	عبدالمهدي عبدالمعطي خلف	=
٨	وكيل ١	خميس عبدالله عزام	=
٩	رقيب	عبدالنور محمد قفطان	=
١٠	عريف	مرضي فلاح محمود	=
١١	وكيل	خالد عبدالرزاق مرشد	=
١٢	وكيل	اسماعيل بدر محمد	=
١٣	رقيب ١	عويد عطا عقيل	=
١٤	رقيب	عقله مصلح موسى	=
١٥	رقيب ١	مقضي مسلم علي	=
١٦	وكيل	عبدالله محمد يوسف	=
١٧	رقيب	يوسف باير هلال	=
١٨	رقيب ١	حامد حماد سليمان	=
١٩	وكيل	احمد محمود محيميد	=
٢٠	رقيب ١	عوده نايف رجا	=
٢١	رقيب	عبدالكريم عبدالنبي كريم	=
٢٢	وكيل	محمد علي مفلح	=
٢٣	رقيب	عزيز عبدالرحمن سالم	=
٢٩	عريف	علي محمد ابراهيم	=
٢٥	وكيل ١	عبدالله محمد حميدان	=
٢٦	وكيل	محمد علي مرعي	=
٢٧	عريف	حسن جردان فندي	=
٢٨	ملازم	محمد رشيد فياض	=
٢٩	وكيل	متعب صالح دهيمش	=
٣٠	رقيب ١	محمد ناصر جميل	=
٣١	وكيل ١	نايف رشيد علي	=
٣٢	وكيل	احمد صالح احمد	=
٣٣	وكيل	احمد محمد صالح	=
٣٤	وكيل	يوسف محمود ابراهيم	=
٣٥	وكيل ١	محمود سليم غيث	=
٣٦	رقيب	عباس احمد فالح	=
٣٧	جندي ٢	قاسم محمد سحيملت	=
٣٨	وكيل	محمد فالح عبدالرحيم	=
٣٩	وكيل	احمد عبدالوالي دخل الله	=
٤٠	وكيل ١	عبدالعزيز احمد حسين	=
٤١	ملازم ١	احمد ضيف الله محمد	=
٤٢	ملازم ١	احمد محمود عبدالفتاح	=
٤٣	ملازم ١	قاسم احمد مصطفى	=
٤٤	وكيل ١	ضيف الله محمد حميدان	=

التسلسل	الرتبة	الاسم	الملاحظات
٤٥	وكيل	فهمي فرحان عبدالمعطي	=
٤٦	رقيب ١	احمد صالح علي	=
٤٧	رقيب	خالد سلام مسلم	=
٤٨	رقيب	سليمان شاقي احمد	=
٤٩	رقيب	انيس قاسم محمد	=
٥٠	رقيب	فريح عبد بريك	=
٥١	وكيل	عوده محمود حسن	=
٥٢	وكيل	عبدالله احمد عيسى	=
٥٣	وكيل	سعيد محمد سعيد	=
٥٤	رقيب	كامل دروبي طريف	=
٥٥	وكيل	عبد الحميد احمد علي	=
٥٦	ملازم	عبدالرحمن محمد شاكر	=
٥٧	وكيل	خالد فضل حمدان	=
٥٨	وكيل	خليل ثلجي محمود	=
٥٩	رقيب ١	ادريس سليمان سلامه	=
٦٠	رقيب	نادر محمود احمد	=
٦١	رقيب ١	مد الله علي فريح	=
٦٢	رقيب	عطا عيسى محمود	=
٦٣	جندي ٢	محمد عبدالله محمد	=
٦٤	وكيل	احمد جبريل خلف	=
٦٥	وكيل	ياسر علي محمد	=
٦٦	وكيل ١	خليفه محمود وادي	=
٦٧	رقيب	علي محمد عبدالمحسن	=
٦٨	وكيل	عايد ناصر علي	=
٦٩	رقيب ١	حسن سالم عايد	=
٧٠	رقيب	محمد عبدالله سعد	=
٧١	رقيب ١	محمود حسني محمد	=
٧٢	وكيل	علي داوود خليفه	=
٧٣	وكيل	زعل قاسم عبيد	=
٧٤	عريف	علي عبده محمود	=
٧٥	وكيل	خلف سالم مقبل	=
٧٦	رقيب	عزت عبدالرحمن حمدان	=
٧٧	رقيب ١	محمد خليل عبدالنبي	=
٧٨	وكيل ١	علي بركات عقاب	=
٧٩	رقيب	خليل سعيد عبدالجواد	=
٨٠	رقيب	جبريل علي ابراهيم	=
٨١	رقيب	عبدالحميد عبدالحفيظ فاضل	=
٨٢	عريف	محمد عوض عبدالله	=
٨٣	عريف	علي محمد ذياب	=
٨٤	عريف	علي سليمان قاسم	=
٨٥	رقيب	اسحق سلامه مفلح	=
٨٦	وكيل	محمد موسى نوري	=
٨٧	ملازم	يحيى عبدالله مصطفى	=
٨٨	رقيب	ياسين يوسف العمري	=

تابع / اعلان صادر عن وزارة المياه والري

الرقم	اسم المشترك	رقم الحي	رقم الحوض	رقم القطعة
١٨٠١	طعمة فارع شواقفة	=	=	جزء من ٣٠٤
١٨٠٢	راجي محمد محمود	عصفورة	=	٤٣٨
١٨٠٣	ذياب خليفة الخطيب	الجبيعة الشمالي	=	١٠٣ + ١٠٤
١٨٠٤	هلال مفلح الحويس	=	=	٣٨٢
١٨٠٥	محمد طلال عفاش	=	=	١٣٣
١٨٠٦	حورية سهو نهار الشواقفة	=	=	٨٧
١٨٠٧	سمير عصفور	=	=	جزء من ١٥٦
١٨٠٨	حسن جلود وادي	=	=	جزء من ٢٤٥
١٨٠٩	احمد عبدالرحمن الصمادي	=	=	٩٢
١٨١٠	خالد سليمان حسين الخالدي	=	=	٧١
١٨١١	عيسى علي ذياب	=	=	
١٨١٢	خيرالله عبدالرحمن سليمان	الشمالي	البلد٢	٥٠٤
١٨١٣	محمد المغربي	=	=	جزء من ٤٣١
١٨١٤	صايل سليم	البلد	٥	٣٠٢
١٨١٥	عليان جميل غثيان	=	=	٢٤٢
١٨١٦	احمد سليمان	=	=	٢٤٢
١٨١٧	غزاوي جميل ابو دامس	=	=	٢٤٦
١٨١٨	درويش العلي الشرعه	=	=	جزء من ٥٨
١٨١٩	صالح حسن الفاعوري	=	=	١٤٢
١٨٢٠	صالح حسين الفاعوري	=	=	٣٣
١٨٢١	محمد غريب عاشور حميدان	=	=	٥٧
١٨٢٢	دخل علي سرور	=	=	١٤٤
١٨٢٣	سعد احمد عصفوره	الجبيعة الشمالية	=	جزء من ١٥٥
١٨٢٤	خليل حسن الدسوقي	البلد	=	١٢٥
١٨٢٥	خليل حسن الدسوقي	=	=	١٢٦
١٨٢٦	مضحي سلامة عواد	=	=	١٦١
١٨٢٧	علي سعيد عاشور	=	=	١١٨ + ١١٥
١٨٢٨	محمد المغربي	الشمالي الغربي	٢١ البلد	٤٣٢
١٨٢٩	طراد هلال	=		٣٤٥
١٨٣٠	احمد وارد	=	٢١ البلد	٣١٠
١٨٣١	حسين وارد	=	=	٣١٢
١٨٣٢	خطار صبيح خطار	=	=	٤٦٥
١٨٣٣	عايد صالح العكور	=	=	جزء من ٤٦٥
١٨٣٤	عبدالعزيز المومني	=	=	١٨٧
١٨٣٥	خطار صبيح خطار	الشمالي الغربي	٢١ البلد	جزء من ٤٦٥
١٨٣٦	محمد شبقلي	=	=	١٦٨
١٨٣٧	ربحي حسن نصار	=	=	٣٣
١٨٣٨	ابراهيم حرب ياسين	=	=	٣٥
١٨٣٩	علي متروك	=	٢١	٤٤
١٨٤٠	هاجس الرواد	=	=	١١٥
١٨٤١	مهاوي حرب المعاني	=	=	٤٥
١٨٤٢	سليمان الحوراني	=	=	٦١
١٨٤٣	سعد كريشان	=	=	١٤٥
١٨٤٤	احمد العقايلة	=	=	١٠
١٨٤٥	محمد ابو عقلة	=	=	٦٨
١٨٤٦	علي العربي ، محمد صالح العمري	=	=	٥٥ + ٥٤
١٨٤٧	سالم احمد سليمان وشركاه	=	=	٥٠
١٨٤٨	محمود علي فلاح	=	=	٩٦
١٨٤٩	محمد سلامة ابو خديجة	=	=	٣٩
١٨٥٠	محمود الابراهيم كريشان	=	=	٦٩
١٨٥١	حامد سليمان الدريخ	=	=	١٠٤ + ٢٦ + ١٠١
١٨٥٢	رضا ابراهيم علي الرواد	=	=	٢٨
١٨٥٣	سليمان علي ابو ذوابة	=	=	٣١٣
١٨٥٤	محمد عمير	=	=	٥٢٠
١٨٥٥	سمير علاوي	=	=	٤٢
١٨٥٦	سمير عصفورة	الجبيعة الشمالي	٥	١٦٨
١٨٥٧	هزاع مناور حميدان ابو عاشور	=	=	٣٢
١٨٥٨	محمد الظليفي	=	=	٣١
١٨٥٩	الحاج حسين السبعاوي	=	=	١١٠ + ١٧٢
١٨٦٠	هلال سالم هلال	=	=	١١٠
١٨٦١	ضيف الله عبدالرحمن الاسعد	=	=	٧٥
١٨٦٢	محمد قطيش الخالدي	=	=	٧٦
١٨٦٣	ضيف الله علي ذياب	=	=	٣٠
١٨٦٤	فندي مناع الدويري	=	=	٤٧
١٨٦٥	تركي حمد الشهاب وشركاه	=	=	١٤١
١٨٦٦	محمد عصفورة	=	=	١٥٥
١٨٦٧	احمد سعيد عصفورة	=	=	١٥٥
١٨٦٨	حسين متعب الفاعوري	=	=	٢٥ + ٢٤٩ + ٣٣
١٨٦٩	حمد حنين ابو ناموس	=	=	٤٥٥
١٨٧٠	عواد عوض عبدالله	=	=	٤٩
١٨٧١	خليل حمد عودة ابو ناموس	الجبيعة الشمالي	٥	٢٣ + ١٢٧
١٨٧٢	فضه الاحمد العلي الفاعورية	=	=	٤٩
١٨٧٣	حسن خليل ابو ناموس	=	=	٨١ + ١٤٠
١٨٧٤	خليل حسن الدسوقي	=	=	١٢٤
١٨٧٥	محمود فالح الخليل	=	=	١٨٠
١٨٧٦	عايد سليد البثيني	=	=	٢٣
١٨٧٧	علي سلامه الموسى	=	=	١٤
١٨٧٨	احمد سلامة موسى	=	=	١١٤
١٨٧٩	عويد موسى	=	=	
١٨٨٠	محمود عبدالفتاح الحلبي	=	=	١٨
١٨٨١	فتحية حمد السليم	=	=	٥٤
١٨٨٢	خليل ابراهيم اسماعيل	الشمالي الغربي	٢١	٣٦٧
١٨٨٣	الشيخ ندى الكريم	الشمالي الغربي	٢١	٢٩
١٨٨٤	سلمان شواهين	=	=	٤٣١
١٨٨٥	محمد عبد محمد الشرع	=	=	٤٣٢
١٨٨٦	محمد عيسى محمد عبدالله	=	=	٤٣٢
١٨٨٧	شريدة مطر مرجان	=	=	٤٢٠
١٨٨٨	علي صالح حمد كنانة	=	=	٢٢٢
١٨٨٩	عصام محمود ابو مغلي	=	=	١٦
١٨٩٠	محمود احمد علاونة	=	=	٤٢٥
١٨٩١	سعيد النجاد	=	=	١٨
١٨٩٢	سعيد الحلواني	=	=	١٨
١٨٩٣	سعد كريشان	=	=	٧٣
١٨٩٤	محمد السلطي	=	=	٢١
١٨٩٥	ابراهيم محمد قاسم	=	=	٢٣
١٨٩٦	سليمان الحوراني	=	=	٢٥
١٨٩٧	علي الحوراني	=	=	جزء من ٢٥
١٨٩٨	احمد سليمان عبدالقادر معاني	=	٢٢	٦٨٥
١٨٩٩	حسين عبدالحميد العقايلة	=	٢١	٢٧
١٩٠٠	فالح عبدالله الضمور	=	=	٥٣٦
١٩٠١	محمد فالح الضمور	=	=	٥٣٥
١٩٠٢	فالح عبدالله الضمور	=	=	٤٠٨
١٩٠٣	حسين وارد موسى	=	=	٣٤٧
١٩٠٤	خيرالله عمر الصالح الشريف	=	=	٣٢٠
١٩٠٥	فايز محمد خلف	=	=	٣٢٣
١٩٠٦	محمد سعيد ريان	=	=	٤٢٣
١٩٠٧	ندى عمر الصالح الشريف	=	=	٢٢١
١٩٠٨	راكان عودة	=	=	٤٥٣
١٩٠٩	حسن عواد	=	=	٣٠٤
١٩١٠	غازي زعل دخيل	=	=	٤٩٧
١٩١١	شاكر سلامة غيث	=	=	٣٥٣
١٩١٢	محمد زيدان مصطفى	=	=	٢٢٨
١٩١٣	عبدالعزيز المومني	=	=	٩٨٧
١٩١٤	حسن محمد عواد وسليمان فياض	=	=	٢٣٣ + ٢٣١
١٩١٥	ابراهيم مهاوي	=	=	٣٨
١٩١٦	توفيق يوسف عبدالله	=	=	٢٨٣
١٩١٧	عقلة محمد فندي	=	=	٢٨٤ + جزء من ٢٨٣
١٩١٨	عايد شريتح ابو شقحة	=	=	١٠٥
١٩١٩	مريم رجا حسام الدين	=	=	٤٩
١٩٢٠	محمد سالم يوسف	=	=	٢٤
١٩٢١	آمنة سعد سلامة الجعبري	=	=	٥٣
١٩٢٢	فلاح محمد الناطور	=	=	٦٤
١٩٢٣	عطاالله ابراهيم خليل	الجبيعة الشمالي	٥	جزء من ٤٥١
١٩٢٤	عبد موسى محمد	=	=	٢٠٣
١٩٢٥	احمد راشد عبدالحق	=	=	٢٠٤
١٩٢٦	محمود علي طحبوش	=	=	٢٠٤
١٩٢٧	عليان عبيد العرقان وشركاه	=	=	٢٠٣
١٩٢٨	سالم محمد فصيلة	=	=	١٥٥
١٩٢٩	حمدان ذياب حمدان	الشمالي الغربي	٢١	٢٧٦
١٩٣٠	علي عبدالرحمن + جمال صناع	الشمالي الغربي	٢١	٢٨٥ + ١٤٤
١٩٣١	هلال نصري	=	=	٣٦
١٩٣٢	فالح الضمور	=	=	٢٤٦
١٩٣٣	متروك فلاح سميران	=	=	٤٧٢
١٩٣٤	نايف سالم العماري	=	=	٣٥١
١٩٣٥	عبدالكريم السلايمة	=	=	٣٠٥
١٩٣٦	محمد حسن ناصر خريس	=	=	٣٥٥
١٩٣٧	حسن عواد عيسى	=	=	٣٠٤
١٩٣٨	عواد اللافي شراع	=	=	٤٤٥
١٩٣٩	زهير ثلجي علي	=	=	٤٦٢ + ٥٢٩
١٩٤٠	عبدالرحيم مصلح عواملة	=	=	٤٦٤
١٩٤١	عواد جدعان الشديفات	=	=	٣٤١
١٩٤٢	حسن علي جدوع	=	=	٣٤٢
١٩٤٣	محمد بركات سليمان	=	=	٣٤٣
١٩٤٤	محمد نهار حميدان	=	=	٤١٣
١٩٤٥	عماش حماد	=	=	٣٠٣
١٩٤٦	محمد حسين حتاملة	=	=	٣٠٧ + ٣٠٨
١٩٤٧	محمد صديق البلكستان	الجبيعة الشمالي	٥	٤٢٥
١٩٤٨	خيرالله عبدالرحمن	الشمالي الغربي	٢١	٤١٤
١٩٤٩	احمد منصور الزعبي	=	=	٢٣٤
١٩٥٠	ياسين محمد طه العجلوني	=	=	٢٣٢
١٩٥١	داوود جدوع هارون	=	=	٦٩
١٩٥٢	خلف مصطفى حمود	=	=	٣٥٨
١٩٥٣	فلاح محمد الناطور	=	=	٣٥٩
١٩٥٤	عبدالفتاح عبدالله الشريف	=	=	٢٤٣
١٩٥٥	عبدالرحمن اسعد علاوي	=	=	٢٦٥
١٩٥٦	هاجس خالد الرواد	=	=	٦٦
١٩٥٧	سمير علاوي	=	=	

اسئلة واجابات من منهاج الثانوية العامة «التوجيهي»

تقدم «الشعب» لقطاع من قرائها وهم طلاب الثانوية العامة «التوجيهي» اسئلة واجوبة مختارة من المنهج في مواد اساسية للعلمي والادبي والتجاري

ويأتي اسهام «الشعب» في هذا المجال خدمة للقراء وتلبية لرغبتهم ومحاولة من جانبها لتقديم جهد اساتذة متخصصين في مواضيع هامة..

واننا نأمل ان يجد هذا الجهد مكانته لدى طلابنا الاعزاء فاننا حريصون على سماع رأيهم فيما يقدم لهم وفيما يبدونه من اقتراحات على ذلك

الكيمياء

اعداد: نبيل العريان

سؤال: لديك عينات صلبة من المواد التالية
C_2H_2 ، C_2H_4 ، N_2 ، Ne ، KI ، Na ، NH_3 ، CO_2 ، ماس

١- صلب مفاسك بقوى لندن.
٢- صلب متماسك بروابط أيونية.
٣- صلب متماسك بروابط فلزية.
٤- صلب متماسك بروابط هيدروجينية.
٥- صلب شبكي التركيب له درجة انصهار عالية.
٦- مادة عازلة تصبح موصلة عند صهرها.
٧- صلب موصل للكهرباء في حالة الصلابة.
٨- صلب ترتبط ذراته بقوى لندن.
٩- صلب ترتبط جزيئاته بقوى لندن.
١٠- صلب متماسك بقوى لندن فقط.
١١- مادة تستخدم في عمليات اللحام.
١٢- مادة تستخدم في صناعة المبردات.
١٣- التهجين فيه sp^3 ١٤- التهجين فيه sp^2 ١٥- التهجين فيه sp
١٦- مادة تحتوي على روابط ثنائية ١٧- مادة تحتوي على روابط ثلاثية.
١٨- مادة تحتوي على زوج واحد من الالكترونات غير المرتبطة.
١٩- مادة تحتوي على زوجين من الالكترونات غير المرتبطة.
٢٠- مادة تحتوي على روابط قطبية لكنها غير مستقطبة.

الجواب: ١- CO_2, Ne, N_2, C_2H_4, C_2H_2
٢- KI ٣- Na ٤- NH_3 ٥- ماس ٦- KI ٧- Na ٨- Ne
٩- N_2, CO_2, C_2H_4, C_2H_2 ١٠- Ne ١١- C_2H_2 ١٢- C_2H_4
١٣- NH_3 ، ماس ١٤- C_2H_4 ١٥- CO_2, C_2H_2 ١٦- CO_2, C_2H_4
١٧- N_2, C_2H_2 ١٨- NH_3 ١٩- N_2 ٢٠- CO_2, C_2H_4, C_2H_2

سؤال ٢- علل ما يلي
١- لا يظهر المركب CO_2 خواصا قطبية على الرغم من قطبية الرابطة $C=O$؟
٢- لا تلغى قطبية الرابطة $H-O$ في جزيء الماء قطبية مثيلتها بالرغم من تماثل الرابطتين.
٣- قارن بين التوصيل الكهربائي للمركبات الايونية والتوصيل الكهربائي للمركبات الجزيئية في الحالات التالية
١- في الحالة الصلبة. ٢- في الحالة السائلة.

الجواب ٢: ١- لانه رغم قطبية جميع الروابط في المركب CO_2 فان محصلة القطبية صفر لوجود الرابطتين متماثلتين وباتجاهين متعاكسين. بينما الرابطة $C=O$ قطبية لوجود اختلاف في الميل الالكتروني بين C و O حيث ان زوج الالكترونات الذي يكون الرابطة يكون اقرب الى الذرة التي لها ميل الكتروني اكبر بقليل.
٢- لانهما غير متعاكستين بسبب انحناء جزيء الماء.
٣- المركبات الايونية — المركبات الجزيئية
١- غير موصلة. ١- غير موصلة.
٢- جيدة التوصيل. ٢- رديئة التوصيل.

سؤال: الماء العسر نوعان مؤقت ودائم
١- ما هي الايونات الموجبة والسالبة التي تسبب كل منها.
٢- وضح بمعادلات كيميائية ازالة كل منها.

الجواب:

	العسر المؤقت	العسر الدائم
١- الايونات الموجبة	Ca^{+2}, Mg^{+2}	Ca^{+2}, Mg^{+2}
الايونات السالبة	HCO_3^-	SO_4^{-2}

٢- ازالة العسر المؤقت
١- بالتسخين عندما تكون كمية الماء قليلة.
$Ca^{+2} + 2HCO_3^- \xrightarrow{\Delta} CaCO_3 + H_2O + CO_2$
٢- باضافة ماء الجير $Ca(OH)_2$ عندما تكون كمية الماء كبيرة
$Ca^{+2} + 2HCO_3^- + Ca(OH)_2 \longrightarrow 2CaCO_3 + 2H_2O$

سؤال: علل ما يلي مستعينا بالمعادلات حيث يلزم
١- الرابطة Cl−Cl اقوى من الرابطة Br−Br.
٢- ثابت تفكك اليود اكبر من ثابت تفكك الكلور.
٣- يعتبر اليود عامل مؤكسد ومختزل معتدل.
٤- في التحليل الكهربائي لمصهور كلوريد الصوديوم يضاف كمية من كلوريد الكالسيوم.
٥- يحضر البروم واليود بأكسدة ايوناتهما بواسطة الكلور ولا يحضر الفلور بهذه الطريقة.
٦- يستعمل محلول هيبوكلوريت الصوديوم قاصرا للألوان.
٧- حامض $HClO_3$ اقوى من حامض $HClO_2$.
٨- تعتبر الاحماض الاوكسجينية للهالوجينات وايوناتها السالبة عوامل مؤكسدة قوية.
٩- تعتبر الكلورات عوامل مؤكسدة اقوى من اليودات.

الجواب: ١- بسبب صغر حجم ذرة الكلور حيث ان زوج الالكترونات الذي يكون الرابطة يكون اقرب الى النواة.
٢- لان الطاقة اللازمة لكسر الرابطة في جزيء اليود أقل لان حجم ذرة اليود اكبر وبالتالي زوج الالكترونات الذي يكون في جزيء اليود ابعد عن النواة.
٣- من حيث ميل جزيء اليود الى الاختزال باكتساب الالكترونات معتدل فهو عامل مؤكسد معتدل وكذلك ميل ايون اليود (اليوديد) الى التأكسد بفقد الالكترونات معتدل فهو عامل مختزل معتدل.
٤- وذلك لخفض درجة الانصهار.
٥- لان الكلور عامل مؤكسد اقوى من البروم واليود لكنه اضعف من الفلور.
$Cl_2 + 2Br^- \longrightarrow 2Cl^- + Br_2$
$Cl_2 + 2I^- \longrightarrow 2Cl^- + I_2$
$Cl_2 + 2F^- \longrightarrow$ لا يحدث
٦- بسبب وجود ايون الهيبوكلوريت ClO^- الذي يعتبر عاملا مؤكسدا قويا في المحاليل المائية.

الكيمياء

اعداد: سهيل صوفان

س: اكمل المعادلات التالية:
1) ${}^{9}_{4}Be + {}^{4}_{2}\alpha \longrightarrow$
2) ${}^{14}_{7}N + {}^{4}_{2}He \longrightarrow$
3) $Be(OH)_2 + 2OH^- \longrightarrow$
4) $Ca(OH)_2 + 2H^+ \longrightarrow$
5) $CaCO_3 + H_2O + CO_2 \longrightarrow$
6) $Mg^{+}_{(g)} +$ طاقة $\longrightarrow$
7) $BeF_2 + Mg \longrightarrow$
8) $BaO + H_2O \longrightarrow$

الاجابة:
1) ${}^{12}_{6}C + {}^{1}_{0}n$
2) ${}^{17}_{8}O + {}^{1}_{1}P$
3) $BeO_2^{-2} + 2H_2O$
4) $Ca^{+2} + 2H_2O$
5) $Ca^{+2} + 2HCO_3^-$
6) $Mg^{+2}_{(g)} + e^-$
7) $MgF_2 + Be$
8) $Ba(OH)_2 +$ حرارة.

*** بعض المعلومات المهمة على الوحدة الثالثة (القلويات الترابية):

M: Be, Mg, Ca, Sr, Ba, Ra

١- الحجم يزداد بزيادة العدد الذري.
٢- طاقة التأين تقل بزيادة العدد الذري.
٣- ذوبان اكاسيدها (MO) في الماء يزداد بزيادة العدد الذري.
٤- كمية الحرارة الناتجة عن ذوبان اكاسيدها MO في الماء تزداد بزيادة العدد الذري لها.
٥- ذائبية هيدروكسيداتها $M(OH)_2$ تزداد بزيادة العدد الذري
٦- ذائبية كبريتات وكربونات القلويات الترابية تقل بزيادة العدد الذري لها.
٧- قوتها كعوامل مختزلة تزداد بزيادة العدد الذري.
٨- درجة الانصهار والغليان تقل بزيادة العدد الذري.
٩- توصيلها للكهرباء والحرارة يزداد بزيادة العدد الذري.
١٠- ليونتها تزداد بزيادة العدد الذري.
١١- جهد التأكسد ($E°$) لها يزداد بزيادة العدد الذري.

س: قارن بين ${}_{4}Be$ والباريوم ${}_{56}Ba$ من حيث:
١- الحجم Be اصغر
٢- طاقة التأين Be اعلى
٣) BaO اكثر ذوبانا في الماء ويعطي حرارة اكثر.
٤) $Ba(OH)_2$ اكثر ذوبانا
٥) $BeSO_4$ اكثر ذوبانا
٦) $BeCO_3$ اكثر ذوبانا
٧) قوتها كعوامل مختزلة: Ba اقوى
٨) درجة الغليان والانصهار: Be اعلى
٩) درجة التوصيل للكهرباء والحرارة: Ba اكثر توصيلا.
١٠) الليونة: Ba له ليونة اعلى.
١١) جهد التأكسد ($E°$) لـ Ba اعلى.
١٢) $Ba(OH)_2$ يتفاعل مع الاحماض. بينما $Be(OH)_2$ يتفاعل مع الاحماض ومع القواعد لانه امفوتيري.

*** بعض الملاحظات المهمة على الوحدة الرابعة (الهالوجينات):

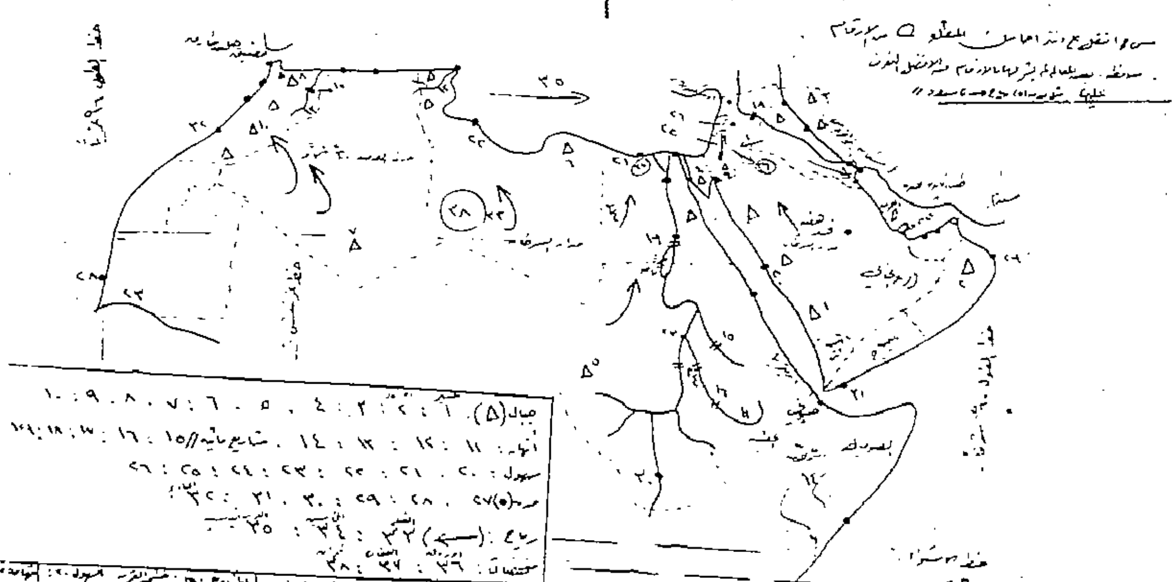
X: F, Cl, Br, I, At

١) الحجم يزداد بزيادة العدد الذري.
٢) طاقة التأين تقل بزيادة العدد الذري
٣- درجة الانصهار تزداد بزيادة العدد الذري.
٤- عدد قوى لندن يزداد بزيادة العدد الذري.
٥- قوتها كعوامل مؤكسدة تقل بزيادة العدد الذري.
٦- قوة احماض HX تزداد بزيادة العدد الذري.
٧- ثابت التفكك Kp يزداد بزيادة العدد الذري (باستثناء الفلور شواذ).
٨- قوة الرابطة التساهمية تقل بزيادة العدد الذري (باستثناء F_2 شاذ)
٩- قيمة جهد الاختزال ($E°$) لها تقل بزيادة العدد الذري لها.
١٠- السمية والخطورة تقل بزيادة العدد الذري.
١١- طول الرابطة التساهمية يزداد بزيادة العدد الذري.
١٢- ذائبية AgX في هيدروكسيد الامونيوم تقل بزيادة العدد الذري لها.
١٣- اللون: F_2 اصفر شاحب، Cl_2 اصفر مخضر، Br_2 سائل احمر برتقالي، بخار I_2 بنفسجي.

س: قارن بين الكلور (ع.ذ = ١٧) واليود (ع.ذ = ٥٣) من حيث:
١- الحجم: حجم اليود اكبر
٢- طاقة التأين: طاقة تأين Cl اعلى
٣- درجة انصهار I_2 اعلى.
٤- عدد قوى لندن بين جزيئات I_2 اكثر.
٥- Cl_2 اقوى كعامل مؤكسد.
٦- HI اقوى حامضية.
٧- ثابت التفكك (Kp) لـ I_2 اكبر.
٨- قوة الرابطة التساهمية بين ذرتي اليود اضعف.
٩- قيمة جهد الاختزال ($E°$) لـ Cl_2 اعلى.
١٠- سمية وخطورة Cl_2 اكثر من اليود.
١١- طول الرابطة التساهمية في اليود اطول.
١٢- ذائبية AgCl في NH_4OH اكثر.

الجغرافيا

اعداد عدلي رضا



تتمات

النائب سعد هايل السرور

غزو صهيوني بما دعم اجهزة الامن الا جزء من هذا الواجب فهي رديف لقواتنا المسلحة تسهر على حماية المواطن وسلامته وطمأنينته تكتمل هذه الطمأنينة في الحرص على استقلال القضاء وتحسين عطائه ليحفظ حقوق المواطنين ويرسخ العدل وسيادة القانون.

وفي الموضوع التربوي: فانني ارى ضرورة البدء بخطة للتطوير التربوي الا ان ما جاء في الخطة التطويرية المعتمدة حول السياسة الجديدة للتعليم الثانوي قد اعتمدت اسلوبا تتبرم منه الدول التي انتهجته سياسة لها منذ امد طويل وتعتبر مسؤولا عن سوء مستوى التعليم في مدارسها وعن ضحالة ثقافة شعبها. ثم هل هيئنا المعلم المناسب لهذه المرحلة الجديدة وهل تكيفت جامعاتنا لربط بين مخرجات هذا التعليم الثانوي وبين اسلوبها في القبول وقدرتها في الاستيعاب لهؤلاء الطلبة خاصة مع تحديد خيارات الدراسة امامهم في اثناء المرحلة الثانوية.

ولقد لفت نظري وآلمني وضع المتقاعدين من ابناء هذه القوات المسلحة والذين اصيبوا في العمليات الحربية لهذه القوات وخرجوا منها باعاقات مختلفة بما يتقاضونه مبالغ زهيدة قد لا تكفي لاعاشة احد افراد اسرهم وخاصة الذين خرجوا من هذه القوات في العقد الماضي وما قبله خاصة وانهم لا يستطيعون العمل في اية مؤسسة او شركة حتى وان كانت اوضاعهم الجسدية تستطيع القيام بهذا العمل لان الضمان الاجتماعي وجهة نظر مخالفة تجاه ذلك. فارجو ان يعطى هذا الموضوع العناية الكافية لتصويب الوضع الذي يحفظ لهم كرامتهم ويحفظ عليهم اسرهم.

وفي مجال التعليم العالي: ترى الحكومة التوسع في اتاحة فرص التعليم الجامعي بعدالة. والعدالة هنا اراها ان تراعى الظروف الخاصة لكل منطقة في الاردن. فالمنافسة غير متكافئة بين طالب يدرس في مدارس تتوافر كل الظروف المناسبة فيها وبين طالب آخر في مناطق البادية لا يتوفر الحد الادنى من هذه الظروف لكي تكون المنافسة متكافئة.

ان مدرسة بلا زجاج للنوافذ وبلا تدفئة وبمعلمين هو الاقل كفاءة وتأهيلا يأتون من خارج المحافظة ليستهلكوا نصف اليوم الدراسي في بداية الاسبوع وفي نهايته في السفر ليصبح الاسبوع الدراسي اربعة ايام لا يمكن ان ينافس طلابها طلاب مدرسة تنفق على تعليم الموسيقى اكثر مما تنفقه وزارة التربية والتعليم على العديد من مدارس البادية الشمالية كاملة. وهذا لا يعني انني ضد تعليم الموسيقى. هذا ناهيك عن الظروف الاقتصادية والصحية والبيئية والثقافية لهؤلاء الطلبة ولذويهم. اهل يمكن ان تكون المنافسة متكافئة؟؟

اما في مجال الزراعة:

فان هذا القطاع هو الاساس الثابت لتأمين قوت ابناء هذا البلد ويجب ان يعطى الاولوية دوما ويحظى بالرعاية والاهتمام اللازمين فلقد اعطينا اهتماما لصناعات جنت الوفرة والربح في ايام الرخاء ولكن عند اول هزة لاقتصادنا رأينا كيف اقفل اصحابها ابواب هذه المصانع الى ان فرضوا الشروط التي يريدون لكن هذا القطاع استمر ويستمر دون التفاتة لسعر صرف الدولار او الدينار. فهو الرصيد وهو المتص الحقيقي للبطالة الواسعة. لقد جاء في البيان الوزاري بخصوص معالجة مديونية صغار المزارعين ان توحيد مصادر الاقراض الزراعي هو جزء من الحل الجذري لهذه المشكلة. ومع انني مع هذا التوجه لتوحيد المديونية الا انني لا ارى بأي شكل من الاشكال انه يسهم في حل المشكلة انما هو طرح جاءت به الحكومة قبل سنوات، وتسترت خلفه لتأجيل مواجهة حقيقية لمشكلة هذا التوحيد الذي استمر بحثه طويلا راجيا ان تنتهي الحكومة سريعا من اجراءات التوحيد مع مراعاة خصوصية الاقراض التعاوني علما ان الحل لا يأتي الا عن طريق تأمين دخل كاف للمزارعين من تسويق انتاجهم يستطيعون فيه الوفاء بالتزاماتهم وهذا يتأتى: اما عن رسم سياسة تسويقية جادة لمخرجات الانتاج الزراعي الحالية او توجيه المزارعين الى مخرجات انتاج زراعي جديدة تؤمن لهم هذا الدخل.

اما في موضوع البطالة ومع تقديري انها مشكلة وطنية الا ان للبادية الاردنية خصوصية في هذه القضية لكونها تعاني اكثر من غيرها من مناطق المملكة من هذا الموضوع. فان كان هناك في بعض المناطق جيوب للفقر فان للفقر اكثر من جيوب في البادية فالنشاط الزراعي قد توقف تماما في بعض مناطق البادية نتيجة لكف يدهم عن الماء بقرارات حصر قد لا يكون للعلم فيها علاقة، واراضيهم لا يستطيعون استغلالها لانهم لا يملكونها كل ذلك بسبب عدم توفر فرق مساحة كافية، والثروة الحيوانية تسير على نفس الطريق نتيجة سوء المواسم المطرية وعدم توفر الاعلاف وهي ان لم تتدخل الحكومة بشكل سريع بثقلها لحل المشكلة فان مربي المواشي مقبلون على كارثة لا محالة. كل المعطيات الموجودة في هذه المناطق هي تجسيد للبطالة وتحييد لهؤلاء المواطنين في المساهمة بتنمية هذا البلد ونمائه.

اما عن المؤهلين علميا منهم فان حظهم لا يزيد عن حظ غيرهم فمثلا ٨٠٪ من الذين يعملون في التربية والتعليم في البادية الشمالية من خارج محافظة المفرق علما ان ابنائها من خريجي المعاهد والجامعات لا يجدون اية فرصة عمل. ناهيك عن المساواة في تولي الوظائف العامة وتكافؤ الفرص!!!

سيدي الرئيس

ان الاوضاع الاقتصادية مع ما رافقها من انخفاض لقيمة الدينار قد اثقل كاهل المواطنين بما فيه الكفاية ومع تقديري لما ورد في البيان من ان الحكومة ترى ان محصلة الضريبة الحالية تفي احتياجات الخزينة لكن ما ورد من ذكر لضريبة الاستهلاك ارجو ان لا تكون عبئا يضاف الى اعباء المواطنين الحالية وتزيدهم ارهاقا على ارهاقهم.

ان اهم ما يمكن ان يساهم في اصلاح المسيرة هو اعادة ترميم جسور الثقة التي تصدعت بين المواطن والسلطة التنفيذية نتيجة ممارسات كان دور هذا الشعب متفرجا ومتألما وصيره صبره وايمانه بمصداقية اعلام السلطة التنفيذية دور رئيسي في اعادة هذه الثقة بطرح المشاكل التي نواجهها بكل مصداقية وامانة وان لا يراهن بعد الآن على الاستخفاف بعقول الناس، وللتعاون السليم بين هذا المجلس والحكومة الدور الاكبر في ذلك الذي ارجو ان يكون تعاونا خيرا فائلا ومتفاعلا فيه احترام متبادل للرأي بما فيه خير هذا الوطن وسلامة لمستقبله.

ثم تأمين القدرات المؤهلة كفاءة ونزاهة على كل الصعد بدءا بالحكومة والمناصب الرئيسية في الدولة القادرة على حمل طموحات هذا الشعب والتي احتوى بيان الحكومة الكثير منها الى واقع التنفيذ السليم والامين ولي كامل الثقة بان دولة رئيس الحكومة قادر على ذلك.

سيدي الرئيس

بمجمله البيان جيد. آمل ان تكون الحكومة في مستوى القدرة على تنفيذه والله الموفق والسلام عليكم.

اعلان بيع لوازم

تنوي كلية مجتمع حواره بيع لوازم مستعملة عن طريق المزاودة العلنية وذلك في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء ١٩٩٠/١/١٠ على كل من يرغب بالشراء مراجعة قسم اللوازم يوميا لمعاينة اللوازم والاطلاع عليها والحصول على نسخة باللوازم المراد بيعها.

● ملاحظة: اجور النشر والاعلان على المزاود الاخير.

عميد الكليـــة
الدكتور محمود الشلبي

اوراق

ادت الى تبدد الاوهام وظهور الحقائق السياسية في اماكنها الطبيعية واهمها وعي القيادة السياسية الاردنية ومقدرتها على الاستشراف وادارة دفة السفينة بكل ثقة وطمأنينة.

★ ان لمرحلة العمل السياسي العقلاني والمتزن ميزة كانت تحت «اللحاء السياسي»، وهي دقة وظائف حراس المواطن الاردني ومقدرتها على ان تكون متواجدة على اقرب نقطة للصواب وذلك بعملها الدائم على ان تكون على ابعد نقطة للخطأ.

★ ان وجود تجارب كثيرة عربية وغير عربية يمكننا ان ندرسها ونضع نقاط واضحة تصنع منحى يقيمها ويضع حاضرها باحشاء مستقبلها ويجعلنا نستفيد من محصلة العمل كي تكون تجربتنا تجربة التميز ودراسة الوقائع سلبية او ايجابية وذلك من منطلق الاستفادة منها للمعرفة الادراكية المسبقة بان على القوى السياسية التقليدية ان تقوم بعمل انقلاب ادراكي في كل حواسها كي تتمكن من ادراك الجديد بمفاهيمه المعاصرة للحفاظ على بداية سليمة بدات من حيث وصل كثيرون الى نقطة بدايتنا..

★ اننا نعيش بشكل يومي حياة الوحدة الوطنية والتلاحم الوطني بين الشعبين الاردني والفلسطيني وتلك حقيقة ساطعة ويومية وهي تتلازم وتتزن في بنياننا الداخلي والخارجي ولها جغرافية سياسية وتاريخ طويل وهندسة بشرية عمرها طويل بمرها وحلوها.

احلص الى القول بان جسور العمل السياسي الاردني الجديد يجب ان تكون قريبة جدا الى واقع الوطن والى وجدان المواطن ولصيقة الى واقع المنطقة ومتجهة نحو العقلانية والتعقل من اجل صياغة ممارسة سياسية معاصرة تاخذ على عاتقها حماية الدستور والعمل به وحماية الديموقراطية وممارساتها اليومية وحماية الكيان واثراء المجتمع العربي بتجربة هي الميزة والمتميزة في عصرنا الحديث.

صوت الشعب

النهوض بالاردن، من المستوى الراهن، الى افضل المستويات..

نقول ذلك ونحن مطمئنون بان الحكومة التي تطلب الثقة ستنالها، اذا تجاوبت مع اراء ونصائح معظم السادة النواب، وهذه هي الديموقراطية الحقة...

كلمة

جديدة من حياتهم الصحفية وتحقيق مكاسبهم النقابية التي لم تتحقق لهم لغاية الآن. اذ يتبادر الى اذهان البعض ان الصحفيين الاردنيين قد عمهم الخير واصبحوا الان في احسن احوالهم مع ان الواقع غير ذلك بكثير فالاجراءات التي تمت كانت لصالح اصحاب الصحف «مالكيها» وليست لصالح الصحفيين الذين لا يزال الكثير منهم بلا عمل نتيجة الفصل التعسفي او لعدم قبولهم للعمل في هذه المؤسسات سواء خلال الفترة التي اشترت الحكومة فيها اسهم اصحاب الصحف وحولتها الى الصناديق او في الفترة السابقة لها والتي كان مالكو الصحف هم الذين يقودون مركب مؤسساتهم.

انني كصحفي وكذلك الكثير من زملائي في نقابة الصحفيين الاردنيين ليأملوا ان يكون هناك حلول جذرية وفاعلة للمشكلة الصحفية لتتمكن النقابة من تحقيق اهدافها وبلوغ طموحاتها وان تصبح على الاقل مثلها مثل شقيقاتها النقابات المهنية الاخرى. كما اتمنى على المؤسسات الصحفية ان تسعى لتخفيف العبء على النقابة لتحقيق التامين الصحي للعاملين فيها خاصة وان الصحف الاردنية من المؤسسات التي تحقق ارباحا قياسا مع الشركات والمؤسسات الاردنية الاخرى التي تؤمن للعاملين فيها كل المتطلبات الوظيفية.

العدو يغلق

وهدمت قوات العدو منزلا في بيت لاهيا فيما قام مجهولون باطلاق النار على المدعو مسعود النادي ٢٨ عاما من مخيم البريج مما ادى الى مقتله على الفور وهو يعمل في وكالة الغوث الدولية ولم تعلن اي جهة مسؤوليتها عن الحادث.

من جهة اخرى عثر على جثة احد المتعاونين امس الاول في مخيم الجلزون ويدعى محمد حمدان البحته.

عرفات: الاحداث

سيكون لها اثر ايجابي على كفاح الشعب الفلسطيني في مواجهة الفضائح التي يرتكبها النظام الاسرائيلي العنصري ضد الشعب الفلسطيني.

وكان عرفات يتحدث في مقره في بغداد عشية الذكرى الخامسة والعشرين لاول عمل عسكري ضد اسرائيل تقوم به حركة فتح كبرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.

وقال ان محاولات رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير لقمع الانتفاضة الفلسطينية لم تؤد الا الى زيادة المقاومة.

وتحدث عرفات عن احداث العنف التي وقعت امس الاول السبت عندما شكل دعاة سلام من الفلسطينيين والاسرائيليين والاوروبيين سلسلة بشرية حول مدينة القدس القديمة وقالت انباء واردة من اسرائيل ان الشرطة الاسرائيلية جرحت ٧١ شخصا.

وقال عرفات ان الاسلوب الذي هوجمت به مسيرة السلام يكشف عن الوجه القبيح لحكومة شامير التي لم تحترم كرامة هؤلاء الزائرين الذين قدموا للاعراب عن تاييدهم لمسيرة السلام الفلسطينية.

حكومة بدران

الصحف من حالة الاحتكار الشللي والحيز الرسمي وذلك بمنح امتيازات اصدار صحف جديدة والسماح للصحف الحزبية التي تصدر بالسر للخروج الى دائرة العلن.

وشدد السادة النواب على دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني بكل السبل وتمتين الوحدة الوطنية وترسيخ دعائمها ومعالجة الاثار الانسانية المترتبة على قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية المحتلة اضافة الى المطالبة بالتامين الصحي الشامل ومعالجة ظاهرة البطالة والفقر والعدالة في توزيع الخدمات العامة وتوسيعها والارتقاء بمستوى الانتخابات البلدية وتطوير الحكم المحلي.

وفي الوقت الذي اعلن فيه في جلستي الامس الصباحية والمسائية اربعة نواب صراحة حجبهم للثقة وهم ليث الشبيلات وسليم الزعبي وفخري قعوار والشيخ عبدالمنعم ابو زنط اشترط سبعة نواب منح الثقة بتغيير تشكيلة الحكومة وتنفيذ مطالب النواب وهؤلاء هم طاهر المصري، محمد ابو عليم، عبدالله الزريقات، ذيب مرجي، بسام حدادين و عاطف البطوش وعيسى الريموني.

ويذكر ان اربعة نواب كانوا قد اعلنوا صراحة حجب الثقة يوم امس الاول وهم ذوقان الهنداوي وحسين مجلي والدكتور احمد عويدي العبادي في حين اشترط نواب الكتلة الاسلامية استجابة الحكومة للمطالب ال ١٤٠، التي اشترطتها لمنح الثقة.

وكان كذلك النائب عبدالسلام فريحات اشترط تحديد موعد لالغاء الاحكام العرفية لمنح الثقة فيما علق النائب محمود الهويمل منحه الثقة بنتيجة رد الحكومة على تساؤلات النائبين الهنداوي والعبادي.

وتم في الجلسة المسائية امس شطب كلمة النائب الشيخ عبدالمنعم ابو زنط بقرار من رئيس مجلس النواب السيد سليمان عرار بعد جدل لم يستمر طويلا حول شطب الكلمة من محاضر المجلس او الابقاء عليها او شطب فقرات منها.

عرفات ينفي حدوث اتصال بين المنظمة وفايتسمان

بغداد - ا. ف. ب. - نفى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات امس ان يكون اعضاء في المنظمة اجروا اخيرا اتصالات مع وزير العلوم الاسرائيلي عازار فايتسمان الذي اقصي من منصبه امس على يد رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير.

وقال عرفات لمجموعة من الصحفيين من بينهم مراسل وكالة فرانس برس في بغداد ان اي اتصال لم يجر بين منظمة التحرير الفلسطينية وفايتسمان.

بمناسبة الخطوات الوحدوية بين شطري اليمن

علي ناصر يعلن تنحيه عن موقعه السياسي الحالي

صنعاء - ق. ن. ا - اعلن علي ناصر محمد رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية السابق الذي يقيم في صنعاء منذ الاطاحة بنظام حكمه في شباط ١٩٨٦.. «تنحيه عن العمل السياسي بمناسبة الخطوات الوحدوية بين شطري اليمن».

وجاء في بيان علي ناصر محمد «ان استعادة تحقيق وحدة اليمن بطريقة سلمية وديمقراطية تعتبر بكل المقاييس عملا تاريخيا عظيما وانجازا حضاريا متقدما يرقى الى مستوى المكانة التاريخية لثورتي السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من اكتوبر من حيث انه يمثل نقطة انطلاق جديدة يستعيد فيها شعبنا جميع قواه الحية ليقتحم موحدا وقويا اعتاب مستقبله المشرق».

وقال السيد علي ناصر محمد في بيانه «انني في هذه اللحظات المهيبة اشعر بان رسالتي في الحياة قد اوشكت على الاكتمال وساترك للتاريخ مهمة تقييم هذا الدور المتواضع.. واشعر ان المصلحة الوطنية العليا في هذا الظرف الدقيق تتطلب مني التنحي عن موقعي السياسي الحالي داعيا الجميع الى السمو فوق الآلام وجراح الماضي والى الارتفاع الى مستوى المسؤولية الوطنية»..

واعرب عن ثقته في ان التجربة الطويلة قد افرزت العديد من القيادات والكوادر القادرة على مواصلة المسيرة.

ويذكر ان رئيس الجمهورية العربية اليمنية والسيد علي سالم البيض امين عام الحزب الاشتراكي اليمني اعلنا خلال اجتماعهما بصنعاء الاسبوع الماضي.. عفوا عن جميع المسجونين السياسيين في شطري اليمن.

وفاة طالبين اردنيين واصابة ٣ في انهيار مبنى بالاسكندرية

القاهرة - بترا - توفي طالبان اردنيان جراء انهيار مبنى مكون من اربعة طوابق يسكنان به في الاسكندرية والطالبان هما غازي بركه ونبيل سلامه حمام.

كما جرح في الحادث ثلاثة طلاب اردنين هم احمد سعيد بديرات واحمد حمدان عسكر ومصطفى محمد يونس حيث غادر الاول المستشفى بينما ما يزال الاثنان الاخران في المستشفى.

احباط محاولة اختطاف طائرة سعودية اثناء رحلة داخلية

الرياض - ا. ف. ب. - ذكر مصدر رسمي ان سعوديا حاول فجر امس خطف طائرة تابعة للخطوط الجوية السعودية بين جدة / غرب البلاد / والرياض قبل ان يسيطر عليه سريعا رجال الامن في الطائرة.

واوضح متحدث باسم وزارة الداخلية انه بعد نصف ساعة على اقلاع الطائرة من جدة / على البحر الاحمر / ارسل قرصان الجو الى الطيار ملاحظة مكتوبة بخط اليد يطلب فيها تحويل الطائرة الى مطار لارنكا/قبرص

واضاف المتحدث ان هذا الراكب التي وصفت حالته العقلية بانها غير طبيعية اعرب عن نيته في تفجير الطائرة بمساعدة معاونين عندما تهبط في المطار القبرصي.

وتابع المتحدث ان رجال الامن في الطائرة سيطروا سريعا على القرصان الذي لم تكشف هويته والبالغ من العمر ٣٢ عاما. وتلقت الطائرة الامر بالعودة الى جدة حيث هبطت في الساعة ٤,٠٠ بالتوقيت المحلي.

في ذمـــة اللـــه

نعي فاضلة

تنعى عشيرة ثابت - بلدة شقبه وفاة المرحومه

فاطمه عبد الواحد ثابت

زوجة خليل ابراهيم مصلح

والتي انتقلت الى رحمته تعالى يوم امس عن عمر يناهز (٤٥) عاما وسيتم تشييع جثمانها الطاهر من مسجد جناعة - الزرقاء الى مثواها الاخير في مقبرة الجبل الابيض.

تقبل التعازي في منزل زوجها الكائن في حي جناعة - قرب بنك الاسكان - الزرقاء.

بسم الله الرحمن الرحيم

«يا ايتها النفس المطمئنة ارجعي الى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي».

صدق الله العظيم

نعي شيخ فاضل

ينعى ال ابو غوش واهالي عمواس في فلسطين والاردن والمهجر عميدهم الشيخ حيدر مصطفى احمد ابو غوش (ابو ابراهيم) الذي انتقل الى جوار ربه في مدينة رام الله عن عمر يناهز التسعون عاما قضاها في اعمال البر والتقوى واصلاح ذات البين تقبل التعازي في بيت حفيده محمد ابراهيم حيدر الكائن في ام اذينة بالقرب من محطة ام اذينة مقابل صالون البوري.

في ذمـة اللـه

نعي وجيه فاضل

تنعى عشيرة ال عماري واقرباؤهم وانسباؤهم في الاردن والخارج بالحزن والأسى فقيدها المرحوم

جورج فرح ابراهيم عماري
أبو سعيد

والد سعيد وموفد الذي انتقل الى رحمته تعالى يوم الأحد الموافق ١٩٨٩/١٢/٣١ عن عمر يناهز ١٠٦ اعوام قضاها في اعمال البر والتقوى وسيشيع جثمانه الطاهر الى مثواه الاخير اليوم الاثنين الموافق ١٩٩٠/١/١ في الساعة الثالثة من كنيسة الروم الارثوذكس في الزرقاء ومن ثم الى المقبرة الجديدة في الهاشمية. رحم الله الفقيد رحمة واسعة واسكنه فسيح جنانه.

تقبل التعازي للرجال والنساء في جمعية آل عماري في الزرقاء اعتبارا من اليوم الاثنين ١٩٩٠/١/١ وحتى مساء يوم الجمعة القادم.

انا لله وانا اليه راجعون

حريـــة الـــرأي

بقلم: المحـامي فاروق الكيلاني

١ - اهمية حرية الرأي

لم يعد ممكنا لاي تفكير سياسي في نهاية القرن العشرين ان يسقط من حسابه (حرية الراي) هذه الحرية التي اصبحت (هدفا قوميا) لكافة الشعوب وجزءا من ضميرها ومصيرها.

وهي بالنسبة للشعوب العربية قضيتها الاولى.

فالنضال العربي الذي يخوض معركة البقاء ويجابه التحدي الاسرائيلي لا يمكن ان يحقق اهدافه وينتزع النصر دون فكر ينير له الطريق ويوضح له الرؤية ويجنبه الانحراف.

والعمل الوطني بمختلف اشكاله واتجاهاته لا يمكن ان ينطلق الى تحقيق اهدافه وغايته دون فكر حر يمنحه دائما القدرة على تخطي العقبات ويكشف له مخاطر المستقبل.

وممارسة الديموقراطية تقضي اطلاق هذه الحرية لا تكبيلها بالقيود والاغلال فلم يشكل القمع والاضطهاد وخنق الحريات في اي يوم من الايام بدائل للاستقرار ولا لخلق المناخ الحقيقي لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وحرية الراي هي التي تحرس كرامة الامة وهي التي تدافع عن مقدساتها.

فقد عاشت الاردن سنين طويلة سوداء، سنين طويلة تسلط فيها على الشعب الجهلة والمنافقون والفاسدون في غيبة الديموقراطية وحرية الراي فكانت النتيجة الهزيمة والانكسار والكوارث الاقتصادية وانهيار في كافة المرافق اذ لا يمكن في غيبة الديموقراطية وحرية الراي ان تتطور الدولة وان تحافظ على كرامتها ومقدساتها.

وحرية الراي هي الممارسة العملية للديموقراطية.

فسماع الراي الاخر مهما كان قاسيا ومهما كان عنيفا هو الذي يعطي الديموقراطية معناها الحقيقي اذ تكشف الحقائق من خلالها.

واخفاء الحقائق يدفع ثمنها الشعب دائما على حساب تطوره وتقدمه.

وحرية الراي اداة بناء وتطوير لانها وهي تتيح المجال لكل مواطن ان يقول رايه بالقضايا العامة. وان يتعرض للقائمين عليها بالنقد دون خوف من سجن او اعتقال فلا ينفذ الا العمل الصحيح ولا يتم الا المشروع المدروس فتضع بذلك العمل العام بكافة سلبياته وايجابياته امام الراي العام صاحب المصلحة فيه.

وحرية الراي تعمل على تقييم القيادات والاشخاص الذين يتولون المسؤولية. ومن خلال النقد والمحاسبة تكشف الفاسدين والجهلة واصحاب العمولات.

فتقتلعهم عن كراسيهم التي عشقوها وما نزلوا عنها الا قتلى او مشردين.

وممارسة النضال الوطني وكشف الاخطاء التي يرتكبها المسؤولون لا يمكن ان يتم الا من خلال مناخ يؤمن بحرية الفكر ويفتح المجال لمناقشة الاخطاء والسلبيات والقصور وممارسة النقد البناء حتى تكون مسيرة النضال واعية مبصرة، فلا ترتد ولا تنتكس.

وحتى تتاح القدرة للمجتمع للقضاء على عوامل التفسخ والانحلال وتكسبه قدرات اعظم على مواصلة الحياة.

وحتى تؤدي الكلمة باعتبارها سلاحا فعالا من اسلحة المعركة الحديثة هدفها في معركة البناء ارهاقا وردعا وضربا وانتصارا.

٢ - قوة حرية الرأي

وقبضة حرية الراي قبضة قوية باطشة تعرف متى تهوى على رؤوس الفاسدين والمنافقين وترد نصال المعتدين عليها الى نحورهم.

واذا كانت الكلمة الحرة تطرب الكثيرين فانها تهز قلاع الطغاة وتزلزل الارض تحت اقدام الفاسدين لانها تكشف اخطاءهم ومفاسدهم وتسلط الاضواء على مباذلهم فتفقدهم صوابهم.

ولذلك لا يمكن لاحد ان يقف في وجه اعصار هذه الحرية.

فقد بدأ هذا الاعصار يقتلع الدكتاتوريات في العالم. ويعصف بالاستبداد شرقا وغربا.

ولن ينج منه احد.

لان طبيعة الاعاصير انها عنيفة ومدمرة وهي لا تبقى ولاتذر.

٣ - حرية الرأي في الدستور

وحرية الراي هي جزء من الحريات العامة وهي تعني تمكين الفرد في التعبير عن رايه بجميع صور التعبير دون تدخل من احد وبشكل خاص بعيدا عن سيطرة الدولة وتدخلها فليس من حق احد ان ينكر على غيره رايه ولا ان يفرض عليه قناعاته وافكاره.

وقد نصت كافة الدساتير الحديثة على هذه الحرية ومنها الدستور الاردني الذي نص عليها المادة ١٥ التي وردت كما يلي (تكفل الدولة حرية الراي ولكل اردني ان يعرب بحرية عن رايه وبالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط ان لا يتجاوز حدود القانون).

فبهذا النص قرر الدستور الاردني حرية الراي ووضع الحماية للاعراب عنها بكافة الوسائل.

ولذلك يطلق على هذه الحرية اسم (حرية التعبير) لان (حرية الفكر) لا قيمة لها اذا لم تخرج الافكار الى حيز الوجود وبالتعبير عنها. فحرية التعبير اذن هي المقصودة بالتنظيم التشريعي اما حرية الفكرة فهي غير قابلة لاي تنظيم لان الافكار التي لم يتم التعبير عنها تبقى سرا من اسرار الانسان وجزءا من ضميره.

صحيح انه اصبح بالامكان الان اقتحام عقل الانسان وتغيير تشكيل افكاره عن طريق ما يعرف (بغسيل المخ) الذي تمارسه اجهزة التحقيق في مختلف دول العالم بقصد اخضاع العقل لسلطة المحقق وجعل الفرد يتقبل الايحاء ويتلقى افكارا مخالفة لما كان يعتنقه بوضع العقل تحت سلطة نظام الى تؤدي لانهياره والسيطرة عليه.

الا ان هذه الوسيلة هي غير طبيعية وهي وسيلة مخالفة للقانون وتفتقد الشرعية.

واذا كان الدستور هو الذي نص على هذه الحرية الا انه لم يمنحها.

بل ان حرية الراي هي التي اوجدت الدستور فلولا وجود هذه الحرية في المجتمعات المعاصرة والنضال من اجلها لما وجد الحكم النيابي الذي ادى لنشوء الدساتير التي قررت حرية الراي والتعبير ضمن نصوص.

ولا يكفي النص على هذه الحرية في الدستور حتى تكون هذه الحرية موجودة فعلا.

بل يجب ان تمارس الحرية الفكرية بكافة صورها التي تشمل حرية الراي وحرية الصحافة وحرية النقد وحرية المعتقد دون اية قيود او سلاسل تقيد الاقلام او تكمم الافواه.

٤ - حرية الرأي والعقل

وحرية الراي تستمد من العقل لان العقل هو الذي يفكر ويعبر.

والذين يحاربون حرية الراي هم الذين يحاربون العقل.

والايمان بالعقل يقتضي التسليم للغير بحق ابداء الراي والمخالفة فيه لان عقل الانسان طالما يصيب ويخطىء فانه يفترض وجود حق المعارضة اي حق الفرد ان يجاهر بما يراه ولو خالف راي الاخرين.

ولذلك فان محاولة فرض راي واحد على المجتمع هو مصادرة للعقل ومنع له من النمو. تماما كما كان اهل الصين يضعون اقدام بناتهم في احذية حديدية فتتوقف عن النمو فان مصادرة حرية الراي وفرض راي واحد هو راي السلطة يؤدي لمصادرة العقل ومنعه من النمو والتفكير.

وهو يجعل المستبدين في سجن مظلم يحرمهم متعة الرؤية الشاملة للامور.

ويحول بينهم وبين السياحة العقلية ليعرفوا ما يجوز وما لا يجوز.

ويمنعهم من اكتشاف ان ما يجوز فيه الخلاف هو اوسع كثيرا مما لا يجوز. واهم من هذا يتعلمون ان الخلاف في الراي له قداسة تحميه مستمدة من نصوص الدستور.

٤ - حدود حرية الرأي

اجازت التشريعات كافة للصحافة والكتاب التعبير عن ارائهم (بالنقد) واعتبرت النقد بانه (فعل مباح) لا يرتب اية عقوبة.

ومن هذه التشريعات قانون المطبوعات والنشر الاردني رقم ٣٣ لسنة ٧٣ الذي اجاز نشر المقالات والانباء حتى لو كانت مغلوطة.

بشرط ان يكون للجهة او الشخص الذي تم انتقاده (حق الرد) فنصت المادة ٣٢ من هذا القانون على ما يلي (اذا نشرت مطبوعة صحفية مقالات او انباء كاذبة او مغلوطة تتعلق بمصلحة عامة فللوزير او من ينيبه ان يطلب الى المحرر المسؤول نشر تصحيح او تكذيب وعلى المحرر المسؤول ان ينشر التصحيح او التكذيب مجانا في العدد التالي وفي المكان الذي نشر فيه المقال او الخبر المردود عليه وبالاحرف ذاتها.

واذا امتنع المسؤول عن التصحيح يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٧٥ من هذا القانون.

ونصت المادة ٣٣ على ما يلي (كل خبر او مقال تنشره احدى المطبوعات الصحفية وترد فيه اشارة الى شخص طبيعي او اعتباري او يقصد به ولو تلميحا شخص معين يكون لهذا الشخص حق الرد على الصورة المبينة في المادة السابقة وحق الرد هو حق مطلق).

فهذا النص اجاز نشر المقالات والاخبار حتى لو كانت مغلوطة او كاذبة ولم يضع عقوبة جزائية على هذا النشر بل وضع جزاء وحيدا هو (حق الرد) او (التصحيح).

وقد اطلق هذا القانون للصحافة الحرية التامة في النقد واستثنى في المادة ٣٨ منه نشر الاخبار والمقالات التالية:

أ - الاخبار المتعلقة بالملك والاسرة المالكة الا باجازة مسبقة من الديوان الملكي.

ب - وقائع الجلسات السرية لمجلس الامة.

ج - التقارير والكتب والرسائل والمقالات والصور النابية للاداب العامة.

د - المقالات المشتملة على تحقير احدى الديانات والمذاهب المكفولة حريتها في الدستور.

هـ - المعلومات عن عدد القوات المسلحة او اسلحتها او عتادها او اماكنها او تحرياتها الا اذا اخبر نشرها من مرجع مسؤول في القوات المسلحة او اي خبر او رسم او تعليق يحدث تشويشا او بلبلة في الراي العام له مساس بالقوات المسلحة او اجهزة الامن او المخابرات.

و - الرسائل والاوراق والملفات والمعلومات والاخبار التي يرى الوزير اتسامها بطابع السريعة.

ز - المقالات والمعلومات المشتملة على تحقير رؤساء الدول الصديقة.

ح - البينات السياسية التي تصدرها الممثليات الاجنبية المعتمدة في المملكة الا اذا اجيز نشرها من المدير.

كما نصت المادة ٤٣ على منع نشر الاخبار الكاذبة التي تؤدي لتعكير الامن العام ونصت المادة ٤٤ على معاقبة التحريض على ارتكاب الجرائم اذا نتج عنه ارتكاب جريمة.

ونصت المادة ٤٥ على معاقبة التهديد بواسطة النشر.

اذن باستثناء الامور التي حظر هذا القانون نشرها فقد اجاز القانون النقد باوسع معانيه.

والنقد هو التعليق على تصرف الانسان او عمله دون المساس بشرفه او اعتباره او على واقعه ثابته او مسلمة.

فاذا تم المساس بالشرف والاعتبار خرج الفعل من دائرة النقد المباح الى دائرة الذم او القدح.

وكذلك اذا لم يتم التعليق على واقعة ثابتة او مسلمة وانما جرى اختراع واقعة والتعليق عليها كان الفعل محلا للمسؤولية لانه لا يشكل عندئذ نقدا مباحا.

وحق النقد يخول الكاتب ان يعيب على الشخص المنقود تصرفه او سلوكه مهما كانت العبارات التي يصاغ فيها هذا النقد.

جاء في كتاب جرائم النشر للدكتور محمد عبدالله الصفحة ٣١٥ ما يلي (وحق النقد حين يرد على موضوع قابل له يكون واسع الحدود فالنقد يبقى نقدا ويظل على براءته ولو كان خاطئا ولو حصل بعنف وحدة).

وجاء في نفس المرجع الصفحة ٣٢٨ ما يلي (وليس يعيب النقد ان يلجا الناقد الى السخرية من الشخص او العمل الذي ينقده ويعلق عليه ولا يبطله ان تستعمل فيه عبارات مرة او قاسية او عنيفة اذا كانت الظروف والوقائع وعقلية الناقد تجعل ذلك معقولا).

ويظل النقد ضمن حدوده المسموح بها مهما كان الراي خاطئا.

فجاء في نفس المرجع الصفحة ٣١٦ ما يلي (وخطأ الراي لا يخرج به الناقد من دائرة الاباحة كما قلنا وليس للقاضي ان يحاسب المتهم على اساس رأيه هو في الموضوع الذي عالج المتهم الكتابة فيه او التعليق عليه فقرب راي المتهم من رأي القاضي في هذا الموضوع او بعده عنه لا اهمية له. انما المهم هو اعتقاد الناقد صحة ما يرى وعدم تجاوزه في التعبير عن دائرة المفعول المنتظر مثاله في مثل ظروفه).

ويجب ان يكون الموضوع الذي تمت معالجته مما يهم الجمهور اي ان يكون موضوعا يمس المصلحة العامة فلا يجوز النقد في الامور الماسة بالحياة الشخصية للانسان الا فيما هو مرتبط بالحياة العامة.

فجاء في نفس المرجع الصفحة ٣١٧ ما يلي (يجب ان يكون الموضوع الذي يعالجه الناقد يهم الجمهور فان كان لا شان للجمهور به لم يجز الخوض فيه علنا بدعوى النقد اذا كان مؤذيا فلا يجوز بحجة النقد التعرض لشؤون الحياة الخاصة الا فيما هو مرتبط ارتباطا لا يقبل التجزئة بشؤون الحياة العامة للشخص وبقدر ما سيلزمه هذا الارتباط).

٥ - تطبيقات القضاء حول حرية النقد

ان القضاء في الدول العربية مستقر على اعتبار ان النقد فعل مباح لا مسؤولية عليه وان هذه الحرية هي حرية واسعة الحدود تجيز للكاتب والناقد ان يستعمل العبارات القاسية.

فجاء في قرار محكمة التمييز اللبنانية المشار اليه في كتاب قضايا المطبوعات والصحافة لسمير عاليه الصفحة ١٨٣ قرار رقم ٤٧٤ ما يلي (وحيث ان النقد المباح المعطى للصحفي فهو فعل ليس فيه قذف ولا اهانة ولا قدح اي ليس فيه مساس بشرف الغير او اعتباره او سمعته انما فيه نعي على تصرفه او عمله بغير قصد المساس بشخصه من جهة شرفه او اعتباره).

وفي القرار رقم ١٠٢ ما يلي (وبما ان للنقد الذي للصحافة ان توجهه الى السلطات العامة حدود لياقة لا يجوز ان تتعداها فلها ان تظهر الحالات الشاذة والمساوىء دون ان تنال من شرف وكرامة الموظفين او السلطات المشرفة على الاعمال المشكو منها او تحقيرهم بالازدراء).

ومن احكام محكمة النقض المصرية جاء في قرار محكمة النقض المصرية رقم ٢٤٩ لسنة ٨ القضائية المنشور على الصفحة ١٧٧ من كتاب التشريع واحكام القضاء في جرائم الصحافة والقذف والسب والشيوعية للدكتور حسن المرصفاوي ما يلي (اخطات المحكمة في اعتبارها اهانة موجهة لاعضاء اللجنة طالما ان الطاعن لم يتعرض لاشخاصهم ولم يقصد اهانتهم او التشهير بهم وكل ما قصده هو نقد القرارين الصادرين من اللجنة برفض تظلمه).

وجاء في القرار ٤٦/٢٥ صحافة المشار اليه من الصفحة ١٨٦ من نفس الكتاب جاء (انه طالما ان الكاتب السياسي لم يمس ذات المنقود الشخصية فان كل نقد مهما بلغ من العنف والمرارة ليس فيه اهانة ولا سب).

وفي القرار ٣٦٤ سنة ٤٣ القضائية المشار اليه على الصفحة ١٩٠ من نفس الكتاب جاء (ان من المبادىء المقررة ان حياة الموظف العمومية ومن في حكمه هي ملك المجتمع الذي يعمل الموظف لحسابه ولذا اجيز قانونا لكل فرد من افراد المجتمع ولو لم يكن منتميا لحزب من احزابه السياسية ان يتناول عمل الموظف بالنقد بشروط اهمها اقامة الدليل وعدم التعرض لحياة الموظف الخصوصية بوجه من الوجوه).

افتتاحية

الميثاق والتعددية في التسعينات..

نستقبل عاما جديدا ولكن هذا العام هو مدخل لعقد فريد يتميز بكونه عقد «الثورة الديموقراطية» التي اخذت تجتاح العالم من اقصاه الى اقصاه. والديموقراطية هي «الانسان» ممثلة بحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والصحية والبيئية والعيش في سلام ووئام وامان بالاضافة الى حقه في التكافؤ في هذه الحقوق. ونحن في الاردن نودع عقدا تاثرت فيه هذه الحقوق بشكل سلبي ومؤلم في بعض الاحيان ادت في المطاف الاخير الى اغتراب بين المواطن والسلطة وتعليق الدستور وسيادة القانون العرفي عليه، فبدلا من ان يكون القانون الركيزة في حماية كرامة المواطن اصبح في كثير من الحالات اداة بقهرها وانتهاكها. ولكن في بداية هذا العقد تلوح بشائر الاصلاح السياسي في الاردن واضعة الجميع امام تحد سياسي كبير يتمحور حول تجاوز سلبيات الماضي واعادة البناء بمنظور جديد يهدف الى الاثراء الشامل لحقوق الانسان وتعزيز مشاركة المواطنين في عملية تحديث وتطوير المجتمع، ولتكون هذه المشاركة واعيةوشاملة وهادفة فلابد من وجود بنية تشريعية وتنظيمية وقانونية وادارية لها الطابع المؤسسي تضمن للمجتمع بتعدديته المختلفة الاجتماعية والسياسية والطائفية والنقابية التكافؤ في الحقوق والواجبات، فالمواطن ملك لكل ابنائه وهم متساوون في تقرير المصير، عليهم حق العطاء في التشييد والبناء، ولهم ثمرة ما يشيدون وينتجون. وانطلاقا من هذا المفهوم ياتي «الميثاق الوطني» كصيغة توثيقية وتوفيقية للتعددية الاجتماعية والسياسية والدينية والنقابية على اساس ديموقراطي مبني على توازن المصالح المشتركة لهذه الفئات بهدف تعبئة الموارد والامكانات المتاحة لحل مشكلة التنمية بابعادها المختلفة اهمها تحقيق العدالة الاجتماعية والانسانية والانتقال التدريجي الى الدولة الديموقراطية التي تتيح فرصة تبادل السلطة على اساس الاختيار الذي يقره المواطنون.

وقد يتساءل البعض هل الميثاق الوطني هو تجاوز للدستور! اجتهادا ازعم ان الميثاق الوطني والدستور مكملان لبعضهما ولكن الميثاق يتميز بترجمة فعلية لروح الدستور في ظل المتغيرات الجديدة ضمن المرحلة ويشكل الالية والكيفية لتنفيذه، فهو يحظى من خلال الاستفتاء الشعبي على الشرعية التي تشكل مظلة لحمايته من خلال عملية الرقابة الشعبية على صدق تنفيذ طروحاته، كما انه يشكل في الوقت ذاته حماية للدستور من سطوة وتسلط القانون كما حدث في عقود سابقة.

فالميثاق يجب ان يجسد كذلك قضايا رئيسة ومصيرية كالوحدة الوطنية والقضية الفلسطينية واولويات التنمية وحرية الراي والتعبير والتنظيم وحرية المعتقد والعقلانية، تحديث النظام الانتخابي، دور الجهاز التنفيذي في عملية التحول الديموقراطي ودفع عملية التنمية، تحديث وتطوير التشريعات بما يتلاءم والمنظور الجديد، قضية المراة، المسالة الثقافية والحفاظ على التراث، تطوير القضاء من منظور كونه سلطة وليس وظيفة، الحفاظ على البيئة، تطوير النظام التربوي والتعليمي بما يتفق ومتطلبات التنمية، التعاون العربي والاقليمي والدولي، القضية السكانية، هذه وغيرها تشكل افكارا وتمنيات عاجلة وذات طابع عام افقي لعقد جديد اقترب فيه الانسان من الانسنة. فاهم ما افرزته ثورة هذا العقد في العلم والتقنية والمعلوماتية ووسائل الاتصال هو الدور النوعي الجديد للانسان في عملية التنمية وبشكل خاص الانتاج والتعامل مع البيئة بابعادها المختلفة بحيث اصبحت ثروات الامم لا تقاس بمواردها المادية بل في قدراتها البشرية كاعظم واثمن راسمال. فهذا ما يجب ان يكون عليه رائدنا منذ بداية هذا العقد والا سنبقى نراوح حسب المثل «مكانك سر».

د. عثمان زيد الكيلاني

قضايا اقتصادية

التمويل الزراعي في البيان الوزاري

اعطى البيان الوزاري لحكومة السيد مضر بدران اهتماما خاصا للمسالة الزراعية، واكد في التوجهات العامة، وفي رؤوس الاقلام للاهداف المستقبلية، على ضرورة تنظيم الانتاج الزراعي، وتوفير مستلزمات الانتاج اللازمة، والتركيز على السلع الاساسية من القمح والاعلاف واللحوم الحمراء، وتصويب مسيرة التسويق، وضمان مشاركة المزارعين واتحاداتهم الفرعية والعامة المنتخبة في وضع وتخطيط وتنفيذ استراتيجية وسياسة زراعية عامة وثابتة لا تتاثر بتغير الاشخاص والافراد.

تعهد البيان ايضا بان تواصل الحكومة العمل على توحيد مصادر القروض الزراعية، وان تدفع في اتجاه اعادة جدولة القروض، لضمان التوزيع الافضل للموارد المالية على مختلف جوانب النشاط الزراعي، وللمساهمة في حل ازمة مديونية صغار المزارعين المستفحلة منذ وقت طويل.

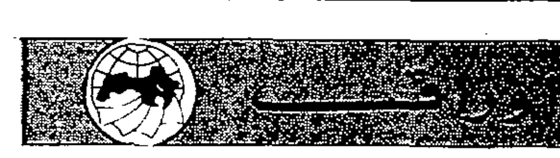
بينما لا يمكن الان ابداء الراي في نتائج التوجهات الزراعية للحكومة الجديدة، فان موضوع توحيد مصادر الاقراض الزراعي وتيسير شروطه مازال يحتل درجة متقدمة من الاهمية، وينبغي متابعته باستمرار، لتحقيق قفزة نوعية متقدمة في التنمية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني.

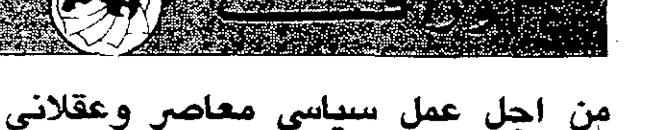
نركز الان على الجانب التمويلي في العملية الزراعية بعد ان اتضحت في الواقع العملي، ومن خلال المناقشات التي جرت في كافة المؤتمرات والندوات واجتماعات اللجان، الجوانب السلبية والضارة لتعدد مؤسسات الاقراض، وما ينتج عن ذلك من اهدار للموارد المالية المحدودة، ومن اغراق للمزارعين بالتزامات ديون لم تستخدم في التنمية الزراعية المطلوبة، او انها استخدمت في الوقت والطريقة الخاطئة.

صدر العديد من التوصيات بشان توحيد مصادر الاقراض الزراعي، وتقرر قبل اكثر من عام البدء بخطوات توحيد عملية التمويل الزراعي، وتوقفت المنظمة التعاونية بالفعل عن منح القروض للجمعيات الزراعية المنتمية اليها، ولكن الخطوات التنفيذية للتوحيد عادت مرة اخرى للتجمد عند نقطة الصفر!!

مع وجود وزير جديد للزراعة، عايش وتابع هموم ومشاكل المزارعين الزراعية، اكاديميا وعمليا، وتلمس اهمية توحيد وتنسيق نشاط المؤسسات الزراعية، ومكافحة محاولات البيروقراطية في وضع العصي في الدواليب، فاننا نتطلع الى ان تنتهي ظاهرة «التعدد في جهات الاقراض الزراعي» وحل مشكلة مديونية المزارعين في اقرب وقت.

احمد النمري






من اجل عمل سياسي معاصر وعقلاني

ها نحن نعيش الحياة الديموقراطية بجزئياتها اليومية على كافة الاصعدة.

فكيف علينا ان نتعامل مع واقع ملموس مرئي جديد؟؟ وكيف علينا ان نحافظ على تجربة مليئة بالكنوز المعرفية وعلومها المتعددة وعلى راسها العلم السياسي او السياسة العقلانية المعاصرة.

بمحاولة الاجابة على هذه التساؤلات يمكننا ان ندخل بوابات العمل الديموقراطي المعاصر من اوسعها واسلمها واكثرها امانا وامنا.

لقد آن الاوان لان يكون نقد العمل السياسي العربي مؤشرا نحو التوجه للسلامة السياسية او توجها للصحة السياسية النظرية والعملية، والتي يمكننا من خلالها ان نتعامل فيما بيننا وان نتعامل القواعد كلها مع القيادة السياسية الاردنية بشكل يتلاءم مع الظرف والزمان والمكان، ويمكننا من خلالها ايضا ان نتعامل بعقلانية واتزان مع الواقع العربي المتعدد التشكلات والمنحنيات الصاعدة والهابطة، وان نتعامل ايضا مع الواقع والوقائع الدولية المتغيرة والتي تتسرب عبر قنوات كثيرة الى الواقع العربي ومن ثم الى الواقع المحلي.

ان الاسس التي تحكم القوى السياسية الاردنية بتشكيلاتها الجديدة يجب بكل موضوعية وعقلانية ان تكون اسسا ناقدة للواقع السياسي القديم والعمل السياسي القديم السري منه والعلني، وان تكون مؤهلة ببنيانها الداخلي والخارجي للنقد البناء لتصحيح مسيرتها وذلك بتفاعلها الدائم مع ابسط قواعد المواطنة الصالحة والتي تتعامل مع الواقع على اسس متينة وثابتة نسبيا، اخذة بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية ببنية المواطن الاردني واخذة بعين الاعتبار ايضا التحولات التي تدور في اعماق المواطن العربي في كل بقعة حسب تاثيرها السياسي واخذة بعين الاعتبار ايضا معادلة دولية لا يمكن ان تكون على رفوف العمل السياسي المعاصر.

وليس خفيا بان العمل السياسي العربي عامة وامتداداته الاردنية بشكل خاص كان بكثير من الاحيان يطفو فوق مياه «معدنية بركانية» وكان يقف في اكثر مواقفه على رمال متحركة لا تستند الى جذرية المعطيات الواقعية بجدرانها المسلحة.

فلم يعد سرا بان الرومانسية كانت اهم صفاته.

ولم يعد سرا بان النرجسية كانت تعشش في اعماقه..

ولم يعد سرا بان السرابية واحتراف صناعة الاحلام كانت اهم موروثاته..

ولم يعد سرا ايضا بانه مارس ما منعه على الناس وما حظره على نفسه عبر كل الفجوات التي مر بها..

اذن نحن الان على بداية طريق العمل السياسي المعاصر، الذي يضع العلم والموضوعية منهجا اساسيا لبنيانه الاولي كي يكون الطريق امنا وبالاتجاه البعيد عن الممارسات القديمة الخاطئة التي كانت تتواجد على خارطة السياسة العربية هنا وهناك، وهذا يتطلب من الجميع الاخذ باقصى مربوط «بحذر النقاط والملاحظات التالية:

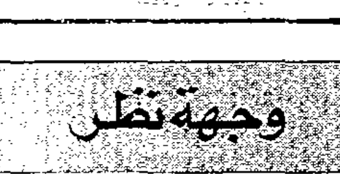
★ الموروث السياسي العربي السابق هو مجموعة تراكمات تجمع كل انواع التناقضات الذاتية الفردية والجماعية والتي ادت الى الكثير من الكوارث الفردية والجماعية ولذا يتحتم دراسة كل جزء منها.

★ العمل السياسي العربي وامتداداته الاردنية كانت تعتمد العمل السري الثانوي - خارج الوطن - والعمل السري الاولي - داخل الوطن - وهناك فارق كبير وتناقض اكبر بين الاول والثاني وما هو اكثر ماساوية هو التناقض الكبير الذي جمع الاثنين معا داخل اطر كلاسيكية بعيدة عن العمل السياسي المعاصر البعيد عن الانقلابات والعسكريات والعاب القوى الفنية والهوجاء.

★ تتطلب المرحلة الجديدة وقفة متمحصة لادراك العوامل المستجدة التي

د. قيس الساكت

البقية ص ١٥



تعميق مفاهيم المرأة في الديموقراطية

بعد خسارة المراة في الانتخابات البرلمانية، واخفاقها بالوصول الى قبة البرلمان، تراجع اهتمام الجزء الاكبر من النساء في موضوع الديموقراطية، وهو الاهتمام الذي اشاعته الانتخابات، واجواء الحوار والمناقشات التي سبقتها، كما يبدو ان متابعة النساء لجلسات ومناقشات مجلس النواب اقل بكثير من متابعة الرجال لذلك، وربما يكون السبب الرئيسي في ذلك هو عدم وجود امراة في مجلس النواب، رغم ان هذه الفترة تعد اجمل مناخ عاشه مجتمعنا خلال عشرات السنين بعد ان اتخذت اجراءات كثيرة باتجاه اطلاق الحريات العامة، والتي قوبلت بترحيب كبير في الداخل والخارج.

وعودة الى الفترة التحضيرية للانتخابات النيابية السابقة، نجد ان من اسباب فشل النساء في الانتخابات، هو الصوت النسائي الذي لا يصوت لامراة، والصوت الرجالي الذي لم يقتنع بعد باهلية المراة لهذه المسؤولية، بالاضافة الى ان مجتمعنا بشكل عام لم يصل بعد الى قناعة بقدرة المراة على تمثيله في المجلس النيابي وما زال يعطي الاولوية للرجل في القيام بالدور القيادي في الحياة، رغم كل التطورات التي شهدها مجتمعنا في مختلف المجالات.

فالبرلمان يعد بمثابة تجربة جديدة في حياة بلدنا، والنساء بشكل خاص، ومن الصعب منح المراة الثقة من المرة الاولى، وقد يحتاج تجاوز هذه الثغرة فترة طويلة من الزمن، ويطرا تعديل «هام» على قانون الانتخاب الاردني، بتخصيص عدد من المقاعد «كوتا» للنساء حتى يضمن للمراة الوصول لمجلس النواب بصورة اكيدة.

انني ارى ضرورة تثقيف النساء في هذه المرحلة بموضوع الديموقراطية وكيفية ممارستها والتعود على ذلك واستيعاب المستجدات والمتغيرات التي اوصلتنا هذا المناخ.

وقد يكون من المفيد بهذا الصدد عقد ندوات تعمق مفاهيم المراة بهذه المستجدات التي نجمت عن الديموقراطية كتجميد الاحكام العرفية واطلاق حرية العمل والسفر والحريات العامة ومنها حرية الصحافة.

فالمراة يجب ان تدرس الديموقراطية وتعي جنباتها وتمارسها مع ذاتها... مع اسرتها... مع مجتمعها، فكيف تصنع اجيالا ديموقراطية وهي تجهل الديموقراطية؟؟ وكيف تعيش في المناخ الديموقراطي وهي لا تعرف كيف تتنفسه؟؟

كريمان كيالي

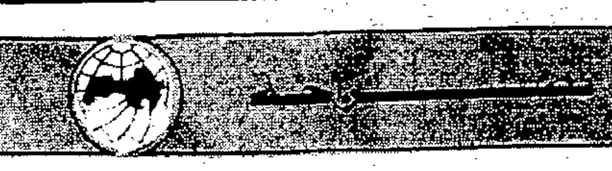
كلمـــة

اين هم الصحفيون من الاجراءات الاخيرة!!

تعتبر الاجراءات الاخيرة للحكومة حول موضوع الصحافة والغاء قرارات لجنة الامن الاقتصادي المتعلقة بها نصرا حققه زملاؤنا اصحاب الصحف من حيث اعادة الاعتبار لهم، باعتبارهم الوحيدين المتضررين من قرارات هذه اللجنة. وقد فرح معهم الصحفيون العاملون او الذين هم الغالبية المطلقة الممثلة للهيئة العامة لنقابة الصحفيين الاردنيين الذين يأملون ان تنعكس مثل هذه الاجراءات والتحولات التي يمر بها الاردن عليهم. وان يشملهم الخير الذي يعم الصحافة «اصحاب الصحف» ليبدأوا مرحلة

نايف المحيسن

البقية ص ١٥



المرحلة القادمة ممنوع الزعل!!!

.. قال احد مندوبي بريطانيا في الامم المتحدة ذات يوم للاستاذ احمد الشقيري بعد ان انهى خطبة عصماء في الامم المتحدة «الان عرفت لماذا حرم الاسلام الخمر.. فهذه اللغة التي تتكلمون بها تدور بالراس»..!!

سلطان الحطّاب

هذه العبارة التي رواها لي الاستاذ احمد بهاء الدين عندما كان يزور الشعب.. احسست بها وانا استمع لبعض خطب السادة النواب الذين اخذ التانق اللغوي من بعض كلماتهم مكان الصدارة على الارقام والحقائق والمعاني والدلالات..

تكبر بالبرلمان واهله، ونحس اننا ننشر اشياءنا تحت الشمس وفي ضوء النهار. دون عقد او ان تاخذنا في الحق لومة لائم ونؤمن ان الوطن الذي تدخله الحرية لا يدخله الخوف. ولا يقوض بنيانه تشكيك او اتهام!!!

حين شرّعت قيادة الحسين ابواب الحريات. وكلفت الحكومة ان تنهض بالاجراءات. وان تسهل الانتقال من مرحلة الى مرحلة. كان لابد من شد الرحال للمرحلة بكل العزم والاصرار والجراة والاخلاص.. حتى لا تتقدم رجل وتؤخر اخرى، وحتى لا يطول الوقوف في المنزلة بين المنزلتين..

الذي يدور في البرلمان يعكس مدى التوق لممارسة الديموقراطية. وفتح بواباتها على مصاريعها، وتجديد الهواء الذي كان مازال محشورا في الداخل باتربته وفساده.

هناك من يخوّف الناس من الديموقراطية. وهناك من يكتفي بالغناء لها دون ان يخاطبها. او يطلب منها ان تستعمل بصرها وبصيرتها وعقلها وادواتها، وان تعفّر يديها الطاهرتين بالتراب او تقترب من الاماكن المعتمة او المظلمة او المعشوشبة بالفساد والانتهازية والتجاوزات، ظنا منهم ان ذلك لا يليق بها.

نقول للمشفقين: لماذا الديموقراطية اذن اذا ارتضم ان يبقى كثير من الابواب موصدا، وبعض المربعات موضوعا عليها اشارة (×) او ممنوع الاقتراب.. او اشارة الجمجمة والعظمتين!!!

الديموقراطية ايها السادة ـ وهذا ليس غزلا بها ـ هي كالشعاع الذي يجتاح المساحات كلها. ولا يتوقف الا اذا اوصدت في وجهه الابواب. وعندها فان الحلول ستكون بغيرها وفي ذلك ما جرب المجربون وما هو عنها بالحديث المرجم!!!

نعم نحن مع الديموقراطية التي اثبت مجتمعنا انه اهل لها، ولحملها، ولتادية رسالتها بالتمرين الحي حين كان يتوجه للانتخابات. وحين كان يستقبل نتائجها. وحين كان يستمع الى توجيهات القائد، فيرى فيها الخلاص وتحديد سمات المرحلة القادمة..

وحين يستمع اليوم لكلمات النواب فيستظهر الحق وياخذ به، ويتجاوز عن السيئة ولا يتوقف عندها..

وكما للقمح زوان وبذور برية عالقة به حين الزراعة والحصاد.. فان للديموقراطية ايضا اعراضها واشواكها.. ولكن الزوان لم يكن ليحول بين القمح وصناعة الخبز.. وكذا الديموقراطية..

فلا اشفاق علينا اذن من التجربة. ولا ضرورة لان يولول البعض محذرا. او ان يشمت نفر بما يجري معتبرا ان الناس حين تقول وتنتقد وتعلن عن رايها فانما هي تجتاز الخطوط الحمراء...

كان نقاشنا منصبا حول مسالة خلافية حين تحدثت مع الزملاء الصحفيين والاعلاميين.. المسالة كانت.. هل ننشر كل ما يقوله السادة النواب في جلسة الثقة تحت قبة البرلمان على الناس.. ام نراقبه.. ام نتذرع باختصاره لضيق المساحة والوقت؟

هل نعيد صياغة ما قالوا فنعرض له مقسّما مقطعا ضمن لعبة صحفية يعرفها المحترفون؟؟

ام هل نضع الوطن قبلتنا.. والمصلحة العامة شعارنا.. والديموقراطية التي شرع القائد نوافذها وابوابها مرشدنا فنمضي ليحس المواطنون بجدية الطرح والمسيرة، مؤمنين ان الديموقراطية لا تنهض الا بالتمرين الحي والدربة والوعي. وان التجربة كفيلة باجتثاث الفج من القول او السلوك وتشذيب الزائد والمغاير والضال من المفردات والتعبيرات.. وانها ـ اي الديموقراطية ـ قادرة اذا ما حسنت النوايا واستقام القصد ان تمنع استمرارية تظليل غمامة الامس على صحوة اليوم!!!

وجهة النظر التي لم تتفق معنا كان مفادها ان الحكومة قد تغضب اذا ما نشرنا كلام السادة النواب كاملا. وان رئيس الحكومة السيد مضر بدران قد «يزعل».. ولذلك فان وجهة النظر هذه كانت تقيس على الماضي. وتشفق على الصحافة من الحاضر. وتحاول ان تجري مزيدا من بالونات الاختبار على المرحلة وتكتفي بالغناء بالديموقراطية بدل ممارستها..

لديّ من المعرفة المتواضعة بالحكومة وشخص الرئيس ما جعلني اعتقد ان الرئيس «لا يزعل». وان الحكومة لن «تغضب». وان معرفتي تكونت من لقائي بدولة الرئيس مرتين بعد تكليفه. واللقاء بالسادة الوزراء وعلى راسهم وزير الاعلام الذي قال «لا تدخل بعد اليوم في الصحف.. اذهبوا فانتم الطلقاء»!!!

قلت لنفسي كيف يغضب من انيطت به مهمة تنفيذ المرحلة؟

وكيف يشفق علينا من مطلوب منه ان يقوم بالدور جنبا الى جنب مع البرلمان والسلطة التنفيذية والتشريعية، فنحن كلنا وان اختلفت مهامنا نقف في النهاية على مربع واحد هو المصلحة الوطنية.

واذا كان للصحافة ـ من وجهة نظر نظرية نطمح ان تتحقق بالكامل ـ خصوصية ان تختلف عن وسائل الاعلام الاخرى. فان هذه الخصوصية لابد ان تتجسد اليوم وليس غدا. لانني اعتقد ان غدا متاخر. وان اليوم هو الموعد. لان امس كان مبكرا حين كنا فيه لا نذكر من الحقيقة الا انها!!!

اليوم للشخصيات الفنية في الاربعينات

حضرت الفتاة الشابة الجميلة الى هوليوود في الثلاثينات من هذا القرن لتجد انها لا تستطيع الحصول كممثلة الا على ادوار الكومبارس. لكن «نعمة من الله» هبطت عليها حين تزوجت من المنتج الامريكي الكبير «شارلس فلدمان» الذي يكبرها سنا باعوام كثيرة. وقد فتحت بيتها في عقد الاربعينات الذهبي لاساطين صناعة السينما الامريكية ولمشاهير الممثلين والممثلات. ولحسن حظ كبار رجال السينما فقد كانت «جين هوارد» مصورة فوتوغرافية بارعة فراحت تلاحق مشاهير النجوم وغيرهم بكاميرتها في كل وضع ومكان حتى «لخمتهم»!. ومن بين الذين وقعوا «ضحايا» عدستها مثلا كان هنالك الملياردير الامريكي هوارد هيوز والممثل لورنس اوليفييه والامير علي خان والنجمة ريتا هايورث. وبلغت بها الجراة الى حد تصوير الممثل همفري بوغارت، الذي كان اصلعا، بدون شعره المستعار!. وقد ظهر مؤخرا في نيويورك كتابها المسمى «هوليوود جين هوارد» الذي يحوي البوما ضخما عن الحياة الخاصة لهؤلاء النجوم.

المسحور بالفضائح يضرب عن النظر

جان اورن هاليه كاتب فرنسي معروف جدا والسبب لا يعود الى كتاباته بل الى الفضائح التي يثيرها كي يتحدث الناس عنه وقد لجأ قبل عام تقريبا الى خطف نفسه مما اجبر رجال الشرطة على البحث عنه طوال اسبوع مع ما رافق ذلك من ضجة اعلامية.

آخر صرعات هذا الكاتب اعلانه عن نيته بالذهاب الى قصر الاليزيه ليطالب الرئيس متيران باعفائه من الضرائب المترتبة عليه في مقابل دفاعه عن اليسار في فرنسا.

طبعا رجال الشرطة منعوا «هاليه» من دخول قصر الرئاسة فما كان منه الا انه اعلن الاضراب.. عن النظر فظهر امام عدسات المصورين، وقد وضع عصبة سوداء على عينيه..

الحفل الموسيقي لجمعية الشابات طاقات جديرة بالاهتمام

كتب يوسف أبو العز



في الحفل الموسيقي الكلاسيكي السنوي لجوقة جمعية الشابات المسيحية الذي اقيم في المركز الثقافي الملكي.. ادت فرقة الجمعية مجموعة متنوعة من الغناء الجماعي والفردي المأخوذ من مواطن مختلفة مثل غناء الكارول الاسباني التقليدي والغناء الياباني والروسي..

كما ادت الفرقة مجموعة من الاغاني التي كتب لها الموسيقى كبار المؤلفين الموسيقيين في العالم مثل شوبرت وبرامز وهاندل.. وغيرهم.

لكن اللافت في هذا الحفل ان الفرقة بينت تقدما كبيرا في برنامجها وادائها، فالبرنامج غني بالكثير والاداء متقن كما اتسم التقديم بحسن التنظيم والتحضير المسبق.

قاد هذا الحفل السيد كريم بواب الذي اظهر انه قائد اوركسترا كفؤ ويمتاز بالحيوية والسيطرة..

وقد لفت مغنو الصوت الانفرادي «الصولو» الانتباه كثيرا الى مستوى الموهبة والجهد المبذول في التدريب ليأتي الاداء بهذا الاتقان.. حيث تألقت السوبرانو الفلسطينية المؤهلة لشد انتباه العالم لصوتها الانساني العميق، وامكانياتها للاداء المعقد بما فيه من تموج في الصوت ليصل الى ارفع المستويات..

كما اظهرت بيلا ابو خضر طاقة لا يستهان بها في عالم الغناء الكلاسيكي..

اما الجمهور فقد اكتظت به القاعة وادهش بروعة هذا الحفل وما ظهر من خلاله من طاقات عالية تحتاج الى استثمار فني.

«اريد حرية بابا» انسجاما مع الديموقراطية نطالب بالافراج عن ابنائنا المحكومين السياسيين، «افرجوا عن ابنائنا»... بعض من اللافتات التي حملها الاطفال الذين اعتصموا امام مجلس الامة يوم السبت الماضي مطالبين بحرية آبائهم وذويهم من المحكومين السياسيين الذين لم يفرج عنهم بعد...

تصوير عبد ربه حواجره

فصل دراسي لتعليم أسرار المطبخ التايلاندي



يفرغ قارب خشبي يذرع نهر نشاو فيا الطيني جيئة وذهابا مجموعة من الركاب تضم سياحا من جنسيات مختلفة امام دار انيقة تعود الى القرن التاسع عشر.

ويقدم صبية يرتدون زيا ابيض القهوة الطازجة للزائرين الجلوس في شرفة واسعة تزدان بزهور الاوركيد البيضاء والقرمزية وكانت الدار التي تحولت الى فندق مقرا لعائلة تايلاندية مرموقة تملك اسطولا من الناقلات النهرية.

وفي الساعة التاسعة تماما يدخل السياح وهم امريكيون وبريطانيون وبوليفيون واندونسيون واستراليون بهدوء الى فصل دراسي نظيف ويجلسون الى مناضد من خشب البلوط ومقاعد جلدية وثيرة.

وقد جاء السياح للوقوف على اسرار مدرسة الطهي التايلاندية وتعلم تقديم اطباقها الشهية.

والمعلم هو شارلي اماتاياكول التايلاندي الذي درس الادب الفرنسي في السوربون والديكور في فيينا ويتحدث اربع لغات بطلاقة. وبرنامجه الدراسي ومدته خمسة ايام توليفة تاريخية وثقافية ومطبخية. ومقابل ٩٥٠٠ بهات ٣٨٠ دولارا يمكن للسائح ان يستمتع بجولة شهية بين اطايب الاطباق التايلاندية المتبلة بمقبلات غريبة مثل اوراق الليمون والتمر هندي واعشاب مختلفة.

ويمكن للطلبة خلال الدورة الدراسية اتقان تقديم الاطباق التايلاندية التقليدية مثل حساء الدجاج مع حليب جوز الهند وحلوى من شرائح الفاكهة المنقوعة في ماء الياسمين او الورد والطعام التايلاندي مشهور في مختلف انحاء اسيا ويتميز بالمتبلات الحريفة التي قد تلهب جوف من يتناوله لاول مرة.

وشعار شارلي الفني هو الانسجام بين الاطباق. ويقول ان كل وجبة يجب ان تجمع ثلاث صفات متجانسة من خمس هي النكهة والحلاوة والملوحة والحموضة والتوليفة العشبية.

ويقول شارلي لتلاميذه «يتعين تحقيق انسجام بين الاطباق التي تتكون منها الوجبة فاذا قدمت طبقا حمضيا فالثاني يجب ان يكون حريفا».

وقال ان تاريخ المطبخ التايلاندي يجمع بين الاصالة المحلية والتاثر بالحضارات الغربية.

وقال في البداية كانت وسائل الطهي التقليدية تغليف الطعام بأوراق النبات ثم وضعها في النار حتى تنضج واستمر الحال كذلك حتى جاء الصينيون في القرن السابع عشر وادخلوا القلي.

واضاف قائلا انه بعد ذلك تاثر الطهي التايلاندي بأساليب برتغالية وهولندية وفرنسية ويابانية.

وقد انشأ شارلي مدرسته منذ اربع سنوات وحازت شهرة في تايلاند والخارج كمؤسسة مرموقة في فن الطهي.

طيور العيد

هذه الصورة لم تؤخذ على شاطىء بحيرة والمرأة التي تستعرض المئات من طيور البط البيضاء ليست سائحة ولا عاشقة، انه مشهد يومي في احدى مزارع انتاج الطبق الفرنسي الشهير «الفواغرا» الذي يعد من كبدة البط بعدما يجبر على الطعام بالقوة «وتتضخم كبدته «والفواغرا» هو طبق عيد الميلاد التقليدي في اوروبا.

مواهب خارقة في العراق واليمن

بموهبة خارقة تستطيع طفلة عراقية عمرها سبع سنوات رؤية الاشياء بوضوح تام وهي مغمضة العينين وتميز الوانها بدون لمسها.

وقالت الطفلة واسمها حنان في تحقيق مصور نشرته صحيفة «الثورة» العراقية اليوم انها ترى الاشياء من خلال شعاع يبدأ من مؤخرة راسها مخترقا عينها اليمنى حيث يلقي هذا الشعاع ظلاله على الاشياء فتراها بوضوح كما لو ان عينيها غير مغمضة. اما الالوان فتستطيع التعرف عليها من خلال تغير لون الشعاع المنبعث من عينها اليمنى.

باريس الجوفية تستيقظ ليلا

حين يهبط الليل على باريس تستيقظ في احشائها مجموعة مدن غريبة قد يكون اوفرها سرا وتعرجا تلك الدفينة تحت الارض مدينة السراديب والانفاق الجوفية/مدينة اخرى تحت الارض يصعب لمخيلة تعتاد الضوء تصورها. وقد احترف بعضهم الغوص في هذه الدهاليز بحثا عن الاثارة والمجهول، ولان هذه البعثات الاستكشافية ممنوعة فالبوليس يسهر على حماية وتنظيم مداخل المدينة الدفينة ومن يقبض عليهم بالجرم المشهود يدفع غرامة قدرها ١٧٠ فرنكا فرنسيا واحشاء المدينة وان كانت برأي بعضهم مشاعا تبقى في نظر الدولة حكرا عليهما.

الكمبيوتر يقف مع ب. ب في رعاية الحيوان

صار كل شيء في اوروبا علما من العلوم ومظهرا من مظاهر التكنولوجيا حتى البحث عن الحيوانات الضالة!.

وتقول اخبار باريس ان احدى الشركات الفرنسية الكبرى قد اهدت الى الممثلة ذات الجمال المعمر بريجيت باردو جهاز كمبيوتر سعره ٢٠٠ الف دولار لاستخدامه في مساعدة الناس في العثور على قططهم وكلابهم المفقودة.

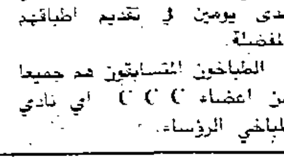
جاءت الهدية بمناسبة عيد الميلاد حيث كانت باردو تحضر مع صديقاتها الحفلة التقليدية في بيتها وقد كان الكمبيوتر مفاجأة لها اذ قالت على الرغم من انني لا افهم شيئا في الالكترونيات لكنني سعيدة لان الجهاز قد دخل الى ميدان رعاية الحيوان.

هنيئا لكلاب فرنسا، وكان الله في عون بني ادم.





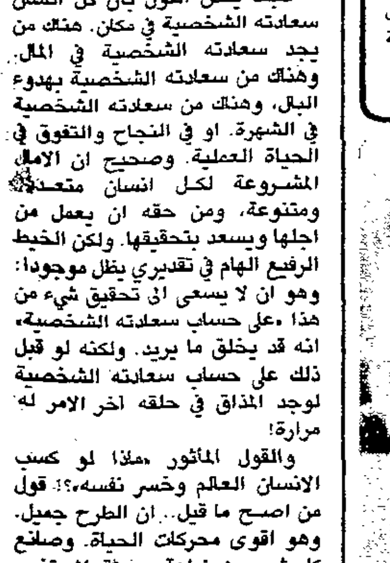
مسابقة لطباخي الرؤساء



خلال الاسبوع الماضي كانت بروكسل اشبر والذ مدينة في العالم فقد اجتمع فيها عدد كبير من طباخي رؤساء الدول وتباروا على مدى يومين في تقديم اطباقهم المفضلة.

الطباخون المتسابقون هم جميعا من اعضاء C C C اي نادي طباخي الرؤساء.

أحمد بهاء الدين



كل عام وانتم بخير!..

والناس في هذا اليوم من كل سنة جديدة لا يجوز ان يقولوا اكثر من هذا. فنحن نتمنى ان نرى مطلع عام آخر جديد. وان نراه ونحن بخير. والخير له عند كل منا معنى او تفسير او هدف، وقد تعلمت ـ شخصيا ـ من الحياة ان اعظم ما يمكن ان يحصل عليه المرء من حياته هو السعادة الشخصية. فانا لا اتمنى لاولادي وبناتي الكثير من المال، او الاستثنائي من النجاح، انما اتمنى لهم من صميم القلب اولا وقبل كل شيء، وبعد كل شيء السعادة الشخصية.

طبعا يمكن القول بأن كل انسان سعادته الشخصية في مكان. هناك من يجد سعادته الشخصية في المال. وهناك من سعادته الشخصية بهدوء البال، وهناك من سعادته الشخصية في الشهرة. او في النجاح والتفوق في الحياة العملية. وصحيح ان الامال المشروعة لكل انسان متعددة ومتنوعة، ومن حقه ان يعمل من اجلها ويسعد بتحقيقها. ولكن الخيط الرفيع الهام في تقديري يظل موجودا: وهو ان لا يسعى الى تحقيق شيء من هذا «على حساب سعادته الشخصية» انه قد يخلق ما يريد. ولكنه لو قبل ذلك على حساب سعادته الشخصية لوجد المذاق في حلقه اخر الامر له مرارة!

والقول المأثور «ماذا لو كسب الانسان العالم وخسر نفسه»؟! قول من اصح ما قيل.. ان الطرح جميل. وهو اقوى محركات الحياة. وصانع كل شيء من زراعة حديثة الى تغيير العالم. ولكنه غير الطمع. والطامح في تصوري انسان سعيد، لانه ليس بالانسان المبلد. اما الطامع، الذي يحركه النهم والشراهة نحو اي هدف من اهداف الحياة فهو مرض المجتمع، وصانع المأساة في حياة الانسان وفي حياة نفسه ومن حوله.

فجوهر السعادة الشخصية ان يكون الانسان في حالة سلام مع نفسه. الانسان ضمير. والضمير المستريح نعمة لا تضارعها نعمة في الوجود. والضمير الجريح لا تضارعه جائزة في الوجود.

واذا كانت القناعة الطريق. فلا اقصد بها قناعة الكسل والخمول والخنوع. ولكن قناعة ان يعمل الانسان باحسن جهده، وان يرضى في نفس الوقت من الدنيا بخطه ان يعرف حياة الجهد والسعي والتعب والتمني، ولكن في غير ياس انه التميمة الكبرى للاشياء البسيطة كابتسامة طفل، وان يعرف كيف يحب، وان يعرف كيف يقول: الحمد لله.

بالصنارة

● شكرا للنائب ابو فرحان، اعني ليث شبيلات والذي طرح قضية الشكوى على جريدة الشعب لانها نشرت مقالا للقاضي الكيلاني في صفحاتها.. خلال حديثه في البرلمان يوم امس لتعزيز دور القضاء..

● ما يزيد على ١٠ ملايين دينار تأمين لعدادات الكهرباء مدفوعة من المواطنين لشركة الكهرباء.. وما دامت الشركة تحصل فواتيرها اولا باول تقديريا فلماذا التأمين اصلا؟ ولماذا لا تعاد هذه التأمينات الى اصحابها.. عفوا فالمبلغ كبير وكبير قوي..

● في احدى الوزارات نقل موظف قسم اللوازم لانه رفض قبول عطاء قريب للمسؤول عنه وقبل عطاء اقل سعرا من عطاء القريب.. الغريب ان القريب موظف.. فهل يصح للموظف ان يقدم عطاء لمكان عمله؟؟

● موظفو مديريات التربية يقومون باعمال المراقبة في امتحان التوجيهي ومكاتبهم مغلقة علما بان هناك عددا كبيرا من المعلمين لا يراقبون وهم جالسون في بيوتهم..

● عين مهندس حديث التخرج مديرا لاحدى الدوائر في احدى الوزارات مع ان هناك عشرات المهندسين العاملين في الدائرة وهم اقدم من المعين واكثر خبرة وكفاءة..

● يوم الجمعة الماضي اعتذر التلفزيون عن تقديم برنامج الاسرة ثم عاد واعتذر ثانية عن الاعتذار الاول وقدم برنامج الاسرة.

● بعض موظفي الوزارات لا يحضرون الدوام في الوقت المحدد لفترة من الوقت لان هناك من يوقع عنهم..

صياد

الشعب
عبد الحي الجالي
رئيس التحرير المسؤول
سلطان الحطّاب
اقسام الادارة والتحرير والتوزيع
شارع الجامعة ـ عمان
هواتف ٦٦٧١٧١ ـ ست خطوط
٦٦٧٠٩٤ ـ ٦٦٧١٧٠
تلكس ٢١٣٩٠ شعب جو ـ فاكس ٦٦٧٩٩٣
صندوق بريد ٢٠٣٧ ـ ٩٢٥١٥٥
الاشتراكات:
٤٠ دينارا سنويا او ما يعادلها يضاف اليها اجرة البريد للمشتركين بالخارج
الاعلانات: يراجع بشأنها وكالات الاعلان المعتمدة او مكتب الشعب ـ شارع الملك حسين ـ هاتف ٦٦٦١٤٦